

مركز دراسات الوحدة العربية

سعيًا وراء الرزق

دراسة ميدانية
عن
هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية

الدكتور نادر فرجاني

سـعيًا وراء الـرزق

GIFTS 2006

The Swedish Institute

Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

سعيًا وراء الرزق

دراسة ميدانية

عن

هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية

الدكتور نادر فرجاني

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى

بيروت: آذار/مارس ١٩٨٨

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

«العلم لا يعطيك بعضه حتى تعطيه كلك، فإذا أعطيته كلك فأنت من عطائه إياك بعضه على خطر»

الغزالي

تَنوِيــه

يقوم هذا الكتاب على نتائج مسح الهجرة من مصر الذي أشرف الكـاتب على إجرائه في نطاق المجلس القومي للسكان (جهاز تنظيم الأسرة والسكان سابقاً). وقد صدرت النتائج الأولى للمسح في عدة تقارير عن المجلس القومي للسكان (بالعربية)، والمركز الديمغـرافي بالقاهرة (بالانكليزية). ولا تتبنى أي من المؤسستين، بالضرورة، الآراء الواردة في الكتاب.

تصدير وشكر

بدأ العمل على الدراسة الميدانية للهجرة من مصر منذ سنوات أربع. وهذا الكتاب رصد لأهم قطوفها.

وليس القيام بدراسة تعتمد على مسح ميداني كبير الحجم، وشديد التشعب، وبأسلوب علمي مضبوط، في ظروف بلد كمصر، ليس أمراً عادياً. ليس أمراً عادياً لمن يقومون بالدراسة. وليس أمراً عادياً كذلك في المجال البحثي الذي تعنى به الدراسة، وبخاصة إذا كان المجال مهماً من جانب، وغير مدروس بعمق من جانب آخر. مثل هذه الدراسة تكون مدرسة كبيرة لمن يقومون بها. وعندنا أن الدرس الجوهري الذي يستخلص من هذه المدرسة هو الاستنارة بأن الواقع الاجتماعي مركب، وبالغ التعقيد. وعليه، فإن الدراسة العلمية لهذا الواقع توجب الاقتراب منه باحترام عميق، وبتفانٍ أصيل، وبتواضع جمّ.

وغني عن القول، ان الكاتب يتحمل المسؤولية الاجمالية عن الدراسة، بما في ذلك ما يشوبها من قصور حتمي. إلا أن أول مقتضيات الأمانة هي التعريف بالجهد الجماعي الذي ما كان لمثل هذه الدراسة أن تتم بدونه.

إن الفضل في إنجاز هذه الدراسة يعود لعدد ضخم من المصريين، من أجيال متعددة، وفي مواقع مسؤولية شتى، ومن مشارب معرفية وذاتية متباينة. ويجعل هذا كله من الدراسة خبرة إنسانية فذة. ويتضمن أول ملاحق الكتاب ثبتاً، هو بالضرورة قاصر، بمن كان لهم دور محدد في القيام بهذه الدراسة. ومن طول هذا الثبت يتضح، من جانب، ضخامة العمل، ومن جانب آخر، التعدد الهائل للمساهمة في انجازه.

غير أنه كان لبعض أفراد دور جوهري في انطلاق البحث وتقدمه، مما يوجب

ذكرهم إفراداً هنا. لقد كان للدكتور عزيز البنداري، رئيس جهاز تنظيم الأسرة والسكان، وقت بدء الدراسة، ونائبه د. مصطفى السماع، الفضل في تبني فكرة الدراسة، وإيجاد التمويل اللازم لها، وتوفير أقصى حد من التسهيلات التنظيمية والإدارية، كان ممكناً في جهاز حكومي مصري.

وفي المراحل الأخيرة من الدراسة، وفّر د. محمد عبد الرحمن البدري، مدير المركز الديمغرافي بالقاهرة في ذلك الحين، قدراً من التمويل ساهم في الوفاء بمتطلبات إتمام التحليل.

وقد أُجْرِيَ مسح الهجرة من مصر، في اطار المجلس القومي للسكان، بتعاون وثيق مع مسح لممارسة تنظيم الأسرة. وقد كان للكفاءة العالية وروح التعاون اللتين تحلى بهما الزميل د. حسين عبد العزيز، المشرف العام على مسح ممارسة تنظيم الأسرة، أكبر الأثر في إتمام هذه الدراسة.

وفي مسك الختام، يسر الكاتب، بوجه خاص، الإشادة بثلاثة من مساعديه. لقد ساهمت فاطمة الحميدي في جميع مراحل الدراسة تقريباً، بكفاءة وتفانٍ منقطعي النظير. وأمسكت مها وجيه بزمام تحليل البيانات باقتدار وصلابة متناهيين. وفي المراحل الأخيرة، أغنت رانية سعيد فريق العمل بلون من المحاجّة اللمّاحة والبحث الدؤوب. فلهن، الثلاث، الشكر جزيلاً.

نادر فرجاني

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧

القســم الأوّل

الأوّليَّات

الفصل الأوّل
المنهج

أولاً : تمهيد

«إن الوقوع في الخطأ أسهل من التوصل إلى الحقيقة. فالأول يوجد على السطح ويُرى بسهولة، بينما تقبع الحقيقة في الأعماق حيث لا يرغب في البحث عنها إلا قلة».

غوته

تراكم في العقد الأخير كمّ ضخم من الكتابات حول الهجرة من مصر. وهناك اتفاق على أهمية ظاهرة الهجرة للعمل في الأقطار العربية في تشكيل التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي في مصر منذ منتصف السبعينيات. ولكن هذه الأهمية، والاهتمام الذي نجم عنها في الدوائر العامة والرسمية والبحثية، تبلورا في مناخ قصور فادح في البيانات والمعلومات، وفي بيئة مجتمعية لا تعتمد العلم والعقل أسلوباً في الحياة، وفي محيط بحثي يتفشى فيه التعجل والانطباعية. وهذه مواصفات نموذجية لنشأة كثير من الأساطير، بل والخرافات أحياناً. وفي تقديرنا أن استشراء الأساطير هو السمة المميزة لذلك الركام الضخم من الكتابات حول الهجرة من مصر. ولم تخل بعض الكتابات التي جاءت من مصادر بحثية من هذه السوءة، بل وقعت في كثير مما لا يصح من باحث متأن مدقق. وبالطبع تاهت الحقيقة، وأوشك الطريق إليها أن يضيع، في خِضمّ «فولكلور» مثقل بالأساطير.

والمثل الصارخ على ضياع الحقيقة هو حال أهم معلومة في هذا المجال، أي عدد المصريين العاملين، أو الموجودين، بالخارج. فقد تفاوتت التقديرات الرسمية، وشبه

الرسمية، لعدد المصريين بالخارج في أوائل الثمانينيات بين أقل من مليون وخمسة ملايين. وأوصلت المبالغات الصحفية ذلك الرقم، كما سنرى إلى قرابة التسعة ملايين (وهو أمر لا يعقل حيث لم تتعد قوة العمل الكلية اثني عشر مليوناً في ذلك الوقت). والسمة الجامعة لكل هذه التقديرات تقريباً، هي أنها تقوم على غير أساس مضبوط، وبذلك لا تستحق حتى أن يُسبغ عليها وصف «تقدير» بالمعنى العلمي.

فإذا كان الحال كذلك فيما يتعلق بعدد المصريين بالخارج، فحدِّث ولا حرج عن فقر البيانات بالنسبة لخصائص المهاجرين، أو أنماط سلوكهم، أو طبيعة عملية الهجرة، أو مصاحباتها. وعليه فإن الجوانب الكيفية لظاهرة الهجرة للعمل تعرضت لدرجة أعلى من نقص البيانات والمعلومات، وبالتالي من انتشار الأساطير، بالمقارنة حتى بجوانبها الكمية. ولذلك احتدم الخلاف حول «تقييم» الهجرة.

والحق أن الباحث المدقق في مجال الهجرة للعمل في الوطن العربي، كان يواجه في فقر البيانات والمعلومات عقبة كؤود. فلم توفر الأجهزة الاحصائية في بلدان المنشأ بيانات مقبولة عن الهجرة للعمل والظواهر الاجتماعية ـ الاقتصادية المتصلة بها. وبالطبع، كان الوضع سيتحسن لو وفرت بلدان الاستقبال، كلها، بيانات عن قوة العمل الوافدة إليها وأوضاعها حسب الجنسية، إذ يمكن في هذه الحالة تجميع بعض أجزاء صورة الهجرة للعمل في أحد بلدان المنشأ من البيانات المتوفرة عن مهاجريها في أقطار الاستقبال المختلفة. ولكن أقطار الاستقبال، هي الأخرى، لم توفر كلها البيانات المطلوبة. فرغم قدرتها المالية، لم يحظ الاحصاء بعناية الدولة إلا استثناءً، كما في الكويت. وبذلك لم تتوفر البيانات أساساً في كثير من دول الاستقبال. وحين توفرت البيانات، أخفتها بعض أقطار الاستقبال باعتبار العمالة الوافدة مسألة حساسة، وهو أمر يثير الدهشة والرثاء معاً، وبخاصة أن البيانات كانت تعطى، بسهولة، لدوائر أجنبية. وقد شهدت السنوات الأخيرة تفاقم هذه المشكلة.

ويتعمق مأزق نقص البيانات والمعلومات الذي يواجه الباحث المدقق في مجال الهجرة للعمل في الوطن العربي، بتذكّر أن الظاهرة محل البحث تطول كافة الوحدات المجتمعية على المستوى القطري: الفرد، والأسرة، والمجتمع المحلي، والمناطق، والشرائح الاجتماعية ـ الاقتصادية، والقطاعات الاقتصادية، والاقتصاد الكلي. بل إنها تمتد أيضاً إلى العلاقات الاقتصادية السياسية على المستوى القومي والدولي. ويترتب على هذا، أن تتشعب دراسة الهجرة الدولية للعمل إلى فروع معرفية متباينة في حقل العلوم الاجتماعية: الاجتماع، والاقتصاد، والسياسة، وعلم النفس، وغيرها. وسنعود لهذه الخاصية مرة أخرى في الجزء التالي، حين نتعرض للأطر النظرية لدراسة الهجرة الدولية للعمل، وحيث سيظهر لنا انه لا يوجد أساس نظري متكامل يصلح أساساً

للتعميم والتفسير والتنبؤ عن الهجرة الدولية للعمل، وهذا مصدر آخر لقلة المعرفة عن الظاهرة عامة، وفي المحيط العربي خاصة.

ولكن نود أن نؤكد على أن تردي المعرفة عن الهجرة للعمل في الأقطار العربية لا يعود فقط إلى ضعف قاعدة البيانات وهشاشة الأطر النظرية، ولكن أيضاً إلى قعود همة الباحثين، ولا نعفي أنفسنا، وإلى تهرؤ البيئة العلمية العربية. ففي غياب الأطر النظرية السليمة، والبيانات اللازمة للبحث المتعمق، انتشر الاعتماد على أدلة جزئية لاستخلاص نتائج عامة، وسادت الانطباعية. وكل ذلك غير مقبول في المنهج العلمي. فالدليل الجزئي قاصر على موضوعه. أما الانطباعية فلا تقوم أساساً لمقولة علمية. فالانطباع حبيس الخبرة الذاتية، وتابع لما يعتبر شاذاً في نطاقها. وأقصى توظيف مفيد للانطباع في الأسلوب العلمي، هو أن يكون بداية، وحافزاً، لبحث علمي مضبوط يتحرى الحقيقة. ولكن يبدو أن كثيراً من المقولات عن الهجرة الدولية للعمل تشكلت في رحم الملاحظة الشخصية للباحثين أنفسهم. ولما كان جُل الباحثين ينتمي إلى الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة، فقد جاءت المقولات معبرة عن الهجرة في هذه الشرائح الاجتماعية أكثر من غيرها. وفي بلد كمصر، حيث كانت غالبية المهاجرين خارج هذا النطاق الاجتماعي، فإن تعميم المقولات الانطباعية على مجتمع المهاجرين ينطوي على خطأ جسيم. ومع ذلك فإن «الحقيقة الاجتماعية» في الكتابات العربية تكاد تقابل انطباعات الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة. وليس هذا الأمر بقاصر على مجال الهجرة، فالمشكلة، على ما يظهر، أعمّ. وفي النهاية، فقد زاد الطين بلّة، قلة القراءة، وقرب انعدام النقد العلمي، إذ بدون هذين، يتراخى المجتمع العلمي ويضمر نتاجه.

ولكن ما هي المهام البحثية المطروحة في حقل الهجرة الدولية للعمل؟ نحاول الاقتراب من إجابة عن هذا السؤال فيما يلي.

ثانياً: الأطر النظرية لدراسة الهجرة الدولية للعمل[1]

لقد عرف الجنس البشري الهجرة طوال تاريخه. فمنذ آلاف السنين تنقل أسلافنا وراء قطعان الحيوانات للقنص. وكانت الزراعة الأولى هجرية. وفي العصر الحديث،

---

(١) يقوم هذا الجزء على ورقتين للكاتب بالانكليزية، أنظر:

Nader Fergany: «On the Future of International Labour Migration,» paper presented at: IUSSP Seminar on Emerging Issues in International Migration, Bellagio, Italy, April 1985, and «Towards a Conceptual Framework for the Study of Contemporary International Migration,» paper presented at: IUSSP Workshop on International Migration Processes, CMS, New York, February 1987.

تمحور تطور الاقتصاد العالمي حول تدويل العمل ورأس المال. وعلى وجه الخصوص، صاحبت التوسع الهائل في الاقتصاد العالمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حركة ضخمة للبشر في أرجاء المعمورة.

وقد كانت الهجرة الحرة تُشجّع، أو على الأقل تُقبل، كطريقة لاجتذاب المعمّرين والعمال إلى مراكز النمو النشطة للاقتصاد العالمي منذ القرن السابع عشر. ولكن شهدت نهاية القرن الثامن عشر بدء ضبط الهجرة بصدور «قانون الأجانب» في انكلترا. أما الآن، فتقوم كل الدول بضبط الهجرة عن طريق وضع قيود على الدخول إلى أراضيها والاقامة بها. كما تضع بعض الدول ضوابط للخروج منها.

وتتكوّن الهجرة الدولية في العالم المعاصر أساساً من ثلاثة تيارات: الهجرة للاستيطان، وحركات اللاجئين، والهجرة للعمل، بالاضافة إلى حركة البشر عبر الحدود الدولية لأغراض قصيرة الأجل مثل السياحة، والعلاج، والدراسة، وعقد الصفقات التجارية، والمؤتمرات. ومع تناقص فرص الهجرة للاستيطان، فقد أصبح اللاجئون والعمال المؤقتون هما المصدران الأساسيان للسكان من أصل أجنبي في بلدان العالم المعاصر.

ويقدر أنه كان هناك أكثر من عشرين مليون عامل وافد مؤقت في بلدان الاستقبال في كافة أنحاء العالم في مطلع الثمانينيات، كما يقدر أن حوالى نصف هؤلاء كانوا مهاجرين غير قانونيين، بمعنى أن ظروف دخولهم، أو عملهم أو اقامتهم، لم تتوفر فيها الشروط القانونية المتعلقة بالأجانب في بلدان الاستقبال.

وعلى الرغم من التاريخ الطويل للهجرة الدولية للعمل، وأهميتها في التطور الاقتصادي للعالم، وفي تشكيل الاقتصاد ـ السياسي للعالم المعاصر، فإنه لا توجد **نظرية عامة** للهجرة الدولية للعمل، بمعنى أنه لا يوجد **نسق مقولات متسق يخدم أغراض التعميم والتفسير والتنبؤ** في مجال الهجرة الدولية للعمل. وعلى سبيل المثال، فإن التحليلات الاقتصادية المدرسية المشتقة من نظرية التجارة الدولية، والقاضية بأن في الهجرة الدولية للعمل، منفعة مشتركة لكل من بلدان المنشأ والاستقبال، هي عاجزة تماماً عن توفير نظرية، أو حتى مجرد اطار نظري، لمناقشة الهجرة الدولية للعمل، وبالتحديد في الوطن العربي، وخاصة من منظور أقطار الإرسال. فالشروط اللازمة لانطباق النظرية، مثل المعرفة الكاملة بظروف السوق في بلدان الإرسال والاستقبال، وحرية التنقل، وسيادة آلية السوق على المستوى القطري، لا وجود لها على أرض الواقع العربي. ولذلك، فقد أدى التطبيق الحرفي المتعجل لنظرية التجارة الدولية على ظاهرة الهجرة للعمل في الوطن العربي، عند بدايات تعاظمها في منتصف السبعينيات، إلى نتائج

بعيدة تماماً عما تمخضت عنه الخبرة الفعلية. وإذا أخذنا مثالاً محدداً على خيبة تطبيق هذه النظرية، نلاحظ أن الهجرة للعمل في الوطن العربي لم تمتص البطالة من بلدان الإرسال. فتدل البيانات المتاحة على أن كل المهاجرين تقريباً إلى البلدان النفطية كانوا مشتغلين في أقطار المنشأ قبل الهجرة. بل إن معدلات البطالة قد ارتفعت في بعض بلدان الإرسال خلال فترة رواج الهجرة.

وفي غياب نظرية عامة للهجرة الدولية للعمل، فإن الضبط المنهجي لدراسة الظاهرة يقتضي، على الأقل، وجود إطار نظري، بمعنى **مجموعة من المقولات الصالحة لهداية الدراسة العلمية للظاهرة في حدود المعرفة المتاحة**. وبالتعريف، فإن «اطاراً نظرياً» يكون أقل إحكاماً من «نظرية» من ناحية، وقابلاً للتطور بتراكم المعرفة العلمية عن الظاهرة بمرور الوقت، من ناحية أخرى.

ولكن التواضع إلى مستوى الاطار النظري لا يحل كل مشاكلنا النظرية، إذ هناك صعوبتان تكتنفان تطوير مثل هذا الإطار. الأولى أن ظاهرة الهجرة الدولية للعمل من التعقد بحيث تمتد إلى كافة العلوم الاجتماعية، وتطول جميع الوحدات المتصورة في العلم الاجتماعي. وبذلك ينشأ تناقض بين شمولية الاطار من جانب، والبساطة المحببة في إطار نظري من جانب آخر. أما الصعوبة الثانية فتعود إلى ضرورة توسيد الاطار النظري لظاهرة مثل الهجرة الدولية للعمل في اطار نظري أعم للتغير الاجتماعي. وعليه فإن تعريف المرتكز النظري العام للاطار يقتضي تبني واحداً من التصورين النظريين البديلين، والمتنافسين، للتغير الاجتماعي: التوازن (Equilibrium) والتناقض (Conflict)، ونحن أميل للثاني[٢]. وفي ضوء هذه الصعوبات، نقدم فيما يلي عناصر **إجمالية لتصور أولي** لاطار نظري لدراسة الهجرة الدولية للعمل.

يقوم الإطار النظري المقترح على تصور الهجرة الدولية للعمل على أنها **نسق** (System) **حركي** (Dynamic) **متعدد الجوانب**. ويتم تعريف نسق ما بتحديد جوانبه المختلفة والتشابكات بينها، فالعلاقات بين العناصر هي لبّ النسق. أما الطابع الحركي للنسق فيأتي من تحديد نمط التطور الزمني لجوانبه المختلفة، وللعلاقات بينها. ويعرف أي نسق على **نطاق** (Domain) وفي **بيئة** (Environment) يتفاعل معها.

والجوانب الأساسية التي نقترحها لنسق الهجرة الدولية للعمل هي: **النشأة، الشبكات، التكامل في بلد المقصد، العودة إلى بلد الأصل، السياسات، والوقع**.

(٢) تتعدد تسميات المدارس الفكرية التي تنتمي إلى كل من هذين التصورين، ولعل أكثرها ذيوعاً هي «الانتشار» و«التحديث» بالنسبة للأولى، و«البنائية» و«التبعية» بالنسبة للثانية.

وبذلك تعنى الدراسة الوافية لتيار هجرة للعمـل، خلال أفق زمني معين، بحث هـذه الجوانب الستة، وتفاعلاتها، كما تتطور مع الزمن. ويلاحظ أن الجوانب الستة ليست مراحل متتالية بل يمكن أن تتزامن. كما أن الجـانبين الأخيرين، السياسات والوقع، على وجه الخصوص، يتقـاطعان مـع الجـوانب الأربعـة الأولى. بمعنى أنـه يمكن دراسـة السياسات المتعلقة بكل جانب من الجوانب الأربعة الأولى، وكذلك بالنسبـة للوقع. ويكون نطاق دراسة تيار للهجرة الدولية للعمل هـو بلدان الأصل وبلدان الاستقبـال، وبذلك تتيسر دراسة نسق الهجرة كصلة تربط بين طرفيها. أما بيئة تيار ما من الهجـرة للعمل، فيمكن أن تحتوي على شرائح متتالية بدءاً من منطقة ما من العالم تدور الهجرة في فلكها، كالوطن العربي، وانتهاء بالعالم ككل. ولكن كياناً وسيطاً بين هذين الحـدين الأقصيين يحتل مكانة متميزة في دراسة الهجرة الدولية للعمل، وهو النظام الرأسمالي العالمي. ويلاحظ أنه يمكن دراسة أي من (الجوانب الستة المقترحة) بالنسبة إلى أي من وحدات التحليل المناسبة، الفرد أو الأسرة أو المجتمع المحلي أو الجماعـة الاثنية، وعلى أي من شرائح البيئة التي يعرف عليها نسق الهجرة للعمل. ونبدأ الآن بعـرض الملامح الرئيسية لكل من جوانب نسق الهجرة الدولية للعمل مع الاشارة لتفاعلاتها.

حظِي جانب **النشأة** بجُلِّ البحث النظري في مجال الهجرة الدولية للعمل. وتتنازع مدرستان فكريتان لاقتراح نموذج نظري للهجرة للعمل في العالم المعاصر. وفي صورتيهما النقيـة، يمكن تسمية المـدرسة الأولى «**الفـردية**» (Individualistic) والثـانية «**البنائية**» (Structuralist). وتتمركز المدرسة الأولى حول عملية اتخاذ القرار على مستوى الفرد، بدافع التفاوت في الأجر بين المناطق المختلفـة، وبدون اعتبـار كافٍ لتنـظيم المجتمع الذي يهاجر منه الفرد أو إليه، وموقع هذين المجتمعين من النسق العالمي، وفي هذا الإطار يكون التفاوت في الأجـر بين بلد الأصل وبلد المقصـد هو المحـدد الأساسي لقوى «**الجذب**» (Pull) إلى الثاني و«**الطرد**» (Push) من الأول. أما المدرسة الثانية فتعطي أولوية للآليات الجوهرية للنظام الرأسمالي العالمي. ولا يتبنى أحد تقريباً أياً من هذين النموذجين النظريين على إطلاقه. ولكن يمكن القول، باطمئنان، ان المدرسة الفردية، ما برحت تلقى رواجاً أقل، خاصة في الكتابات من العالم الثالث.

والواقع أن الهجرة الدولية للعمل تقع أساساً في نطاق النظام الرأسمالي العالمي. فبلاد الاستقبال هي في الأغلب بلدان المركز المصنعـة، بينما تعـاني بلدان الإرسال درجات متفاوتة من الاندماج التابع في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ومع ذلك فقد قامت عمليات هجرة فرعية هامة داخل نطاق العالم الثالث، مثل تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية. ولكن حتى هذا التيار لا يمكن فصله عن تطورات الاقتصاد الرأسمالي العالمي. فالطلب الكبير على القوى العاملة الذي قام في البلدان النفطية، تم في إطار

نمط نمو اقتصادي مشروط بتبعية هذه البلدان لمراكز النظام الرأسمالي في الغرب المصنع. كما تأثرت تطورات التشغيل في البلدان النفطية بموقع النفط من الاقتصاد الدولي.

ولسنا راغبين هنا في إعادة الجدل الأكاديمي الحامي بين المدرستين المتنازعتين لتكوين بناء نظري للهجرة الدولية للعمل. ولكننا نرى المقاربة «البنائية» أكثر وعداً في تحليل الهجرة من وجهة نظر بلدان العالم الثالث. وأهم من هذا، فإن هذه المقاربة أقدر على استيعاب القضية المركزية لهذه البلدان، أي التنمية[3]. ولذلك نقدم الآن عرضاً موجزاً للمقولات الرئيسية للمدرسة البنائية.

تنطلق المدرسة البنائية من أن نموذج «الطرد ـ الجذب» على المستوى الفردي لا يكفي لبيان متى، وأين، ولماذا، تنشأ تيارات الهجرة الدولية للعمل، وبالتالي تعتبره قاصراً نظرياً. فتفاوت الأجر بين الهند والولايات المتحدة لا يؤدي لقيام تيار هجرة للعمل من الأولى للثانية مثلاً. على العكس من ذلك، تقوم المقاربة البنائية لموضوع الهجرة الدولية للعمل على وجود وحدة عالمية، هي الاقتصاد الرأسمالي العالمي، تزدهر على، وتعيد انتاج، التفاوت الاقتصادي على مستوى العالم، إذ عن طريق تطور الاقتصاد الرأسمالي، انقسم العالم، في الأساس إلى مركز وأطراف تابعة، حيث يتميز الأول بتركز أكثف كثيراً لرأس المال وعائد العمل. ولكن عملية التفاوت أعقد من هذا. ويهمنا هنا الجانب المتعلق بوجود مناطق أجرية مختلفة في العالم حيث يحصل العمل على عائد مختلف، ليس فقط في صورة تعويض نقدي ولكن في شكل منافع أخرى متعددة.

ورغم أن أنماطاً انتاجية متعددة يمكن أن تقوم في الأطراف، إلا أن الأنماط قبل الرأسمالية تسود، وقد تفاعل نمط الانتاج هذا مع عملية تهميش الأطراف في انتاج مجمّع كبير من العمالة الفائضة. وتكون هذه العمالة الفائضة مرشحة للهجرة الدولية من خلال آليتين تحكمان سوق العمل العالمي: سعي رأس المال لتعظيم الربح، وسعي العمل لتساوي الأجر. غير أن الآلية الأولى هي التي تحدد حجم وطبيعة الطلب على قوة العمل المطلوب تحركها، ومن ثم تعد العامل الحاسم في نشوء تيارات الهجرة التي تتضمن انتقال قوى العمل من الأطراف إلى المركز عبر الحدود الدولية، للمساهمة في عملية التراكم الرأسمالي دائمة التوسع.

ويكون المهاجرون من مناطق الأجر الأدنى بالتعريف، أكثر قابلية للاستغلال من عمال مناطق الأجر الأعلى. وهكذا لا تقتصر وظيفة الهجرة الدولية في النظام الرأسمالي

---

(٣) انظر في مفهوم ومضمون التنمية: نادر فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/فبراير ١٩٨٤).

العالمي على زيادة عرض العمل في المركز، ولكن، وهو الأهم، زيادة عرض العمل الرخيص، والمستعد للقيام بالأعمال التي تعزف العمالة المحلية عنها. وهذا هو السبب في تشجيع العمالة الوافدة، وخاصة غير القانونية منها، أو على الأقل تحملها، في الحالات التي لا يوجد فيها نقص في عرض العمالة في بلدان الاستقبال، بل حتى عندما يكون هناك بطالة. وهذه مثلاً حالة الهجرة من أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الثمانينيات الأولى.

وهكذا تتمثل مصلحة الطبقة الرأسمالية الحاكمة في المركز، في الاحتفاظ باحتياطي للعمل في الأطراف، كي تعبئه لزيادة عرض العمل في المركز حين تنشأ الحاجة لذلك لتزويد عملية التراكم الرأسمالي بالعمل عند مستويات أجر منخفضة. وفي كثير من الحالات، تتقاطع هذه المصلحة مع مصالح النخب الحاكمة في الأطراف حيث يصبح التخلص من بعض شرائح قوة العمل المحلية شرطاً لاستمرار هيمنة القوى الاجتماعية المسيطرة هناك.

وبالطبع لا يمكن أن نفي المضمون النظري الغني للمدرسة البنائية حقه في مثل هذا العرض الموجز، ويمكن العودة لعروض ممتازة في كتابات أخرى[٤]. ولكننا عرضنا للمقاربة البنائية لأننا نقبلها من حيث المبدأ من ناحية، ولأن لنا تحفظات عليها نود أن نشير إليها من ناحية أخرى.

فنحن لا نقبل مفهوم الاستقطاب والخطية بين المركز والأطراف في النظام الاقتصادي العالمي، خاصة من منظور الهجرة الدولية للعمل. وإلا فأين تصنف البلدان العربية النفطية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي؟ صحيح أن هذه المجتمعات، بعد الفورة النفطية في السبعينيات، تمثل استثناءات تاريخية. ولكنها أيضاً أمر واقع في النظام الرأسمالي العالمي، وتيار الهجرة المؤقتة للعمل فيها هو أحد أهم تيارات الهجرة المعاصرة للعمل. حيث يقدر أن حوالى ربع الهجرة الدولية للعمل في مطلع الثمانينيات توجهت إلى البلدان العربية النفطية، بالاضافة إلى العديد من الخصائص المتميزة لهذه الهجرة[٥].

---

(٤) A. Portes and J. Walton, *Labour, Class and the International System* (New York: Academic Press, 1981), pp. 4 - 14 and 21 - 64, and E.M. Petras, «The Global Labour Market in the Modern World Economy,» in: M. Kritz, C. Keely and S. Tomasi, *Global Trends in Migration: Theory and Research on International Population Movements* (New York: Centre for Migration Studies, 1981), pp. 46 - 59.

(٥) نادر فرجاني: «حول التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمانينات وعلاقتها بالعمل في البلدان العربية النفطية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/مايو ١٩٨٧)؛ «حول علاقة الهجرة للعمل ببعض =

ولو أن ثنائية المركز ـ الأطراف، لبساطتها، تصلح لتحمل صياغات نظرية رشيقة، إلا أنها تغطي تحت عباءتها كثيراً من العوامل الفاعلة. مرة أخرى نثير مثال إمارات الخليج النفطية، حيث تضافرت تشكيلات اجتماعية ما قبل رأسمالية مع رأس المال العالمي في خلق أعلى مناطق الأجر في العالم، التي لم تكتف باجتذاب كميات هائلة من العمل من بلدان الأطراف المحيطة بها، بل اجتذبت عمالة حتى من المركز ذاته. ولا يقتضي الأمر مجهوداً كبيراً لاثبات التمايز الشديد داخل العالم الثالث، خارج البلدان النفطية، من منظور الهجرة الدولية للعمل. فعلى الأقل، هناك مناطق في العالم الثالث تضم البلدان الأكثر فقراً، ورغم وجود فائض عمالة ضخم في بعض هذه البلدان، فإن هذا الفائض غير مرشح، إلا استثناء، للهجرة للعمل في بلدان المركز في الغرب المصنع، فهذا «الشرف» مقصور على أحزمة الأطراف الأكثر قرباً من المركز ذاته، ثقافياً وجغرافياً، وللكفاءات العالية فقط في أحزمة الفقر.

كذلك نتحفظ على فكرة وجود سوق عمل عالمي واحد (إلا ربما في حالة الكفاءات عالية التأهيل التي يتم اعدادها، بداية، طبقاً لمعايير المركز). فالواقع عندنا أقرب إلى مجموعة من أسواق العمل الاقليمية، يقوم كل واحد منها على احتياجات التراكم الرأسمالي من العمل لعدد من بلدان الاستخدام، يكوّن وحدة اقتصادية ـ سياسية، مثل الولايات المتحدة، أوروبا، بلدان الخليج العربية... ولكن قيام قدر من الترابط بين هذه الأسواق الاقليمية لا يوحدها تماماً في سوق واحد.

إن المقاربة البنائية، وهي صائبة في الجوهر، تصح تماماً عند مستوى عالٍ من التجريد وفي آجال زمنية طويلة. ولكنها ليست بالضرورة، بالشكل النقي، صالحة لتفسير كل أنماط الهجرة الدولية للعمل وفي كل الآفاق الزمنية. ولكي يمكن للتحليل البنائي أن يخدم هذا الغرض، فلا مناص من اغنائه. وليس هنا مكان هذه المهمة النظرية الضخمة. كل ما نطمح اليه هو الاشارة إلى بعض خطوط الاغناء، ولو من بعد.

في المقام الأول، لا بد أن يكون للأفراد دور في عملية الهجرة. إذ إنه تحت نفس مجموعة الظروف البنائية، يهاجر بعض الأفراد بينما لا يهاجر البعض الآخر. ولكن في ممارسة الاختيار بين الهجرة أو البقاء، قد لا يكون الأفراد أكثر من أدوات تنفيذ أمور سبق تحديدها. بمعنى أن هناك آلية انتقاء فردية في كل تيار هجرة، ولكن الأفراد يتخذون قراراتهم في إطار قيود بنائية حاكمة، وبالتالي لا يكوّن القرار الفردي إلا جانباً ضئيلاً من عملية الهجرة.

=مؤشرات تبلور الطبقة العاملة في مصر،» قضايا فكرية (الطبقة العاملة المصرية، القاهرة)، (أيار / مايو ١٩٨٧)، ورحّل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي، سلسلة الثقافة القومية، ١٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).

كما نفضل أن نربط محددات الهجرة بمفهوم «الرفاه» بدلاً من «الأجر». صحيح أن أغلب الصياغات الحديثة قد وسعت مفهوم الأجر ليشمل بعض عناصر الرفاه، ولكن ليس كلها. فالرفاه يمكن أن يشمل جوانب ايجابية وسلبية، ونواحي مادية ومعنوية، وأبعاداً حالية ومستقبلية، ومستويات فردية وجماعية. وكل هذه الأمور يمكن أن تدخل في الحسابات الفردية، أو المجتمعية، لظاهرة الهجرة.

ومن هذا المنطلق يمكن تصور العالم على أنه يتكون من مناطق تمثل مستويات متباينة من التمتع بالرفاه للأفراد داخلها. وطبيعي أن يسعى الأفراد لتعظيم مستوى الرفاه عن طريق الهجرة، حيث ان توزيع الرفاه غير منتظم في أرجاء العالم. ورغم أن توزيع فرصة الرفاه يناظر تقريباً تقسيم العالم إلى مركز وأطراف، فإن التوزيعين لا ينطبقان. ولنتذكر مرة أخرى مثال الاقتصادات النفطية في السبعينيات. وتكون مقارنات الرفاه بين منطقتين هي محدد طاقة الهجرة من منطقة رفاه إلى أخرى. إذ يسعى الفرد المتوسط إلى الهجرة من منطقة لأخرى، إذا تعدى الفارق المتصور في الرفاه حداً أدنى يمثل تحسناً معنوياً في تقديره. ولكن هذا الطامح إلى الهجرة لا يتحول إلى مهاجر فعلي، إلا إذا نجح في الخروج من بلده، والانتقال إلى بلد المقصد، ثم دخول هذه الأخيرة.

وإذا وسعنا مفهوم التراكم الرأسمالي بإدخال الأبعاد الأخرى للتشكيلة الاجتماعية، أي النواحي الاجتماعية ـ السياسية والثقافية، كمكونات ملتحمة عضوياً، لأمكن لنا زيادة حجية المنطق البنائي. على وجه التحديد، يصبح العالم مقسماً إلى مجموعة من أسواق العمل الاقليمية التي يقدم بعضها عائد رفاه مرتفعاً على الاقامة والعمل بها، وحيث يمكن للقوى الاجتماعية المسيطرة أن تنشىء طلباً على العمالة الوافدة لتخدم أغراضها في البقاء أو النمو، بما يخلق إمكانية تعظيم الرفاه للأفراد الطموحين لذلك في مناطق الرفاه المنخفض. هذا من جانب، أما في الجانب الآخر، فإن على طاقة الهجرة من مناطق الرفاه المنخفض، أن تتعامل مع الحدود التي يقيمها تقسيم العالم إلى دول ذات سيادة في طرفي الإرسال والاستقبال لقوة العمل المهاجرة، ومع الصعوبات المتضمنة في الانتقال من بلد الأصل إلى دولة المقصد، فتلك هي العوامل التي تعيِّن مدى، وطبيعة، تحول طاقة الهجرة إلى هجرة فعلية. وفي النهاية، فإن الهجرة الدولية للعمل تتكيف بالآليات الأساسية للنظام الرأسمالي العالمي، في مرحلة تطوره الحالية التي تعتمد على ظروف عدم تساوي الرفاه عبر العالم، وتعيد انتاجها، مما يؤدي إلى زيادة تفاوت الرفاه في العالم. وفي الوقت نفسه، تقوم عملية إدماج كاسحة بإدخال المجتمعات المتخلفة في النظام الرأسمالي العالمي عن طريق الحركة الدولية لرأس المال، والعمل، والسلع، والتكنولوجيا، والأفكار، والأنماط الثقافية. وبالطبع تضبط هذه التدفقات بما يخدم مصالح الطبقات المسيطرة في المركز والأطراف، مع

خضوع الأخيرة للأولى.

وتتسع الصياغة السابقة لدراسة الأبعاد المختلفة لجانب النشأة في ظاهرة الهجرة الدولية للعمل، مثل حجم الهجرة وخصائص المهاجرين. فتغير فارق الرفاه مع الزمن يكون له تأثير على حجم الهجرة بين بلد الأصل وبلد الاستقبال. كذلك فإن تفاوت فروق الرفاه من جماعة معينة لأخرى بين الطامحين للهجرة يؤثر على حجم الهجرة من كل جماعة، بما يحدد تركيب تيار الهجرة حسب الخاصية التي تعرِّف الجماعة على أساسها سواء كانت العمر أو النوع أو التعليم أو المهنة أو محل الاقامة، أو غيرها.

والشبكات هي جانب ظاهرة الهجرة الدولية الذي يربط بلدان الأصل والاستقبال في نسق دولي. وعلى عكس النشأة، فإن الشبكات لم تحظ بعناية تتناسب مع أهميتها في دراسة الهجرة للعمل حتى الآن. والشبكات هي بُنى علاقات تعرف على نطاق نسق الهجرة، أي بلدان الأصل والاستقبال، وعلى بيئة النسق، وتربط بين وحدات التحليل الملائمة مما يؤدي إلى دعم تدفقات المهاجرين وتكييف طبيعة تيار الهجرة. ويكون للشبكات دور حيوي في التعرف على فرص الهجرة؛ وفي تسهيل ترتيبات الانتقال إلى بلد المقصد، ودخوله؛ وفي الحصول على عمل وتأمين ظروف إقامة مقبولة، وتوفير الدعم النفسي للمهاجرين في بلد الاستقبال؛ وفي تمتين الصلات ببلد الأصل؛ وفي التعرف على فرص استثمار المدخرات؛ وفي ترتيب العودة إلى بلد المنشأ وتوفير الاستقرار فيه. وهكذا نرى أن قائمة وظائف الشبكات تكاد لا تنتهي، مما يؤكد أهميتها في ظاهرة الهجرة الدولية للعمل، ويوصي بزيادة نصيبها من البحث في هذا المجال.

والشبكات يمكن أن تربط بين نفس وحدة التحليل في إطار علاقة اجتماعية ـ اقتصادية ما، ومثال ذلك العلاقات التي تنشأ بين الأفراد كشبكات الأصدقاء، أو الأقارب، أو أبناء منطقة معينة في بلد الأصل. وقد تبقى العلاقات في صورة غير رسمية، وقد تتبلور بشكل مؤسسي كما يحدث عندما يكوّن مهاجرو بلد معين أو منطقة معينة جمعية لاستقدام أقرانهم إلى بلد الاستقبال ودعمهم أثناء وجودهم بها.

وقد تلعب شبكات المهاجرين دوراً هاماً في البناء الاجتماعي ـ الاقتصادي لبلدان المنشأ والمقصد. كما أنها يمكن أن تستمر في دعم مجتمعات المهاجرين في بلدان الاستقبال، حتى عندما تقل منافع الهجرة أو تنشأ ظروف معادية في هذه البلدان. وأحد أشكال ذلك هو توفير فرص للعمل والرعاية الاجتماعية في معازل (Enclaves) ثقافية في بلدان المهجر(٦).

---

(٦) انظر مثلاً: A. Portes and B. Bach, *Latin Journey: Cuban and Mexican Immigrants in the United States* (Berkeley, Calif.: University of California Press, 1985), pp. 10 - 12.

ولكن نوعاً هاماً من الشبكات يتخذ صورة منظمات تربط بلدان الإرسال ببلدان الاستقبال، مثل المؤسسات الخاصة أو الأجهزة الحكومية التي تنظم تدفقات الهجرة للعمل. والمثالان الهامان في هذا الصدد هما الشركات عابرة الجنسيات ووكالات التشغيل. وقد يقتصر دور المنظمة على توريد العاملين، وقد يمتد إلى الوصاية عليهم ورعايتهم أثناء وجودهم ببلد الاستقبال، كما يحدث في حالة «مجمّعات العمل» في البلدان العربية الخليجية مثلاً.

وتضم البيئة المحيطة بتيارات الهجرة الدولية للعمل شبكات يتعدى نطاقها بلدان الأصل والاستقبال. وفي أوسع شرائح البيئة، أي النسق العالمي، نجد أن آليات النظام الرأسمالي العالمي قد نسجت شباكاً قوية، ومتزايدة المتانة، من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين البلدان المندمجة في النظام، بدرجة أو أخرى. ولعل أكثر هذه الشباك فعالية في تحقيق أغراض مراكز النظام، هي الاعلام الذي يربط البشر والمؤسسات في أقاصي أطراف العالم بالمراكز بوتيرة متسارعة.

ويعدّ **التكامل في بلد المقصد** من الموضوعات المفضّلة في دراسة الهجرة الدولية. وقد برز من دراسة هذا الجانب ميدانان: سوق العمل والعلاقات الاجتماعية ـ الثقافية.

ويقدم نموذج سوق العمل المنقسم (Split - labour - market) أساساً جيداً لدراسة دور المهاجرين في سوق العمل ببلد الاستقبال. وتبعاً لهذا النموذج، فإن العمالة الوافدة لا توفر فقط قوة العمل الاضافية المطلوبة للنشاط الاقتصادي في بلد الاستقبال، وإنما يمكن أن توضع في تناقض مع قوة العمل المحلية، مما يؤدي إلى إضعاف تنظيمات تلك الأخيرة ويقلل من ارتفاع أجورها. بل أحياناً يؤدي وجود قوة عمل رخيصة وطيعة من الأجانب إلى طرد قسم من القوى العاملة المحلية من سوق العمل. وفي أحوال الندرة الشديدة لقوة العمل المحلية بالمقارنة بإمكانات النشاط الاقتصادي، كما هو الحال في البلدان العربية الخليجية، فإن وجوداً واسع النطاق للعمالة الوافدة يكون شرطاً لازماً لتحقق مستويات رفاه عالية للمواطنين.

وقد يكون سوق العمل في بلد الاستقبال مجزءاً بأكثر من طريقة ذات صلة بتشغيل العمال المهاجرين. فعادة ما توجد فروق هامة في تشغيل الوافدين بين القطاع العام والقطاع الخاص. والنمط في هذه الحالة أن يكون التحاق المهاجرين بالعمل أصعب في القطاع العام، ولكن ظروف العمل تكون أفضل. وفي القطاع الخاص يمكن التفرقة بين المؤسسات الكبرى من جانب والمنشآت الصغيرة من جانب آخر، وتكون هذه التفرقة معنوية بوجه خاص في اقتصادات المركز الرأسمالي. والقاعدة أن المنشآت الصغيرة

تميل أكثر إلى استخدام الوافدين، خاصة المهاجرين غير القانونيين منهم، وتكون ظروف العمل والأجر فيها أقسى بكثير من المؤسسات الكبرى.

وفي ميدان العلاقات الاجتماعية ـ الثقافية بين المهاجرين للعمل والسكان الأصليين في بلد الاستقبال، فإن درجة ما من التكامل في البنية الاجتماعية ـ الثقافية لبلد المهجر، تتبلور حسب طول مدة الاقامة ومدى ترحيب بلد المقصد بهذا التكامل وتوفير إمكانياته، ومع ذلك تبقى أيضاً درجة من «الأجنبية» مميزة للعمال الوافدين بسبب أصلهم الثقافي. وعلى خلاف الحال في الهجرة للاستيطان، حيث يكون «الذوبان» (Assimilation) هدفاً للمهاجرين وللمجتمع المستقبل لهم في الآن ذاته، فإن الذوبان قد لا يكون مرغوباً فيه من أحد الطرفين على الأقل، ويكون ذلك عادة من مجتمع الاستقبال. والمجتمعات العربية الخليجية مثل واضح على ذلك. ولكن الخبرة العملية، في المجتمعات الأوروبية الغربية، بينت أن درجة من الاندماج الاجتماعي أوثق، من تلك المرغوبة، قد تمت نتيجة لطول إقامة العمال المهاجرين، وللطبيعة الليبرالية لمجتمعات الاستقبال، وهناك عبارة مشهورة عن هجرة العمال إلى أوروبا الغربية تلخص هذا الوضع ببلاغة، تقول «لقد استقدمنا عمالاً، ولكن جاءنا بشر». إلا أن الذوبان صعب التحقق، ولو كان مرغوباً من المهاجرين. ولذلك فإن الهجرة للعمل يصاحبها حالة من التناقض الاجتماعي بين جاليات العمال المهاجرين ومجتمعات الاستقبال.

ويغذي هذا التناقض، الاستغلال الذي يتعرض له المهاجرون وسوء المعاملة التي يلاقون، وبخاصة في أوقات الانكماش الاقتصادي التي قد يترتب عليها بطالة بين العمال المحليين. وغالباً ما تكون استجابة العمال المهاجرين لحالة التناقض هذه في صورة تعزيز هويتهم الثقافية. ويؤدي هذا بدوره إلى تقوية أجنبيتهم، وتكريس التنافر الثقافي بين الوافدين ومجتمعات المهجر. وتنشأ هذه الأوضاع بسهولة مع تقادم تيارات الهجرة للعمل وتجذرها في بلدان الاستقبال. ولكن مستوى التبلور الثقافي لجاليات العمال المهاجرين يتوقف على مدى سماح بلدان الاستقبال من جانب، وعلى حجم ونضج جاليات الوافدين من جانب آخر. وفي بعض الحالات، يصل التناقض الاجتماعي إلى ممارسة بعض شرائح مجتمع المهجر لميز عنصري بغيض ضد المهاجرين.

ويعد المعزل (enclave) أحد أشكال تواجد جاليات العمال المهاجرين في بلد المقصد، وهو صنف من المقاومة لبيئة تعد غريبة أو معادية، حيث تقوم علاقات أمتن بين أعضاء المعزل عن تلك التي تربطهم بالمجتمع الخارجي. وقد يكون المعزل من المنعة بحيث يوفر لأفراده وجوداً اجتماعياً ـ اقتصادياً غنياً داخل حدوده. وعادة ما يكون التجانس الإثني محدداً أساسياً للانتماء إلى المعزل.

ويواجه أبناء العمال المهاجرين الذين ولدوا في المهجر، أو الجيل الثـاني كما يُسمّون، مشاكل من نوع خاص، فعموماً يكون هؤلاء أقل تعلقاً بـأصلهم الثقافي من آبائهم. ورغم نشأتهم في مجتمعات المهجر، فإنهم يقاسون، أكثر من ذويهم، عناء العيش في بلدان يرومون الانتماء إليها ولا يستطيعونه.

وقد مثّل تقصي دوافع، وخصائص، العودة إلى بلد الأصل، اهتماماً قديماً في دراسة الهجرة للعمل. ولكن دراسة العودة تلقت دفعة كبيرة في منتصف السبعينيات، بايقاف بلدان أوروبا الغربية لهجرة العمال إليها، ولرغبة هذه البلدان في إعادة قسم من العمال المهاجرين بها، وللعودة الفعلية لأعداد كبيرة من العمال لبعض بلدان الأصل. كما تزايد الاهتمام بدراسات العودة في الثمانينيات الأولى ،حين بدا أن انخفاض عائدات النفط سيترتب عليه عودة ضخمة للعمالة المهاجرة من البلدان العربية النفطية.

ونظراً للطبيعة المؤقتة للهجرة للعمل، فإن العودة تكون سمة طبيعية لهذا الصنف من الهجرة الدولية. فالعودة تكون منتواة من البداية، خاصة في حالة من يهاجرون لفترة محددة سلفاً أو لتوفير مبلغ معين من المال، ويسمون **مهاجري الهدف**. وعليه، فليس من الضروري أن تكون العودة في تيارات الهجرة للعمل نتيجة لأزمة اقتصادية أو لظروف اجتماعية غير مواتية في بلد الاستقبال. وفي بعض الحالات، تتخذ بلدان الاستقبال من الضمانات الادارية والاجرائية ما يضمن عودة المهاجرين الوافدين، وقد برعت الأقطار العربية الخليجية في هذا المضمار. ولكن الهجرة للعمل قد ترتدي طابعاً شبه دائم في المجتمعات الليبرالية ما استمرت الحاجة للعمالة الوافـدة. ويؤدي ذلك إلى استقـرار العمال الوافدين لفترات طويلة في بلد المهجر، واستقدامهم لمعوليهم إليها، مما يترتب عليه نضج جاليات المهاجرين اجتماعياً وثقافياً وتقليل العودة إلى بلد الأصل. أما في وقت العسـر الاقتصادي في بلد الاستقبـال فينزع المهـاجـرون المؤقتـون إلى العـودة بمعدلات أعلى من المعتاد، إذ يضيق عليهم سـوق العمل ويتنـاقص العائـد المادي للهجرة. ولكن الأمر يختلف بالنسبة للعمال المهاجرين الذين طـالت اقامتهم في بلد الهجرة، إذيكونون قد تعودوا على العيش في بلدالاستقبال، وغالباً ما لا يجدون لهم مكاناً مناسبا في بلد الأصـل. وهنا يتبـاين موقف سلطات بلد الأصـل حسب طبيعة النـظام الاجتماعي. فقد يكون الموقف حملات طرد تحكمية وإن اكتست رداءً قانونياً ما، مثل اخراج المهاجرين غير القانونيين الذين تغاضت عنهم السلطات قبلاً وقت أن كانت هناك حاجة لوجودهم. أما في المجتمعات الديمقراطية، فإن السلطات قد تتخذ موقف الحث على العودة بما في ذلك التدريب على أعمال ملائمة لبلد الأصل وتقديم الحوافز المادية لذلك، وعادة ما يساهم الشعور المعادي المحيط بالمهاجرين في دعم عمليـة الحث هذه. ولكن الخبرة أن برامج الحفز على العودة لم تنجح في بلدان أوروبا الغربية، على

الأقل إلى الحد المرغوب، وإنما استفاد منها من كان قد استقر عزمهم على العودة فعلاً. وفي هذه المجتمعات يؤدي وقف الهجرة الجديدة للعمال، مع السماح، لأغراض انسانية، بدخول معولي المهاجرين السابقين، إلى زيادة كبيرة في حجم الجاليات الوافدة ونضوجها اجتماعياً وثقافياً.

أما من منظور بلد الأصل، فقد تبلغ العودة حداً يترتب عليه تدفق صاف للمهاجرين، بمعنى أن يقل رصيد عماله المهاجرين في الخارج، أو ما يصطلح على تسميته **بالهجرة العائدة**. ويمكن للهجرة العائدة أن تفضي إلى آثار اجتماعية واقتصادية هامة إذا كان حجمها كبيراً، وخاصة إذا كان مجتمع الأصل قد اعتاد على تشغيل جزء لا يستهان به من قوة العمل الكلية خارج الحدود.

والموضوعان الأساسيان في دراسة العودة هما دوافعها، ووقعها على بلد الأصل. وترتبط دوافع العودة إما بظروف المهاجر الفرد (النجاح أو الفشل في تحقيق الغرض من الهجرة) أو بالأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في بلدي الأصل والاستقبال. والمجموعة الأولى من الأسباب تتصل في المقام الأول بجانب التكامل في بلد المقصد، بينما يمكن صياغة تحليل العودة على المستوى القطري بدلالة تحليل نشأة تيارات الهجرة الدولية مع تبديل وضع بلدي الأصل والاستقبال. أما تقييم وقع العودة على بلد المنشأ، فيحسن صياغته على النحو المبين في الفصل الخاص بجانب الوقع. ونكتفي هنا بالاشارة إلى أن المسألتين الاساسيتين في هذا الصدد، هما دور المهاجرين العائدين كقوة إبداع في مجتمعاتهم، ومساهمتهم في تنمية بلد المنشأ عن طريق استثمار مدخراتهم من الهجرة.

أما جانب **السياسات** في نسق الهجرة الدولية للعمل، فيمتد إلى الجوانب الأربعة التي تطرقنا إليها حتى الآن، كما أشرنا قبلاً. فقد يكون للسلطات المعنية في بلد المنشأ أو المقصد موقفاً، صريحاً كان أو ضمنياً، من قيام تيار الهجرة للعمل أو من وجود الشبكات التي تخدمه، أو من التكامل في بلد الهجرة، أو من العودة إلى بلد الأصل. وقد تسعى هذه السلطات لتنفيذ سياساتها عن طريق اجراءات محددة وبُنى تنفيذية لتأمينها. ويتوقف نجاح السياسات، ووقعها الاجتماعي ـ الاقتصادي، على سلامة صياغتها اجرائياً وفعالية تنفيذها.

فقد يهتم بلد المنشأ بحجم الهجرة وخصائص المهاجرين، ويسعى لضبط هذين الأمرين بما يعظم منفعة البلد. كما قد يدعم هذا البلد تكوين مؤسسات اجتماعية واقتصادية لتنظيم الهجرة للعمل بالخارج، وربط المهاجرين بموطنهم أثناء غيابهم. وقد يتباين الغرض من تشجيع الهجرة للخارج كحل لمشكلات داخلية، إلى ضمان رفاه المواطنين العاملين بالخارج، إلى تعظيم الفائدة المترتبة لبلد الأصل من الهجرة، إلى

تأمين عودة المهاجرين وإعادة إدماجهم في مجتمع المنشأ. وكثيراً ما رمت السياسات الخاصة بالعودة إلى جذب مدخرات العائدين بالعملات الصعبة، ورتبت لهؤلاء المواطنين مركزاً متميزاً في بلد الأصل.

أما بلد الاستقبال فيهتم، في المقام الأول، بعدد وخصائص الوافدين إليه. وعندما يتوقع المهاجرون مكسباً كبيراً من العمل ببلد ما، وتكون حدود هذا البلد غير محكومة تماماً لسبب أو آخر، فإن ذلك يفتح الباب أمام الهجرة غير القانونية التي يتغاضى عنها كثير من بلدان الاستقبال، ما دامت تخدم غرضاً ما من أغراض استقدام العمالة الوافدة (راجع جانب النشأة أعلاه). وعادة ما يتبنى بلد المقصد سياسة محددة من تكامل الوافدين في الحياة الاجتماعية ـ الاقتصادية به، تكون أقسى على المهاجرين غير القانونيين. أما في أوقات الضائقة الاقتصادية، فإن معاملة المهاجرين تسوء، وتنحو السياسات الرسمية إلى تشجيع العودة إلى بلدان المنشأ. وقد أخذت محفزات العودة صوراً متعددة، من مكافآت مالية للعائدين أنفسهم إلى معونات لبلدانهم تستهدف إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية.

ولا يقتصر تبني سياسات تتصل بالهجرة الدولية للعمل على حكومات بلدان المنشأ والاستقبال، فقد يكون لمؤسسات أخرى موقف من تدفقات الهجرة للعمل، وتمتلك وسائل لتنفيذها. فللشركات عابرة الجنسيات سياسات حول تحرك العاملين بها بين فروعها في أنحاء العالم. كما قد تتخذ المنظمات الاقليمية موقفاً من الهجرة للعمل بين الدول الأعضاء بها. ولكن فعالية هذا الموقف تتحدد بكفاءة هذه المنظمات وقدرتها على تطبيقه. فعلى سبيل المثال، بينما تسود في دول المجتمع الأوروبي (EEC) حرية التنقل للعمل، فإن التوجهات القومية لحرية انتقال العمل بين البلدان العربية ليست إلا نصوصاً على ورق.

ويمكن تقييم وقع أي من الجوانب الخمسة لنسق الهجرة الدولية للعمل التي تعرضنا لها خلال أفق زمني مناسب. ومن حيث المبدأ، فإنه يمكن تقييم الوقع على أي من وحدات التحليل التي عرفنا قبلاً (الفرد، الأسرة، المجتمع المحلي . . .) إلا أنه لا يتوقع أن يكون لكل جانب وقع محسوس على كل وحدات التحليل الممكنة نظرياً. وعليه فإن التعرف على نمط الوقع، في تقاطع مصفوفة وحدة التحليل ـ جانب الهجرة، يكون الخطوة الأولى في التوصل لتقييم شامل لوقع الهجرة للعمل.

وينبغي أن يتم تقييم وقع الهجرة على احدى وحدات التحليل، بالرجوع إلى نموذج حركي يضم كل العناصر الهامة في تركيب الوحدة الاجتماعية المعنية، خاصة من منظور الهجرة للعمل. وللتأكيد على هذا المطلب، نورد في الشكل رقم (١) تمثيلاً مبسطاً

للعناصر الأساسية في هيكل مجتمع ما. والمغزى أن التقييم السليم لوقع الهجرة للعمل على مجتمع ما يقتضي فحص أثر الهجرة على كل من عناصر هذا التمثيل، وعليها مجتمعة. وتقلل هذه المقاربة من احتمال الاستخلاصات الخاطئة التي تترتب على إهمال وقع الهجرة على عنصر هام من عناصر وحدة التحليل المعنية، وقد كان هذا الاهمال سبب كثير من التضارب بين التقييمات المختلفة لوقع الهجرة للعمل، خاصة بالنسبة لأقطار المنشأ.

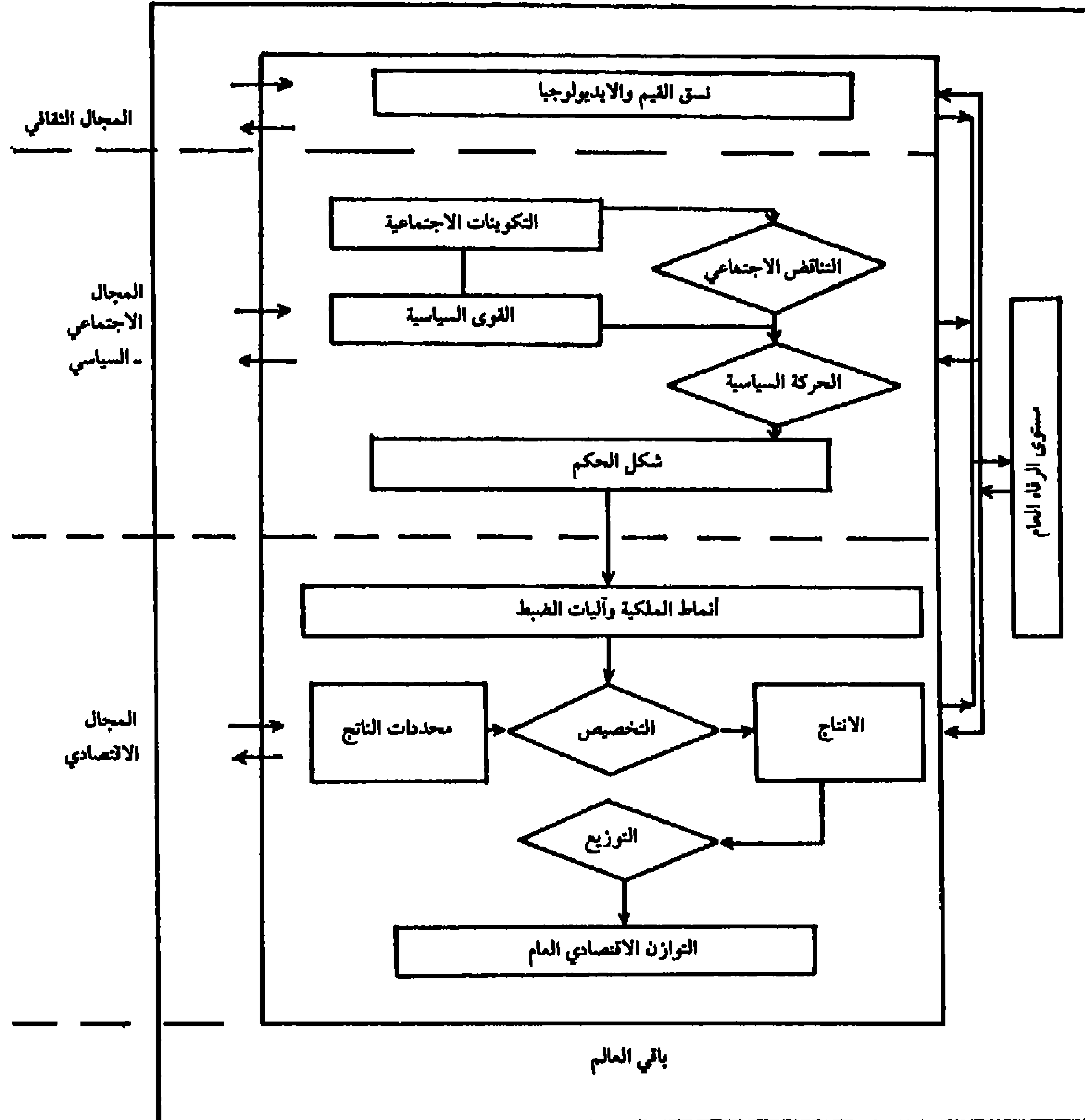
وبالطبع يمكن تفصيل كل عنصر من عناصر التمثيل المتضمن في الشكل من أجل عمل تقييم أكثر عمقاً لوقع الهجرة على جانب ما من جوانب النسق المجتمعي. فعلى سبيل المثال، فإن عنصر «محددات الناتج» يمكن أن يفصّل إلى مكونات بشرية ومادية بما يسمح بأن يتضمن تقييم وقع الهجرة على إمكانية الانتاج في بلد المنشأ، باعتبار التغير في حجم القوى العاملة ورصيد المهارة من جانب، والتحويلات النقدية والعينية للمهاجرين من جانب آخر، على الطاقة الانتاجية لبلد الأصل.

ومن المتيسر إدخال تعديلات على التمثيل المجتمعي المتضمن في الشكل ليصبح أكثر ملاءمة لوحدات تحليل غير المجتمع ككل. ويعود هذا لأن النموذج المشار إليه يغطي كل المناحي الأساسية للوجود الانساني. ولكن تكييف وضع وحدة اجتماعية ما من هذه المناحي يبقى بحاجة إلى تعريف. ففي جانب الحركة السياسية نهتم على المستوى المجتمعي بمسألة تداول السلطة، على حين ينصب اهتمامنا على المستوى الفردي على مستوى المشاركة في النشاط السياسي.

وكثيراً ما عُزلت تيارات الهجرة الدولية عن سياقها الاجتماعي ـ الاقتصادي في محاولات تقييم وقع الهجرة للعمل . ومن شاكلة ذلك أن استنتج أثر الهجرة للعمل على مجتمعات المنشأ من بيانات عن المهاجرين أو أسرهم دون اعتبار لمقارنتهم بمن لم يهاجروا أو أسرهم. وقد أفضى هذا الأسلوب إلى نتائج خاطئة خاصة في الحالات التي تعرضت فيها مجتمعات الأصل لتغيرات اجتماعية ـ اقتصادية جوهرية، عدا الهجرة للعمل. ومصر مثال هام على ذلك ، حيث تزامن رواج الهجرة الدولية للعمل مع تفشي ظاهرة أخرى كان لها آثار اجتماعية ـ اقتصادية بالغة العمق سميت بالانفتاح الاقتصادي، فاختلط أثر الظاهرتين بشكل يستوجب احتياطات منهجية شديدة عند محاولة تقييم وقع الهجرة للعمل على المجتمع المصري.

شكل رقم (١ ـ ١)

نموذج مبسط لمجتمع



ثالثاً: هذا الكتاب

إن الإطار النظري الاجمالي الذي بسطناه في القسم السابق، يظهر بوضوح ضخامة وتشعب المهام البحثية الملقاة على عاتق دارسي الهجرة الدولية للعمل في الوطن العربي عامة، وفي أحد أقطار المنشأ أو الاستقبال خاصة. ويزيد من ضخامة هذه المهام وصعوبتها، أن حقل الدراسة العلمية المضبوطة للهجرة الدولية للعمل ما زال بكراً في الوطن العربي. والواقع أن اطاراً نظرياً يسعى إلى الشمول، يحدد جدول الأعمال للحقل البحثي كله.

أما بالنسبة لباحث معين فإن خلفيته المعرفية، وتحيزاته، تملي عليه مقطعاً للإطار النظري الكلي المطروح. فلا يوجد باحث تتسع خلفيته المعرفية لكل فروع العلوم الإنسانية التي تتداخل في دراسة الهجرة الدولية للعمل. ولم يخلق الباحث الذي لا تكيف تحيزاته الخاصة أعماله الدراسية. وفي النهاية، فإن القيمة العلمية لنتائج دراسة ما رهن بمقدرة من قام عليها والامكانات التي توفرت له. وبالاضافة إلى السمات الخاصة التي يطبع بها الباحث دراساته، فإن تصوره لحالة المعرفة في الحقل البحثي الذي يتناوله في فترة زمنية معينة، يلعب دوراً جوهرياً في تحديد غرض نشاطه العلمي وأدواته. ومغزى هذه التحديدات هو التيقن من تواضع مساهمة دراسة واحدة، يقوم عليها باحث معين، في مرحلة بعينها من تطور المعرفة في حقل بحثي ما.

فلا يتصورن أحد أن بإمكان دراسة ما، مهما كبرت، ومهما عظمت قدرة القائمين عليها، أن تغطي، باقتدار، الاطار النظري الذي طرحناه لدراسة الهجرة الدولية، خاصة وأن الدراسة العلمية المضبوطة لهذه الظاهرة في الوطن العربي ما برحت في مهدها. وبالقطع لا يخامرنا وهم، ولا نختال بادعاء، أن الدراسة التي نقدم نتائجها في هذا الكتاب، تضطلع بهذه المهمة المستحيلة. فما هي إلا بداية للون من الدراسة العلمية لظاهرة الهجرة للعمل في مصر، تزاوج بين الرؤية النظرية وسبر الواقع على أساس منهجي مضبوط. هي محاولة في اتجاه نراه سليماً ونرجو أن تكون قد أصابت، وأن تتبعها أخريات على نهجها. فنحن نرى أن البحث في العلوم الاجتماعية في الوطن العربي قد عاف كثيراً سبر الواقع الاجتماعي، استسهالاً، واكتفاء بالتنظير من المقاعد الوثيرة على أساس الانطباعات الشخصية أو الملاحظة العارضة. ورجاؤنا أن ينحى البحث في العلم الاجتماعي العربي عامة إلى تبني هذه المزاوجة بين النظر والمشاهدة المنهجية. فهي الطريق الوحيد لرقي العلم الاجتماعي في الوطن العربي.

وقد بدأ الاعداد لهذه الدراسة في عام ١٩٨٣، حين كانت الهجرة للعمل خارج مصر في أوجها، وكانت قاعدة البيانات والمعلومات عن الظاهرة من الضحالة بقدر يستحيل معه التوصل لتقديرات لحجم الظاهرة أو استخلاصات لخصائصها وآثارها على أساس علمي. وإن كان ذلك لم يمنع الكثير من الادلاء بدلوهم في الموضوع، كما أشرنا في التمهيد، مما أنتج «معرفة متصورة» عن الهجرة من مصر. وكان التساؤل الذي ألح على الباحث وقتها: أين هذه المعرفة المتصورة من الواقع؟ ومن هنا تبلور القصد العام من الدراسة بالتعرف على قدر من أبعاد الهجرة للعمل في مصر، وتقصي بعض جوانب من وقعها على المجتمع المصري. أو بعبارة أخرى، توفير الحد الأدنى الضروري من الحقائق عن الظاهرة بسبر الواقع على أساس منهجي مضبوط داخل مصر، حيث لم يكن ممكناً القيام بدراسات مكملة عن المصريين في بلدان الاستقبال. وبالتالي فقد تحدد

اسلوب الدراسة بالقيام بمسح ميداني كبير، في عموم مصر، بناء على عينة احتمالية محكمة(٧). والحق، أن مثل هذا المشروع هائل التكلفة في الوقت والمال. ولولا استنارة المسؤولين عن جهاز تنظيم الأسرة والسكان في ذلك الحين، وحماسهم للفكرة، وإمكانية الاستفادة من إمكانات ضخمة كانت مقررة لبحث ميداني عن ممارسة وسائل تنظيم الأسرة، لما قدر لهذه الدراسة أن تقوم. ولولا قدر غير يسير من المثابرة والبذل، لما ظهر هذا الكتاب.

والفضل الوحيد الذي نقرره لهذه الدراسة، بدون التسربل بتواضع زائف، هو ريادتها للبحث القائم على مسح ميداني مضبوط في عموم مصر في حقل الهجرة للعمل. وهذا الكتاب ليس إلا رصداً لأهم، وليس كل، النتائج التي يمكن استخلاصها من بيانات المسح الميداني. والواقع أن قاعدة البيانات التي نجمت عن المسح، من الضخامة بقدر يستحيل معه أن يضم كتاب واحد بين دفتيه كل ما يمكن استخلاصه منها، بل يقصر جهد باحث واحد عن الاحاطة بها. ولذلك فإن المادة المتضمنة في الكتاب تأخذ طابعاً تقريرياً. وعلى وجه الخصوص، لا يعتمد الكتاب أسلوب محاجّة الكتابات السابقة عن الهجرة للعمل في مصر. فكثير مما جاءت به الدراسة بغير نظير في كتابات أخرى، وحتى حين يوجد نظير، فإنه مع كل الاحترام الواجب، لا تجوز مقارنة النتائج الناجمة عن هذا المسح الميداني بكتابات قوامها الانطباعية ولذلك فقد تورعنا، إجمالاً، عن نقد كتابات أخرى بعينها واقتصرنا، في مرات معدودة، على بيان كيف تناقض نتائج المسح استخلاصات انطباعية في كتابات سابقة لنا. ولا يعني هذا الموقف، اطلاقاً، أن هذا الكتاب هو سدرة المنتهى. على العكس، هو كما ذكرنا قبلاً، مجرد بداية طريق.

وحيث أشرنا إلى كتابات أخرى لنا حول الهجرة للعمل، نود أن نبين أن هذا العمل ليس «كتاب ـ رأي» وإن تخللته آراء. هو بالمقابل «كتاب علم»، إن شئنا. وقد ضمّنا في كتاب سابق وجهة نظر في الاقتصاد السياسي لظاهرة الهجرة للعمل في الوطن العربي مع الاشارة إلى «أن مناقشة بعض جوانب الهجرة تجاه منابع النفط في هذا الكتاب هي أولية، تصل أحياناً إلى مستوى الانطباعات الشخصية. وهذا أمر نأسف له، ولا نعتذر عنه. وإنما وجب التنويه به»(٨)، كان

---

(٧) كان مخططاً في ذلك الحين أن يسعى مركز دراسات الوحدة العربية للقيام بدراسة كبرى تقوم على مسوح ميدانية شاملة ومضبوطة في عدد من اقطار المنشأ والاستقبال العربية، تمثل درجات متفاوتة، واشكالاً متباينة من الانغماس في الهجرة للعمل. وقد قام مشروع الدراسة على أن تكون لكل مسح آلياته الخاصة، في اطار تصميم عام ومرن في الوقت ذاته، يسمح بدراسة الظاهرة بشكل مقارن في عموم الوطن العربي من جانب، وييسر فحص خصوصية الهجرة في كل قطر يدخل في المشروع. ولم يتمخض الجهد الهائل الذي بذل في هذا المشروع إلا عن دراسة أخرى في تونس، ما زالت قيد الانجاز.

(٨) أنظر التصدير في: نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، طـ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

هذا قبل أربع سنوات. ومع اختلاف في بعض الأمور، فان دراستنا هذه لم تحملنا على تغيير جوهري في وجهة النظر الاجمالية التي قدمناها حينئذ، خاصة على مستوى الوطن العربي ككل، كما يشهد بذلك كتيب ـ رأي حديث[9]. ويعود هذا إلى أن أعمال الرأي تتسع بطبيعتها لمجالات أرحب كثيراً من الأعمال الممنهجة، وتقوم على إعمال النظر في قاعدة المعلومات المتاحة، مهما قصرت، من منطلق مفهومي واسع، بينما تقتصر الأعمال الممنهجة على حيز ضيق نسبياً من الظاهرة محل الدراسة. ولذلك، فإن تراكم المعرفة المعمقة الناجم عن تتالي الأعمال الممنهجة في حقل بحثي ما، يصبح الشرط اللازم لتبلور أعمال رأي نافذة.

وزيادة على التوصل لفهم أوثق لظاهرة الهجرة للعمل، فقد مكنتنا الدراسة الميدانية من التعرف على بعض جوانب التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي في مصر عامة خلال الفترة المرجعية للمسح، بطريق غير مباشر. فقد اقتضى تصميم المسح، كما سنرى، مقارنة وحدات اجتماعية مختلفة تتباين درجة تعرضها للهجرة، وبذلك أمكن، على مستوى الفرد مثلاً، مقارنة بعض جوانب السلوك الاقتصادي بين المهاجرين للعمل ومن لم يهاجروا، مما يتيح نظرة اجمالية إلى جوانب السلوك الاقتصادي هذه للمصريين جميعاً. وكذلك الأمر بالنسبة للأسر والمجتمعات المحلية.

ويقودنا هذا إلى تأكيد أن مصر حالة شديدة الخصوصية بين بلدان المنشأ العربية، من منظور السياق الاجتماعي ـ الاقتصادي للهجرة للعمل. فالاقتصاد المصري لا شك أكبر اقتصادات بلدان الارسال وأكثرها تنوعاً. وقوة العمل المصرية تزيد عن عدد السكان في كثير من الأقطار العربية، وتمتلك، إضافة، معيناً هاماً من الخبرة والكفاءة في مجالات الاقتصاد المختلفة. وعلى حين ساهمت مصر بعدد ضخم من أبنائها في تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية، فإن ذلك العدد لم يمثل إلا نسبة محدودة من قوة العمل الكلية. ولكن، الأهم من ذلك، أنه قد اجتاحت مصر موجة ضخمة من التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي منذ رحيل عبد الناصر، استهدفت إعادة إدماج البلد في النسق الاقتصادي ـ السياسي الغربي تحت راية «الانفتاح الاقتصادي». ورغم أن كل الأقطار العربية قد «انفتحت»، لدرجة أو أخرى، خلال نفس الفترة، فلقد نجمت عن الانفتاح في مصر آثار اجتماعية ـ اقتصادية بعيدة المدى، وتفوق في تقديرنا آثار الهجرة للعمل بمراحل. وعلى النقيض، نجد في زمرة بلدان المنشأ العربية، اقتصاداً بدائياً، حتى بمعايير المنطقة، وقوة عمل صغيرة نسبياً تفتقر إلى الخبرات والمهارات المتقدمة، في اليمن العربية. ومع ذلك، فقد قدمت اليمن العربية غالبية قوة العمل بها للاقتصادات

(٩) فرجاني، رحّل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي.

النفطية، ويمكن القول، بأن الهجرة للعمل بالخارج كانت العامل الأهم في انتاج التغير الاجتماعي - الاقتصادي في اليمن العربية منذ السبعينيات. والواقع أن حجم، وطبيعة الهجرة للعمل، والسياق الاجتماعي - الاقتصادي لها، تتفاوت تفاوتاً بيّناً بين أقطار المنشأ العربية، بما يجعل التعميم من دراسة بأحدها إلى الباقين غير مبرر. ولذلك، أردنا أن نتحفظ هنا على اطلاق استنتاجات دراستنا هذه على بلدان المنشأ في الوطن العربي.

ونود الآن أن نشير لبعض أمور تتعلق بالمحتوى المعلوماتي لهذا الكتاب. فقد نشرت بعض نتائج دراسة الهجرة من مصر قبلاً، في صورة أولية، في تقارير صدرت عن المجلس القومي للسكان بمصر، والمركز الديمغرافي بالقاهرة، وفي أوراق قدمت لأكثر من ندوة في مصر وفي بلدان عربية أخرى، وفي الخارج. وقد اعتبرت هذه التقارير أولية من حيث أنها لم تحوِ إلا نذراً يسيراً من نتائج الدراسة من جانب، وباعتبارها قابلة للتعديل مع تطور تحليل بيانات المسح من جانب آخر. ولذلك، فإن محتوى هذا الكتاب يفوق مضمون ما نشر قبلاً، وقد يتباين معه قليلاً في بعض مواضع. والكتاب، من هذين المدخلين، يجبُّ كل ما نشر قبلاً. هو تقطير ثانٍ، أصفى، لما نشر قبلاً، وهو أيضاً شامل لكثير لم يتداول سابقاً، في وحدة عضوية، وبالتالي فعليه يجب أن يكون الاعتماد.

وإمعاناً في الابتعاد عن الصورة الانطباعية التي تكونت عن الهجرة من مصر، والتي كانت متحيزة للشرائح العليا من الطبقة المتوسطة، كما أشرنا، فقد آثرنا أن نقدم نتائج المسح بالنسبة لعموم المهاجرين أولاً، ثم نتعرض بعد ذلك لتفاصيل الصورة في قسم خاص عن تفاوتات الهجرة.

ونظراً لأن أدوات المسح كانت، لأسباب واضحة، أغنى في حالة المهاجرين العائدين عن المهاجرين وقت المسح، فإن بعض جوانب التحليل المقدم في هذا الكتاب، تقتصر على المهاجرين العائدين. ونحذر من تعميم الاستخلاصات المشتقة من بيانات العائدين، تلقائياً، على المهاجرين وقت المسح حيث تختلف المجموعتان في أكثر من سمة جوهرية.

وتعود الجداول المتضمنة في الكتاب إلى بيانات المسح، فيما عدا استثناءات قليلة سيشار إليها صراحة في موضعها، وقد ضمّنا الملحق الأخير بعض الجداول التفصيلية، وهي في الأغلب جداول تحليلية وليست مجرد بيانات خام أعدت من أدوات المسح، بما في ذلك جداول الملحق الأخير. وهي أحياناً مركبة بمعنى أن يعود بيان ما إلى أكثر من أداة من أدوات المسح المختلفة أو أكثر من موضع في الأداة الواحدة. ولما كانت الجداول المتضمنة في النص تحليلية، فإننا نوصي القارىء بتمعنها لذاتها. فليس

المحتوى المعلوماتي للجداول، بالضرورة، معاداً في النص.

وقد آثرنا ألا نثقل في الحسابات وفي المقاييس الاحصائية، توخياً لبساطة العرض من ناحية، وابتعاداً عن مظاهر الدقة الزائفة التي ينغمس فيها البعض اما عن جهل أو جلباً للاستحسان الساذج، من ناحية أخرى.

وقبل أن نمضي إلى لباب هذا الكتاب، يطيب لنا أن نتذاكر مع القارىء، تأسياً وليس تشبهاً، قولاً أثيراً لدينا عن اسحق نيوتن قبيل وفاته، ممثلاً نتاج بحثه بلهو طفل ببعض حصى على الشاطىء «. . . بينما محيط الحقيقة الهائل يمتد كله أمامي . . . غير مكتشف».

القِسمُ الثانى

اللّبَاب

الفصل الثاني
تصميم المسح الميداني وتنفيذه

أولاً: المنهجية

١ ـ تصميم المسح والأدوات

تحدد الهدف من المسح بالتوصل إلى تقديرات عن:

ـ حجم الهجرة وقت اجراء المسح وفي فترة سابقة له، منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣[1].

ـ خصائص المهاجرين والأسر التي تعرضت للهجرة، وقت اجراء المسح، ومنذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣.

ـ مسببات، وآليات الهجرة، والآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية لها.

وقد تركز الاهتمام في تصميم المسح على الهجرة المؤقتة للعمل، حيث ان الهجرة الدائمة محدودة كماً، وانعكاساتها على المجتمع المصري طفيفة على أي حال. وعلى هذا فإن الهجرة في هذا التقرير تعني **الهجرة المؤقتة للعمل خارج مصر خلال الفترة المرجعية للمسح** (أي منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر حتى وقت المسح الميداني)، إلا إذا ذكر غير ذلك صراحة.

---

(١) كان اختيار حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، كحدث مرجعي لفترة الاسناد الزمني للمسح، موفقاً. فمن جانب، لم يبدأ تعاظم تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية إلا في ١٩٧٤، ومن جانب اخر، مست حرب تشرين الأول/ أكتوبر كل شعاب المجتمع المصري بحيث يصعب أن يجهل توقيتها أي مصري مهما كانت درجة تعليمه أو وعيه.

وقد أدى اجراء مسح الهجرة بالتعاون مع مسح ممارسة تنظيم الأسرة، وعلى نفس عينة الأسر المعيشية التي اعتبرت العينة الأساسية لمسح الهجرة، إلى الاقتصاد في الجهد والنفقات، بالاضافة إلى زيادة الكفاءة الناجمة عن تجميع موارد فريقي العمل عند الحاجة، وخاصة في المهام المشتركة. وقد مكن من هذا التعاون اتفاق التصميم الأساسي لكلتا العمليتين المسحيتين. ففي الحالتين، يتعين أولاً استيفاء سجل باعضاء الأسرة المعيشية وخصائصهم، ثم يستخدم هذا السجل في تحديد الأفراد المؤهلين للدراسة التفصيلية الخاصة بممارسة تنظيم الأسرة في حالة، أو الأسر والأفراد المؤهلين للدراسة التفصيلية للهجرة في الحالة الأخرى.

وقد ساعد على كفاءة التنسيق بين المسحين عاملان:

- محدودية التقاطع بين فئتي الأفراد المؤهلين للدراسة التفصيلية في كلتا الحالتين.

- نظراً لعدم وجود معلومات عن توزيع ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري، فقد تقرر اجراء الدراسة التفصيلية للهجرة في عملية ميدانية تالية لمسح ممارسة تنظيم الأسرة، بحيث تستخدم نتائج استمارة الأسرة المعيشية المشتركة في تحديد العينات الفرعية من الأسر والأفراد اللازمة للدراسة التفصيلية للهجرة.

ونتيجة لهذا، فقد قل تقاطع فرق العمل الميداني من جانب، وهان عبء المسح المزدوج على المجتمع المبحوث من جانب آخر.

وقد تبلور التعاون بين المسحين في تبني استمارة موحدة للمجتمع المحلي تحصر خصائص القرى التي شملتها الدراسة، وفي إضافة اجزاء خاصة بالهجرة على استمارة الأسرة المعيشية التي تطبق عادة في مسوح ممارسة تنظيم الأسرة. وبهذه الصورة صار ممكناً أن تستخدم استمارة الأسرة المعيشية في تقدير حجم الهجرة، وتقدير الخصائص الأساسية للمهاجرين وللأسر التي تعرضت للهجرة، بالاضافة إلى تحديد العينات الفرعية من الأسر والأفراد المؤهلين للدراسة التفصيلية للهجرة. (يتضمن الملحق (ب) محتوى استبيانات المسح).

وقد روعي في التصميم الأساسي للدراسة التفصيلية للهجرة، الاعتبارات التالية:

- حيث ان مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥)، هو أول مسح ميداني على مستوى مصر كلها في هذا المجال، فقد وجب التعرض للعديد من الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بظاهرة الهجرة للمساهمة في تلافي قصور البيانات عن الهجرة الذي

طال مداه. والنتيجة الحتمية لهذا التوجه هي أن تغطي أدوات المسح مساحة واسعة، مما يتعارض مع التعمق في كل الموضوعات المتضمنة. هذا مع التحفظ بصعوبة التعمق الشافي في المسوح الكبيرة على أي حال. ومع الإشارة إلى أنه بالرغم من طول أدوات المسح، فإنها لم تتطرق إلى كل الجوانب التي كان مرغوباً تضمينها لدراسة الهجرة من مصر على نحو شافٍ.

ـ نظراً لأن ظاهرة الهجرة قد تخللت نسيج المجتمع المصري، فقد وجب اعتبار وحدات متعددة لدراستها. ولذلك اعتمدت المستويات التالية لوحدات جمع البيانات، ومن ثم التحليل:

١ ـ المجتمع المحلي في الريف حيث يكون له استقلال نسبي كوحدة اجتماعية ـ اقتصادية.

٢ ـ الأسر المعيشية.

٣ ـ الفرد.

ـ تنامت ظاهرة الهجرة في المجتمع المصري في نفس الفترة الزمنية التي نشأت فيها، وتمكنت، ظاهرة الانفتاح الاقتصادي، والتي كان لها، هي الأخرى، آثار بعيدة المدى على البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في مصر. وللأسف وقع كثير من الكتابات عن الهجرة في الخطأ المتمثل في استخلاص (آثار) أو (انعكاسات) للهجرة من انطباعات أو دراسات لعينات من المهاجرين الأفراد أو الأسر التي تعرضت للهجرة. وهذا أمر مقطوع بخطئه عندما تنتشر الظاهرة محل الدراسة زمنياً على مدى طويل نسبياً. حيث لا يمكن القطع بإرجاع التأثيرات المشاهدة لظاهرة وحدها. فقد تتداخل عوامل متعددة لانتاج الواقع المشاهد ليس من أقلها أهمية التطور الذاتي لمفردات الدراسة. أما إذا علم أن هناك **بالفعل** ظواهر أخرى هامة تتفاعل مع الظاهرة محل الدراسة عبر فترة طويلة نسبياً، فإن الأسلوب العلمي السليم يقتضي مقارنة مجتمعات جزئية تعرضت للظاهرة محل الدراسة بدرجات مختلفة.

ـ تقتضي الدراسة الوافية لظاهرة الهجرة القيام بدراسات في مناطق المنشأ وفي مناطق المستقر، نظراً لأن كلاً من دراسات مناطق المنشأ ومناطق المستقر تعاني من أوجه قصور منهجي، معروفة، وتختلف بين النوعين. وحيث إنه لم يكن متاحاً في إطار المشروع البحثي الحالي اجراء دراسات في بلدان المستقر للمهاجرين المصريين، فقد كان التوجه أن تقوم محاولة للتقليص من أوجه قصور دراسات بلدان المنشأ في تصميم أدوات المسح. فعلى سبيل المثال، أنشىء استبيان للأسر المعيشية الغائبة عن مسكن بمصر بأكملها بسبب الهجرة. وهو محاولة للتغلب على وجه نقص جوهري في دراسات

الهجرة في بلدان المنشأ حيث تقصر هذه الدراسات عن الامساك بالأسر التي هاجرت بكاملها. ويلاحظ أن الأسلوب المطبق هنا لا يكتشف إلا الأسر المعيشية التي تركت وراءها أثراً في صورة مسكن مغلق. وحيث ان اهتمامنا الأساسي هو بالهجرة للعمل، وحيث ان الهجرة للعمل هي في غالبيتها الساحقة هجرة ذكور بمفردهم، فقد اعتبرت هذه الآلية كافية لسد هذه الثغرة في حدود الهدف من الدراسة.

وإعمالاً لهذه الاعتبارات، فقد تبلور تصميم أدوات جمع البيانات على الشكل التالي:

أ ـ مستوى المجتمع المحلي

استبيان (٠) ـ استمارة الخصائص الأساسية للقرية الداخلة في الدراسة.

ب ـ مستوى الأسرة المعيشية

استبيان (١) ـ استمارة الأسرة المعيشية (حصر بأفراد الأسرة وخصائصهم) ويطبق على العينة الأساسية (حوالى ١٢٠٠٠ أسرة).

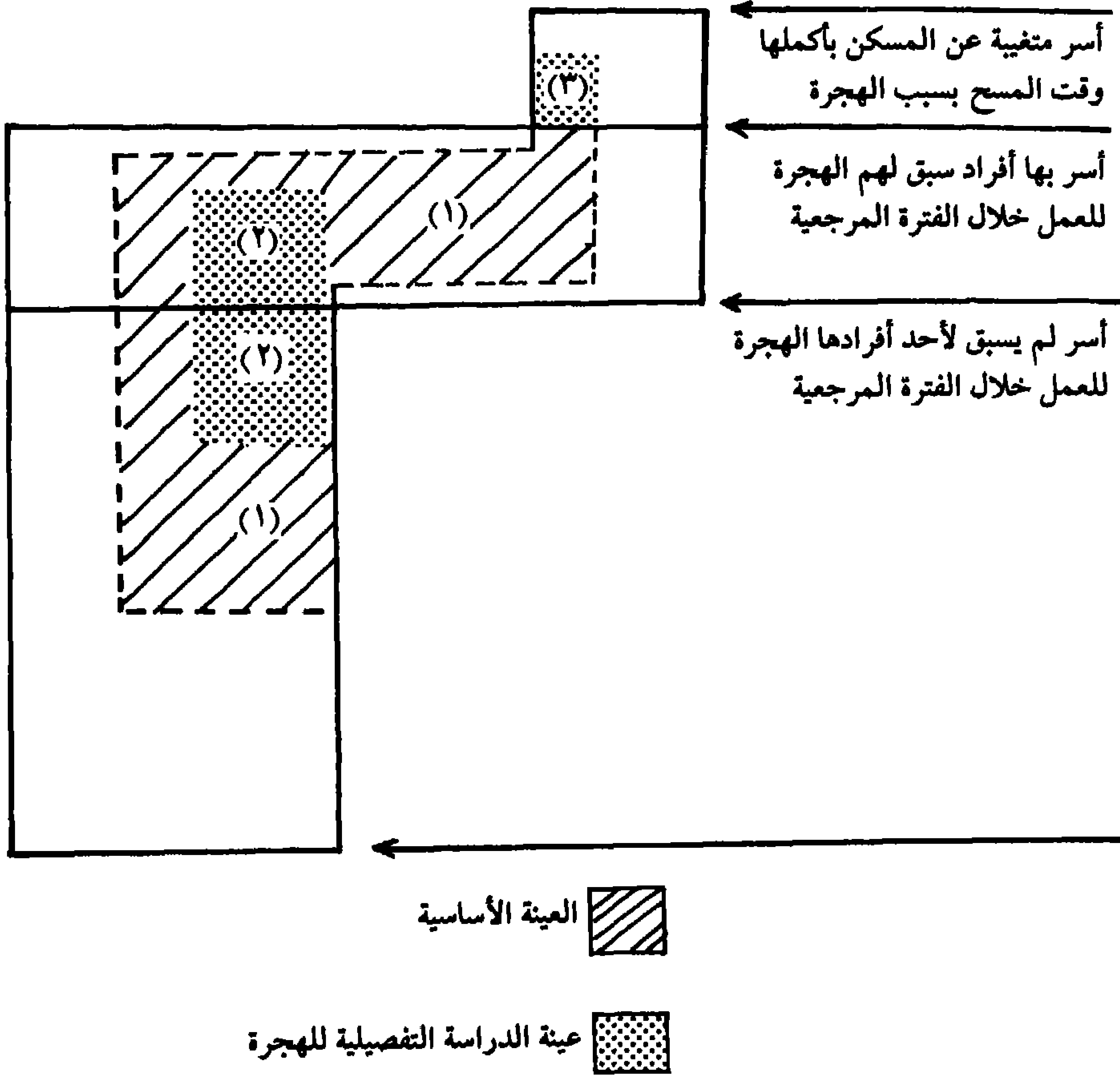
استبيان (٢) ـ استبيان التغير في الخصائص الاجتماعية ـ الاقتصادية للأسرة المعيشية خلال الفترة المرجعية، ويطبق على عينة فرعية من حوالى ٤٠٠٠ أسرة معيشية مقسمة بين أسر تعرضت للهجرة (أي كان أحد أفرادها مهاجراً للعمل خلال الفترة المرجعية للمسح) وأسر لم تتعرض للهجرة، مما يوفر مقارنة سليمة تمكن من استخلاص أدق لانعكاسات الهجرة وآثارها.

استبيان (٣) ـ استبيان عن أسرة معيشية غائبة عن المسكن بسبب هجرة بعض أو كل أعضائها، وتستوفى بياناته من أحد المصادر الملائمة.

ويبين الشكل رقم (٢ ـ ١) تمثيلاً بيانياً لاستبيانات المسح على مستوى الأسرة المعيشية (مع ملاحظة أن النسب غير محفوظة)

شكل رقم (٢ ـ ١)

تصنيف الأسر حسب حالة الهجرة مبيناً المعاينة الثنائية للأسر ورقم الاستبيان المناسب على مستوى الأسر المعيشية



ج ـ مستوى الفرد

ويشمل أربعة استبيانات فردية يطبق كل منها على عينة فرعية حجمها حوالى ألف فرد. والحالات الأربع التي تقابل الاستبيانات الفردية هي:

استبيان (٤) ـ فرد سبق له الهجرة للعمل خلال الفترة المرجعية وعاد إلى مصر (أي ليس مهاجراً) وقت المسح، أو مهاجر زائر بمصر وقت المسح.

استبيان (٥) ـ فرد مهاجر للعمل وقت المسح.

استبيان (٦) ـ فرد في قوة العمل لم يسبق له الهجرة خلال الفترة المرجعية للمسح.

استبيان (٧) ـ فرد خارج قوة العمل.

ويتضح بهذا أن المسح تضمن، على مستوى الفرد، مجتمعات جزئية تمثل درجات وأشكالاً مختلفة للتعرض لظاهرة الهجرة. وقد صمم الاستبيان الفردي الأول (استبيان ٤) ليتضمن دورة الهجرة كاملة، وكل الأبعاد التي يمكن تضمينها في دراسة للهجرة يتم فيها اجراء الاستبيان مع المهاجر ذاته.

واتخذ هذا الاستبيان أساساً لكل الاستبيانات الفردية بحيث تكون الاستبيانات الفردية التالية اجزاءً متتالية الصغر من الاستبيان الفردي الأساسي، فيكون استبيان (٥) مثلاً، وهو يجرى عن مهاجر وقت المسح، جزءاً من استبيان (٤) يقتصر على تلك الجوانب التي يمكن جمع بيانات دقيقة نسبياً عنها من شخص آخر غير المهاجر، تتوفر له معلومات كافية عنه، مع التعديلات المنطقية الواجب اجراؤها في حالة الاستبيانين الأخيرين. ويظهر الشكل رقم (٢ ـ ٢) تمثيلاً بيانياً للاستبيانات الفردية (دون حفظ النسب). راجع الملحق (ب) للتعرف على محتوى الاستبيانات.

وهذا التصميم فريد في دراسات الهجرة في بلدان المنشأ، إذ لم تجر في حدود علم الكاتب، دراسات في مجال الهجرة بهذه الدرجة من الشمول والتكامل.

وجدير بالذكر أن كل استبيانات الدراسة التفصيلية للهجرة، استبيان (٢) ـ استبيان (٧)، قد صممت بواسطة فريق العمل على دراسة الهجرة بدون البدء من أي استبيانات سابقة، ولذلك فقد مر تصميم الاستبيانات بعديد من المراحل التي تعرضت فيها الاستبيانات المقدمة لنقاش عميق ومتواصل من عدد ضخم من المتخصصين في مجالات معرفية متباينة وخبرات بحثية متنوعة. وقد بدأ نقاش الاستبيانات من مرحلة عناصر يقترح تضمينها في الاستبيانات، إلى صور أولية متعاقبة ومتتالية التبلور، إلى أن تم اخضاع الصورة قبل النهائية للاختبار في الميدان. وأعدت الصورة النهائية للاستبيانات على أساس نتائج الاختبار القبلي في الميدان.

وقد اهتم فريق البحث بنوعين آخرين من أدوات العمل الميداني:

١ ـ كتيبات تعليمات فرق العمل الميداني (المشرفون والباحثات) ويضم الملحق (ج) محتويات الكتيبات.

٢ ـ صحائف ضبط العمل الميداني. ويحوي الملحق (د) محتوى الصحائف.

وتم تطوير الصورة الأولية من هذه الأدوات قبل القيام بالاختبار القبلي لاخضاعها عن طريقه للتدقيق في الميدان قبل العمل الميداني الرئيسي.

شكل رقم (٢ ـ ٢)

تصنيف الأفراد داخل الأسر حسب حالة الهجرة، والموقف من قوة العمل وخصائص الأسرة، مبيناً رقم الاستبيان الفردي المناسب

أفراد سبق لهم الهجرة خلال الفترة المرجعية

أفراد لم يسبق لهم الهجرة خلال الفترة المرجعية

مهاجرون وقت المسح

مهاجرون عائدون

أسر بها أفراد سبق لهم الهجرة خلال الفترة المرجعية

في قوة العمل: (٥) (٤) (٦)

خارج قوة العمل: (*) (٧) (٧)

أسر لم يسبق لأحد أفرادها الهجرة للعمل خلال الفترة المرجعية

في قوة العمل: (٦)

خارج قوة العمل: (٧)

(*) لم يتضمن التقييم جمع بيانات عن المرافقين وقت المسح عن طريق استمارة فردية لتوقع صغر عددهم في العينة.

٢ ـ المعاينة

أشرنا فيما سبق إلى اتخاذ عينة مسح ممارسة تنظيم الأسرة كالعينة الأساسية لمسح الهجرة من مصر بحيث يشتق منها، بواسطة استمارة الأسرة المعيشية، تقدير حجم الهجرة وبعض خصائص المهاجرين. كذلك اتخذت هذه العينة، والنتائج الأولية لاستمارة الأسرة المعيشية، أساساً لتحديد العينات الفرعية التفصيلية للهجرة. وفيما يلي وصف موجز لكل من صنفي المعاينة.

أ ـ العينة الأساسية

العينة الأساسية هي عينة من الأسر المعيشية، أي باستبعاد السكان المقيمين في المؤسسات. وقد اختيرت العينة بأسلوب احتمالي ـ طبقي ـ ثلاثي المراحل بحيث تكون ذاتية الترجيح (Self — Weighting) على النحو التالي:

ـ المرحلة الأولى: كانت الوحدة في المرحلة الأولى لاختيار العينة، أي وحدة المعاينة الأولية (PSU)، هي القرية في الريف، والشياخة أو المدينة (إذا كانت غير مقسمة إلى شياخات) في الحضر. وقد وفر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء البيانات المطلوبة لتكوين إطار المعاينة للوحدات الأولية، وقسمت الوحدات الأولية إلى طبقات حسب وقوعها في الحضر أو الريف، والمحافظة، ونسبة الأمية في تعداد ١٩٧٦. وتم اختيار ٢٠٤ وحدات معاينة أولية ـ٩٥ شياخة[٢]/ مدينة و١٠٨ قرى ،باحتمالات تتناسب مع تقدير عدد الأسر المعيشية في الوحدات الأولية في ١٩٨٤. ويبين الملحق (هـ) عدد الوحدات الداخلة في العينة الأساسية حسب المحافظة والاقامة (حضر/ريف).

ـ المرحلة الثانية: قسمت وحدات المعاينة الأولية المختارة في المرحلة الأولى إلى اجزاء، أي وحدات مساحية أصغر ذات حدود معرّفة جيداً، وتحتوي كل منها على نفس العدد من الأسر المعيشية تقريباً. واتخذت هذه الأجزاء وحدات المعاينة الثانية. واختير اثنتان منها بأسلوب احتمالي، باحتمالات تتناسب مع تقدير حجم الجزء.

ـ المرحلة الثالثة: أعدت قوائم للأسر المعيشية لكل جزء في المرحلة الثانية، ثم اختيرت عينة احتمالية منتظمة من الأسر المعيشية التي سجلت في القوائم. وفي المتوسط اختيرت ٣٠ أسرة معيشية من كل جزء في الحضر و٢٥ أسرة معيشية من كل جزء في الريف. وتمخضت المرحلة الثالثة من المعاينة عن عينة اجمالية تضم ١١٢٩٩ أسرة معيشية.

والعينة بهذا من الكبر بحيث يمكن استخدامها في التعميم الاحصائي للجمهورية ككل، وللأقسام الرئيسية التي يتعدى نصيبها حوالى ١٥ بالمائة من السكان. وبذلك يمكن التوصل لتقديرات مقبولة احصائياً للتقسيمات الآتية: (ريف/ حضر) (المحافظات الحضرية/ وجه قبلي/ وجه بحري)، على الأقل.

ب ـ المعاينة الفرعية

أجريت المعاينة الفرعية بالاعتماد على تبويبات أولية لنتائج استمارة الأسرة

---

(٢) اختيرت إحدى الشياخات في محافظة الجيزة مرتين عند تنفيذ العينة.

المعيشية، أعدت بمجرد اعادة مجموعات استمارات الأسر المعيشية من الميدان. وقد استهدفت قواعد المعاينة الفرعية تحقيق الهدفين التاليين:

١ ـ التوصل إلى عدد مقبول من الحالات لكل استبيان من استبيانات الدراسة التفصيلية للهجرة (٤٠٠٠ في حالة استبيان (٢) منصفة بين أسر تعرضت للهجرة وأخرى لم تتعرض). وحوالى ١٠٠٠ في المتوسط لكل من الاستبيانات الفردية.

٢ ـ الاقلال من تكلفة العمل الميداني قدر الامكان.

وقد طبقت القواعد الآتية في محاولة لتحقيق هذين الهدفين:

(أ) اختيرت كل الوحدات (القرى، الشياخات/ المدن) التي يصل فيها عدد المهاجرين السابقين أو الحاليين، عشرة فأكثر، واختير ربع الوحدات التي يقل فيها عدد المهاجرين عن عشرة، بأسلوب احتمالي منتظم بعد ترتيبها جغرافياً، طبقاً للترتيب المعتاد لمحافظات الجمهورية، ويعني هذا ضرورة الترجيح في التحليل الاحصائي بمقلوب كسر المعاينة (أي أن تكون الأوزان (١) و (٤) في نوعي الوحدات على الترتيب).

(ب) اختيرت ثلاثون أسرة معيشية من كل وحدة مختارة في العينة الفرعية بحيث تدخل فيها كل الأسر التي تعرضت للهجرة في الوحدة (وليكن عددها س مثلاً)، وتختار الباقية (٣٠ ـ س) بطريقة احتمالية منتظمة، لاجراء استبيان (٢). ويقوم هذا الاختيار على افتراض تجانس الأسر التي لم تتعرض للهجرة، عبر وحدات المعاينة الأساسية.

(جـ) اختيرت نسبة من المساكن المغلقة في قوائم حصر الأسر المعيشية، تساوي نسبة الأسر الداخلة في العينة الأساسية إلى كل الأسر الموجودة بالوحدة، بأسلوب احتمالي منتظم، بالاضافة إلى المساكن التي تبين اغلاقها عند اجراء استمارة الأسرة المعيشية، لتطبيق استبيان (٣).

(د) اختير كل الأفراد الذين بُلِّغ بأنهم سبق لهم الهجرة، وغير مهاجرين وقت المسح، أو مهاجرين وقت المسح، في استمارة الأسرة المعيشية، لاجراء استبيان (٤) أو استبيان (٥) على الترتيب.

(هـ) اختير فرد واحد من كل ثاني أسرة اختيرت لتطبيق استبيان (٢) ليجرى عليه استبيان (٦). إذا وجد بالأسرة فرد أو أكثر في قوة العمل ولم يسبق له السفر للعمل. وفي حالة وجود أكثر من فرد مؤهل اختير أحدهم عشوائياً.

(و) اختير فرد واحد من كل ثاني أسرة اختيرت لتطبيق استبيان (٢) ليجرى عليه استبيان (٧)، إذا وجد بالأسرة فرد أو أكثر خارج قوة العمل، ويتراوح عمره بين ١٥ و٤٥

عاماً. وفي حالة وجود أكثر من شخص مؤهل اختير أحدهم عشوائياً مع اعطاء أولوية للأشخاص الذين سبقت لهم الإقامة مع مهاجر يعمل بالخارج أو زيارته.

ثانياً: تطور العمل الميداني وإعداد البيانات

١ ـ الاختبار القبلي

اختبر أسلوب وأدوات العمل الميداني في عملية ميدانية تمت في نيسان /ابريل ١٩٨٤. وقد قام بالاختبار فريقان ميدانيان من باحثين وباحثات ذوي خبرة سابقة بعد تدريب مكثف لمدة أسبوع. وكان ذلك في منطقة حضرية (شياخة ثانية، قسم الجيزة) وأخرى ريفية (منيل شيحة، مركز الجيزة).

وجدير بالذكر أن هاتين المنطقتين اختيرتا من خارج الوحدات الداخلة في عينة المسح، وهما نفس المنطقتين اللتين سبق أن تم فيهما الاختبار القبلي لاستمارة الأسرة المعيشية والاستبيان الفردي لمسح ممارسة تنظيم الأسرة، بحيث كان الاختبار القبلي تجربة كاملة لأسلوب العمل الميداني الأساسي. كذلك اختبرت طريقتان لتكوين فريق العمل الميداني، في الأولى كان الفريق كله، عدا المشرف، من الاناث، وفي الثانية كان الفريق مختلطاً من الذكور والاناث، بحيث يمكن للذكور من أعضاء الفريق القيام ببعض المهام التي تصعب على الاناث في المجتمع المصري، مثل زيارة مبحوث لا يعود لمنزله إلا في وقت متأخر ليلاً. كما اشتمل الاختبار القبلي على قياس وقت استيفاء الاستبيانات المختلفة. كذلك كان الاختبار الميداني فرصة لتدقيق كتيبات تعليمات فرق العمل الميداني.

ويمكن تلخيص نتائج الاختبار القبلي فيما يلي:

أ ـ النواحي الاجرائية

ـ يترتب على العودة إلى نفس الأسر المعيشية مرة أخرى، بعد مرحلة استيفاء استمارة الأسرة المعيشية والاستبيان الفردي لمسح تنظيم الأسرة، بعض المقاومة من الأسر خاصة إذا لم تكن المقابلة في المرحلة السابقة موفقة.

ـ يضع تعدد الاستبيانات عبئاً تنظيمياً كبيراً على مشرف الفريق، يجب حسن الاستعداد له في اختيار وتدريب المشرفين.

ـ يفضل استخدام فريق من الاناث، كباحثات ومراجعات، ويعود ذلك لتفضيل الاناث في جمع بيانات تفصيلية واجراء مقابلات مطولة، ولزيادة قبولهم في المنازل

بالمقارنة بالذكور من جانب، ولقلة القبول الاجتماعي لوجود فرق مختلطة من النوعين، خاصة عندما يتطلب العمل الميداني الاقامة بعيداً عن محالّ اقامة اعضاء الفريق، من جانب آخر. وقد ارتؤي أن هذه الاعتبارات تغلب المزية المترتبة على وجود ذكور في الفريق، على أن يتحمل مشرف الفريق عبء المقابلات الصعبة التي تواجه فريقه.

ـ يفضل أن تتحرك الباحثات في فرق جزئية من باحثتين، لتقليل وقت المقابلات على الأسر التي تتعدد فيها الاستبيانات المطلوبة، وأيضاً لتحقيق الانفراد بالمستجيب المطلوب في مثل هذه الحالات.

ـ كان متوسط الوقت اللازم لاستيفاء الاستبيان يساوي عدد الصفحات تقريباً بالدقائق.

ب ـ النواحي المضمونية

ـ لا توجد مشاكل جوهرية في هيكل الاستبيانات.

ـ يوجد قدر من التحفظ في الاجابة عن اسئلة الدخل والادخار.

ـ بعض الصياغات في حاجة لتعديل.

ـ بعض بدائل الاجابات بحاجة لأن تضاف في الأسئلة المغلقة.

ـ بعض الاحالات بين الأسئلة في حاجة إلى تدقيق.

ـ بعض المفاهيم بحاجة إلى تعريف أو توضيح في كتيبات التعليمات.

ـ وجود مشاكل في اجراء مقابلات استبيان (٧) للسيدات المتقدمات في السن.

وقد تم أخذ هذه النتائج في الاعتبار عند تحديد الشكل النهائي لأسلوب العمل الميداني ولأدوات المسح.

٢ ـ اختيار واعداد فرق العمل الميداني

تتوقف قيمة البيانات الناجمة عن أي مسح ميداني إلى حد بعيد على مدى كفاءة فرق العمل الميداني، ومدى تفهمها لدورها واقتناعها به، ومستوى استيعابها للمفاهيم المتعلقة بالمسح وأدواته، ودرجة مهارتها في اجراء المقابلات ومدى دقتها في تنفيذ تعليمات العمل الميداني. ولذلك كان هناك حرص شديد في اختيار وتدريب فرق العمل الميداني.

وقد اختير في البداية ثمانية عشر مشرفاً، من رجال متوسطي العمر ذوي خبرة

سابقة في عمليات المسوح، والحقوا بدورة تدريبية خاصة لمدة أسبوع نوقشت فيها واجبات الاشراف بناء على كتيب تعليمات المشرفين (راجع الملحق(ج)) بالاضافة إلى عرض أولي لاستبيانات المسح. وفي نهاية الدورة التدريبية التحق المشرفون بالدورة التدريبية للباحثات.

وقد أُعطي اهتمام خاص لاختيار وتدريب الباحثات. ورغم أن العدد النهائي المطلوب كان في حدود الخمسين باحثة ومراجعة، فقد تم البدء بحوالى مائة وخمسين من الجامعيات حديثات التخرج من فروع الاجتماعيات، واخضعن لمقابلات شخصية للتعرف على قابليتهن للقيام بمقابلات في ظروف صعبة، وعلى إمكانية نجاحهن في تحقيق استجابة مرضية من المستجيبين.

ثم الحقن من اجتزن الاختبارات الشخصية بدورة تدريبية لمدة تقارب أربعة أسابيع، قامت على كتيب تعليمات الباحثات (راجع الملحق (ج)) بالاضافة إلى برنامج متصاعد من التدريب العملي، بدءاً من تجريب الاستبيانات على زملاء في قاعة التدريب، مروراً بإجراء مقابلات تدريبية خارج القاعة ومناقشتها، وانتهاء بعمل ميداني كامل في منطقة ريفية وأخرى حضرية تحت ظروف تماثل العمل الميداني الأساسي. وقد تعرضت الملتحقات لاختبار تحريري في نهاية كل أسبوع من الدورة، يتم على أساسه استبعاد العناصر الأقل انجازاً، ومكافأة العناصر الأفضل، بينما كانت تجرى مقابلات شخصية للعناصر الوسيطة لحفزها على الاجادة. وقد ادى هذا البرنامج إلى سيادة جو من التنافس والحماس، أذكى روحية الانجاز بين المشتركات في الدورة التدريبية.

وفي نهاية الدورة استخدمت محصلة الانجاز في الاختبارات الاسبوعية، بالاضافة إلى تقييم المشتركات في التدريب الميداني، لاختيار اللاتي التحقن بفرق العمل الميداني الأساسي، وتحديد دورهن بين باحثة أو مراجعة ميدانية وكذلك اللاتي التحقن بالمكتب المركزي للمسح، وكنّ احتياطياً لفرق العمل الميداني بالاضافة إلى اشتراكهن في عمليات التسليم والتسلم والمراجعة المكتبية.

٣ ـ العمل الميداني

تم العمل الميداني لاستيفاء استمارة الأسرة المعيشية من الأسر الداخلة في العينة الأساسية خلال الفترة تشرين الأول/ أكتوبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤. ويبين الجدول رقم (٢ ـ ١) ملخص نتائج هذه العملية الميدانية.

وقد صدف ان أعلنت الحكومة المصرية عن اجراءات جديدة تتعلق برفع رسوم استخراج جوازات السفر وتصاريح العمل بالخارج، والتأكيد على ضرورة الحصول على

جدول رقم (٢ - ١)

ملخص نتائج العمل الميداني على استمارة الأسرة المعيشية

محل الاقامة	حجم العينة	الأسر التي تم استيفاء استمارة منها	
		العدد	النسبة المئوية
المحافظات الحضرية	٢٥٧١	٢٣٠١	٨٩,٥
الوجه البحري	٤٤٩٦	٤٢٤٣	٩٤,٤
الوجه القبلي	٤١١٦	٣٨٣٢	٩٣,١
محافظات الحدود	١١٦	٩٨	٨٤,٥
المجموع	١١٢٩٩	١٠٤٧٤	٩٢,٧

المصدر: H. Sayed [et al.] *Fertility and Family Planning in Egypt, 1984* (Cairo: National Population Council, 1985), p.18.

تصاريح العمل بالخارج واعتبارها من متطلبات السماح بالسفر، وتحصيل رسوم تصاريح العمل بأثر رجعي. وقد أثارت هذه الاجراءات تخوفات من احتمال فرض ضرائب على المهاجرين السابقين والحاليين. ولذلك صدرت تعليمات مشددة لفرق العمل الميداني بالانتباه للآثار العكسية التي يمكن أن تؤدي إليها هذه التطورات من انكار لظاهرة الهجرة، والتأكيد على الطبيعة العلمية للمسح، وعدم ارتباطه بأية اجراءات أخرى، والعمل بكل الوسائل الممكنة على التغلب على أية مقاومة من المستجيبين.

أما العمل الميداني للدراسة التفصيلية للهجرة فقد استغرق شهري كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ وكانون الثاني / يناير ١٩٨٥. وفيه قسمت محافظات الجمهورية إلى عشر مناطق عمل ميداني، وخصص لكل منطقة فريق عمل ميداني مكون من مشرف عام، وأربع باحثات ومراجعة ميدانية.

ونظراً لانقضاء حوالى أربعة أسابيع في المتوسط بين استيفاء استمارة الأسرة المعيشية في الميدان، والعمل الميداني للدراسة التفصيلية للهجرة، مما يؤدي إلى تغير حالة بعض الأفراد والأسر، ونظراً لزيادة درجة التقصي عن حالات الهجرة في الحالة الأخيرة، ونظراً لخفوت تأثير الاجراءات الحكومية الخاصة باستخراج تصاريح العمل واقتضاء رسومها بمرور الوقت بين العمليتين الميدانيتين، فقد كان متوقعاً أن تحدث بعض تغيرات في حالة الهجرة للأسر والأفراد بين العمليتين الميدانيتين. كذلك كان يمكن ألا يتواجد بعض الأفراد المؤهلين للاستبيان الفردي رقم (٤) في محل اقامتهم اثناء وجود فريق العمل الميداني بالقرية أو الشياخة. وكان الاختيار في هذا الوضع بين

اهمال الحالة وفقد المعلومات عنها كلية، أو جمع بيانات عن المهاجر باستخدام الاستبيان الفردي رقم (٥). وقد تم تفضيل الخيار الثاني على سبيل تقليل فقد المعلومات عن المهاجرين إلى أدنى حد ممكن.

ولذلك زودت فرق العمل الميداني بتعليمات محددة للتعامل مع الحالات التي يختلف وضعها في الميدان، وقت المسح، عن موقعها من الاستبيانات حسب صحائف «تخصيص المقابلات ونتائج العمل الميداني» المعدة في المكتب المركزي للمسح على أساس النتائج الأولية لاستمارة الأسرة المعيشية، كما استهدفت هذه التعليمات تأكيد قواعد تخصيص الاستبيانات للأسر والأفراد، وتضمنت:

أ ـ استبيان (٢) مخصص لأسرة محددة بذاتها ويستوفى من أحد أعضائها (رئيس الأسرة ثم أكثر اعضائها أهلية لاعطاء البيانات). ولا يجوز استيفاء الاستبيان من أسرة غير تلك المحددة، ولا من فرد من غير اعضاء الأسرة.

وإذا خصص للأسرة استبيان (٢)، ووجدت غائبة عن المسكن اثناء العمل الميداني بسبب الهجرة، يجرى عنها استبيان (٣)، ويذكر التحويل وسببه بوضوح على كل من الاستمارتين الأصلية والجديدة.

ب ـ استبيان (٣) مخصص لأسرة متغيبة عن المسكن بسبب الهجرة (أي المسكن الخاص بالأسرة المعيشية خال) سواء كان بعض أفراد الأسرة داخل مصر أم لا. ويجرى عن الأسرة المحددة من أكثر الأفراد أهلية لاعطاء البيانات عن الأسرة داخل منطقة العمل الميداني.

وإذا خصص لأسرة معيشية استبيان (٣) ووجد بعض اعضائها أو كلهم أثناء العمل الميداني، يجرى لها استبيان (٢) طبقاً للقواعد المعتادة، ويذكر التحويل وسببه بوضوح على كل من الاستمارتين الأصلية والجديدة. كما يجرى لها الاستبيانان الفرديان (٤)، (٥) إذا كان بعض اعضائها مهاجرين للعمل (سابقاً أو حالياً).

ج ـ استبيان (٤) مخصص لفرد بذاته ويستوفى منه شخصياً. وإذا استحال استيفاء الاستبيان من الشخص المعني يستوفى عنه استبيان (٥)، ويرمز له (٥ ب)، ويذكر التحويل وسببه بوضوح على الاستمارتين الأصلية والجديدة. ويستوفى استبيان (٤) كذلك من كل عضو من أعضاء الأسرة المعيشية الداخلة في العمل الميداني، يكتشف أنه مؤهل للاستبيان ولم يخصص له، ويذكر ذلك بوضوح على الاستمارة.

د ـ استبيان (٥) مخصص عن فرد بذاته ويستوفى من أفضل الأشخاص الذين يمكنهم اعطاء بيانات عنه داخل منطقة العمل الميداني. وإذا تواجد الفرد المخصص له

الاستبيان خلال فترة العمل الميداني، يجرى له استبيان (٤) ويذكر التحويل وسببه بوضوح على الاستمارتين الأصلية والجديدة.

ويستوفى استبيان (٥) كذلك عن كل عضو من أعضاء الأسرة المعيشية الداخلة في العمل الميداني يكتشف أنه مؤهل للاستبيان ولم يخصص له، ويذكر ذلك بوضوح على الاستمارة.

هـ ـ كل من استبياني (٦)، (٧) مخصص لفرد بذاته ويجرى معه شخصياً ولا يجوز اجراء أي من الاستبيانين مع أو عن أي شخص آخر.

وقد اتبعت في العمل الميداني أساليب لضبط الجودة تضمنت مراجعة الاستبيانات المستكملة بواسطة المراجعات الميدانيات ومشرفي فرق العمل الميداني، بالاضافة إلى زيارات في الميدان للمشرف على المسح، واعضاء المكتب المركزي، تمت فيها مناقشة تطور العمل، وتزويد فرق العمل الميداني بتعليمات وتوجيهات، شفوية ومكتوبة، مستمدة من المشاهدات في الموقع والدروس المستخلصة من مراجعة الدفعات الأولى من الاستبيانات المستكملة في المكتب المركزي.

ونتيجة للاعتبارات التي سبقت الاشارة إليها عن التفاوت المتوقع بين المرحلتين الأولى والثانية للعمل الميداني، فإنه من غير الملائم في حالة الدراسة التفصيلية للهجرة، ايراد المؤشرات التقليدية التي تنسب عدد الاستبيانات المستكملة إلى عدد الحالات التي انطلق العمل الميداني لجمع البيانات عنها، كمقاييس لمدى الاستجابة في المسح، ويتعلق هذا بوجه خاص بالاستبيانات رقم (٣)، (٤)، (٥). فبالنسبة للاستبيان رقم (٣)، اكتشف اثناء العمل الميداني أن القسم الأكبر من المساكن المغلقة في مرحلة استيفاء استمارة الأسرة المعيشية لم يكن بسبب الهجرة، كما تواجدت بعض الأسر التي كان مسكنها مغلقاً في المرحلة الأولى من العمل الميداني. وبالنسبة للاستبيانين (٤)، (٥) تم تحويل بعض الحالات من واحد للآخر. كما اكتشفت حالات مؤهلة لاجراء أحد هذين الاستبيانين، لم تكن مسجلة في استمارة الأسرة المعيشية، نتيجة للتقصي الأدق عن حالة الهجرة في العمل الميداني للدراسة التفصيلية عن الهجرة، بالاضافة إلى تغير حالة بعض أفراد العينة بين العمليتين الميدانيتين.

ويظهر الجدول رقم (٢ ـ ٢) هذه الصورة قبل القيام بالمراجعة المكتبية، ويتضح من الجدول أنه يمكن تعريف نسب الاستجابة التقليدية في حالة الاستبيانات (٢)، (٦)، (٧). ونسب الاستجابة المتضمنة في بيانات الجدول هي ٩٧ بالمائة، ٧٥ بالمائة و٨٥ بالمائة لهذه الاستبيانات الثلاثة على الترتيب. وليس غريباً أن تتدنى نسب الاستجابة في الاستبيانات الفردية عن استبيانات الأسرة المعيشية، حيث يقتضي استيفاء الاستبيان

الفردي وجود شخص محدد بعينه وقت العمل الميداني، بينما يمكن ملء استبيان الأسرة المعيشية من أحد أفراد الأسرة البالغين والقادرين على اعطاء البيانات المطلوبة. واستطراداً من هذا المنطق، يتوقع أيضاً أن يقل معدل الاستجابة في استبيانات الأفراد في

جدول رقم (٢ - ٢)

نتائج العمل الميداني للدراسة التفصيلية
(قبل المراجعة المكتبية)

المنطقة ووضع الاستمارات	الاستبيان					
	٢	٣	٤	٥[1]	٦	٧
حضر						
عدد الحالات المخصصة	٢٠٦٧	٢٩٧	٥٨٦	٣١١	٧٨٦	٨٨٥
عدد الحالات المستكملة منها	١٩١٠	٦١	٣٧٣	٢٥٩	٥٧٥	٦٩٥
عدد الحالات المحولة من الاستبيان	٦	٧٢	١٠٠	٢٢	—	—
عدد الحالات المحولة إلى الاستبيان	٧٢	٦	٤٣	١٠٨	—	—
عدد الحالات المكتشفة	—	—	٧٧	٥٦	—	—
مجموع الحالات المستكملة	١٩٨٢	٦٧	٤٩٣	٤٢٣	٥٧٥	٦٩٥
ريف						
عدد الحالات المخصصة	١٩٤٧	٧٤	٥٣٤	٥١٦	٧١٠	٨٦٦
عدد الحالات المستكملة منها	١٨٨٤	٣	٣٩١	٤٥٢	٥٥٤	٨٠٨
عدد الحالات المحولة من الاستبيان	—	٤	١١٠	٤٧	—	—
عدد الحالات المحولة إلى الاستبيان	٤٠	—	٧١	١٢٧	—	—
عدد الحالات المكتشفة	—	—	٦٨	٦٢	—	—
مجموع الحالات المستكملة	١٩٢٤	٣	٥٣٠	٦٤١	٥٥٤	٨٠٨
مجموع						
عدد الحالات المخصصة	٤٠١٤	٣٧١	١١٢٠	٨٢٧	١٤٩٦	١٧٧١
عدد الحالات المستكملة منها	٣٧٩٤	٦٤	٧٦٤	٧١١	١١٢٩	١٥٠٣
عدد الحالات المحولة من الاستبيان	٦	١١٢	٢٢٠	٦٩	—	—
عدد الحالات المحولة إلى الاستبيان	١١٢	٦	١١٤	٢٣٥	—	—
عدد الحالات المكتشفة	—	—	١٤٥	١١٨	—	—
مجموع الحالات المستكملة	٣٩٠٦	٧٠	١٠٢٣	١٠٦٤	١١٢٩	١٥٠٣

(١) يضم الحالات المحولة من استبيان (٤) نظراً لعدم تواجد المستجيب المعني أثناء فترة العمل الميداني.

قوة العمل عن الاستبيانات الفردية عموماً، نظراً لأنه يصعب العثور على الأفراد العاملين بالمقارنة بأعضاء الأسرة خارج قوة العمل.

كذلك تظهر بيانات الجدول أن نسب الاستجابة في الحضر كانت دائماً أقل من الريف، كما هو متوقع. فقد كانت نسبتا الاستجابة، على الترتيب، (٩٩ بالمائة، ٩٦ بالمائة) في حالة استبيان (٢)، (٧٨ بالمائة، ٧٣ بالمائة) في حالة استبيان (٦)، (٩٣ بالمائة، ٧٩ بالمائة) بالنسبة لاستبيان (٧).

أما بالنسبة للاستبيانات (٣)، (٤)، (٥)، فالأمر من التعقيد بحيث تفقد مؤشرات نسب الاستجابة التقليدية دلالتها.

٤ ـ المراجعة المكتبية

تمت المراجعة المكتبية للاستبيانات الواردة من فرق العمل الميداني أولاً بأول وقد استخدمت عملية المراجعة المكتبية لتحقيق عدة أغراض (راجع القسم ثانياً من الملحق (د) الذي يحوي هيكل تقرير المراجعة المكتبية). كان الغرض الأول هو التأكد من جودة العمل الميداني، من حيث مطابقة الاستمارات المستوفاة لشروط انطباق الاستبيانات المختلفة على الأسر والأفراد الذين أجريت معهم المقابلات، ومن حيث استيفاء كل البيانات المطلوبة، ومن حيث توفر الاتساق المنطقي بين البيانات المتضمنة في كل الاستمارات.

ولما كانت الاستبيانات الفردية تضم بعض الأسئلة المفتوحة. فقد أعد تصنيف أولي للاستجابات الواردة عنها في عينة من الاستمارات المستوفاة، واستغلت عملية المراجعة المكتبية في تحديد الاستجابات الاضافية على القوائم التي أعدت من العينة.

كما استخدمت المراجعة المكتبية في بعض الأغراض الادارية كتحديد المستحقات المالية لأعضاء فرق العمل الميداني، إذ تمت محاسبة اعضاء فرق العمل الميداني على الاستمارات المقبولة فقط.

وقد تمت عملية المراجعة المكتبية على مرحلتين: المراجعة، وتحقيق المراجعة. وكان الهدف من المرحلة الثانية التأكد من سلامة العمل في المرحلة الأولى.

٥ ـ إعداد البيانات

بدأت عملية إعداد البيانات بترميز محتويات الاستمارات المستكملة بعد انتهاء المراجعة المكتبية للاستبيانات. وقد تم تحقيق عملية الترميز بعد استكمالها للتأكد من سلامة العمل.

وأجريت المعالجة الآلية للبيانات في مركزين للحساب الالكتروني بجامعة القاهرة: مركز بحوث الحسابات العلمية والاحصائية، ومركز الحساب الالكتروني بمعهد الدراسات والبحوث الاحصائية. وقد استغل الأول أساساً في إدخال البيانات، بينما تمت عملية التدقيق الآلي للبيانات، وإعداد الجداول الأولية، في الثاني. وقد كان لكل من المركزين مشاكله. ففي الأول تجرى سنوياً عملية تنسيق القبول بالجامعات المصرية، وهي تستوعب كل إمكانيات المركز لفترات طويلة خلال شهور الصيف. أما في الثاني، فقد تسبب قدم الحاسب الرئيسي في أعطال متكررة وطويلة أحياناً. وزاد من المشاكل عدم توافق الأجهزة بين المركزين. ولذلك تعرضت عملية إعداد البيانات للتأخير.

وبعد إدخال البيانات، وتحقيقها، أجريت مجموعة من الاختبارات على الحاسب الالكتروني للتأكد من سلامة البيانات، شملت اختبارات المدى المسموح به للمتغيرات المعرفة على البيانات، وضبط الاحالات داخل الاستبيانات والاتساق المنطقي بين المتغيرات داخل الاستبيانات. كذلك درست الجداول الأولية المستمدة من قاعدة البيانات التي نجمت عن الاختبارات الأولية، كاختبار أخير لسلامة عملية التدقيق الآلي للبيانات.

وفي مرحلة تحليل البيانات، استفيد من حاسب الكتروني شخصي (IBM - PC - XT) بالمجلس القومي للسكان، مجهز للتحليل الاحصائي باستخدام حزمة برامج (SPSS). وقد تطلب ذلك نقل قاعدة بيانات المسح من شرائط ممغنطة إلى اسطوانات ممغنطة (Diskettes) صالحة للاستعمال على الحاسب الشخصي. ولانجاز هذه العملية كان لا بد من استخدام مركز حساب الكتروني آخر يتوفر به معدات (IBM)، وهي تختلف عن المعدات المتوفرة في المركزين اللذين كان يتم العمل بهما. وبعد عدة محاولات، استقر الرأي على استخدام مركز الحساب الالكتروني بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. وللأسف: استغرقت هذه العملية مدة تقارب ثلاثة شهور مما ضاعف من التأخير الذي أصاب عملية إعداد البيانات.

ورغم كل الجهود التي بذلت لمراجعة وتدقيق البيانات، فقد تم اكتشاف بعض أخطاء في مرحلة تحليل البيانات، تسربت من شبكة المراجعة لسبب أو آخر. وقد اقتضى تصحيح هذه الأخطاء أحياناً مراجعة كل الاستبيانات المعنية.

ويبين الجدول رقم (٢ ـ ٣) عدد الحالات المستكملة من استبيانات الدراسة التفصيلية للهجرة في مناطق الجمهورية المختلفة.

جدول رقم (٢ - ٣)

عدد الحالات المستكملة في استبيانات الدراسة التفصيلية
للهجرة حسب محل الاقامة

الاستبيان / محل الاقامة	٢	٣	٤ و٥ ب			٥ أ	٦	٧
			٤[1]	٥ ب	٤ + ٥ ب			
المحافظات الحضرية	٧٩٨	٢٣	١٩٣	٢٩	٢٢٢	١٣٨	٢٣٢	٢٨٤
الوجه البحري								
حضر	٦٥٢	١٥	١٦١	١٧	١٧٨	١٢٨	٢٤١	٢٠٨
ريف	١٠٩٦	٥	٣١٨	٥٠	٣٦٨	٣٤٢	٢٥٥	٤١٣
المجموع	١٧٤٨	٢٠	٤٧٩	٦٧	٥٤٦	٤٧٠	٤٩٦	٦٢١
الوجه القبلي								
حضر	٤٧٢	٢٥	١٢٦	١٣	١٣٩	٨٣	١٢٨	١٦٠
ريف	٨٣٣	٢	٢٢٢	٢٢	٢٤٤	٢٤٠	٢١٦	٣٥٠
المجموع	١٣٠٥	٢٧	٣٤٨	٣٥	٣٨٣	٣٢٣	٣٤٤	٥١٠
الجمهورية								
حضر	١٩٢٢	٦٣	٤٨٠	٥٩	٥٣٩	٣٤٩	٦٠١	٦٥٢
ريف	١٩٢٩	٧	٥٤٠	٧٢	٦١٢	٥٨٢	٤٧١	٧٦٣
المجموع	٣٨٥١	٧٠	١٠٢٠	١٣١	١١٥١	٩٣١	١٠٧٢	١٤١٥

(١) تضم ٥١ استمارة لمهاجر زائر بمصر وقت المسح .

ثالثاً: الدروس المستفادة

أشرنا في أكثر من موضع إلى أن تصميم أدوات المسح قد ابتكر في اطار فريق مسح الهجرة من مصر. كذلك أجريت بعض تعديلات على التصميم تواؤماً مع ظروف العمل الميداني، مثل استيفاء استبيان (٥) عن حالات المهاجرين العائدين الذين لم يمكن مقابلتهم أثناء العمل الميداني. والواقع أن الاختبار النهائي لتصميم أدوات مسح ما يكون في إعداد البيانات وتحليلها. ولذلك فإن الخطوات المثالية تقتضي وضع تصور للتحليل المطلوب أثناء التصميم. ولكن هذا المطلب يصبح صعب التحقيق حرفياً في مسح ميداني واسع النطاق ومتشعب الجوانب. وقد بيّنا فيما سبق أنه قد اتخذت احتياطات عديدة للتأكد من سلامة التصميم وحسن التطبيق. ومع ذلك فإن الخبرة الاجمالية، حتى

مرحلة إعداد البيانات والتحليل، تشير إلى عدة أمور كانت ستؤدي معالجة لها، مختلفة عن تلك التي اعتمدت في المسح الحالي، إلى نتائج أفضل في تقديرنا. وبخلاف هفوات صغيرة من النوع العشوائي الذي يصعب تلافيه في أي عمل ضخم، فإن هناك نواحي على جانب من الأهمية، نشير إلى بعضها فيما يلي.

إذا كان هناك من درس يجب أن يتمثله كل من يتصدى لتصميم البحوث الميدانية، فهو أن الباحثين عادة يجمعون من البيانات أكثر من قدرتهم على التحليل. وهذا توجه طبيعي في البحوث الميدانية، حيث يتضمن البحث الميداني جهداً ضخماً، وتكلفة كبيرة، ووقتاً طويلاً، مما يغري الباحث على جمع أكبر قدر ممكن من البيانات أثناء العمل الميداني، أملاً في تحليلها في وقت ما فيما بعد. ويقوي من هذا التوجه أن التكلفة، في الوقت والمال، التي تترتب على إضافة عدد من الأسئلة تكون ضئيلة بالمقارنة بالتكلفة الكلية للعمل الميداني. ولكن خطورة هذا التوجه تكمن في أن طول، وتعقد، أدوات المسح يجعل ضبط الجودة غاية في الصعوبة من جانب، ويضاعف عبء إعداد البيانات وتحليلها مرات، من جانب آخر. فإضافة جانب ما من جوانب الظاهرة محل الدراسة إلى أدوات مسح، لا يعني فقط إمكان دراسة هذا الجانب، ولكن أيضاً تفاعلاته مع باقي الجوانب الأخرى، وهذا أمر يجب أخذه في الاعتبار في مراجعة وإعداد البيانات. باختصار، فإن اضافة جانب إلى أدوات المسح لا يعني زيادة كمية مقابلة لجهد إعداد البيانات والتحليل، وإنما يكون العبء أثقل بكثير.

وقد كان فريق مسح الهجرة من مصر شديد الاتعاظ بالدرس المذكور، مما أدى إلى استبعاد كثير من الجوانب التي كان مفيداً التطرق إليها، مثل التغير في دور المرأة والأدوار الأسرية عموماً، وعلاقة الهجرة بالاتجاهات العامة المحافظة، وغيرها. إلا أن التعطش الشديد للامساك ببعض جوانب الحقيقة في أول دراسة ميدانية كبيرة عن الهجرة للعمل على نطاق مصر كلها، أدى إلى أن تكون أدوات المسح، في تقديرنا النهائي أطول عن الحد الأمثل، وأكثر تعقيداً عما ينبغي. وإذا كان مثل هذا التعطش مبرراً في المحاولة الأولى، فإنه يجب كبح جماحه في الدراسات التالية. وعلى سبيل المثال، فإن دراسة بعض جوانب الهجرة الأولى تفصيلاً في حالة تعدد مرات الهجرة قد يمكن اختصاره بالتركيز على تجربة الهجرة ككل. وحتى إذا أريد دراسة بعض جوانب الهجرة الأولى، فيفضل أن يكون ذلك مقتصراً، في تركيب الاستبيانات، على من تعددت هجراتهم. وتخضع دراسة تعدد العمل في بلد الهجرة لنفس المنطق (راجع محتوى استبيان (٤) - الملحق (ب)).

كما أن بعض القرارات التي اتخذت في مجال تكييف التصميم لظروف العمل الميداني لم تكن، بحكم الخبرة الفعلية، أفضل الاختيارات. ومن هذه استيفاء استبيان

(٤) للمهاجر وقت المسح الذي كان زائراً في مصر اثناء العمل الميداني، حيث كان يفضل في تقديرنا استيفاء استبيان (٥) المصمم أصلاً لهذه الحالة. صحيح أن القرار الأول مكننا من الحصول على بعض بيانات اضافية عن المهاجرين الزائرين (نظراً لأن استبيان (٤) أطول من استبيان (٥)) إلا أن عدد المهاجرين الزائرين في العينة كان صغيراً على أي حال، بحيث يصعب الاستفادة من البيانات الاضافية، كما أن التكلفة المقابلة في صعوبة إعداد البيانات لا تبرر مكسب المعلومات الاضافية المحدود. وبالمقابل فإن استيفاء استبيان (٥) للمهاجرين العائدين الذين استحالت مقابلتهم أثناء العمل الميداني، كان يفضله تطبيق استبيان (٤) المصمم أساساً لهذه الحالة، مع استبعاد أجزاء الاستبيان التي لا يجب أن توجه لغير المهاجر، مثل تلك التي تتضمن آراءً للمبحوث أو بيانات لا يمكن لغيره معرفتها بدقة. والفائدة التي تترتب على القرار البديل هي الحصول على بعض معلومات اضافية عن مرحلة ما بعد العودة، غير المتضمنة في استبيان (٥) أصلاً، وتسهيل اعداد البيانات. (راجع الملحق (ب) للتعرف على محتوى الاستبيانين المعنيين).

وأخيراً، فإن الأمر الوحيد الذي لا يجب التهاون فيه إطلاقاً، في البحث الميداني، هو المراجعة المتأنية والمضبوطة لكافة مراحل العمل. ويتعين أن يكون ضبط الجودة أكثف في المراحل الأولى.

الفصل الثالث
القسمات العامة لنسق الهجرة

أولاً: الحجم

تتضارب تقديرات المصريين بالخارج بصورة واضحة. ونكتفي بأمثلة من التقديرات المتداولة حتى ظهور نتائج مسح الهجرة من مصر. في خطاب «الصحوة الكبرى» ذكر رئيس الجمهورية أن «عدد أبناء مصر العاملين خارج مصر يزيد على المليونين ونصف المليون»[1] بينما ابلغنا محرر شؤون اقتصادية بأكبر صحيفة مصرية بأن عدد المصريين بالخارج «طبقاً لاحصاءات وزارة الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج - يصل إلى نحو أربعة ملايين ونصف مليون مصري. . . . ولكنهم في الحقيقة ضعف هذا الرقم»[2]، على حين ذكر استاذ جامعي مرموق، بعد زيارة للعراق، أن عدد المصريين في العراق وحده يقرب الثلاثة ملايين[3].

هذا بينما كان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء يقدر أن عدد المصريين بالخارج وقت تعداد ١٩٧٦ بلغ ١٤٢٥٠٠٠، نصفهم في قوة العمل. والجدير بالذكر أن الجهاز لم ينشر لا أساس هذا التقدير، ولا تبرير استخدام نسبة الاعالة المتضمنة في التقدير، والتي تشير قيمتها الدائرية إلى كونها تقديراً جزافياً، مما لا يدعو إلى كثير ثقة في هذا الرقم. والأكثر من هذا أن بعض تقديرات الجهاز كانت، تشير إلى أن عدد المصريين بالخارج ظل ينمو منذ ١٩٧٩ بنفس معدل نمو السكان داخل مصر، حتى

---

(١) الأهرام، ١٤/١١/١٩٨٥.

(٢) محمود مراد، في: الأهرام، ٢٢/١١/١٩٨٥.

(٣) علي الدين هلال، في: الأهرام الاقتصادي (٢٤ شباط/ فبراير ١٩٨٦).

وصل ١٧٩٠٠٠٠ في أوائل ١٩٨٥، وإن التركيب النوعي للمصريين بالخارج كان في هذه الفترة متطابقاً مع التركيب النوعي للمصريين بالداخل، كما ظلت نسبة الاعالة بينهم ثابتة على قيمة الواحد الصحيح!![٤].

ولكن كانت تقديرات وزارة القوى العاملة والتدريب أن عدد العاملين المصريين في ستة بلدان عربية نفطية في عام ١٩٨٤ وصل قرابة المليونين، أي حوالى ضعف تقدير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء لكل بلدان الهجرة، يزيد عدد الموجودين منهم في العراق وحده عن المليون[٥].

ومن العرض السابق يتضح لنا أن التقديرات الرسمية عن حجم الهجرة في مصر كانت هشة. وإذا كان ذلك كذلك، فإن الانفلات في تقدير عدد المصريين بالخارج الذي أشرنا إلى بعض من جوانبه في بداية هذا الجزء ليس مستغرباً، وقد تطوع الكثيرون لعمل تقديرات لعدد المصريين بالخارج. ولم تكن مؤهلات الغالبية العظمى من هؤلاء، ولا البيانات التي اعتمدوا عليها، تسمح لهم بانتاج تقديرات جيدة. وقد فاقم من هذا الوضع عدم التحلي بالحرص الواجب عند التصدي لعمليات تقدير في مثل هذه الظروف الصعبة التي تجعل أفضل التقديرات لا تتعدى التخمينات المدروسة، مما نجم عنه خلط وبلبلة لا حد لهما.

وحري بنا أن نشير إلى أن مشاكل تقدير عدد المصريين بالخارج لا تعود إلى الهجرة الدائمة. فاعداد المهاجرين الدائمين، كما يتضح من الملحق (و)، كانت صغيرة بحيث لا يمكن أن تؤثر على اجمالي أعداد المغادرين والقادمين، وقد تضاءل عدد المهاجرين الدائمين حتى كاد يتلاشى في ١٩٨٥. ولا يعود هذا في تقديرنا إلى قرب اختفاء الهجرة الدائمة للمصريين، ولكن إلى قصور تسجيل المهاجرين حيث لم يصبح استيفاءالاجراءات الرسمية شرطاً للسماح بمغادرة البلاد منذ أوائل السبعينيات لمن يرغب في الهجرة الدائمة. ويعضد ذلك أن عدد من اكتسبوا صفة المهاجر، بعد أن غادروا البلاد دون ترخيص هجرة، قد بلغ في ١٩٨٥، ٢٦٨ فرداً[٦]، أي حوالى ثلاثين مثلاً

---

(٤) انظر التقديرات للفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٣، في: عبد اللطيف الهنيدي، «سياسات استخدام وانتقال الايدي العاملة المصرية،» ورقة قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، **اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية** (الكويت: المعهد، ١٩٨٥)، ص ٢٢، وتقديرات عام ١٩٨٥، في: «بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بمناسبة بلوغ عدد سكان مصر ٤٨ مليوناً في ١٩٨٥/١١/٢٢».

(٥) الهنيدي، المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٦) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، **الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام ١٩٨٥** (القاهرة: الجهاز، آذار/مارس ١٩٨٦).

لمن حصلوا على ترخيص بالهجرة. ولا ريب أن هناك مهاجرين دائمين لم يسجلوا اكتسابهم لصفة المهاجر لدى السلطات المصرية. إلا أنه رغم كل ذلك، فيتوقع أن العدد الكلي للمهاجرين بصفة دائمة من الصغر بحيث لا يؤثر في التغيرات الأساسية للحركة الضخمة عبر الحدود المصرية، والتي تتحدد، في المقام الأول، بتحركات المهاجرين المؤقتين.

والحق أن التصدي لانشاء تقدير لحجم الهجرة للعمل، كان ينطوي على مخاطرة غير محسوبة في ضوء الفقر البالغ لقاعدة البيانات عن الظاهرة. ولنضرب مثالاً على ذلك، نشير إلى أنه عادة ما يمكن التوصل لتقدير جيد لرصيد مواطني بلد ما الموجودين خارج حدودها في نهاية فترة زمنية معينة، بتتبع الفرق بين أعداد المواطنين المغادرين منها وأولئك القادمين إليها خلال الفترة المعنية، وتعود الجودة المتوقعة في هذا التقدير إلى شمولية حصر القادمين والمغادرين للأغراض الأمنية. ولكن احصاءات الوصول والمغادرة في الموانىء المصرية منذ منتصف السبعينيات، كانت غير متوفرة على الاطلاق حتى وقت قريب. فقد كان الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ينشر تقريراً دورياً عن هذه الاحصاءات، ولكنه توقف عندما اشتدت الحاجة إليه لمتابعة ظاهرة الهجرة. وقد عادت تتوفر للجهاز بيانات عن الوصول والمغادرة مؤخراً. ويبين الملحق (ز) البيانات المتاحة عن الوصول والمغادرة في الموانىء المصرية خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٦)، وتقدير عدد المصريين الموجودين بالخارج في أول ١٩٨٥ الناجم عنها. ومنه يتضح أن تقدير عدد المصريين، وليس العاملين فقط، الموجودين بالخارج في أول ١٩٨٥ بناء على البيانات المتوفرة عن الوصول والمغادرة في الموانىء المصرية لا يتعدى ثلاثة أرباع المليون. وهذا رقم دون كل التوقعات التي سادت الكتابات عن الهجرة بفارق كبير. وقد يكون عدم انتظام المعالجة الاحصائية لهذه البيانات في السنوات السابقة سبباً لأوجه قصور بها. ويعد فشل احصاءات القادمين والمغادرين في انتاج تقدير يعوّل عليه عن حجم الهجرة مؤشراً قوياً على تعذر الدراسة العلمية لظاهرة الهجرة للعمل حتى منتصف الثمانينيات.

واعتقادنا أن **أغلب التقديرات السابقة لحجم العمالة المصرية بالخارج مالت إلى الخطأ لأعلى**، وأن موطن الخطأ الأكبر كان دائماً عدد المصريين الموجودين بالعراق الذي لم تتوفر عنه أبداً بيانات موثوق بها، وإنما كان دائماً عرضة للمبالغة، إن لم يكن للتهويل.

ونتقدم الآن لعرض تقديرنا لحجم الهجرة من مصر في أول ١٩٨٥ وخلال الفترة المرجعية للمسح، أي (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤). ولكن قبل ذلك نود الاشارة، كما ذكرنا قبلاً، إلى أن تقدير حجم الهجرة إلى الخارج من مسح بالعينة للأسر المعيشية في بلد المنشأ هو

قاصر بالتعريف. ولكن المسألة دائماً هي درجة القصور التي تنتاب التقدير، والتي تتوقف على طبيعة عملية الهجرة من جانب، وعلى تصميم المسح ودقة تنفيذه من جانب آخر. وسبب القصور المتوقع هو أن مسحاً بالعينة للأسر المعيشية في بلد المنشأ يكون غير قادر على الامساك بجزء من المجتمع المبحوث، وهو ذلك الجزء الخاص بالأسر المعيشية التي هاجرت بأكملها خلال الفترة المرجعية للمسح، والتي لا تكون موجودة وقت المسح، وبالتالي لا تدخل في المسح الميداني، ومن الواضح أن درجة الدقة في تقدير حجم الهجرة تتوقف على نسبة الهجرة العائلية في الهجرة إلى الخارج. فإذا كانت الهجرة إلى الخارج كلها هجرة أسر معيشية بأكملها، فإن مسحاً بالعينة في بلد المنشأ، لا يكون مجدياً في تقدير حجم الهجرة. ولكن هذه حالة قصوى. وفي الحالة القصوى المعاكسة، أي عندما يكون كل المهاجرين أفراداً ينتمون إلى أسر معيشية موجودة ببلد المنشأ، فإن القصور في تقدير حجم الهجرة عن طريق مسح بالعينة في هذا البلد يكون منعدماً. وحالة مصر بالطبع أقرب إلى الحالة القصوى الأخيرة مما يرفع من درجة الثقة في تقدير حجم الهجرة عن طريق المسح.

ولكن هناك بالتأكيد أسراً هاجرت بكاملها من مصر خلال الفترة المرجعية للمسح بسبب عمل أحد أفرادها، غالباً ما يكون رئيسها، خارج مصر. ولذلك قمنا بمحاولة تقدير مساهمة هذه الأسر المعيشية في الهجرة من مصر عن طريق اضافة عينة من المساكن المغلقة إلى عينة الأسر المعيشية، واستيفاء استبيان يحتوي كمًّا محدوداً من البيانات عن الأسر المعيشية التي ثبت غيابها عن المسكن بسبب هجرة بعض أو كل اعضائها خلال الفترة المرجعية للمسح، وذلك من أحد الأفراد المؤهلين لاعطاء تلك البيانات (استبيان ٣) كما ذكرنا عند عرض التصميم[٧].

ويتعين أن يكون واضحاً، أن هذه الطريقة لا تحل مشكلة الأسر المهاجرة بأكملها تماماً، إذ ما زالت الأسر التي هاجرت بأكملها ولم تترك وراءها مسكناً مغلقاً خارج نطاق الحصر في المسح بالعينة[٨]. ولكن تقديرنا أن هذه فئة ضئيلة وتنحصر، نظرياً، في الأسر التي هاجرت وتركت مسكنها نهائياً أو أجّرته مفروشاً خلال غيابها[٩]. والحالة

---

(٧) للتذكرة، كان شرط اثبات أحد أفراد الأسرة المعيشية على أنه مهاجر للعمل وقت المسح، هو ألا يكون قد انتمى إلى أسرة معيشية مستقلة بمصر قبل أن يغادر. وبذلك لا تقوم امكانية ازدواج في حصر المهاجرين بين استمارة الأسرة المعيشية واستبيان (٣).

(٨) إذا لم يكن اعضاء الأسرة قد كونوا أسرة مستقلة قبل الهجرة، فالمفروض أن يتم حصرهم في استمارة الأسرة المعيشية مع الأسرة التي كانوا ينتمون إليها قبل الهجرة.

(٩) قد تقوم محاولة لتدارك وجه النقص الأخير في مسح للأسر بإضافة سؤال في استمارة الأسرة المعيشية لمعرفة ما إذا كان المسكن مؤجراً من أسرة مهاجرة بأكملها ثم يتم الاستقصاء عن مصدر للبيانات عن هذه الأسرة، إذا أمكن.

الأولى غير واردة في ظل ازمة السكن الخانقة، والثانية ليست متاحة إلا إذا كان المسكن قابلاً للتأجير مفروشاً ولأجانب (يستحيل تقريباً على مصري أن يستأجر شقة مفروشة، إذ يخول له القانون الاستيلاء عليها بمضي مدة معينة). وهذا قاصر على الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة، وقد كانت مساهمتها في الهجرة، كما سنرى، محدودة. ومؤدى هذا التحفظ أن التقدير الذي سنقدمه هو في الواقع متحيز للأدنى، ولكن بدرجة ضئيلة في تصورنا.

ويتضمن الملحق (ح) تفاصيل تقديرنا لحجم الهجرة من مصر في أول ١٩٨٥، وخلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)، وذلك لمن غادروا مصر خلال الفترة المرجعية للمسح. ويقوم هذا التقدير على نتائج العينة الأساسية، بعد تنقيحها بالاستفادة من نتائج الدراسة التفصيلية للهجرة، وعلى نتائج استبيان المساكن المغلقة نتيجة لغياب الأسرة عنها بسبب الهجرة (ولو كان بعض أعضائها في مصر يقيمون في مسكن آخر)[١٠]. ويحوي الجدول رقم (٣ ـ ١) تقدير حجم الهجرة من مصر حسب حالة الهجرة وقت المسح.

جدول رقم (٣ ـ ١)

تقدير حجم الهجرة من مصر حسب حالة الهجرة أول ١٩٨٥

البيان	عدد الحالات من ١٠٠٠٠	عدد الأفراد بالالف
١ ـ لم يسبق له السفر لاسباب تتعلق بالهجرة للعمل	٩٢٨٧	٤٤٥٧٨
٢ ـ مسافر للعمل	٢٥٢	١٢١٠
٣ ـ سبق له السفر للعمل (وعاد)	٣٢٦	١٥٦٥
٤ ـ مسافر كمرافق لمهاجر يعمل	٥٤	٢٥٩
٥ ـ سبق له السفر كمرافق لمهاجر يعمل (وعاد)	٦٩	٣٣١
٦ ـ مسافر كزائر لمهاجر يعمل	١	٥
٧ ـ سبق له السفر كزائر لمهاجر يعمل (وعاد)	١١	٥٥
٨ ـ اجمالي الهجرة للعمل (٢ + ٣)	٥٧٨	٢٧٧٥
٩ ـ اجمالي الهجرة كمرافق (٤ + ٥)	١٢٣	٥٩٠
١٠ ـ اجمالي الهجرة كزائر(*) (٦ + ٧)	١٢	٦٠
اجمالي الهجرة(*): وقت المسح (٢ + ٤ + ٦)	٣٠٧	١٤٧٤
السابقة على المسح (٣ + ٥ + ٧)	٤٠٦	١٩٥١
الكلية (٨ + ٩ + ١٠)	٧١٣	٣٤٢٥

(*) نميل إلى تضمين الزائرين في الحجم الكلي للهجرة لأننا لم نضع حداً زمنياً للاقامة خارج مصر في تعريف الهجرة، ولأن الزيارة كثيراً ما كانت مقدمة للعمل، وعلى أي الأحوال فإن عدد الزائرين ضئيل.

(١٠) ليس غريباً أن تترك الزوجة، أو الزوجة والأطفال، خاصة إذا كانوا قلة وصغاراً، مسكن الأسرة للاقامة مع أهل الزوج، أو أهلها، خلال فترة غياب رب الأسرة.

ويفيد الجدول بأن تقدير عدد المهاجرين للعمل من مصر في بداية ١٩٨٥ كان مليوناً و ٢١٠ آلاف فرد ، يرافقهم ٢٥٩ ألفاً، بنسبة مرافقة ٢١,٤ بالمائة ويزورهم خمسة آلاف بنسبة زيارة ٠,٤ بالمائة . أما إذا اعتبرنا من هاجروا خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤) وعادوا[١١]، فيصل تقديرهم إلى مليون و٥٦٥ ألفاً من العاملين، كان يرافقهم ٣٣١ ألفاً، بنسبة مرافقة ٢١,٢ بالمائة، وزارهم خمسة وخمسون ألفاً، بنسبة زيارة ٣,٥ بالمائة . وإذا جمعنا الفئات الثلاث، المهاجرون للعمل، والمرافقون، والزائرون، نجد أن عدد المصريين المتأثرين مباشرة بظاهرة الهجرة للعمل في بداية ١٩٨٥ كان مليونا و ٤٧٤ ألف فرد، بينما تعرض قرابة مليونين آخرين لظاهرة الهجرة منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر وحتى نهاية ١٩٨٤ .

وبهذا يصل تقدير عدد المصريين الذين تعرضوا، بصورة مباشرة لظاهرة الهجرة للعمل خارج مصر خلال الفترة المرجعية للمسح إلى ثلاثة ملايين و ٤٢٥ ألفاً، منهم مليونان و ٧٧٥ ألفاً كعاملين و ٥٩٠ ألفاً كمرافقين، وستون ألفاً كزائرين .

وتظهر البيانات المتضمنة في الجدول السابق كثيراً من الاتساق الداخلي، أي بين مكونات البيانات، والاتساق الخارجي أيضاً، أي مع ما هو متوفر من معلومات أخرى، وإن كانت تختلف جذرياً مع كثير من التقديرات التي سادت الكتابات عن الهجرة . فمثلاً تظهر البيانات، انخفاض نسبة الاعالة بين المصريين في الخارج[١٢]، كما يقل تكرار الزيارة للمهاجرين عن تكرار مرافقة المعولين . وهذا متوقع في ضوء ظروف بلدان الهجرة، فالبلدان النفطية كانت دائماً تفرض قيوداً على المرافقة، وقيوداً أشد على الزيارة . وفي حالتي العراق والأردن حيث كان الدخول والاقامة متاحين، لم تكن ظروف المهاجر تسمح له في الأغلب الاعم، باصطحاب مرافقين، أو بزيارات ذويه .

كذلك نلاحظ انخفاضاً شديداً في نسبة الزائرين للمصريين بالخارج في بداية ١٩٨٥ بالمقارنة بالفترة السابقة، إلى حوالى العشر . ويتفق هذا مع ما هو معروف من زيادة تضييق البلدان العربية النفطية الغنية في السماح بزيارات لذوي العاملين الوافدين اليها، وبصورة مطردة منذ نهاية السبعينيات، والى انخفاض نسبة الزيارة في الهجرة إلى العراق والأردن اللذين تضخمت الهجرة اليهما في الثمانينيات .

وفي النهاية، فإذا أردنا أن نستخدم أرقاماً دائرية تقريبية تسهل علينا التعامل

---

(١١) وحدة العد هنا هي الفرد وليس الحدث، بمعنى أن المهاجر للعمل قد يكون هاجر أكثر من مرة خلال الفترة المرجعية، ولكنه يحسب هنا مرة واحدة .

(١٢) لاحظ مثلاً، الفرق بين نسبة المرافقة بين المهاجرين وقت المسح ونسبة المرافقة المفترضة في تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢١ بالمائة و ١٠٠ بالمائة على الترتيب) .

بتقديرات حجم الهجرة من مصر، المتصلة بالعمل بالخارج، لقلنا ان تقديرات المسح لعدد المصريين بالخارج في أول ١٩٨٥، ممن غادروا خلال (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)، كان حوالى مليون ونصف، منهم مليون وربع من العاملين. وأن عدد المصريين الذين غادروا خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) وعادوا، كان، في أول ١٩٨٥،حوالى المليونين، منهم قرابة مليون وستمائة ألف من العاملين[١٣]. وبذلك يكون الحجم الكلي للهجرة للعمل من مصر خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) حوالى ثلاثة ملايين ونصف، منهم مليونان وثمانمائة ألف من العاملين تقريباً[١٤] (أي أن معدل النشاط الاقتصادي بين المهاجرين كان حوالى ٨٠ بالمائة).

وقد كان الأمل أن يوفر تعداد ١٩٨٦ تقديراً جيداً لعدد المصريين بالخارج حيث اشتملت استمارة التعداد على قسم عن أفراد الأسر خارج الحدود. ولكن النتائج الأولية للتعداد تضمنت تقديراً مكتبياً، قابلاً للمراجعة، يضع جملة المصريين بالخارج عند ٢٥٠, ٢ مليون. والمفترض أن يزيد هذا الرقم، نظرياً، عن التقدير الذي يحصل عليه من مسح ميداني، كمسح الهجرة من مصر، لأنه يشمل كل المصريين الموجودين خارج الحدود، وبالتالي يضم فئات لم تدخل في مسح الهجرة من مصر (مثل من كانوا خارج البلاد لغرض غير العمل كالدراسة أو السياحة أو العلاج، أو من خرجوا من مصر للعمل أو للاستيطان قبل الفترة المرجعية للمسح، أو من خرجوا خلال الفترة المرجعية واستقروا بالخارج، بحيث حتى لم تعد أسرهم السابقة تعدُّهم منها ـ إذا كان قد بقي لهم أسر بمصر ـ أو أفراد البعثات الرسمية بالخارج حيث لم يُعد هؤلاء مهاجرين للعمل في المسح).

إلا أنه يجب مراعاة أنه يتوقع أن تكون مصر قد شهدت عودة صافية من المهاجرين خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦. ويعضد ذلك بيانات الدخول والمغادرة ـ الملحق (ز) ـ التي ينتظر أن تكون دقتها قد زادت مع تصاعد الاهتمام باستخدامها لتتبع حجم الهجرة بالخارج مؤخراً. مما يجعل التقدير الذي صاحب النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦ يبدو مبالغاً فيه. وقد قام التقدير على المتوسط الحسابي لأربعة تقديرات مختلفة، ليس منها واحد يعتمد على احصاءات الدخول والمغادرة، وينبني اثنان منها على بيانات تصاريح العمل خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، واستخدام معاملات أغلبها جزافية. وبدون

---

(١٣) راعينا في التوصل لهذه الأرقام الدائرية أن نضيف ولا ننقص، إذ يحتمل نقص الحصر أكثر من زيادته في نتائج المسح، كما أشرنا.

(١٤) نؤكد، مرة أخرى، أن وحدة العد هنا فرد وليس حدثاً، بمعنى أن عدد مرات الهجرة للمصريين خلال الفترة أكثر من العدد المذكور هنا، نظراً لتعدد مرات الهجرة لبعض الأفراد.

الدخول في تفاصيل هنا، لا يدعو تفحص أسس هذا التقدير إلى عظيم ثقة به، ويرجح كونه متحيزاً لأعلى.

ثانياً: التوزيع الجغرافي

التوزيع الجغرافي للهجرة مسألة هامة في حد ذاتها. كما أن طبيعة الهجرة تختلف من بلد استقبال لآخر، ويترتب على ذلك أن يتفاوت وقع الهجرة للعمل حسب بلد المقصد.

ومن المعروف أن تقدير حجم الهجرة في بلد المنشأ يكون متاحاً إذا توفرت احصاءات عن الوافدين حسب الجنسية في كل بلدان الاستقبال التي يؤمها مهاجرو بلد المنشأ. وليست هذه حالة الهجرة من مصر. فلا تتوفر بيانات جيدة عن عدد المصريين ببلدان الاستقبال الرئيسية اللهم إلا في حالة الكويت. أما بلدا الاستقبال الأكبر، أي السعودية والعراق، فلا يوفران بيانات جيدة عن عدد المصريين بهما. فبيانات السعودية عن قوة العمل الوافدة وتركيبها حسب الجنسية، تعد من الأسرار نظراً لحساسية مسألة تركيب السكان وقوة العمل حسب الجنسية. ومع ذلك تتوفر تقديرات معقولة لعدد المصريين ببلدان الخليج المختلفة ومنها السعودية. أما العراق فيكاد لا يوفر أية بيانات احصائية في مجال قوة العمل، أو غيره. والواقع أن المشكل الأكبر في تقدير عدد المصريين بالخارج كان في التقديرات المبالغ فيها، وغير القائمة على أساس علمي، عن عدد المصريين بالعراق، وقد ساعد على هذا أن التصريحات العراقية الرسمية عن عدد المصريين بالعراق كانت قليلة ومتضاربة، وفي رأينا، مبالغ فيها. وان كان عدد المصريين في العراق لا بد وأن يكون معروفاً بدقة لدى السلطات الأمنية العراقية.

وليست المبالغة في عدد المصريين بالخارج أمراً غير معتاد. فقد كانت هناك دائماً تقديرات مرتفعة نسبياً لعدد المصريين الموجودين بليبيا، ثم اتضحت هشاشة هذه التقديرات عند حدوث عملية انهاء عقود المصريين في ليبيا بصورة جماعية، حيث لم تتعد حالات العودة ثلاثين ألفاً طبقاً للاحصاءات المصرية الرسمية.

ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٢) توزيع المهاجرين المصريين على بلدان الاستقبال الرئيسية حسب التقديرات المستخلصة من المسح. ويظهر من القسم الأول من الجدول، أن خمسة بلدان استحوذت على الغالبية العظمى من المهاجرين للعمل في أول ١٩٨٥ وخلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)[١٥]، فقد استقبلت الأردن والسعودية

(١٥) في حالة تعدد الهجرة، خُصص المهاجر لبلد الهجرة الأخيرة.

والعراق والكويت وليبيا حوالى ٨٥ بالمائة من المهاجرين للعمل في كلا المرجعين الزمنيين، وتوزع باقي المهاجرين للعمل بين بلدان عربية أخرى وأجنبية.

جدول رقم (٣ - ٢)

تقدير توزيع المهاجرين حسب أهم بلدان الهجرة

أ - التوزيع النسبي

حالة الهجرة / البلد	السفر للعمل		السفر للمرافقة[1]		السفر للزيارة[2]
	وقت المسح[3]	قبل المسح (وعاد)	وقت المسح[3]	قبل المسح (وعاد)	قبل المسح (وعاد)
الأردن	٧,٤	٩,٤	٧,٧	٢,١	٥,٦
السعودية	٢٩,٨	٢٤,١	٤٣,٦	٢٨,١	٢٥,٤
العراق	٣٥,٠	٣٤,٨	٠,٨	٧,٦	٨,٥
الكويت	١٢,٠	٧,٤	٨,٩	٧,٣	١١,٣
ليبيا	٢,٧	٩,٢	٢,٤	١٩,٩	٥,٦
الباقي	١٣,٠	١٥,١	٣٦,٧	٣٥,٠	٤٣,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

يتبع

(١) تزداد نسبة المرافقين إلى العاملين في بلدان غير المتضمنة في الجدول مثل اليمن العربية وقطر وأوروبا وأمريكا وكندا في حالة الهجرة وقت المسح، والامارات والبحرين والجزائر ولبنان وليبيا، وأوروبا خلال الفترة المرجعية للمسح.

(٢) أهمل توزيع المسافرين للزيارة وقت المسح حسب بلد الهجرة لصغر عدد الحالات.

(٣) تم تعديل بيانات العينة الأساسية الخاصة بالسفر وقت المسح باستخدام نتائج الدراسة التفصيلية للهجرة حسب ما اتبع في تقدير الحجم الكلي للهجرة وقت المسح. انظر الملحق (ح). ولم ينجم عن التعديل تغير يذكر في توزيع المهاجرين للعمل وقت المسح على أهم بلدان الهجرة. أما في حالة المرافقين فقد ترتب على التعديل نقص النصيب النسبي للسعودية (من ٥٣,٣) وزيادة النصيب النسبي للأردن والعراق والكويت وليبيا من (١,٣، ٠,٠، ٦,٧، ١,٣) على الترتيب.

تابع جدول رقم (٣ ـ ٢)

ب ـ تقدير الاعداد (بالألف)

حالة الهجرة / البلد	السفر للعمل		السفر للمرافقة		السفر للزيارة
	وقت المسح	قبل المسح (وعاد)	وقت المسح	قبل المسح (وعاد)	قبل المسح (وعاد)
الأردن	٩٠	١٤٧	٢٠	٧	٣
السعودية	٣٦١	٣٧٧	١١٣	٩٣	١٤
العراق	٤٢٤	٥٤٥	٢	٢٥	٥
الكويت	١٤٥	١١٦	٢٣	٢٤	٦
ليبيا	٣٣	١٤٤	٦	٦٦	٣
الباقي	١٥٧	٢٣٦	٩٥	١١٦	٢٤
المجموع	١٢١٠	١٥٦٥	٢٥٩	٣٣١	٥٥

ج ـ نسب المرافقة والزيارة (نسب مئوية)

حالة الهجرة / البلد	السفر للعمل		السفر للمرافقة		السفر للزيارة
	وقت المسح	قبل المسح (وعاد)	وقت المسح	قبل المسح	قبل المسح (وعاد)
الأردن	١٠٠	١٠٠	٢٢	٥	٢
السعودية	١٠٠	١٠٠	٣١	٢٥	٤
العراق	١٠٠	١٠٠	—	٥	١
الكويت	١٠٠	١٠٠	١٦	٢١	٥
ليبيا	١٠٠	١٠٠	١٨	٤٦	٢
الباقي	١٠٠	١٠٠	٦١	٤٩	١٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	٢١	٢١	٤

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـــ) إلى أن النسبة هي أقل من ١ بالمائة.

ويظهر من هذا القسم من الجدول أيضاً تغير المراكز النسبية لبعض بلدان الاستقبال بين الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) وبداية ١٩٨٥، إذ تعرض نصيب بلدي استقبال من العمالة المصرية للانخفاض هما الأردن وليبيا. وهذا متفق مع تطورات الأحداث، ويعود لسببين مختلفين. فانخفاض نصيب ليبيا يعود لتدهور العلاقات بين السلطات في البلدين، مما ادى لانخفاض حاد في هجرة المصريين إلى ليبيا، بينما ضاق سوق العمالة الوافدة في الأردن بسبب الانكماش الاقتصادي في البلدان العربية النفطية، وبدء عودة العمالة الأردنية المهاجرة من هذه البلدان. وقد عوض انخفاض نصيب الأردن وليبيا، زيادة أنصبة السعودية والكويت من العمال المصريين.

ويحتوي القسم (ب) من الجدول رقم (٣ ـ ٢) تقديرات أعداد المصريين المهاجرين للعمل، والمرافقين، والزائرين حسب بلد الهجرة، والمفاجأة في هذا هي تقدير عدد المصريين العاملين بالعراق في مطلع ١٩٨٥، والذي لا يتعدى النصف مليون على حين تعدت تقديرات المصريين العاملين بالعراق المليون في مصادر عدة (ولكن بدون أساس كما أشرنا)، ولا يوجد لدينا مبرر للشك في هذا الرقم. إذ لا نتصور أنه كان هناك تحيز في الإبلاغ عن حالات الهجرة إلى العراق، من دون باقي دول الاستقبال، في المسح الميداني، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن تقديرات المسح تتوافق مع التقديرات المتاحة عن العمالة المصرية في كل من الكويت والسعودية حول ١٩٨٥. وبفرض أن الغالبية العظمى من المصريين قد خرجوا من ليبيا منذ عدة شهور، فإن تقدير المسح أيضاً يبدو متسقاً حيث يزيد عن الثلاثين ألفاً التي سجلت عودتها ببضعة آلاف فقط. ومؤدى هذا أنه يوجد لدينا في الواقع مبررات للاعتقاد بأن تقديرنا عن عدد المصريين العاملين بالعراق معقول.

وتشير بيانات المسح أن بلدان الاستقبال الخمسة الرئيسية كانت تستقبل مرافقين بدرجة أقل من المشاهد في تيار الهجرة الكلي. إذ لم تستقبل هذه البلدان أكثر من ٦٥ بالمائة من جملة المرافقين، بينما استقبلت حوالى ٨٥ بالمائة من قوة العمل. ذلك على حين زادت نسبة المرافقة في بلدان استقبال غير تلك الخمسة[١٦].

والحالة القصوى في انخفاض نسبة المرافقة هي العراق،خاصة في أوائل ١٩٨٥. وتتفق هذه الاستخلاصات مع ما هو معروف عن أن الهجرة للعراق هي، مع استثناءات قليلة، هجرة ذكور بمفردهم، وأن الدرجة المحدودة لاصطحاب المرافقين تدنت مع استمرار الحرب العراقية ـ الايرانية، واشتداد الضيق في ظروف الحياة تبعاً لذلك.

وتعكس التقديرات انخفاضاً شديداً عبر الزمن في نسبة المرافقة في حالة ليبيا،

---

(١٦) أنظر الهامش (١) من الجدول رقم (٣ ـ ٢)، القسم أ.

التي كانت أكثر بلدان الهجرة استقبالاً للمرافقين في فترة ما قبل المسح. فقد انعكس تدهور العلاقات بين السلطات في البلدين في انخفاض كبير في عدد العمال المهاجرين، وبالطبع في انخفاض اشد في عدد المرافقين (انظر القسم (ج) من الجدول رقم (٣ ـ ٢)). كذلك انخفضت نسبة المرافقة في الكويت. ويدخل ذلك في اطار تضييق بلدان الخليج، خاصة الصغيرة منها، في اصطحاب العمال الوافدين لذويهم. وفي مقابل ذلك شهدت نسبة المرافقة تحسناً في حالتي السعودية والأردن، وبدرجة أكبر في الأخيرة. ويعود ذلك إلى أن نسبة تفوق المتوسط من المصريين العاملين في السعودية تنتمي إلى الفئات المؤهلة المسموح لها عادة باصطحاب معوليها. وبالنسبة للأردن، فإن عدم حاجة المصريين إلى الحصول على تأشيرة دخول في الثمانينيات الأولى كان يساعد على زيادة نسبة المرافقة.

ورغم انخفاض التكرار النسبي لزيارة المهاجرين للعمل في بلدان الاستقبال عموماً (حوالى ٤ بالمائة من المهاجرين للعمل في الفترة السابقة على المسح)، إلا أن نسبة الزيارة كانت أعلى من المتوسط بشكل واضح في بلدان الاستقبال غير الخمسة الرئيسية. (انظر القسم (ج) من الجدول رقم (٣ ـ ٢)). والمؤكد أن تكرار زيارة المهاجرين قد قل عن ذلك في كل البلدان النفطية التي شددت في القيود على الزيارة حول منتصف الثمانينيات.

ثالثاً: خصائص المهاجرين [١٧]

تتصف الهجرة بالانتقائية ،بمعنى أن المهاجرين لا يكونون عادة عينة ممثلة لمجتمع المنشأ. ولكن طبيعة الانتقائية تتوقف على تيار الهجرة. وهجرة المصريين هي في غالبيتها الساحقة هجرة للعمل في بلدان اما تفرض قيوداً شديدة على الدخول والاقامة بها، أو لا توفر بالضرورة للمهاجر الوافد أو ذويه فرصاً للاقامة الطيبة. ولذلك فإن المتوقع أن يكون المهاجرون المصريون في الأساس ذكوراً في سن العمل. ولكن لم تكن تتوفر معلومات محددة في هذا الصدد، ولا عن خصائص أخرى هامة لدراسة الهجرة وتقصي آثارها.

ونعرض في الجدول رقم (٣ ـ ٣) تقديرات للتركيب العمري والنوعي للمهاجرين للعمل والمرافقين والزائرين مقارنة بالمجتمع الكلي، مشتقة من العينة الأساسية للمسح. ويجب أن نلاحظ بداية أن هذه الخصائص ترجع زمنياً إلى تاريخ اجراء المسح. ولا يعني هذا التحفظ شيئاً في حالة المهاجرين وقت المسح. أما في حالة

---

(١٧) نلاحظ أن خصائص المهاجرين وقت المسح عامة لا تشمل المهاجزين الذين كانوا خارج مصر وقت المسح مع جميع أفراد عائلاتهم. وهذا تحيز لم يكن بالاستطاعة التغلب عليه في حدود المنهجية المستخدمة.

المهاجرين في الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) وعادوا قبل المسح، فإن الخصائص المبلغة عنهم تعود إلى تاريخ المسح، وهو ـ بالتعريف ـ تالٍ لتاريخ عودتهم.

وتظهر التقديرات أن ٩٥ بالمائة على الأقل من المهاجرين للعمل كانوا وقت المسح من الذكور، مقارنة بحوالى النصف في المجتمع ككل، بينما تنخفض نسبة الذكور بين المرافقين والزائرين إلى حوالى ٤٠ بالمائة فقط. ومن المنطقي أن تزداد نسبة الاناث في المرافقين للمهاجرين للعمل من الذكور. حيث تضم فئة المرافقين الزوجات، كما يكون للمعولين الاناث عادة أفضلية في مرافقة العائل.

ويتركز كل المهاجرين للعمل وقت المسح تقريباً في فئة العمر (٢٠ ـ ٦٠) عاماً، بمتوسط عمر قدره ٣٢ عاماً. أما التوزيع العمري للمهاجرين في الفترة المرجعية للمسح فيعكس متوسطاً للسن أعلى بأربع سنوات **وقت المسح**، ممايعني أن الفرق في متوسط العمر قبل الهجرة بين المجموعتين كان أقل من المشاهد وقت المسح. وبالطبع يتوقع أن يسود في مرافقي المهاجرين للعمل صغار السن، ولذا نجد أن حوالى ٦٠ بالمائة من المرافقين كانوا أقل من عشرين عاماً وقت المسح. (بمتوسط عمر ١٧، ١٩ عاماً لمرافقي المهاجرين للعمل وقت المسح وقبل المسح على الترتيب) أما الزائرون فقد كانوا في المتوسط أكبر سناً من المرافقين، حيث كان متوسط السن لمن سبق له السفر كزائر لمهاجر يعمل قبل المسح ٣٤ عاماً.

جدول رقم (٣ ـ ٣)

توزيع المهاجرين حسب الجنس والعمر من العينة الأساسية

حالة الهجرة / الخاصية	السفر للعمل		السفر للمرافقة		السفرللزيارة[١]	العينة الكلية
	وقت المسح	قبل المسح (وعاد)	وقت المسح	قبل المسح (وعاد)	قبل المسح (وعاد)	
النسبة المئوية للذكور	٩٧	٩٥	٤١	٣٩	٤٤	٥١
التوزيع العمري (نسبة مئوية)						
أقل من ٢٠ سنة	٣	٢	٥٩	٦٤	٢١	٥١
٢٠ ـ ٦٠ سنة	٩٧	٩٥	٤١	٣٦	٧٠	٤٣
٦٠ سنة فأكثر	—	٣	—	١	٨	٦

(١) أهملت خصائص المسافرين للزيارة وقت المسح لصغر عدد الحالات.

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـــ) إلى أن النسبة هي أقل من ١ بالمائة.

ونتقدم الآن لعرض الخصائص التفصيلية للمهاجرين للعمل، وللايجاز سنستعمل

مصطلحي «العائدون» و«المهاجرون» للدلالة على المهاجرين للعمل خلال الفترة المرجعية للمسح (وعادوا)، والمهاجرين للعمل وقت المسح، على الترتيب. ولكي نضع خصائص العائدين والمهاجرين في المنظور المناسب، نقارن هذه الخصائص بمثيلاتها في قوة العمل التي لم يسبق لها الهجرة خلال الفترة المرجعية للمسح، وسنطلق عليهم اصطلاحاً، غير المهاجرين. ويقوم هذا العرض على نتائج الاستبيانات الفردية لمسح الهجرة من مصر، مما يدعم المقارنة بين المجتمعات الثلاثة: العائدون، والمهاجرون، وغير المهاجرين[18]، ولهذا التوصيف قيمة في حد ذاته، حيث يتيح لنا التعرف على مجتمعات كانت خصائصها مجهولة لنا حتى الآن. كما أن معرفة الخصائص الأساسية للعائدين والمهاجرين، خاصة عند مقارنتها بخصائص قوة العمل التي لم يسبق لها الهجرة، يساعدنا في الاستدلال على وقع الهجرة. ويحوي الجدول رقم (٣ ـ ٤) هذه الخصائص.

وكما هو متوقع، نجد أن نسبة الذكور بين المهاجرين أعلى من قوة العمل غير المهاجرة، إذ تصل لحوالى ٩٧ بالمائة، إلا أننا نلاحظ أن الفارق ليس بالضخامة التي تبدو عند مقارنة تركيب المهاجرين حسب الجنس بتركيب كل السكان حسب الجنس. ويرجع ذلك إلى انخفاض مساهمة الاناث في قوة العمل عموماً في مصر (وإن كان تقدير نسبة الإناث في قوة العمل من الاستبيان الفردي رقم (٦) أعلى من المتوقع. وهذا مؤشر على زيادة نسبة مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي في مصر منذ منتصف السبعينيات). كذلك نلاحظ زيادة محدودة في نسبة الذكور بين المهاجرين بالمقارنة بالعائدين.

وقد كان متوسط السن بين العائدين والمهاجرين أقل من غير المهاجرين بعامين على الأقل، على الرغم من الانخفاض الشديد في نسبة المهاجرين الأقل من ٢٠ عاماً، بالمقارنة بغير المهاجرين، ولكن نجد درجة تركز أعلى في فئة العمر (٢٠ ـ ٤٠) عاماً بين المهاجرين، إذ بلغت نسبة العائدين والمهاجرين في هذه الفئة حوالى ٧٠ بالمائة مقارنة بالنصف فقط في حالة قوة العمل غير المهاجرة. وكان متوسط السن بين المهاجرين وقت المسح يقل عن نظيره بين العائدين بثلاث سنوات، ولذلك كان توزيع المهاجرين وقت المسح حسب العمر يتركز في الأعمار الأصغر بدرجة أعلى كثيراً من العائدين وغير المهاجرين، إذ نجد أن نسبة المهاجرين وقت المسح في فئة العمر (٢٠ ـ ٣٠) عاماً تقارب النصف، بينما لم تتعد الثلث في حالة العائدين والربع في حالة غير المهاجرين. (ولا يعني هذا بالطبع أن العائدين كانوا، أثناء هجرتهم، أكبر سناً من المهاجرين وقت المسح بالفارق المشاهد نفسه).

---

(١٨) بناءً على نتائج الاستبيانات [(٤) و(٥ ب)]، (٥ أ)، (٦) على الترتيب.

جدول رقم (٣ ـ ٤)

الخصائص الأساسية للأفراد في قوة العمل حسب حالة الهجرة أول ١٩٨٥

الخاصية	التوزيع النسبي (نسب مئوية)		
	العائدون	المهاجرون	غير المهاجرين
الجنس			
ذكور	٩٦,٥	٩٧,٤	٨٦,٠
أناث	٣,٥	٢,٦	١٤,٠
العمر			
١٠ ـ	١,٩	٢,٢	٩,٦
٢٠ ـ	٣٢,١	٤٩,٠	٢٤,٣
٣٠ ـ	٣٥,٨	٢٩,٢	٢٦,٩
٤٠ ـ	١٩,٨	١٤,٦	١٨,٩
٥٠ ـ	٨,٠	٤,٤	١١,٤
٦٠ +	٢,٤	٠,٦	٨,٨
المتوسط (سنة)	٣٥,٢٦	٣٢,١٠	٣٧,٢٥
محل الميلاد(١)			
المحافظات الحضرية	٢٠,٢	١٥,٩	١٨,٣
حضر بحري	١٣,١	١٠,٢	١١,٤
حضر قبلي	٩,٩	٦,٥	٩,٧
ريف بحري	٣١,٠	٣٧,٨	٣١,٤
ريف قبلي	٢٥,٤	٢٩,١	٢٩,٢
أخرى	٠,٤	٠,٥	٠,١

يتبع

(١) المحافظات الحضرية هي القاهرة والاسكندرية وبور سعيد والسويس. وتقسم مصر عادة إلى الوجه البحري، الذي يضم منطقة الدلتا، والوجه القبلي أو الصعيد. ويتمايز الوجهان على عديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل فئة «أخرى»، محافظات الحدود وخارج مصر.

تابع جدول رقم (٣ - ٤)

الخاصية	التوزيع النسبي (نسب مئوية)		
	العائدون	المهاجرون	غير المهاجرين
الحالة التعليمية			
أمي	٣٧,٧	٣٥,٤	٤٤,٩
يقرأ ويكتب	١٨,٧	١٨,٣	١٤,٩
ابتدائي	٦,٨	٥,٧	٧,٦
اعدادي	٣,٠	٤,٢	٤,٦
ثانوي	١٧,٥	٢٢,٥	١٦,٠
دبلوم	٣,٨	٢,٥	٢,٧
عالية	١١,١	١٠,٦	٨,٧
عليا	١,٤	٠,٨	٠,٦
نوع التعليم (للمؤهلين)			
عام	٦٠,٨	٤٩,٤	٥٨,٠
ديني	٢,١	٢,٤	٦,٣
صناعي	١٨,٥	١٨,٠	٩,١
زراعي	٥,٨	١٠,٦	٥,١
تجاري	١٢,٧	١٩,٦	٢١,٦
التخصص (في التعليم الثانوي وما فوقه)			
علمي	٦٣,٩	٦٦,٢	٥٨,٨
أدبي	٣٦,١	٣٣,٨	٤١,٣
الحالة الزواجية			
أعزب	١٣,٩	٢٦,٦	٢٠,١
خاطب	٤,٢	٨,٣	٢,٣
عقد قران	١,٢	٢,٧	٢,١
متزوج	٧٩,٩	٦١,٧	٧٣,٣
مطلق وأرمل	٠,٨	٠,٨	١,٢

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٤)

الخاصية	التوزيع النسبي (نسب مئوية)		
	العائدون	المهاجرون	غير المهاجرين
عدد الأولاد الأحياء			
صفر	١٤,٦	١٢,٩	٨,٥
١	١٠,٠	١٧,٤	١١,٣
٢	١٧,٧	١٧,٥	١٣,١
٣	١٦,٨	١٨,١	١٨,٢
٤ +	٤٠,٩	٣٤,٠	٤٨,٩
المتوسط (فرد)	٣,٠٩	٢,٨٥	٣,٦٩
عدد الأولاد المعولين			
صفر	١٥,٩	١٣,٩	١٢,٥
١	٩,٨	١٧,٥	١٢,٧
٢	١٩,٢	١٧,٦	١٥,٠
٣	١٧,١	١٨,١	١٧,١
٤ +	٣٨,١	٣٢,٨	٤٢,٥
المتوسط (فرد)	٢,٩٠	٢,٧٧	٣,٢١
عدد المعولين الآخرين			
صفر	٦١,٧	٦٣,١	٦٩,٠
١	١٧,٦	١١,١	١٣,٩
٢	٨,٦	١٢,٦	٦,٨
٣ +	١٢,١	١٣,٢	١٠,٤
المتوسط (فرد)	١,٤٦	٠,٩٨	٠,٨١
متوسط جملة المعولين (فرد)	٤,٣٦	٣,٧٥	٤,٠٢

ومحل الميلاد من الخصائص الفردية الهامة التي لا تتغير مع الزمن. ونلاحظ انتقائية موجبة واضحة لمواليد المحافظات الحضرية وحضر الوجه البحري بين العائدين، بينما كانت مشاركة مواليد ريف الوجه القبلي منخفضة نسبياً. ولكن الأمر يختلف بين المهاجرين وقت المسح ، حيث اختفت الانتقائية السالبة لمواليد ريف

قبلي، وظهرت انتقائية سالبة لمواليد كل الحضر، وتبلورت انتقائية موجبة لمواليد الريف في الوجه البحري. وبذلك يمكن القول ان الهجرة للعمل خارج مصر بدأت بوجه حضري، ولكنها تحولت إلى انتقاء موجب واضح للمهاجرين من أصول ريفية.

ونلاحظ نمط انتقاء ثنائي المستوى في الحالة التعليمية للعائدين، فنجد أن نسبة غير المؤهلين بينهم (٥٦ بالمائة) لا تقل كثيراً عن غير المهاجرين (٦٠ بالمائة). ولكن داخل غير المؤهلين، نجد أن نسبة من يعرفون القراءة والكتابة بين العائدين أعلى من غير المهاجرين، وبالتالي تقل نسبة الأميين بين العائدين عن غير المهاجرين. وبين العائدين المؤهلين، نجد أن نسبة المؤهلات الدنيا (الابتدائية والاعدادية) أقل من نسبة هذه المؤهلات بين غير المهاجرين، بينما ترتفع نسبة المؤهلات الأعلى بين العائدين عن غير المهاجرين، ويدل هذا النمط في تقديرنا على أن تيار الهجرة للعمل خارج مصر يتكون من مزيج من تيارين جزئيين: غير المؤهلين، وهم الأغلبية، والمؤهلين. وان هذين التيارين الجزئيين مستقلان إلى حد كبير، ولكليهما سوق خاص به في بلدان الاستقبال. ولكن داخل كل من هذين التيارين يوجد انتقاء للأعلى تعليماً.

وتشير البيانات إلى أن المهاجرين في أول ١٩٨٥ كانوا في المتوسط أعلى تعليماً من العائدين حتى ذلك التاريخ، إذ تقل نسبة غير المؤهلين بين المهاجرين عن العائدين. وهذا أمر متوقع حيث ازداد الطلب على المؤهلين في البلدان العربية النفطية بتقادم تيار العمالة الوافدة إليها. ويبقى نمط الانتقاء ثنائي المستوى فاعلاً بين المهاجرين في أول ١٩٨٥، وإن كان يلاحظ أن درجة انتقائية المؤهلات العالية والعليا قد قلت بينهم، بالمقارنة بالعائدين. ويعود ذلك في تقديرنا إلى أن البلدان النفطية الغنية قد أسندت الكثير من وظائفها القيادية لمواطنيها المؤهلين، اضافة إلى قلة العناصر عالية التأهيل في تيار الهجرة إلى العراق والأردن الذي تضخم منذ مطلع الثمانينيات. وقد عوّض نقص نصيب المؤهلات العالية والعليا ارتفاع ملحوظ في مساهمة المؤهلات المتوسطة في تيار الهجرة للعمل خارج مصر.

وهناك انتقائية من نوع آخر، حسب نوع التعليم، بين المؤهلين. فبين العائدين نجد زيادة كبيرة في خريجي التعليم الصناعي، ونقصاً كبيراً في نسبة خريجي التعليم التجاري، وزيادة بسيطة في خريجي التعليم العام، وانخفاضاً محدوداً في خريجي التعليم الديني، بالمقارنة بغير المهاجرين. ولكن الأفواج المتأخرة في تيار الهجرة للعمل، بدت أكثر حملاً للمهارات المتخصصة في المستوى التعليمي المتوسط. إذ نجد أن نسبة خريجي التعليم العام قد انخفضت بين المهاجرين، بالمقارنة بالعائدين. وبينما احتفظ خريجو التعليم الصناعي بنصيبهم النسبي، ارتفع نصيب خريجي التعليم الزراعي إلى الضعف، بالمقارنة بالعائدين وغير المهاجرين، وارتفع نصيب التعليم التجاري

ليقارب مستواه بين غير المهاجرين. وتتسق هذه المشاهدة مع ازدياد نسبة المؤهلات المتوسطة بين المهاجرين، من جانب، ومع ارتفاع الطلب على المهارات الفنية في بلدان الاستقبال من جانب آخر. ويعضد هذه الاستنتاجات أيضاً ارتفاع نسبة خريجي الفروع العلمية في التعليم الثانوي والعالي بين العائدين، وارتفاعها أكثر بين المهاجرين.

وتدل هذه المشاهدات على أن تيار الهجرة للعمل خارج مصر قد زاد انتقائية حسب الحالة التعليمية عموماً، كما ارتفع فيه نصيب التأهيل الفني المتوسط، بمرور الزمن.

وفي دراسة الحالة الاجتماعية، اعتبرت في المسح فئات وسيطة هي «خاطب» و«عاقد قُران» . وذلك نظراً لانتشار حالات الخطوبة وعقد القران التي لم تنته إلى اتمام الزواج لفترة طويلة نسبياً بسبب قلة الموارد المالية للشباب في سن الزواج. وقد ترتب على هذا أن أصبح توفير المال اللازم للزواج والاستقرار أحد دواعي الهجرة. وتبين نتائج المسح أن العائدين كانت تقل فيهم نسبة العزاب، وتزيد نسبة الخاطبين والمتزوجين، عن غير المهاجرين. أما المهاجرون وقت المسح فقد كانت نسبة العزاب والخاطبين بينهم أعلى، ونسبة المتزوجين أقل، من غير المهاجرين، وبالمقارنة بالعائدين أيضاً. وبالاضافة إلى كون الرغبة في الزواج أو اتمامه أحد أسباب الاقدام على الهجرة للعمل في الخارج، فإن وراء هذه المشاهدات أيضاً ازدياد تفضيل بلدان الاستقبال الغنية للوافدين غير المصطحبين لمعوليهم (مما يعني ضمناً تفضيل غير المتزوجين)، وكون التيار الضخم للهجرة إلى العراق هجرة ذكور بمفردهم بالرغم من عدم وجود عوائق رسمية في وجه دخول وإقامة المعولين.

وتظهر البيانات أن عدد الأولاد الأحياء، وعدد الأولاد المعولين، كانوا أقل في حالة العائدين والمهاجرين عن غير المهاجرين. ويبدو ذلك بوضوح في الانخفاض الكبير في نسبة العائدين والمهاجرين الذين لهم أربعة أولاد أو أكثر. كذلك نلاحظ انخفاض عبء إعالة الأطفال للمهاجرين بالمقارنة بالعائدين. وقد يعود ذلك إلى ازدياد انجاب المهاجرين العائدين، أو إلى تناقص ترحيب بلدان الاستقبال بالوافدين المثقلين بالمعولين مما يجعل الهجرة أصعب على اصحاب الأولاد الكثر. وعليه يتضح أن الأفراد الأكثر عبئاً في اعالة الأطفال لم يكونوا أكثر قدرة على الهجرة، وإن انتقائية الهجرة لذوي الأطفال الأقل زادت بتقادم تيار الهجرة من مصر. ولكن نلاحظ أن العائدين كانوا أكثر اعالة لأفراد غير الأطفال، ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة المتزوجين بينهم بالمقارنة بالمهاجرين وغير المهاجرين، مما يجعل عبء الإعالة الكلي للعائدين أكبر قليلاً من غير المهاجرين، وإن ظل عبء الاعالة الكلي للمهاجرين وقت المسح أقل من الفريقين

الآخرين. وبالتالي، فإن الهجرة للعمل خارج مصر كانت، في بداياتها، أكثر انتقاء للمثقلين بعبء الإعالة، وإن بدرجة محدودة، ولكن تحولت آلية الانتقاء إلى اصحاب عبء الإعالة الأخف مؤخراً.

ولما كان القصد الأساسي من الهجرة هو العمل في الخارج، فإنه من المنطقي أن نتعمق قليلاً في علاقة المهاجرين بسوق العمل، ويحوي الجدول (٣ـ ٥) بعض خصائص هذه العلاقة للعائدين والمهاجرين، قبل الهجرة[١٩]، مقارنة بغير المهاجرين من قوة العمل وقت المسح. ويتعين علينا التنويه بأن هذه المقارنة ليست دقيقة تماماً نظراً لاختلاف المرجع الزمني، وخاصة بين العائدين والمهاجرين من جانب وغير المهاجرين من جانب آخر. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار، كما سنرى، قصر متوسط مدة الهجرة الفعلية، بالاضافة إلى بدء الهجرة من مصر متأخرة، كما أسلفنا، فإن المقارنة تصبح معقولة على المستوى الاجمالي الذي نمارسه هنا.

ونبدأ بمحل الاقامة قبل الهجرة باعتباره مؤشراً على تجزؤ سوق العمل المصري بين الريف والحضر[٢٠]. وتوضح البيانات وجود انتقائية موجبة بين العائدين لمن كانوا يقيمون في المحافظات الحضرية وفي ريف وجه بحري قبل الهجرة، بينما شارك أعضاء قوة العمل المقيمون في حضر الوجه البحري في الهجرة بنسبة أقل من تواجدهم في قوة العمل. ولكن اكتست الهجرة بطابع ريفي أوضح بمرور الزمن. فنلاحظ بين المهاجرين انتقائية سالبة لمن كانوا يقيمون قبل الهجرة في أية منطقة حضرية. وبالمقارنة بالعائدين، قوتْ الانتقائية الموجبة لقاطني ريف الوجه البحري، وظهرت انتقائية موجبة حتى لمن كان يقيم بريف الوجه القبلي.

أما بالنسبة لقطاع النشاط الاقتصادي، فلا نشاهد انتقائية موجبة إلا لمن كانوا يعملون في قطاعي الزراعة والتشييد قبل الهجرة، وكانت الانتقائية أقوى بالنسبة للأخير. وبتقادم تيار الهجرة، اشتدت الانتقائية الموجبة لمن كانوا يعملون بقطاع الزراعة. ونلاحظ انتقائية سالبة لمن كانوا يعملون بقطاعي التجارة والخدمات العامة والشخصية في كلا تياري الهجرة.

---

(١٩) على الاطلاق، أي قبل الهجرة الأولى في حالة تعدد الهجرات.

(٢٠) وهذا أمر مختلف عن تجزؤ سوق العمل حسب قطاع النشاط الاقتصادي بالطبع.

جدول رقم (٣ ـ ٥)

خصائص العمل قبل الهجرة[1] للعائدين والمهاجرين مقارنة بغير المهاجرين وقت المسح

الخاصية	التوزيع النسبي (نسب مئوية)		
	العائدون	المهاجرون	غير المهاجرين
محل الاقامة			
المحافظات الحضرية	٢٤,٣	١٩,٥	٢١,٢
حضر بحري	١١,٠	١١,٠	١٦,٢
حضر قبلي	١٢,٣	٧,٦	١٢,٢
ريف بحري	٢٨,١	٣٥,٠	٢٥,٤
ريف قبلي	٢٤,١	٢٦,٨	٢٥,٠
أخرى	٠,٢	٠,١	٠,٠
قطاع النشاط الاقتصادي			
الزراعة	٣٦,٦	٤١,٨	٣١,٥
التعدين	١,٤	١,٣	١,١
الصناعة التحويلية	٩,٨	٩,٤	١٠,٧
الكهرباء والغاز والمياه	٢,٩	١,٣	٢,٤
التشييد	١٢,٠	١٠,٩	٤,٠
التجارة والمطاعم والفنادق	٤,٨	٣,٢	٩,١
النقل والتخزين والمواصلات	٤,٥	٤,٣	٥,٦
التمويل وخدمات الأعمال	٠,٧	٠,٦	١,٧
الخدمات العامة والشخصية	٢٧,٣	٢٧,١	٣٣,٩
مجموعات المهن			
الفنية والعلمية	١٦,٨	١٣,٣	١٣,٦
الادارية	٠,٦	٠,٢	١,٤
الكتابية	٥,٩	٧,٥	١١,٦
البيع	٣,٥	٢,٢	٦,٩
الخدمات	٤,٢	٤,٧	١٠,٤
الزراعة	٣٤,٩	٤١,١	٣٢,٠
الانتاج والنقل	٣٤,١	٣١,٠	٢٤,٠

يتبع

تابع جدول رقم (٣ - ٥)

الخاصية	التوزيع النسبي (نسب مئوية)		
	العائدون	المهاجرون	غير المهاجرين
الحالة العملية			
صاحب عمل ويديره	٣,٠	١,٠	٥,٠
يعمل لحسابه	٢٠,٢	١٨,٣	١٩,٨
يعمل لدى الأسرة	٥,٦	٣,٧	٤,٠
يعمل لدى الغير	٧١,٢	٧٦,٩	٧١,٢
التعطل	٤,٧	٥,١	٤,٩

(١) أي قبل الهجرة الأولى إذا تعددت الهجرات خلال الفترة المرجعية.

ونشاهد بين العائدين انتقائية موجبة عند طرفي التركيب المهني. فقد كانت الانتقائية موجبة قوية في مجموعات المهن الأقل مهارة (عمالة الانتاج والنقل العادية) وموجبة محدودة في مهن الزراعة وفي قمة السلم المهني، أي المهن الفنية والعلمية. وبطبيعة الحال فإن الانتقائية الموجبة في مجموعات المهن الثلاث هذه كانت على حساب وجود نسبي أقل لباقي المجموعات المهنية بين العائدين. وبالانتقال إلى المهاجرين، نجد تغيراً في نمط الانتقاء للمجموعات المهنية الثلاث ذات الانتقاء الموجب بين العائدين. فتقوى الانتقائية الموجبة لمن كانوا يعملون في مهن الزراعة قبل الهجرة، وتضعف للعمالة العادية، وتتلاشى بالنسبة لمن كانوا ينتمون إلى المهن الفنية والعلمية.

ولا تظهر البيانات نمط انتقائية قوى حسب الحالة العملية، ولكن نلاحظ اشتداد انتقائية سالبة لأصحاب الأعمال بمرور الزمن، وظهور انتقائية موجبة لمن كانوا يبيعون قوة عملهم قبل الهجرة بين المهاجرين على حساب انخفاض تمثيل من يعملون لدى الأسرة ومن يعملون لحسابهم. والسبب في الانتقائية السالبة لأصحاب الأعمال هو كونهم، في المتوسط، في أحوال مادية ميسورة، إضافة إلى صعوبة تركهم لأعمالهم في مصر. ولا تقوم فروق ذات مغزى بين المجموعات الفرعية الثلاث لقوة العمل محل المقارنة في مدى التعطل المحدود الذي ساد بينهم.

ويجمع الاستخلاصات السابقة عن انتقائية الهجرة حسب خصائص العمل اتساق واضح يمكن اجماله في زيادة تمثيل الأصول الزراعية والريفية في قوة العمل المهاجرة، على حساب خفوت الطابع النخبوي للهجرة، بمرور الوقت. ويتفق هذا التطور مع

متطلبات سوق العمل الخارجي، فقد تركز الطلب على العمالة الوافدة في العراق والأردن في قطاعات المهارة والتأهيل المتوسطة والدنيا. وحيث ازدهرت الهجرة إلى هذين القطرين في الثمانينيات الأولى، فقد طبعت تيار الهجرة من مصر بخصائصها.

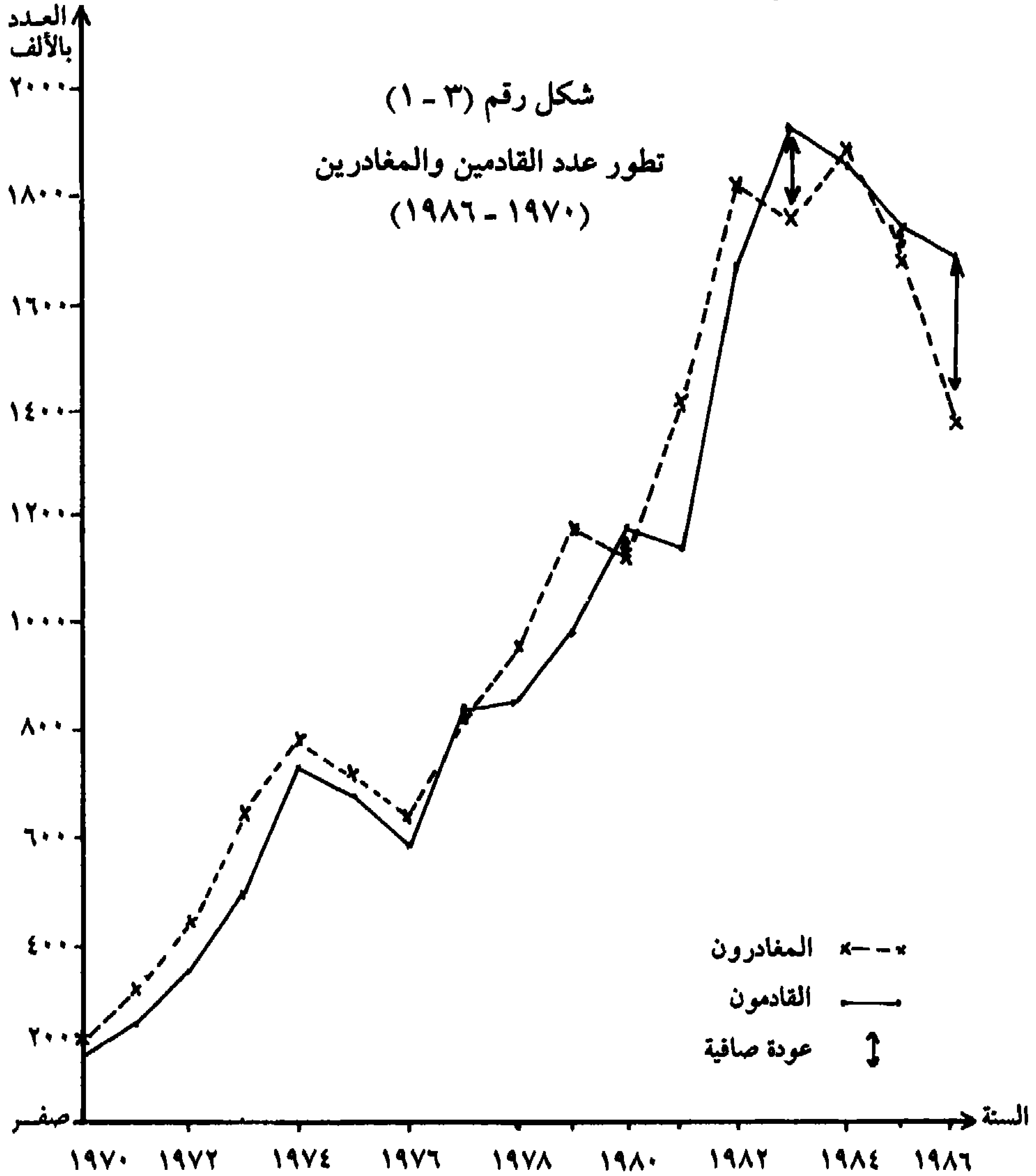
وإجمالاً يمكن القول انه على الرغم من وجود انتقائية واضحة لتيار الهجرة للعمل إلا أنها كانت بعيدة عن الانتخاب الشديد لأكثر عناصر قوة العمل تأهيلاً. ويكفي أن نتذكر أن غالبية المهاجرين كانوا من غير المؤهلين، وإن أكثر من ثلثيهم كانوا يعملون بالمهن الزراعية والعمالة العادية قبل الهجرة. إنها كانت، في المقام الأول، هجرة فقراء مستضعفين.

رابعاً: النمط الزمني

تطور الهجرة مع الزمن عنصر أساسي في توصيفها من جانب، وفي التعرف على وقعها من جانب آخر. وكما تصلح بيانات الحركة عبر الموانىء، إذا كان موثوقاً بها، للتعرف على حجم الهجرة، فإن سلسلة زمنية من هذه البيانات يمكن أن تعطينا فكرة تقريبية عن النمط الزمني للهجرة. وقد أفضت محاولتنا لتقدير عدد المصريين بالخارج في أول ١٩٨٥ باستخدام بيانات الدخول والمغادرة إلى شكوك في دقتها، وإن كنا أيضاً أوردنا ظننا بأن هذه الاحصاءات قد تحسنت في السنوات القليلة الأخيرة. ولنر إذا ما كان يمكن استشفاف أي سمات للنمط الزمني للهجرة للعمل من سلسلة احصاءات الوصول والمغادرة للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٦)، والممثلة بيانياً في الشكل رقم (٣ ـ ١). وعلينا أن نتذكر أن هذه البيانات تتعلق بحركة كل المصريين من، وإلى، جميع أنحاء العالم. وبالتالي فإن الاستدلال منها لا يقتصر على المصريين العاملين بالخارج ومرافقيهم، وإنما يمتد إلى كافة المواطنين الذين تحركوا عبر الحدود الدولية لأي غرض كان. غير أنه توجد لدينا مبررات قوية لتوقع أن تكون تطورات الهجرة للعمل هي المحدد الأول للتغير في النمط الزمني لاحصاءات الوصول والمغادرة.

ويؤدي التمعن في التغير السنوي في بيانات الوصول والمغادرة إلى تأكيد عدم حكمة الاعتماد عليها للتوصل إلى استخلاصات دقيقة. إذ يصعب التوفيق بين بعض التطورات المشاهدة، وما هو معروف عن الظروف المحيطة بالهجرة، ومثال ذلك الانخفاض الواضح في حركة الوصول والمغادرة في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ على حين تبدي بيانات عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ تصاعدا طبيعياً بالرغم من ظروف حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. إلا أنه بالرغم من ذلك؛ فإن سمتين للنمط الزمني للاحصاءات من الوضوح بمكان بحيث نتصور انهما لا بد قريبتان من الحقيقة. الأولى هي التسارع الضخم في الحركة عبر الحدود في النصف الثاني من السبعينيات إلى أن تبلغ القمة في

١٩٨٣ تبدأ بعدها في التباطؤ. أما السمة الثانية، فتتصل باحتمال وقوع عودة صافية كبيرة نسبياً منذ ١٩٨٣. وإذا قبلنا احتمال تحسن احصاءات الدخول والمغادرة منذ ١٩٨٥، فإن البيانات تشير إلى بدء تيار للهجرة العائدة في ١٩٨٥ تكرس في ١٩٨٦. وتعضد التطورات المعروفة هذا الاستنتاج في ضوء العودة الجماعية من ليبيا في ١٩٨٥، ومن العراق في نفس العام والعام التالي. ولا تبرر درجة جودة البيانات، في نظرنا، أية استنتاجات أبعد من ذلك.



شكل رقم (٣ - ١)
تطور عدد القادمين والمغادرين
(١٩٧٠ - ١٩٨٦)

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، فيما عدا ١٩٨٦، من تصريح وزير الداخلية أمام مجلس الشورى، في: الأهرام الاقتصادي (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٢٦.

ولكن بمقدورنا معرفة كثير من خصائص النمط الزمني لظاهرة الهجرة للعمل من نتائج مسح الهجرة من مصر. فتبين لنا بيانات المسح بداية، أن الهجرة للعمل خارج مصر قد بدأت متأخرة نسبياً في مدى السنوات العشر (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) (أنظر الجدول رقم (٣ - ٦)).

جدول رقم (٣ ـ ٦)

النمط الزمني لبدء الهجرة للعمل

الفترة	العدد بالألف	
	العائدون	المهاجرون
قبل ١٩٧٥[(١)]	١٨٣,١	٧٠,٢
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٤٧٧,٣	١٣٤,٣
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٩٠٤,٦	١٠٠٥,٥
المجموع	١٥٦٥,٠	١٢١٠,٠

(١) طبقاً لتعليمات المسح اعتبر الفرد مهاجراً إذا بدأت هجرته قبل أول الفترة المرجعية، ولم تنته قبله.

فقد خرج حوالى ٧٠ بالمائة من اجمالي المهاجرين للعمل في النصف الأول من الثمانينيات، وبالطبع كان توقيت بدء الهجرة بين المهاجرين وقت المسح متأخراً عن العائدين، حيث ارتفعت نسبة المهاجرين في أول ١٩٨٥، الذين خرجوا من مصر في الثمانينيات، إلى ٨٣ بالمائة، على حين انخفضت نسبة هؤلاء بين العائدين حتى أول ١٩٨٥، إلى ٥٨ بالمائة. ويعود هذا النمط، في الأساس، إلى ازدهار الهجرة إلى العراق والأردن في مطلع الثمانينيات، ولذلك فإننا يمكن أن ننشىء تفرقة تقريبية بين الأفواج الأولى من المهاجرين للعمل والأفواج المتأخرة، بمقابلة خصائص العائدين والمهاجرين. وسنلجأ لهذه التفرقة كثيراً في باقي الكتاب لمتابعة تطور خصائص تيار الهجرة للعمل من مصر.

كذلك نستطيع متابعة التطور السنوي لحجم الهجرة للعمل من بيانات المسح بمقارنة النمط الزمني لبدء الهجرة الأخيرة[(٢١)]، بالنمط الزمني للعودة «النهائية»[(٢٢)]، حتى

(٢١) عددنا الهجرة الوحيدة خلال الفترة المرجعية للمسح، «هجرة أخيرة».

(٢٢) لا يستقيم مفهوم «العودة النهائية» إلّا بالرجوع إلى نقطة زمنية تحدث العودة قبلها. إذ لا يوجد، من حيث المبدأ، ما يمنع من معاودة الهجرة بعد العودة.

تاريخ المسح[٢٣]. (انظر الشكل رقم (٣ ـ ٢)). وتجدر الاشارة إلى أن هذه البيانات غير قابلة للمقارنة المباشرة باحصاءات الوصول والمغادرة الممثلة في الشكل رقم (٣ ـ ١). فالعودة النهائية تستبعد العودات التي سبقتها، إن وجدت (بينما تتضمن العودات السابقة بالطبع في بيانات الدخول) ولا تشمل العودات السابقة للمهاجرين وقت المسح. كذلك فإن الخروج في الهجرة الأخيرة ليس إلا إحدى مرات المغادرة للعمل في الخارج في حالة تكرار الهجرة، بينما تدخل مرات المغادرة الوسيطة، ومرات المغادرة السابقة لمن عادوا نهائياً، في احصاءات المغادرة. إلا أننا نرى امكانية الاطمئنان إلى المؤشر الذي نقترحه نتيجة لتدني نسبة حالات الهجرة المتعددة (٢١,٧ بالمائة للعائدين و ٢٠,٩ بالمائة للمهاجرين وقت المسح). كذلك لا تتضمن البيانات المستمدة من المسح إلا العاملين المهاجرين، بينما تشمل بيانات الدخول والمغادرة كل العابرين للحدود.

ويبين الشكل الزيادة المطردة في الخروج من مصر للعمل خارجها عبر الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)، مع ثلاث قفزات كبيرة، ومتزايدة الحجم، في الأعوام ١٩٧٩، ١٩٨٢، و١٩٨٤، حتى بلغ تقدير من بدأوا هجرتهم الأخيرة في عام ١٩٨٤ أكثر من ثمانمائة ألف، أي ما يربو على عشرة أمثال من خرجوا في منتصف السبعينيات. ولما كانت عودة المهاجرين ظاهرة طبيعية في تيارات الهجرة للعمل، كما أوضحنا في مناقشة الأطر النظرية، فقد ازداد عدد العائدين سنوياً عبر الفترة محل الدراسة تبعاً لاطراد الزيادة في الخروج للعمل. إلا أننا نلاحظ أن العودة كانت أقل من الخروج طوال السنوات (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)، وأن الفارق بين الظاهرتين تعاظم قرب نهاية الفترة. وتعني هذه الملاحظة أن رصيد المصريين العاملين بالخارج كان يتنامى طوال الفترة المرجعية، وأن أكبر اضافة إلى الرصيد، حتى أول ١٩٨٥، حدثت خلال عام ١٩٨٤. ونستدل من هذا على أن مصر لم تَخْبَر هجرة عائدة، بمعنى تناقص رصيد المصريين العاملين بالخارج، حتى نهاية ١٩٨٤. وسنعود لهذه النقطة مرة أخرى قبل نهاية هذا الفصل.

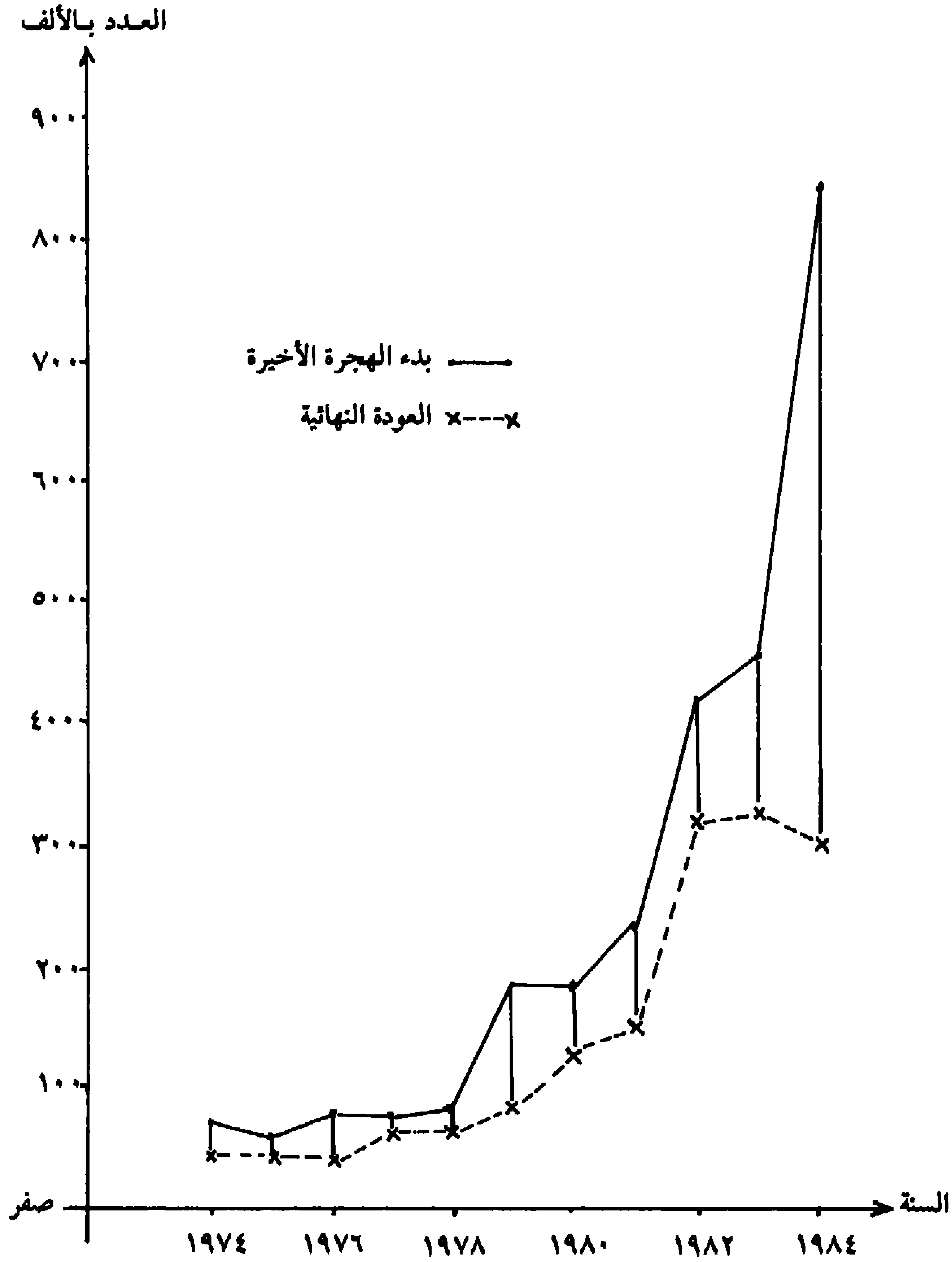
وتبرز بعض تفاصيل النمط الزمني للهجرة، بفحص النمط الزمني لبدء الهجرة، وللعودة، في بلدي المقصد الرئيسيين: العراق والسعودية (انظر الشكل رقم (٣ ـ ٣))، ومنه نلاحظ أن تيار الهجرة للعراق كان متأخراً بالمقارنة بتيار الهجرة إلى السعودية. فقد كان حجم الخروج للعمل في العراق ضئيلاً ومتذبذباً حتى ١٩٧٨، وأقل من الخروج للعمل في السعودية، حتى نهاية السبعينيات. أما منذ بداية الثمانينيات فيتعاظم تيار الخروج للعمل في العراق بمعدلات ضخمة، وعلى مستوى أعلى من الخروج للعمل

---

(٢٣) يلاحظ أن أي مهاجر للعمل، خلال الفترة المرجعية للمسح ينتمي إلى واحدة، وواحدة فقط، من الفئتين: المهاجرون للعمل وقت المسح، والعائدون نهائياً قبل وقت المسح.

شكل رقم (٣ - ٢)

النمط الزمني لبدء الهجرة الأخيرة، وللعودة النهائية خلال الفترة المرجعية للمسح



المصدر: بيانات الجدولين (ط - ١) و(ط - ٢) في الملحق (ط).

في السعودية. وإن كان تيار الخروج للعمل في العراق قد تباطأ قليلاً في ١٩٨٣، إلا أنه قفز قفزة هائلة في ١٩٨٤. كذلك نلاحظ أن الخروج للعمل في السعودية، وإن كان قد

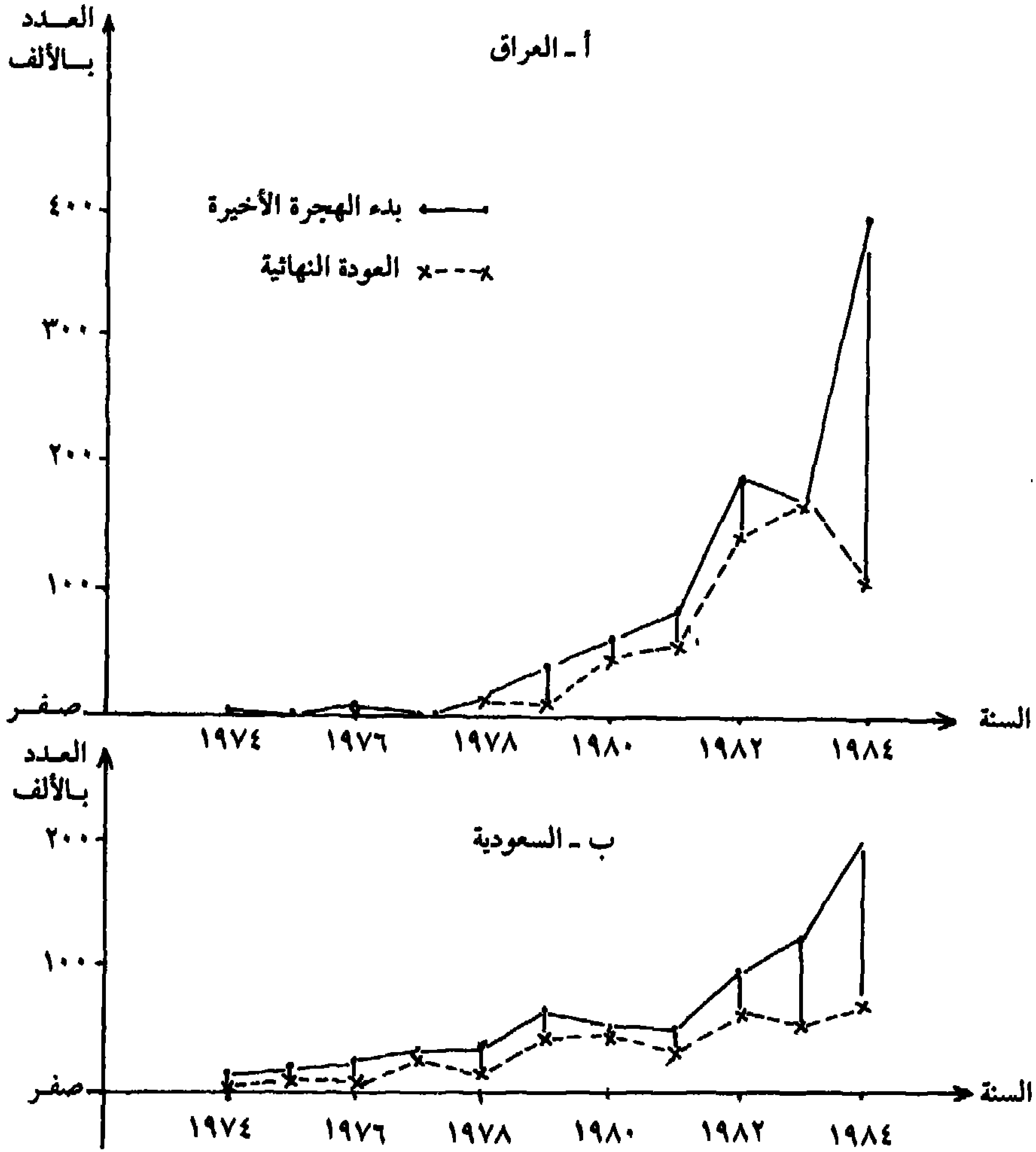
تباطأ في مطلع الثمانينيات إلا أنه قد عاد للازدهار في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤. أما العودة النهائية من العراق فقد كانت شبه منعدمة حتى أواخر السبعينيات ثم بدأت تتزايد منذ السبعينيات الأخيرة، تابعة لتضخم الهجرة المصرية إلى العراق حتى تساوت مع الاضافة الجديدة للمهاجرين المصريين في ١٩٨٣. ولكن العودة من العراق انخفضت بوضوح في ١٩٨٤ نتيجة لازدهار الهجرة إليه في ذلـك العام من جـانب، ولانعدام الاضـافة الصافية إلى رصيد المصريين في العام السابق من جانب آخر. وبالمقابل، فإن العودة النهائية من السعودية تبعت نمط تزايد تدريجي عبر الفترة المرجعيـة متابعـة النمو في الاضافات السنوية إلى السعودية ولكن بفارق متزايد. وبمقابلة الوفود والعودة في البلدين، نجد فارقاً واضحاً بين هجرة المصريين إلى كل منهما. فبينمـا كان رصيد المصريين في السعودية ينمو باطراد عبر الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)، كان عدد المصريين الوافدين في العراق عرضة لتقلبات واسعة. ونقدر أنه، لو توفرت لنا بيانات مماثلة عن عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦، لتأكدت سمة التطيّر الشديد للعراق كبلد مقصد للمصريين. إذ تدل متابعـة الأحداث على عودة كبيرة من العراق، وانخفاض واضح في حجم الهجرة الجديدة إليه، خلال هذين العامين. ومن المفيد عند تأمل الفروق في النمط الزمني للهجرة بين بلدي المقصد الرئيسيين، تذكر أن البلدين يختلفـان في طبيعة تيـار الهجرة للعمـل فيهما. فالعائد المادي للهجرة، وظروف العمل والاقامة، وأوضاع سوق العمل، تتفاوت بشدة بين البلدين.

وبفحص النمط الزمني لبدء الهجرة الأخيرة للمهاجرين وقت المسح (انظر الجدول (ط ـ ١) في الملحق (ط))، نجد علامة واضحة على ارتفاع معدل دوران الهجرة إلى العراق. فنجد أن حوالى ثلاثة أرباع المهاجرين في أول ١٩٨٥ بدأوا هجرتهم في العام السابق، و١٣ بالمائة فقط بدأوا الهجرة في ١٩٨٣، وكلما طالت مدة الهجرة قلت نسبة المهاجرين، حتى تنعدم تقريباً لمن بدأوا الهجرة حول منتصف السبعينيات، وليس الحال كذلك بالنسبة لتيار الهجرة للعمل في السعودية، حيث تنخفض نسبة المهاجرين الذين وصلوا السعودية في السنة السابقة لوقت المسح مثلاً إلى ٤٥ بالمائة فقط.

والواقع أن مدى استمرارية تيار الهجرة في بلدان الاستقبال هو خاصية هامة لنسق الهجرة للعمل. ونلاحظ عموماً أن عدد المهاجرين وقت المسح كان أقل من عدد من عادوا فعلاً قبل ذلك التاريخ، إذ كانت نسبة الثاني للأول حوالى ٧٧ بالمائة. ويمكن اعتبار هذه النسبة مؤشراً **لاستمرارية تيار الهجرة**، وليس لاستمرارية الأفراد المهاجرين، في الزمن. بمعنى أنه كلما قلت نسبة المهاجرين في نقطة زمنية معينة، إلى حجم العودة في فترة سابقة عليها، كلما كان ذلك دليلاً على تدني استمرارية تيار الهجرة في الزمن. ويفرض ثبات الأوضاع في بلد المنشأ على ما هي عليه، فإن قيمة هذه النسبة تتوقف على

شكل رقم (٣ ـ ٣)

النمط الزمني لبدء الهجرة الأخيرة، وللعودة النهائية خلال الفترة المرجعية للمسح، في بلدي الهجرة الرئيسيين



المصدر: بيانات الجدولين (ط ـ ١) و(ط ـ ٢) في الملحق (ط).

ظروف التشغيل في بلد الاستقبال والتي يمكن اجمالها في درجة دوام الطلب على مواطني بلد المنشأ، وقيمة العائد الذي يحصل عليه مهاجرو بلد الأصل. وطبقاً لهذا المقياس، تبين محتويات الجدول (٣ ـ ٢) أن أكثر تيارات الهجرة المصرية استمرارية في

مطلع ١٩٨٥ كان ذلك المتجه إلى الكويت (١٢٥ بالمائة)، وأقلها استمرارية تيار ليبيا (٢٣ بالمائة). وبينما كان العراق في موضع قريب من المتوسط، كان تيار الهجرة إلى السعودية أكثر استمرارية في المتوسط (٩٦ بالمائة) وإلى الأردن أقل من المتوسط (٦١ بالمائة). وعليه يكون الترتيب التنازلي للبلدان الخمسة الرئيسية حسب استمرارية تيار الهجرة المصرية في الزمن كالتالي: الكويت، السعودية، العراق، الأردن، ليبيا، ويتوافق هذا الترتيب تقريباً مع معلوماتنا عن تفاعل العاملين المشار إليهما، دوام الطلب وقيمة العائد، في البلدان الخمسة. كما تؤيد تطورات السنوات القليلة الماضية ترتيب هذه البلدان حسب استمرارية هجرة المصريين إليها. وعلى هذا المعيار، وفي ضوء تطورات العودة منذ ١٩٨٥، نتوقع أن تكون استمرارية تيار الهجرة إلى العراق قد انخفضت منذ مطلع ١٩٨٥، بينما تلاشى تقريباً تيار الهجرة إلى ليبيا.

وفي النهاية، تمكننا البيانات المتضمنة في الجدولين (ط ـ ١) و(ط ـ ٢) من الملحق (ط) من فحص مسألة **الهجرة العائدة**، على أساس مسح الهجرة من مصر، وذلك بحساب مؤشر **التباطؤ الهجرة** بنسبة المهاجرين العائدين نهائياً، قبل وقت المسح، حسب سنة العودة، إلى جملة الخروج للعمل في الهجرة الأخيرة، حسب سنة بدء الهجرة، سنوياً خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤).

وهذا المؤشر هو مقياس لما يمكن أن نطلق عليه **الهجرة العائدة النهائية**(٢٤) حتى وقت المسح. وكلما قلت قيمة هذا المؤشر، كان ذلك دليلاً على ازدهار الهجرة، وكلما ارتفعت قيمة المؤشر دلَّ ذلك على تباطؤ الهجرة للعمل في الخارج، أما إذا زادت قيمة المؤشر على الواحد الصحيح فإن ذلك تعبير عن وقوع الهجرة العائدة. ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٧) قيم هذا المؤشر، ومنه يتضح أن مصر لم تشهد ظاهرة **الهجرة العائدة النهائية** حتى أول ١٩٨٥. بل ان عام ١٩٨٤ شهد ازدهار الهجرة للعمل في الخارج، وخاصة في العراق. انما كل ما وقع هو تباطؤ في تيار الهجرة للعمل بالخارج منذ ١٩٨٠، زاد مداه في (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣) لينقلب في السنة التالية مباشرة. وإذا ركزنا على النصف الأول من الثمانينيات حين ازدهرت الهجرة من مصر للعمل في الخارج، لوجدنا أن الهجرة إلى العراق كانت متباطئة في مطلع الثمانينيات، بالرغم من تنامي أعداد المهاجرين المصريين الوافدين إليه(٢٥)، إلى أن وصلت قرب مستوى الهجرة العائدة في ١٩٨٣، ثم ما لبثت أن ازدهرت في العام التالي. أما في السعودية، فقد تباطأ تيار الهجرة

---

(٢٤) تتساوى محصلة الهجرة العائدة النهائية عبر فترة زمنية مع محصلة الهجرة العائدة عبر الفترة نفسها. ولكن يمكن أن يختلف النمط الزمني للهجرة العائدة داخل الفترة الزمنية بين الطريقتين حسب حركية تعدد الهجرة.

(٢٥) يساعد على ذلك ارتفاع معدل دوران الهجرة إلى العراق كما أشرنا قبلاً.

الآتي من مصر منذ نهاية السبعينيات، وازداد تباطؤه في ١٩٨٠، ليعود إلى الازدهار مرة أخرى في ١٩٨٣، ١٩٨٤.

ولننهي هذا القسم من الدراسة نؤكد حكمنا السابق بأن مصر لم تتعرض حتى أول ١٩٨٥ لظاهرة الهجرة العائدة، إلا أننا نتوقع أن عامي ١٩٨٥، ١٩٨٦ قد شهدا هجرة عائدة بسبب العودة الكبيرة من العراق، والعودة ـ الأقل حجماً، للغالبية الساحقة من المصريين في ليبيا.

جدول رقم (٣ ـ ٧)
مؤشر تباطؤ الهجرة × ١٠٠
(١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)

السنة	المجموع	العراق	السعودية
١٩٧٤	٦٥	٥٦	٢٩
١٩٧٥	٧٣	٥٢	٥٨
١٩٧٦	٥٠	٥٥	٣٩
١٩٧٧	٨٣	٧٥	٧٦
١٩٧٨	٧٦	٨١	٤٤
١٩٧٩	٤٥	٢٤	٦٥
١٩٨٠	٦٩	٧٦	٨٨
١٩٨١	٦٣	٦٨	٦٩
١٩٨٢	٧٥	٧٦	٦٦
١٩٨٣	٧١	٩٧	٤٤
١٩٨٤	٣٦	٢٧	٣٤

المصدر: الجدولان (ط ـ ١) و (ط ـ ٢) في الملحق (ط).

خامساً: الأسباب

السببية هي معضل العلم الاجتماعي التطبيقي. فالقطع بكون ظاهرة ما سبباً لظاهرة أخرى أمر عزيز المنال في التحليل الاجتماعي للظواهر المركبة. وأقصى ما يمكن التوصل إليه بالأساليب المنهجية المتاحة، عادة، هو انشاء علاقة اقتران قوية بين ظاهرتين ما وتأسيس السببية على نموذج نظري أو تحليل منطقي. كما أن النموذج المبسط الذي يقرن سبباً واحداً بنتيجة وحيدة يفقد قيمته خارج قاعات الدراسة. وبدلاً من

نموذج «السبب ـ النتيجة»، يصبح النموذج المفهومي «شبكة السببية» هو الأدق علمياً، والأكثر واقعية. وفي هذا النموذج تتفاعل عدة متغيرات، عن طريق آلية مركبة، في انتاج ظاهرة اجتماعية ـ اقتصادية ، هي الأخرى مركبة.

وإذا نظرنا في أسباب الهجرة للعمل من مصر، فإن الشريحة الأولى من شبكة الأسباب تتعلق بالأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في مصر من جانب، وفي بلدان الاستقبال من جانب آخر. وتلك سنسميها أسباباً هيكلية ولن نخوض فيها هنا . ونحيل القارىء لعمل سابق ناقشنا فيه معالم الاقتصاد السياسي للوطن العربي التي نشأت ظاهرة الهجرة للعمل في سياقه. كما قدمنا تحليلاً للظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية الداخلية التي مهدت للهجرة من مصر وتطوراتها[٢٦].

أما ما نريد أن نعرضه هنا فهو شريحة أخرى من شبكة السببية، تلك المتصلة **بدوافع الهجرة، والأهداف منها،** على المستوى الفردي، والتي تحدد مكسب الرفاه المتوقع من الهجرة في اطار الأسباب الهيكلية. ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٨) الدوافع التي ذكرها العائدون، والتي أفاد بها المستجيبون عن المهاجرين، لقيامهم بالهجرة الأخيرة[٢٧]. وعلينا أن نتذكر أن أسلوب جمع البيانات عن فئتي المهاجرين للعمل، من العائد ذاته في الحالة الأولى ومن شخص قريب من المهاجر في الحالة الثانية، يعني وضع درجة ثقة أعلى في البيانات عن دوافع العائدين.

وأول ما نلحظ هو أن استجابات المبحوثين تؤكد تعددية تسبيب الهجرة. فعدد الدوافع التي تكررت بنسبة يعتد بها كبير نسبياً، وان حامت كلها حول الإعسار وضيق المعاش في مصر (لاحظ النسبة المحدودة للأسباب غير المفصّلة والتي دُمجت في فئة «أخرى»). بل ان التعددية واضحة على مستوى الفرد ذاته، فقد كان متوسط عدد الدوافع التي ذكرها العائد ١,٩٦ ، كما ارتفع هذا المقياس إلى ٢,٣٧ بين المهاجرين مما يشير إلى اتساع تعددية الدوافع على الهجرة بمرور الزمن.

ويجوز القول بأن الدوافع التي ذكرها المستجيبون يغلب عليها الطابع السالب، كتلك المتضمنة في المجموعة الأولى من الدوافع بالجدول والتي يمكن اعتبارها عوامل طرد ، في مقابل عناصر المجموعة الثانية ، والتي يمكن أن تعد عوامل جذب، ولكن من ناحية أخرى، فإن المجموعة الثانية تعد التعبير الايجابي عن الأولى.

---

(٢٦) نادر فرجاني، **الهجرة إلى النفط: ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**، طـ٣ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، الفصل الأول: «خلفية ظاهرة الهجرة تجاه منابع النفط،» و«النزوح من مصر، دعامة « الانفتاح»،» ص ٤٥ ـ ٦٦.

(٢٧) وهي الهجرة الأولى إذا لم تتعدد الهجرات خلال الفترة المرجعية.

جدول رقم (٣ ـ ٨)

دوافع الهجرة الأخيرة

الدافع	نسبة من ذكروا الدافع[1] (نسب مئوية)	
	العائدون	المهاجرون
عدم وجود عمل في مصر	٥,٥	٢٧,٦
سداد ديون	٣,٧	٦,٩
عدم كفاية الدخل في مصر	٦٣,٦	٥٨,٧
الضيق من ظروف العمل في مصر	٨,٠	٩,٣
الضيق من ظروف المعيشة في مصر	٣٠,٨	٢٩,٤
توفير للزواج	٢٤,٦	٣٦,٧
توفير للحصول على سكن	١٧,٥	٢٢,٥
توفير لزواج الأولاد	٥,٣	٧,٧
توفير لتعليم الأولاد	١٠,٠	١٢,١
توفير لشراء أرض أو عقار	٣,٢	٦,٤
توفير لشراء سلع معمرة	٢,٢	٤,٠
توفير للقيام بمشروع	٦,١	٥,٦
توفير لتأمين الشيخوخة	١,٢	١,٩
لمرافقة الأسرة	٠,٧	١,٥
أخرى	١٣,٧	٦,٣

(١) كان متاحاً للمستجيب أن يذكر أكثر من دافع على الهجرة.

وقد كان الدافع الأول، بلا منازع، لدى المجموعتين عدم كفاية الدخل بوجه عام، يليه الضيق في ظروف المعيشة عامة (وليس العمل على وجه التحديد)، ثم يظهر دافعان مخصصان هما التوفير للزواج والتوفير للحصول على سكن. ومن الطبيعي أن يتصدر هذان المجالان قائمة الدوافع المخصصة. فالسكن والزواج هما الهدفان المعيشيان اللذان يتطلبان تكلفة ابتدائية كبيرة يعجز عنها الشباب من عامة الناس خاصة، كما يترتب عليهما أيضاً تيار مستمر من النفقات الجارية.

وهناك دوافع نود الاشارة اليها لندرة ذكرها، ولأن كلًّا منها يعبر عن جانب معين من سمات نسق الهجرة للعمل، وهي: التوفير لتأمين الشيخوخة، ومرافقة الأسرة، والتوفير للقيام بمشروع اقتصادي.

فندرة ذكر تأمين الشيخوخة كدافع، يدل على أن المهاجرين كانوا مهتمين بأغراض أقصر أجلاً، وأكثر آنية. وفي هذا توصيف هام لتصور المهاجرين عما كانت يمكن أن تحققه الهجرة من منافع. أما انخفاض التبليغ عن مرافقة الأسرة كدافع على الهجرة فيتسق مع ما أوضحناه قبلاً من تدني نسب اصطحاب أفراد الأسرة في بلدان المقصد. ولكن قلة تكرار دافع القيام بمشروع، تعبر من ناحية عن الحاح المطالب المالية المتصلة بمواجهة أعباء الحياة، كما تدل من ناحية أخرى على قرب غياب وازع المنظم لدى المهاجر المصري للعمل. فلم يكن المهاجر منظماً يسعى لتكوين رأس مال لاستثماره اقتصادياً. وإلا فقد كانت فرص المساهمة في الأعمال الاقتصادية التي جاء بها الانفتاح الاقتصادي في نفس فترة رواج الهجرة هي الأقرب والأربح. ان المهاجرين، كما رأينا، كانوا في الأغلب الأعم أجراء. «غلابة» بالتعبير العاميّ المصري. وسنرى انعكاس هذا على نمط استغلال العائدين لمدخراتهم فيما بعد.

ومن المثير أيضاً ملاحظة أن بعض الدوافع التي تحتل مكانة متقدمة في تسبيب الهجرة في الكتابات الانطباعية، لم تذكر إلا قليلاً من المستجيبين. انظر مثلاً تكرار دوافع «التوفير لشراء سلع معمرة» أو حتى «التوفير لشراء أرض أو عقار». إلا أننا سنرى فيما بعد أن الأولوية المتدنية لهذين الدافعين لم تبق في نمط استغلال مدخرات المهاجرين.

ونلاحظ تباينين هامين بين الدوافع المذكورة للهجرة بين العائدين والمهاجرين. فيرتفع بين المهاجرين تكرار عدم وجود عمل بمصر كدافع على الهجرة. ويشير هذا إلى اشتداد الضائقة الاقتصادية بالبلد بعد فترة الرواج الظاهري التي صاحبت بداية سياسة الانفتاح، منذ الثمانينيات الأولى. كذلك يرتفع تكرار ذكر التوفير للزواج والتوفير للحصول على سكن كدوافع للهجرة. ويتسق ذلك مع انخفاض نسبة المتزوجين بين المهاجرين، بالمقارنة بالعائدين.

ويمكننا فحص التغير في دوافع الهجرة عبر الزمن داخل الأفواج الأولى من المهاجرين بمقارنة الدوافع التي ذكرها العائدون الذين تكررت هجرتهم خلال الفترة المرجعية، لهجرتيهم الأولى والأخيرة.

ويتضح من الجدول رقم (٣ ـ ٩) وجود تفاوت جوهري بين أسباب الهجرة الأولى والأخيرة[٢٨]، يعبر عن تغير أوضاع المهاجرين من جانب، وتبدل السياق الاجتماعي ـ الاقتصادي للهجرة من جانب آخر، بمضي الوقت. فقد كان التوفير للزواج على رأس قائمة الدوافع للهجرة الأولى، وبفارق كبير. وتلاه في الأهمية الدافع الملازم له، أي التوفير للحصول على سكن. ولم يظهر دافع آخر بتكرار يتعدى ١٠ بالمائة من

(٢٨) دون تغير ملحوظ في اتساع تعددية الدوافع.

جدول رقم (٣ ـ ٩)

مقارنة دوافع الهجرة الأولى والأخيرة للعائدين متعددي الهجرات

الدافع	نسبة من ذكروا الدافع[1] (نسب مئوية)	
	الهجرة الأولى	الهجرة الأخيرة
عدم وجود عمل في مصر	٧,١	٤,٤
سداد ديون	٥,٥	٤,٤
عدم كفاية الدخل في مصر	٦,٣	٥٢,٤
الضيق من ظروف العمل في مصر	٥,٩	١٥,٠
الضيق من ظروف المعيشة في مصر	٢٢,٥	٢٥,٦
توفير للزواج	٦٨,٠	٢٣,٨
توفير للحصول على سكن	٢٨,١	١٧,٩
توفير لزواج الأولاد	٥,٥	٨,١
توفير لتعليم الأولاد	٧,٩	١١,٠
توفير لشراء أرض أو عقار	٣,٢	٥,٥
توفير لشراء سلع معمرة	٣,٦	٢,٩
توفير للقيام بمشروع	٧,٥	٨,٨
توفير لتأمين الشيخوخة	٠,٤	٠,٧
لمرافقة الأسرة	١,٢	٠,٤
أخرى	١٣,٤	١٤,٣

(١) كان متاحاً للمستجيب أن يذكر أكثر من دافع على الهجرة.

الاستجابات إلا الدافع السالب غير المخصص، «الضيق من ظروف المعيشة». أما بحلول الهجرة الأخيرة لنفس المجموعة من الأفراد، حين يحق لنا افتراض أن نسبة غير صغيرة منهم على الأقل قد حققت إما هدف الزواج أو السكن، أو كليهما، فإن أولوية الدوافع تنقلب بشكل جذري عن القمة فيصعد «عدم كفاية الدخل»، إلى رأس قائمة دوافع الهجرة الأخيرة ، وينخفض تكرار «التوفير للزواج» إلى أقل من مستوى «الضيق من ظروف المعيشة». وينخفض كذلك التوفير للسكن بينما نلحظ ارتفاعاً محدوداً في الدوافع المتصلة بالمسؤولية الأسرية (تعليم الأولاد وزواجهم). ولا نرجع هذا التغير في مصفوفة الدوافع إلى تبدل ظروف المهاجرين أنفسهم فقط، ولكن إلى البيئة الاجتماعية ـ الاقتصادية التي ساءت أوضاعها بشكل واضح قرب نهاية الفترة المرجعية. ويظهر ذلك أيضاً في زيادة تكرار «الضيق من ظروف العمل بمصر» بين الهجرتين الأولى والأخيرة.

كانت هذه إذاً دوافع الهجرة كما ذكرها المستجيبون في المسح الميداني ، فكيف تم التعبير عنها في أهداف لمشروع الهجرة؟ لقد تمحورت الدوافع، إيجاباً، حول الادخار المالي، كما رأينا. ويعني ذلك قضاء فترة ما للعمل خارج مصر لادخار مبلغ من المال، وقد يتبلور الهدف من الهجرة في صورة هدف ادخاري محدد. ويحوي الجدول رقم (٣ ـ ١٠) ملخصاً للأهداف التي ذكرها المستجيبون لمشروع الهجرة الأخيرة للعمل خارج البلد.

جدول رقم (٣ ـ ١٠)

أهداف الهجرة الأخيرة

الهدف	البيان	
	العائدون	المهاجرون
مدة الهجرة (نسب مئوية)		
استقرار دائم	١,٨	٠,٧
أطول فترة ممكنة	١٣,٥	٩,٩
مؤقتة غير محددة	٤٢,٥	٦٥,٢
فترة محددة	٤٢,٣	٢٣,٤
لا يعرف	٠,٠	٠,٧
متوسط الفترة المحددة (سنة)	١,٩٧	١,٩٧
الادخار		
الرغبة في ادخار مبلغ محدد (نسب مئوية)		
نعم	١٧,١	٦,٨
لا	٨٢,٩	٩٢,٥
لا يعرف	٠,٠	٠,٧
متوسط المبلغ المحدد (جنيه)	٦٢٥٤	٥٠٥٧

وبداية نلاحظ أن الفارق في دقة البيانات الخاصة بالعائدين والمهاجرين يظهر في وجود نسبة، وإن كانت ضئيلة، من المستجيبين أبلغت بعدم معرفتها لأهداف المهاجرين وقت المسح. ولكن ضآلة هذه النسبة لا يجب أن تثنينا عن معاملة البيانات عن المهاجرين بدرجة ثقة أقل من تلك التي نرفق ببيانات العائدين.

ورغم وجود نسبة ضئيلة استهدفت الاستقرار الدائم، ونسبة أكبر، ولكن ما زالت قليلة، ابتغت البقاء أطول ما يمكن، في بلد الهجرة، فإن الغالبية الساحقة اعتبرت الهجرة مؤقتة. ولم تكن فترة الهجرة المستهدفة محددة إلا لأقلية. وتشير البيانات إلى زيادة انتشار هدف الهجرة المؤقتة بين المهاجرين عن العائدين. وقد يعود هذا إلى تراكم المعرفة عن خصائص الهجرة للعمل في المنطقة. ولكنه يرجع أيضاً إلى تغير طبيعة المهاجرين وضعف العائد المالي من بلدان الهجرة المستحدثة، العراق والأردن. وبينما يظهر من البيانات أيضاً أن درجة التحديد في هدف فترة الهجرة قد قلت بين المهاجرين، إلا أن جزءاً من الفارق قد يعود لجمع البيانات من أشخاص غير المهاجرين انفسهم. ومن المثير أنه حين عُيّن هدف فترة الهجرة بمدة محددة، فقد تطابق متوسط الهدف بين العائدين والمهاجرين عند عامين تقريباً. ويحق لنا أن نولي أهمية خاصة لهذا التحديد، ونقول ان العامين كانا يعدان الفترة المثلى للهجرة المؤقتة، وسطٌ بين الاطالة لتعظيم المغنم المالي والاقصار لتقليل المغارم.

لكن هدف الادخار كان أقل تحديداً من هدف المدة، في اجابات المستجيبين، خاصة بين المهاجرين. ولا ريب أن الاخبار عن هدف الادخار أكثر حساسية من هدف المدة، وبالتالي أكثر عرضة لاخطاء القياس. ولكن عندما أبلغ المستجيبون بوجود هدف ادخاري محدد، فقد كان المتوسط للعائدين يزيد قليلاً عن ستة آلاف جنيه، وهو ليس بالمبلغ الضخم، وانخفض إلى حوالى خمسة الآف جنيه فقط بين المهاجرين. ونرى في هذا التفاوت تعبيراً عن اتساق البيانات مع التغير في تيار الهجرة للعمل الذي أشرنا إليه في الفقرة السابقة، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن انخفاض هدف الادخار، عندما كان محدداً، يتفق عامة مع غلبة الكادحين غير المؤهلين في المهاجرين للعمل. وسنرى فيما بعد أن الأهداف المالية للمهاجرين المؤهلين كانت أعلى بكثير من المتوسط. وهكذا نرى أن طموحات المهاجر المصري الذي ترك بلده للعمل في قطر عربي آخر كانت، في المتوسط، متواضعة. فكيف كانت خبرة الهجرة ذاتها؟

الفصل الرابع
مراحل الهجرة

أولاً : الإعداد

ذكرنا عند عرض الأطر النظرية لظاهرة الهجرة للعمل، أن التفاوت في الرفاه بين بلدين يؤدي إلى نشوء طاقة للهجرة من بلد الرفاه الأدنى إلى بلد الرفاه الأعلى، بمعنى وجود أفراد في البلد الأول على استعداد للهجرة للعمل في الثاني إذا سنحت الظروف. ونظراً للفارق الكبير في العائد المالي للعمل بين مصر والبلدان النفطية الغنية، فقد تكونت طاقة ضخمة للهجرة من مصر إلى هذه البلدان.

وعلى خلاف كثير من التصورات السابقة، فقد كان قرار الهجرة في الأساس فردياً، إذ لم تتعد نسبة الاستجابات التي أفادت بمشاركة أشخاص غير المهاجر في اتخاذ قرار الهجرة الربع. (انظر الجدول رقم (٤ ـ ١)). ونلاحظ زيادة طفيفة في مشاركة الآخرين في قرار الهجرة بين المهاجرين وقت المسح. ورغم أن هذا التطور منطقي في ضوء التباين الذي أوضحنا في خصائص المهاجرين بالمقارنة بالعائدين، مثل زيادة تمثيل ذوي الأصول الريفية وصغار السن، وهي عوامل تساعد على تدخل أوسع لآخرين في قرار الهجرة، إلا أننا لا يجب أن نهمل احتمال أن يكون جانب من الفارق في مشاركة الآخرين في قرار الهجرة عائداً إلى كون البيانات عن المهاجرين قد جمعت من أشخاص غيرهم. وفي الحالات التي شارك فيها آخرون في قرار السفر، برزت ثلاث فئات من الدوائر المحيطة بالمهاجر، الوالدان والأخوة، ثم الازواج، يليهما الأصدقاء. وتشير البيانات إلى انخفاض مشاركة الأزواج في قرار الهجرة بين المهاجرين، وهذا متسق مع تدني نسبة المتزوجين من المهاجرين، بالمقارنة بالعائدين، وبطبيعة الحال، فقد عنى ذلك زيادة مشاركة الوالدين والأخوة والأصدقاء في اتخاذ القرار بين المهاجرين.

وإن كان قرار الهجرة في الأغلب الأعم فردياً، فقد كان للآخرين دور أكبر في تشجيع المهاجر على الهجرة، خاصة في حالة المهاجرين، إذ أفاد غالبية المستجيبين بوجود مشجعين على الهجرة لمن كانوا مهاجرين وقت المسح. ويتفق هذا التطور مع ما هو معروف من تدهور الأوضاع الاقتصادية بمصر في الثمانينيات الأولى. وكان ترتيب فئات المشجعين، حسب تكرار ذكرهم، كالتالي: الأصدقاء، ثم الوالدان والأخوة، والأزواج.

جدول رقم (٤ - ١)
معالم عملية اتخاذ قرار الهجرة الأخيرة

(نسب مئوية)

البيان	العائدون	المهاجرون
مشاركة آخرين في قرار الهجرة	١٨,٢	٢٥,٩
المشاركون		
الوالدان والأخوة	٢٥,٠	٣٠,٢
الزوجة (أو الزوج)	٢٨,٢	١٧,٥
أصدقاء	١٣,٦	١٧,٢
آخرون(١)	٣٣,٢	٣٤,٧
لا يعرف	٠,٠	٠,٤
تشجيع آخرين على الهجرة	٤٢,١	٦٠,١
المشجعون		
الوالدان والأخوة	٢٠,٧	٢٠,٦
الزوجة (أو الزوج)	١٤,٥	١٩,٦
أصدقاء	٣٠,٧	٢٢,٩
آخرون(١)	٣٤,٠	٣٦,٦
لا يعرف	٠,٠	٠,٣
معارضة آخرين في الهجرة	٢٨,٦	٢٨,٤
المعارضون		
الوالدان	٤٧,٩	٤٧,٩
الزوجة (أو الزوج)	١٨,٥	٢٠,٤
آخرون(١)	٣٣,٦	٣١,٣
لا يعرف	٠,٠	٠,٤

(١) تشمل، ضمن بنود متباينة، توفيقات من الفئات المفردة بذاتها.

كذلك كان هناك معارضون لقرار الهجرة، وإن لمدى أقل من المشجعين مما يعني، بالمقارنة بنسب التشجيع، تحبيذ الدوائر المحيطة بالمهاجر لقرار الهجرة، وتزايد مدى التحبيذ بمرور الزمن. ونستشف من ثبات نسبة المعارضة في حالتي العائدين والمهاجرين، أن المعارضة كانت تتعلق أساساً بالمشاق المترتبة على غياب المهاجر عن أسرته أكثر من الظروف المحيطة بالهجرة أو العائد المتوقع منها، والذي انخفض في المتوسط بغلبة تيار الهجرة إلى العراق والأردن منذ مطلع الثمانينيات. فلم تظهر البيانات معارضة تذكر من الأصدقاء. وجاء الوالدان، بدون الأخوة، على رأس قائمة المعارضين، وبنفس النسبة تقريباً بين العائدين والمهاجرين، بينما احتل الأزواج الموقع الثاني في الترتيب.

ولكن الهجرة لم تكن متاحة، في المتوسط، بمجرد رغبة المهاجر المحتمل في العمل خارج مصر. فتدل البيانات على انقضاء حوالى نصف عام بين التفكير في السفر والمغادرة للعمل بالخارج (٠,٥٥ سنة بالنسبة للعائدين، ٠,٥٣ سنة في حالة المهاجرين). وهناك عدة اعتبارات تتداخل في تحديد فترة التأخير هذه، ولعل أهمها قاطبة هو الحصول على فرصة عمل بأحد بلدان الهجرة. وعلى حين تشير البيانات إلى أن قرابة نصف الحالات (٤٧,٧ بالمائة للعائدين، ٤٧,٠ بالمائة للمهاجرين)[١] قد سعت للعمل في بلدان الهجرة المفتوحة، أي العراق والأردن بالأساس، ، أما بالنسبة للباقي، فقد كانت هناك أكثر من قناة ممكنة للحصول على فرصة عمل خارج مصر (أنظر الجدول رقم (٤ ـ ٢)). ويتضح من الجدول أن شبكات الأقارب والأصدقاء قد لعبت

جدول رقم (٤ ـ ٢)

قنوات التشغيل للهجرة الأخيرة
(نسب مئوية)

القناة	العائدون	المهاجرون
صديق أو قريب في بلد الهجرة	٣١,١	٣٠,٨
وكالة تشغيل	١٩,١	٣١,٨
جهة العمل بمصر	١٤,٥	٧,٩
إعلان	٦,١	٥,٧
أخرى	٢٩,٢	٢٢,٧
لا يعرف	٠,٠	١,١

(١) تزيد هذه النسب قليلاً عن نصيب العراق والأردن من الهجرة، انظر التوزيع الجغرافي للهجرة أعلاه. ويرجع ذلك إلى وجود بلدان أخرى كانت الهجرة إليها متاحة.

الدور الأهم في توفير فرص العمل للمهاجرين تليها وكالات التشغيل، بينما كان دور جهات العمل في مصر والاعلانات بالصحف محدوداً. ويظهر أيضاً أن دور وكالات التشغيل قد ازداد أهمية بمرور الزمن، بينما انخفضت مساهمة جهات العمل بمصر، في الحصول على فرصة عمل خارج البلاد.

ولم يحصل على فرصة الهجرة بلا تكلفة إلا قلة محظوظة من المهاجرين المصريين، ٩,٦ بالمائة من العائدين و٤,٦ بالمائة من المهاجرين. أما الباقون فقد تحمل كل منهم تكلفة غير قليلة. فقد كان متوسط تكلفة فرصة العمل لمن دفع للحصول عليها ٣٦٣ جنيهاً، وبلغ متوسط تكلفة الاعداد والسفر، خلاف تكلفة فرصة العمل، لمن تكبد كلفة في هذا الصدد ٢٢١ جنيهاً(٢). ولما كان المهاجر في الأساس معسراً، فإن عبء تدبير هذا المبلغ كان، ولا ريب، وخيماً. وقد زاد من عبء التكلفة الابتدائية للهجرة بعض سبل تدبيرها. فكما تدل بيانات الجدول رقم (٤ - ٣)، كانت تصفية مدخرات سابقة أكثر سبل تمويل الهجرة انتشاراً بين العائدين. أما المهاجرون وقت المسح، فقد كان الاقتراض هو السبيل الأول لتمويل الهجرة. وفي قلة من الحالات، اضطر المهاجر إلى بيع أصل لمقابلة تكلفة الهجرة. وهكذا نرى أنه، في كل الحالات تقريباً، بدأ المهاجر سعيه للتراكم المالي خارج مصر بادخار سالب، وفي حالات كثيرة، بتحمل عبء مديونية.

جدول رقم (٤ - ٣)

سبل تمويل الهجرة الأخيرة

(نسب مئوية)

السبيل	العائدون	المهاجرون
اقتراض	٣٢,٠	٤١,٨
مدخرات	٤٠,٣	٢٧,٣
بيع أصل	٨,٥	١٠,٤
أخرى	١٩,٢	٢٠,٣
لا يعرف	–	٠,١

(٢) بلغت المتوسطات الاجمالية، أي بدون استبعاد من لم يتحملوا تكلفة، ٥٩، ١٩٨ جنيهاً على الترتيب. وكانت نسبة العائدين الذين لم يتحملوا تكلفة للحصول على فرصة عمل ٨٢,٣ بالمائة بينما انخفضت نسبة من لم يتكبدوا تكلفة في السفر إلى ١٠,٣ بالمائة فقط.

ثانياً: في بلد الهجرة

نقدم في هذا الجزء عرضاً لأوضاع المهاجرين في بلدان الاستقبال، بناء على استجابات العائدين عن هجرتهم الأخيرة. فلم يتضمن الاستبيان عن المهاجرين وقت المسح إلا نذراً يسيراً من الأسئلة عن المهاجرين في بلد الهجرة، يتعلق بتلك النواحي التي يتوقع أن يمكن لشخص قريب من المهاجر أن يحيط بها بدرجة معقولة من الدقة، وسنشير إلى هذه النواحي في موضعها من العرض.

١ ـ العمل

لم يوفق كل من ترك مصر للعمل خارجها في الحصول على عمل، فتدل البيانات على أن ٥ بالمائة من العائدين فشلوا في ذلك القصد[٣]. وإذا تذكرنا أن المهاجر قد تحمل تكلفة ابتدائية في السعي وراء العمل خارج مصر، لاتضح لنا أن خبرة الهجرة قد حملت خسارة صافية لنسبة قليلة من المصريين الذين سعوا لتحسين أوضاعهم المالية عن طريق الهجرة، كما أن العائد الذي وجد عملاً قد انتظر في بلد الهجرة مدة تقارب الشهر، في المتوسط، قبل أن يجده. وفي الحالات التي لم يدخل فيها العائد بلد الهجرة بترتيب مسبق للعمل، فقد تمكن حوالى النصف من الحصول على عمل بدون مساعدة من أحد، وبنسبة تُقارب تلقي مساعدة من أقارب أو أصدقاء أو أهل بلدته في بلد الهجرة.

ويتضمن الجدول رقم (٤ ـ ٤) الخصائص الأساسية للعمل في بلد الهجرة الأخيرة. وبمقارنة محتويات هذا الجدول بخصائص العمل قبل الهجرة، الجدول رقم (٣ ـ ٥)، يتضح لنا أن الانتقال لبلدان الهجرة كان ينطوي على تحول كبير في خصائص العمل. فعلى صعيد قطاع النشاط الاقتصادي نلاحظ انخفاضاً كبيراً في نصيب قطاع الزراعة، وارتفاعاً مقابلاً في نصيب قطاع التشييد. كذلك ازداد النصيب النسبي لقطاع التجارة بينما انخفض نصيب قطاع الخدمات. ويعني هذا النمط تحول غالبية من كانوا يعملون بقطاع الزراعة، وجزء ممن كانوا يعملون بقطاع الخدمات قبل الهجرة، إلى العمل بقطاع التشييد، وبدرجة أقل بقطاع التجارة، في بلدان الاستقبال.

---

(٣) أي ما يوازي تقريباً نسبة البطالة قبل الهجرة.

جدول رقم (٤ ـ ٤)

خصائص العمل أثناء الهجرة الأخيرة[1] للعائدين

الخاصية	التوزيع النسبي (نسب مئوية)
قطاع النشاط الاقتصادي	
الزراعة	٩,٦
التعدين	١,٦
الصناعة التحويلية	١٠,٢
الكهرباء والغاز والمياه	٤,٧
التشييد	٣٥,٨
التجارة والمطاعم والفنادق	١٢,٠
النقل والتخزين والمواصلات	٤,٨
التمويل وخدمات الأعمال	١,٠
الخدمات العامة والشخصية	٢٠,٣
مجموعات المهن	
الفنية والعلمية	١٣,٩
الادارية	٠,٨
الكتابية	٤,٦
البيع	٢,٥
الخدمات	١٠,٩
الزراعة	٩,٦
الانتاج والنقل	٥٧,٨
الحالة العملية	
صاحب عمل ويديره	١,٠
يعمل لحسابه	٤,٤
يعمل لدى الأسرة	٠,٠
يعمل لدى الغير	٩٤,٧

(١) في العمل الأساسي الأخير إذا تعددت الأعمال في الهجرة الأخيرة.

وتدل مضاهاة التوزيع المهني للعائدين، بين ما قبل الهجرة والهجرة الأخيرة، على وقوع تحول جذري يتمثل في انخفاض شديد في نسبة العاملين بالمهن الزراعية وارتفاع ضخم في العمالة العادية (مهن الانتاج والنقل). كذلك نلاحظ ارتفاعاً واضحاً في نسبة العاملين بالخدمات. ويقابل ذلك انخفاض في نسبة المهن الفنية والعلمية والأعمال

الكتابية وأعمال البيع. ونستدل من نمط الحراك هذا على حدوث ظاهرتين كثر الحديث حولهما في الكتابات عن الهجرة للعمل. الأولى هي تدني المستوى المهني للمهاجرين في بلد الهجرة، والثانية تتعلق بتحول الجزء الأكبر من العاملين بالمهن الزراعية إلى العمالة العادية وأعمال الخدمات أثناء الهجرة. ونحاول سبرغور هاتين النقطتين بتحليل الاقتران[٤].

يبين الجدول رقم (٤ ـ ٥) بعض مؤشرات جدول الاقتران المزدوج التي تفيد وجود حراك مهني كبير، صاعد وهابط[٥]، وان كان الأخير يغلب بشكل واضح. ويتأكد نفس الاستنتاج من معدلات الحراك الصافي، حيث فقدت كل المجموعات المهنية قسماً ممن كانوا يعملون بها قبل الهجرة على حين لم تكسب سوى مجموعتي الخدمات والعمالة العادية. وبالتالي فإن الحراك المهني، بين ما قبل الهجرة والهجرة الأخيرة، كان يعمل في اتجاه قاعدة السلم المهني بقوة. وتعطي هذه الاستخلاصات دعماً قوياً لمقولة تدني المستوى المهني للمهاجرين أثناء الهجرة للعمل في البلدان العربية.

جدول رقم (٤ ـ ٥)

مؤشرات الحراك المهني بين ما قبل الهجرة والهجرة الأخيرة للعائدين
(نسب مئوية)

مجموعات المهن	معدل البقاء في نفس المجموعة	معدل الحراك الصاعد	معدل الحراك الهابط	معدل الحراك[١] الصافي
الفنية والعلمية	٦٧	(*)	٣٣	-١٧
الادارية	—	—	—	—
الكتابية	٣١	٢٠	٤٩	-٥١
البيع	٣	١٣	٨٤	-٣٤
الخدمات	٥٤	١٢	٣٤	+١٢٩
الزراعة	٢٦	٩	٦٥	-٦٥
الانتاج والنقل	٨٦	١٤	(*)	+٧٨

(١) المعدل = ١٠٠ $\left(\frac{أ - ب}{ب}\right)$

حيث أ = عدد الأفراد في المجموعة المهنية أثناء الهجرة الأخيرة.
و ب = عدد الأفراد في المجموعة المهنية قبل الهجرة.
(*) غير ممكن.
ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـــ) إلى أن عدد الحالات أقل من ١ بالمائة في جدول الاقتران المزدوج.

(٤) بقرن المجموعة المهنية قبل الهجرة وأثناء الهجرة الأخيرة لكل من العائدين في جدول اقتران مزدوج.
(٥) ينطوي التصنيف المهني على ترتيب تنازلي لمجموعات المهن من الأرقى إلى الأدنى. وبالتالي يعني الحراك الصاعد التحول من مجموعة مهنية إلى أخرى تعلوها في التصنيف. ويقصد بالحراك الهابط التحول من مجموعة مهنية إلى أخرى أدنى منها في التصنيف.

وكما يتوقع فإن توزيع المهاجرين حسب الحالة العملية يتتابه، هو الأخير، انقلاب مهم بين ما قبل الهجرة والهجرة الأخيرة، حيث أصبح كل العائدين تقريباً عاملين لدى الغير. ويعني ذلك، على وجه التحديد، أن غالبية أصحاب الأعمال والعاملين لحسابهم قبل الهجرة تحولوا لبيع قوة عملهم في بلدان الهجرة.

وفي المتوسط تقلب المهاجر المصري بين أكثر من عملين رئيسيين في بلد الهجرة (٢,١٢ عمل)، وفي حالات نادرة (٣ بالمائة) كان العائد يقوم بأعمال اضافية على عمله الرئيسي. وفي الأغلب لم يحكم العلاقة بين المهاجر وصاحب العمل في بلد الاستقبال عقد مكتوب (٥٨ بالمائة). وإذا كان هناك تعاقد، فقد غلب أن يكون قد أبرم قبل السفر لبلد الهجرة (٥٦ بالمائة). ولكن نسبة عدم تنفيذ صاحب العمل لشروط العقد كانت مرتفعة (٢٢ بالمائة). وفي قرابة نصف الحالات (٤٦ بالمائة) لم يحصل العامل المصري الوافد على مزايا خلاف الأجر. ومن المهم تذكر أن هذه الأرقام ليست إلا متوسطات، وبالتالي تخفي التفاوتات بين فئات المهاجرين المختلفة، والتي سنعود إلى بعضها في فصول تالية.

ونلقي الآن نظرة على علاقات العمل أثناء الهجرة (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٦)). لقد عمل المهاجرون المصريون في الغالبية العظمى من الحالات تحت إمرة مواطني بلدان الاستقبال. وكان الرؤساء إما مصريين، أو عرباً آخرين أو أجانب على الترتيب، في أقلية متناقصة من الحالات. وقد عبّر العائدون عن كون معاملة الرؤساء حسنة على الأغلب، ولكن معاملة الرؤساء غير العرب نالت أعلى تقدير، بينما تواضعت نسبة المعاملة الحسنة من الرؤساء العرب الوافدين إلى أقل من النصف. ونجد صورة مختلفة في تكوين الزملاء حسب الجنسية. فقد كان للمصري المهاجر زملاء من أبناء بلده في كل الحالات تقريباً، بينما انخفضت نسبة الحالات التي كان له فيها زملاء من مواطني بلد الاستقبال أو العرب الوافدين إلى حوالى ٤٠ بالمائة، وكان له زملاء غير عرب في خمس الحالات. وقد أفاد العائدون بأن معاملة الزملاء لهم كانت، بوجه عام، أفضل من معاملة الرؤساء من الجنسية ذاتها، إلا في حالة غير العرب. ويعود ذلك في تقديرنا إلى أن الرؤساء من الأجانب كانوا يميلون لأن يكونوا من الأوروبيين، بينما غلب الاسيويون في الزملاء غير العرب، وانقسم تقييم الزملاء إلى مجموعتين: المصريون والآجانب على جانب، والعرب، مواطنون ووافدون، على الجانب الآخر، بحيث اعتبرت المعاملة أفضل في المجموعة الأولى، وقد عبر العائدون عن قدر من الشعور بالغبن في مواجهة الزملاء من مواطني بلد الهجرة، إذ كان تقدير نسب كبيرة من العائدين، أن الزملاء من المواطنين يكلفون بعمل أقل (٤٧ بالمائة)، ويحصلون على أجر أعلى (٥٠ بالمائة) ويتمتعون بمزايا أكثر (٣٩ بالمائة). وقد كانت نسبة قليلة من العائدين المصريين على

درجة من التأهيل والمهارة تسمح لهم بترؤس عاملين من مواطني بلد الاستقبال. ومن المدهش ملاحظة أن تقييم هؤلاء لمعاملة مرؤوسيهم مواطني بلدان الهجرة، كان أسوأ من معاملة الزملاء من المواطنين، ويقابل مستوى معاملة الرؤساء من مواطني بلدان الهجرة لمرؤوسيهم من المصريين.

جدول رقم (٤ ـ ٦)
علاقات العمل أثناء الهجرة الأخيرة
(نسب مئوية)

طرف العلاقة	الحالات	المعاملة الحسنة(١)
الرؤساء		
مواطنو بلد الهجرة	٧٥	٥٦
مصريون	٢٦	٦٢
عرب آخرون	١٩	٤٣
أجانب	٨	٨٢
الزملاء		
مواطنو بلد الهجرة	٤١	٦٤
مصريون	٩٤	٧٨
عرب آخرون	٤١	٦٠
أجانب	٢١	٧٤
المرؤوسون من مواطني بلد الهجرة	١٨	٥٧

(١) كانت استجابات المبحوثين عن أسئلة نوعية المعـاملة تصنف على مقياس ثـلاثي (جيدة/ مقبـولة/ رديئة). وقد رصدنا الوجه الأول هنا لأنه كان يتناسب عكسياً بشكل واضح مع الوجه الثالث.

ولم تتيسر ممارسة النشاط النقابي للمصريين في بلدان الهجرة. فقد أفادت نسبة طفيفة من العائدين (٢ بالمائة) بانضمامهم لنقـابة في بلد الهجـرة، وممن انضموا لم يشارك في نشاط النقابة أكثر من الربع (٢٣ بالمائة)، ولم يبلغ أحد عن تقلده مسؤولية في النقابة التي التحق بها(٦).

(٦) تجدر ملاحظة أن بعض بلدان الاستقبال تحظر النشاط النقابي على الاطلاق، بينما يضع بعضها قيوداً على مشاركة الوافدين فيها (كمرور فترة زمنية معينة في بلد الهجرة، وعدم تقلد الوافدين لمناصب في النقابات).

٢ ـ المعيشة

تشير البيانات إلى أن هجرة المصريين كانت شرعية إلا فيما ندر، إذ أفاد ٢ بالمائة من العائدين بدخولهم بلدان الهجرة عن غير طريق شرعي. ومع ذلك، فقد كان تقدير العائدين أن معاملتهم في بلدان الاستقبال، خارج نطاق العمل، لم تكن على خير ما يبتغي. فلم تزد نسبة المعاملة باحترام من قبل موظفي الحكومة عن ٤٤ بالمائة، واعتبرت مهينة في ١٤ بالمائة من الحالات. أما معاملة المواطنين العاديين فقد كانت أسوأ بعد في نظرهم. فلم تعد أخوية إلا في ٣٧ بالمائة من الحالات فقط، واعتبرت مترفعة بواسطة ١٩ بالمائة من المستجيبين.

ولقد تركز الوافدون المصريون في المناطق الحضرية في بلدان الاستقبال (٣٨ بالمائة في العواصم و ٤٩ بالمائة في مدن أخرى) مما يتفق مع التركيب القطاعي والمهني لقوة العمل المهاجرة السابق وصفهما. وقد يكون في حالة السكن في بلد الهجرة ملخصاً جيداً لظروف المعيشة المادية. وقد تراوح تقييم العائدين للسكن بين جيد (٣٨ بالمائة)، ومقبول (٤٣ بالمائة) إلى رديء (١٩ بالمائة). ولكن هناك جوانب متعددة للمعيشة في بلد الهجرة نتعرض لأهمها فيما يلي.

فهناك أولاً مسألة التحاق أسرة المهاجر به في بلد الاستقبال والتي تكيف طبيعة إقامته في المهجر، وجوانب هامة من خبرة الهجرة الكلية، بصورة حاسمة (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٧)). وقد كانت القاعدة أن يقضي المهاجر إقامته في بلد الهجرة وحده، بدون أي من أفراد أسرته. فلم تتعد الحالات التي لحق بالمهاجر فيها بعض، أو كل، أفراد أسرته ١٥ بالمائة(٧). بالنسبة لكل من العائدين والمهاجرين وقت المسح. ونلاحظ أنه بالنسبة للعائدين كان اصطحاب كل أفراد الأسرة أكثر تكراراً من بين المهاجرين وقت المسح، مما قد يعود إلى تضييق بلدان الاستقبال أو تزايد صعوبة الاقامة في بعض هذه البلدان. ويدل قصر الفترة التي انقضت عادة بين سفر المهاجر ولحاق أسرته به، على أن التحاق الأسرة عادة ما يكون مقرراً منذ بداية الهجرة، ولكن سبق المهاجر يساعد على ترتيب أوضاع الأسرة قبل وصولها. وهذا أمر منطقي، حيث كان اصطحاب أفراد الأسرة امتيازاً لقلة من المهاجرين عاليي التأهيل في البلدان النفطية الغنية، بينما كانت ظروف الهجرة إلى الأردن والعراق لا تسمح باصطحاب معولين على أي الأحوال. وفي حالات قليلة (١٣ بالمائة) اضطر العائد إلى دفع مبلغ من المال للحصول على إذن الاقامة لأفراد الأسرة. وكما رأينا في الفصل السابق، فإن زيارة أفراد الأسرة للمهاجر في بلد الاستقبال كانت أكثر ندرة من إقامتهم معه فيه. فقد أفاد ٤ بالمائة من العائدين، بأن بعض أفراد

---

(٧) هذه الأرقام غير قابلة للمقارنة المباشرة مع نسب المرافقة المتضمنة في الفصل السابق نظراً لامكانية تعدد أفراد الأسرة في البيانات المقدمة هنا.

أسرتهم قد زاروهم في بلد الهجرة، ولكن لم تتأت زيارة كل أفراد الأسرة للعائد إلا في أقل من ١ بالمائة من الحالات. وكان ضرورياً في أحوال قليلة (١٤ بالمائة) أن يدفع العائد مبلغاً من المال للحصول على تصريح بزيارة أفراد أسرته.

جدول رقم (٤ ـ ٧)
التحاق الأسرة بالمهاجر في بلد الهجرة
(نسب مئوية)

البيان	العائدون	المهاجرون
اقامة أحد أفراد الأسرة مع المهاجر في بلد الهجرة		
لا أحد	٨٤,٤	٨٨,٠
بعض أفراد الأسرة	٦,١	٩,٦
كل الأسرة	٩,٥٠	٢,٤
متوسط الفترة بين وصول المهاجر والتحاق أفراد أسرته به (سنة)	٠,٩	١,٢

ويظهر أنه قد توفر للمهاجرين المصريين فرصة ممتازة للاستفادة من الخدمات العامة في بلدان الاستقبال (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٨)). وقد كان حكمهم أن مستوى الخدمة كان مرتفعاً، كما كانت مجانية في الغالبية العظمى من الأحوال.

جدول رقم (٤ ـ ٨)
الاستفادة من الخدمات العامة في بلد الهجرة
(نسب مئوية)

البيان	التعليم	الصحة
امكان الاستفادة		
المهاجر	(*)	٨٩
أفراد الأسرة (في حال وجودهم)	٩٦	٨٠
مستوى الخدمة(١)		
جيدة	٧٩	٧٣
التكلفة(٢)		
مجانية	٨٨	٧٥

(*) لا ينطبق.
(١) على مقياس ثلاثي (جيد/ متوسط/ رديء).
(٢) على مقياس ثلاثي (مجانية/ قليلة/ مرتفعة).

وأقامت أقلية من العائدين (١٣ بالمائة) صلة ما بالبعثات الرسمية المصرية في بلد الهجرة. وفي حال وجودها، أخذت العلاقة على الأكثر صورة خدمات اجتماعية في بلد الهجرة (٤٤ بالمائة)، أو رعاية للمصري الوافد عند وجود مشاكل مع صاحب العمل (١٦ بالمائة). أما مع المصريين عامة في بلد الهجرة، فقد وصف العائدون العلاقة بأنها كانت في الغالب تعاونية (٦٥ بالمائة) ولم تكن تنافسية إلا في حدود ضئيلة (٣ بالمائة). وانتمى أقرب المصريين إلى العائدين في بلد الهجرة إلى ثلاث فئات: الأقارب والأصدقاء (من قبل الهجرة) (٢٩ بالمائة)، وأهل بلدتهم (المجتمع المحلي) (٢٩ بالمائة)، والأصدقاء الذين تعرف عليهم في بلد الهجرة (٢٤ بالمائة).

٣ ـ الصلة بالأسرة والوطن

المحور الثالث لوجود المهاجر أثناء الهجرة هو علاقته بأسرته، التي بقيت وراءه في مصر في الغالبية الساحقة من الأحوال كما رأينا، وبمجريات الأحداث في بلد الأصل ذاته.

وقد كانت الرسائل، سواء عن طريق البريد، أو بصحبة العائدين وسيلة الاتصال الأكثر شيوعاً بين المهاجر وأسرته الباقية في مصر (أكثر من ٨٠ بالمائة من الحالات لكل من العائدين والمهاجرين). وقد تعرضت العلاقة بالأسرة للضعف في قليل من الحالات بسبب غياب المهاجر (١٠ بالمائة من العائدين و١٣ بالمائة من المهاجرين وقت المسح). كما ترتب على غياب المهاجر مشاكل للأسرة أحياناً (١٩ بالمائة من العائدين و ١١ بالمائة من المهاجرين وقت المسح). وكانت أهم مجالات المشاكل هي تربية الأولاد (١٧ بالمائة للعائدين، ١٣ بالمائة للمهاجرين)، والحصول على متطلبات الحياة اليومية (١٧ بالمائة، ٢٥ بالمائة)، وادارة أعمال الأسرة (١٣,٠ للعائدين)، والتفكك الأسري (٩ بالمائة للعائدين و ١٤ بالمائة للمهاجرين وقت المسح).

ولم يتمكن المهاجرون من متابعة مجريات الأمور في مصر باستمرار إلا في ٤٧ بالمائة من الحالات، وأفاد ٢٤ بالمائة من العائدين بعدم متابعتهم للأحداث في مصر على الاطلاق أثناء وجودهم بالخارج. وكانت الصحف والإذاعة المصرية أهم سبل المتابعة (٥٠ بالمائة من العائدين). وكانت الزيارة السنوية الوسيلة الناجعة للبقاء على صلة بالوطن والأسرة لمن طالت هجرتهم بالخارج.

وفي المحصلة، فإنه يبدو أن الهجرة للعمل خارج مصر قد صاحبتها آثاراً نفسية واجتماعية هامة. فقد عبر كل العائدين تقريباً عن احساسهم بالغربة، أثناء الهجرة، عن مصر (٩٦ بالمائة)، وعن المجتمع المحلي (٩٢ بالمائة)، وأيضاً عن الأسرة التي بقيت

بمصر (٩٦ بالمائة). كما كان تقديرهم أن الشعور بالغربة قد تزايد بطول مدة الاقامة في بلدان الاستقبال (٩٠ بالمائة).

٤ ـ الدخل

رأينا أن التراكم المالي كان هو المبتغى من الهجرة للعمل، وبالتالي فإنه من المهم تقصي مستوى الدخل الذي كان يحصل عليه المهاجر في بلد الاستقبال. ولا يظهر المغزى الكامل للدخل في بلد الهجرة إلا بمقارنته بالدخل قبل الهجرة، ومعرفة سبل التصرف في عائد الهجرة للعمل.

ولكن الحصول على بيانات دقيقة عن الدخل ليس بالأمر الميسور اجمالاً. كما تكتنف الحصول على بيانات جيدة عن الدخل في مسح ميداني كبير، على وجه الخصوص، صعوبات جمة[8]. وقد اتبعنا في المسح احتياطات مضنية تستهدف زيادة مصداقية بيانات الدخل والادخار. ففي تصميم الاستبيانات، روعي أن يتم جمع بيانات الدخل والادخار عن طريق تحديد مفرداتها تفصيلاً طبقاً لنمط معين مسبقاً، وليس باعطاء أرقام إجمالية. كذلك وضعت الأسئلة الخاصة بالدخل والادخار في نهاية الاستبيانات، بحيث يمكن للباحث خلق جو مناسب للحصول على بيانات مقبولة عن هذه الجوانب الحساسة خلال استيفاء الأقسام الأولى من الاستبيانات (وبحيث لا تؤثر اسئلة الدخل، إذا خلقت جواً من التوتر، على باقي أقسام الاستبيان). ولم تجمع بيانات عن الدخل إلا من الشخص الذي يتلقاه (ولذلك لا يتضمن استبيان (٥) بيانات عن الدخل أو بيانات كمية عن الادخار) (انظر الملحق (ب)). كما أوليت عناية خاصة في تدريب الباحثين والمراجعين لمشاكل بيانات الدخل والادخار. وعوملت هذه البيانات بصرامة خاصة في عمليات المراجعة، بحيث لم تقبل إلا البيانات المتسقة مع باقي عناصر الاستبيانات المستكملة.

ورغم كل هذه الاحتياطات، فإن الواجب هو معاملة بيانات الدخل والادخار بالحذر والحيطة الواجبتين عند معالجة مثل هذه البيانات الحساسة مجموعة من مسح ميداني كبير. ولذلك فإننا لا نركز كثيراً على القيم المطلقة لبيانات الدخل والادخار،

---

(٨) يتشكك بعض الباحثين في جدوى بيانات الدخل التي تجمع ميدانياً، ويفضل عليها بيانات الحسابات القومية. وبداية يجب أن يكون واضحاً أن بيانات الحسابات القومية لا توفر المعلومات التي يمكن جمعها ميدانياً. والأهم من ذلك، أن تكوين الحسابات القومية في بلد كمصر يتعرض لأخطاء قد تزيد في تقديرنا كثيراً عن تلك التي تنتاب البيانات الميدانية. ولذلك فإن التوصيات الدولية تشجع على جمع بيانات الدخل من المسوح الميدانية، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لزيادة درجة دقتها قدر الامكان. وسنعود لهذه الأمور عند مناقشة توزيع الدخل فيما بعد.

وإنما نهتم أكثر بالانماط والمقارنات الداخلية التي يمكن أن نفترض، باطمئنان، أنها تتعرض لنفس الدرجة من التحيز في القياس تقريباً.

ونبدأ باعتبار دخل العائدين قبل الهجرة، بناء على بيانات المسح عن تقدير الدخل السنوي الصافي (بعد استبعاد التكلفة والضرائب) قبل الهجرة، حسب المصادر الأساسية للدخل. ويجب تذكر أنه لا يوجد مرجع زمني ثابت لهذا البيان نتيجة لتباين وقت بدء الهجرة داخل الفترة المرجعية. وإنما المرجع الزمني واحد بالنسبة لمراحل الهجرة. ولكن إذا أردنا تصور مرجع زمني متوسط فيمكن أن يكون ذلك متوسط توقيت بدء الهجرة، وهو تقريباً مطلع ١٩٨٠ (بالضبط ٤ , ١٩٧٩) والتقدير الذي نحصل عليه من المسح لمتوسط الدخل قبل الهجرة هو ٧٥٠ جنيهاً في السنة.

ومن المناسب أن نتساءل هنا، كيف كان دخل العائدين قبل الهجرة يقارن بدخل من لم يهاجروا؟ ولا نستطيع الاجابة عن هذا السؤال من بيانات المسح بأسلوب مباشر. فما كان ممكناً تحديد مرجع زمني ثابت، يقابل وقت بدء الهجرة، في جمع بيانات الدخل من غير المهاجرين. ولذلك اكتفينا بجمع بيانات الدخل من غير المهاجرين في مرجعين زمنيين ثابتين هما «وقت حرب تشرين الأول/ اكتوبر» و«وقت المسح». وقد كان تقدير متوسط الدخل السنوي لغير المهاجرين في هذين المرجعين ٤٣١[٩]، ١١٩٥[١٠] جنيهاً على الترتيب. وإذا افترضنا أن الزيادة في الدخل عبر هذه الفترة كانت بمعدل ثابت سنوياً، فإنه يمكننا تقدير متوسط دخل غير المهاجرين عند المرجع الزمني المتوسط لبدء الهجرة المشار إليه أعلاه، وبالتالي يمكننا انشاء مقارنة تقريبية للدخل قبل الهجرة بين العائدين وغير المهاجرين. وبعملية حسابية بسيطة، نجد أن تقدير متوسط دخل غير المهاجرين عند متوسط توقيت بدء الهجرة للعائدين يساوي ٧٥٧ جنيهاً في السنة، أي نفس قيمة متوسط دخل العائدين قبل الهجرة تقريباً. وعليه نستطيع القول ان العائدين كانوا لا يتمايزون عن غير المهاجرين في المستوى العام للدخل.

لكن تركيب الدخل المتضمن في الجدول رقم (٤ ـ ٩) يوضح لنا فارقاً هاماً بين العائدين وغير المهاجرين. فبينما زادت المساهمة النسبية لعائد بيع قوة العمل في مصادر

---

(٩) استبعد من حسابات متوسطات الدخل الافراد الذين لم يكن بإمكانهم الحصول على دخل مثل الأطفال الذين يحول صغر سنهم، في مرجع زمني معين، دون المساهمة في النشاط الاقتصادي، ولكن هذا الاستبعاد لم يشمل المتعطلين. ويرتب هذا الاستبعاد تحفظاً هاماً في حالة غير المهاجرين نظراً لأن كل العناصر الأصغر في قوة العمل غير المهاجرة وقت المسح كانت خارج قوة العمل وقت الحرب.

(١٠) توخياً للدقة في المقارنة عبر الزمن، يمثل هذا الرقم متوسط دخل غير المهاجرين الذين كان لهم دخل وقت حرب تشرين الأول/ أكتوبر.

دخل العائدين، قل نصيب عوائد التملك وأرباح النشاط الاقتصادي. وداخل مجموعة المصادر الخاصة بأرباح النشاط الاقتصادي، ارتفعت المساهمة النسبية لنشاط الخدمات في دخل العائدين، وهو نشاط لا يتطلب امتلاك أصول رأسمالية كباقي انواع النشاط الاقتصادي. وعليه يمكن أن نستشف من تركيب مصادر الدخل أن المهاجرين للعمل الذين عادوا خلال الفترة المرجعية للمسح كانوا أقل ثراء ممن لم يهاجروا. وبالاضافة إلى ذلك، فإن توزيع الدخل كان أكثر عدالة بين المهاجرين العائدين عن غير المهاجرين. ويعني ذلك من جانب، أن تساوي متوسط الدخل يحجب تفاوتاً أوسع في الدخل بين غير المهاجرين، ومن جانب آخر، فإن العدالة الأعلى لتوزيع الدخل بين المهاجرين العائدين تتسق مع قلة ثرائهم بالمقارنة بغير المهاجرين. وبهذا فإنه يتضح أنه وإن كان دخل المهاجرين العائدين قبل الهجرة لا يختلف عن غير المهاجرين، إلا أنهم كانوا في المتوسط أفقر بمعيار الثروة.

وقد ارتفع متوسط الدخل السنوي للمهاجرين العائدين إلى عشرة أمثال أو أكثر خلال الهجرة الأخيرة، إذ كان تقدير الدخل أثناء الهجرة الأخيرة من بيانات المسح يساوي ٧٤٦٠ دولاراً(١١). كما أدت الهجرة أيضاً إلى انقلاب جوهري في مصادر الدخل نتيجة لتحول كل المهاجرين تقريباً إلى بيع قوة عملهم في بلدان الهجرة. فقد كان الدخل من العمل يمثل ٩٨ بالمائة من الدخل أثناء الهجرة الأخيرة، كله تقريباً، (٩٧ بالمائة) من العمل الأساسي(١٢)، ولم يحصل على دخل عن غير طريق العمل إلا ٣ بالمائة من المهاجرين العائدين(١٣).

---

(١١) تم تحويل قيم الدخل والانفاق في بلدان المهجر إلى الدولار الأمريكي على أساس معاملات تحويل متوسطة للفترة المرجعية للمسح. ورغم أن القيمة الحالية (في أواخر ١٩٨٧) للدولار تتعدى الجنيهين، فإن متوسط سعر الصرف خلال الفترة المرجعية للمسح كان أقرب إلى الواحد الصحيح.

(١٢) ولكن الدخل من العمل الاضافي كان مرتفعاً لمن كان لهم عمل اضافي، وهم حوالى ٣ بالمائة من الحالات، اذ بلغ ٧٣٨٥ دولاراً سنوياً.

(١٣) وكان الدخل من مصادر غير العمل أيضاً مرتفعاً لمن كانت لهم مثل هذه المصادر، فقد بلغ ٥٢٧٠ دولاراً سنوياً.

جدول رقم (٤ ـ ٩)

تركيب الدخل السنوي الصافي للعائدين قبل الهجرة ولغير المهاجرين عبر الفترة المرجعية، حسب مصدر الدخل

المصدر	التوزيع النسبي (نسب مئوية)		
	العائدون	غير المهاجرين	
		وقت حرب تشرين الأول/اكتوبر	وقت المسح
اجور	٧١,٠	٦٥,٩	٧١,٣
ايجار عقار	٠,٣	٠,٤	٠,٧
ايجار أرض	٠,٢	١,٧	١,٦
ايجار آلات ومعدات	٠,٠	١,٦	٠,٣
ارباح نشاط زراعي	٧,٦	١٠,٧	٨,٠
ارباح نشاط صناعي	٣,٣	٣,٩	٢,٨
ارباح نشاط تجاري	٥,٨	١٠,٨	٧,٨
ارباح نشاط خدمات	١٠,٧	٢,٥	٣,٧
ارباح نشاط مالي	٠,٣	٠,٠	١,٠
أخرى	٠,٨	٢,٦	٢,٩
معامل جيني[١]	٠,٦٦١	٠,٧٧٦	٠,٦٩٤

(١) مقياس لمدى عدالة التوزيع، يتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، حيث تعبّر القيمة الأولى عن العدالة المطلقة والثانية عن عدم العدالة المطلقة.

ويبين الجدول رقم (٤ ـ ١٠) تقديراً للتوزيع النسبي لكيفية تصرف المهاجرين العائدين في الدخل أثناء الهجرة الأخيرة، بناء على بيانات أوجه الانفاق في بلد الهجرة من المسح. ومن محتويات الجدول يتضح أن قرابة خمسي الدخل كان ينفق في بلد الهجرة، والخمس الآخر في تحويلات جارية لمصر، نقداً وعيناً[١٤]، (البنود ٢ ـ ٥)، والخمسين الآخرين لأغراض ادخارية واستثمارية. ولا ينبغي أن نتصور أن هذا

---

(١٤) المقصود بالتحويلات العينية هو السلع التي تشترى في بلد الهجرة وتنقل إلى مصر سواء بصحبة المهاجر أو عن طريق آخر. وبذلك تدخل الهدايا ضمن التحويلات العينية. وتتماشى القيمة الكبيرة نسبياً لمصروفات الزيارات لمصر مع نمط الانفاق الزائد الذي كثيراً ما لوحظ على المهاجرين أثناء الزيارات. ولكن نذكّر بأن هذا السلوك قاصر على المهاجرين الذين طالت مدة هجرتهم بما يبرر الزيارة.

التوزيع يعبر عن النمط النهائي للتحويلات إلى مصر، أو للادخار، الذي لا يتبلور إلا بعد العودة. فالادخار أو الاستثمار في بلد الهجرة عادة ما يُصفّى قبل أو عند العودة، ويحول عائد تصفيته إلى مصر[15]. وقسم من الانفاق في بلد الهجرة على سلع يحول في صورة عينية إلى بلد الأصل. كما أن جزءاً من التحويلات الجارية لمصر أثناء الهجرة قد يدخر[16].

وإذا افترضنا أن كل الادخار والاستثمار في بلد الهجرة يصفى عند العودة ويحول إلى مصر، فإنه يمكن القول بأن المهاجرين العائدين حولوا إلى مصر، نهاية، ما يوازي ٥٧ بالمائة من دخلهم أثناء الهجرة نقداً، على حين تمثل التحويلات العينية الكلية حوالى ١٧,٢ بالمائة[17] من الدخل، وبذلك تصل جملة التحويلات إلى ثلاثة أرباع الدخل المتولد من الهجرة للعمل. وتوفر هذه المؤشرات، لأول مرة، أساساً علمياً لتقدير تحويلات المصريين العاملين بالخارج ومكوناتها، كما سنرى تفصيلاً فيما بعد.

جدول رقم (٤ ـ ١٠)

أوجه التصرف في الدخل خلال الهجرة الأخيرة

البيان	التوزيع النسبي (نسب مئوية)	القيمة بالدولار
١ ـ مصروفات في بلد الهجرة	٣٨,٧	٢٨٨٧
٢ ـ تحويلات لسداد ديون	١,٩	١٤٢
٣ ـ تحويلات للأسرة	١١,٨	٨٨٠
٤ ـ مصروفات زيارات لمصر[1]	٤,٩	٣٦٦
٥ ـ هدايا	٢,٧	٢٠١
٦ ـ ادخار واستثمار في بلد الهجرة	٣٤,٥	٢٥٧٤
٧ ـ ادخار واستثمار في مصر	٥,٥	٤١٠

(١) باستبعاد الهدايا.

(١٥) ولذلك فإن الجزء الأكبر من التحويلات النقدية للمهاجرين خلال فترة زمنية معينة يعود إلى تحويلات العودة، التي تضم المدخرات المتراكمة في بلد الهجرة. وتزداد الأهمية النسبية لهذه المركبة من التحويلات في أوقات كثافة العودة والهجرة العائدة.

(١٦) للأسف، لم تتضمن أدوات المسح ما يمكننا من التوصل لتقديرات لهاتين القيمتين الأخيرتين. ونقدر أن حوالى ثلث الانفاق في بلد الهجرة يظهر في صورة تحويلات عينية نهاية وأن حوالى ثلث مصروفات الزيارات يكون في صورة سلع.

(١٧) يتضمن ثلث الانفاق في بلد الهجرة وثلث مصروفات الزيارات في مصر.

وقد أفاد حوالى نصف المهاجرين العائدين فقط بأنهم قد قاموا بتحويل أموال لمصر أثناء هجرتهم، وكان متوسط الفترة التي انقضت بين بدء الهجرة وبدء التحويلات حوالى ثلاثة شهور. ويشير هذا إلى أن المهاجرين الذين لم تطل فترة غيابهم قد آثروا الاحتفاظ بمدخراتهم من الهجرة لحين العودة. أما عن قنوات التحويل فقد اعتمدت غالبية المهاجرين العائدين (٦١ بالمائة) على القنوات المصرفية[١٨]. بينما أرسل حوالى ثلثهم تحويلاته عن طريق أصدقاء أو أقارب في بلد الهجرة.

٥ ـ المحصلة

سنعود لكثير من النتائج التي ترتبت على الهجرة للعمل خارج مصر عند مناقشة وقع الهجرة في الفصل التالي. ولكن يعنينا هنا أن نشير لمدى تحقق الهدف من الهجرة، الذي كان متواضعاً، كما بينا في نهاية الفصل السابق.

وبفحص معالم مدة الهجرة للعائدين نجد أن مدة الهجرة كانت أقصر، في المتوسط، من الانطباعات السائدة (انظر الجدول رقم (٤ ـ ١١))، فلم يتعد متوسط مدة الهجرة الكلية العام وثمانية شهور، بينما كانت مدة الهجرة الأخيرة حوالى العام وأربعة شهور في المتوسط. والفارق بين الرقمين يعود، بالطبع، إلى زيادة مدة الهجرة الكلية لمن تعددت هجراتهم خلال الفترة المرجعية للمسح عن مدة هجرتهم الأخيرة. وقد زاد تقدير متوسط مدة الهجرة، حتى وقت المسح، للمهاجرين في أول عام ١٩٨٥ عن هذه الحدود (١,٧١ سنة). ورغم أن ثقتنا ببيانات مدة الهجرة عن المهاجرين وقت المسح ليست بمستوى الثقة التي نضعها في بيانات الهجرة من العائدين، فإن جزءاً من طول مدة الهجرة لمن كانوا مهاجرين وقت المسح يعود في تقديرنا إلى وجود فئة صغيرة منهم، غالباً من المؤهلين عالياً، ذوي مدد هجرة طويلة.

وتبين مقارنة مدة الهجرة حسب هدف المدة في الهجرة الأخيرة، أن العائدين قد فشلوا في المتوسط في تحقيق هدف المدة. فقد انتهى من أرادوا الاستقرار الدائم بالبقاء أقل قليلاً من عام ونصف، ولم يتمايز عنهم من استهدفوا البقاء أطول فترة ممكنة. وفي النهاية، فإن من بدأ الهجرة بتحديد فترة لها قد بقي في بلد الهجرة فعلاً مدة تقابل فقط ثلثي المدة المستهدفة. ومرة أخرى نذكّر أن المتوسطات تخفي كثير تباينات داخلية. فلم تقصر مدة الهجرة عن الهدف لجميع العائدين، إذ عبر العائدون عن أن مدة الهجرة الفعلية قد طالت عن الهدف في ٢٧ بالمائة من الحالات وقصرت عنه في ٦٠ بالمائة منها.

---

(١٨) تشمل وسطاء السوق الحرة في بلدان الاستقبال الذين كانوا يبيعون لمن يرغب في التحويل شيكاً مسحوباً على حساب بأحد المصارف في مصر.

جدول رقم (٤ ـ ١١)

معالم مدة الهجرة للعائدين

البيان	المدة بالسنوات
متوسط مدة الهجرة الكلية	١,٦٤
متوسط مدة الهجرة الأخيرة	١,٣٦
متوسط مدة الهجرة الأخيرة حسب هدف مدة الهجرة	
استقرار دائم	١,٥٥
أطول فترة ممكنة	١,٥٧
مؤقتة غير محددة	١,٣٧
فترة محددة	١,٢٩

وقد كانت أهم الأسباب التي أعطاها العائدون لقصر مدة الهجرة الفعلية عن الهدف هي سوء ظروف العمل والمعيشة في بلد الهجرة (٣٣ بالمائة)، والاضطرار للعودة، لظروف شخصية أو أسرية أو تتعلق بالعمل في مصر (٣١ بالمائة)، وعدم الحصول على عمل في بلد الهجرة (٩ بالمائة)[١٩]. بينما عادت قلة (٦ بالمائة) لعدم كفاية الدخل في بلد الاستقبال.

ولم تزد درجة النجاح في تحقيق هدف الادخار كثيراً عن هدف المدة، إذ تدل تقديرات المسح أن متوسط الادخار الذي تحقق عبر مدة الهجرة بلغ ٤٢٩٩ جنيهاً[٢٠]، أي حوالى ٧٠ بالماثة من الهدف الادخاري للعائدين. ولا عجب إذاً أن أفادت الغالبية العظمى من العائدين (٧٦ بالمائة) بفشلهم في تحقيق الهدف الادخاري .

ثالثاً: العودة

عاد المهاجر المصري للعمل بالخارج خلال الفترة المرجعية للمسح إلى البلاد،

(١٩) لا يقتصر على عدم العمل على الاطلاق طوال فترة الهجرة، وإنما يشمل أيضاً عدم الحصول على عمل بعد انتهاء علاقة عمل ما في بلد الاستقبال.

(٢٠) يمكن التوصل لتقدير آخر، مستقل، لمتوسط الادخار عبر مدة الهجرة باضافة متوسط الادخار خلال الهجرة الأخيرة إلى متوسط الادخارالسنوي أثناء الهجرة الأولى مضروباً في الفرق بين مدة الهجرة الكلية ومدة الهجرة الأخيرة (أي بافتراض أن معدل الادخار خلال الهجرة الأولى ينطبق على الهجرات غير الأخيرة في الحالات القليلة التي زاد عدد مرات هجرتها عن اثنتين). ويؤدي هذا الأسلوب إلى متوسط لقيمة الادخار عبر مدة الهجرة يساوي ٤٢٩١ دولاراً. وإذا أخذنا في الاعتبار سعر الصرف المتوسط للدولار عبر الفترة المرجعية والذي أسلفنا أنه يقارب الواحد، فإن تقارب التقديرين يعبر عن اتساق قوي في تقدير قيمة الادخار من موقعين مختلفين، ويقومان على أساليب متباينة، في استبيان (٤).

إذاً، بعد غياب قصير نسبياً، في المتوسط. وسندرس التغيرات المصاحبة للهجرة في خصائص العائدين وأنماط سلوكهم الاجتماعية ـ الاقتصادية في محاولة لفحص وقع الهجرة في الفصل التالي. ولكن نود هنا الاشارة إلى جانبين فقط لخبرة العودة.

عرضنا فيما سبق للشعور بالغربة أثناء وجود المهاجر خارج البلاد. وهذا الشعور أمر متوقع نتيجة لابتعاد المهاجر عن بلده وبلدته وأسرته في مجتمع غريب، وان كان عربياً. ولكن على الرغم من قصر مدة الهجرة للعمل خارج مصر، في المتوسط، فإن الشعور بالغربة قد لازم المهاجر بعد عودته إلى مصر في بعض الحالات، فقد عبّر أكثر من ربع العائدين (٢٧ بالمائة) عن شعورهم بالغربة عن مصر بعد العودة. وأفادت نسبة مقاربة (٢٥ بالمائة) بشعورها بالغربة عن مجتمعها المحلي (القرية، أو الحي في المدينة). وحتى الأسر التي ينتمي إليها المهاجرون العائدون، كان تقدير حوالى خمسهم (١٩ بالمائة) أنهم شعروا بالغربة عنها بعد العودة. ولا ريب أن الشعور بالغربة عن هذه التكوينات الاجتماعية كان أعلى بين من طالت مدة هجرتهم. إلا أن الغالبية العظمى من العائدين (٧٩ بالمائة) قد ذكرت أن الشعور بالغربة قد تناقص بمرور الوقت بعد العودة. ومع ذلك فقد كان تقدير نسبة غير صغيرة، أن الشعور بالغربة قد تناقص قليلاً فقط بمضي الزمن، بينما لم يشعر قسم ضئيل منهم (٣ بالمائة) بأنه قد برىء من الشعور بالغربة حتى وقت المسح.

وقد عبّرت غالبية العائدين (٥٢ بالمائة) عن مصادفتهم لمشاكل بعد عودتهم إلى مصر. ويبين الجدول رقم (٤ ـ ١٢) أهم المشاكل التي أفاد العائدون بأنها قد واجهتهم بعد العودة. وكما يتضح من الجدول، فإن ارتفاع تكلفة المعيشة كان القاسم المشترك الأعظم بين المشكلات التي أحسوا بها، سواء كانت الشكوى من الغلاء وحده أو الغلاء برفقة أنواع من مشكلات أخرى في مجالات الحياة المختلفة. وتترتب المشكلات المرافقة تنازلياً حسب تكرار التعبير عنها كالتالي: الحصول على متطلبات الحياة اليومية، الحصول على عمل، والحصول على مسكن. وهذه المشاهدة من الأهمية بمكان، إذ تدل على أن العائدين كانوا يشعرون بأنهم يواجهون نفس المشاكل التي تقابل غير المهاجرين. وإن دل هذا على شيء، فعلى أن الهجرة لم تؤد إلى حل جوهري للمشاكل التي يواجهها سواد المصريين، والتي تفاقمت عبر الفترة المرجعية للمسح.

جدول رقم (٤ - ١٢)

أهم المشكلات التي واجهت العائدين بعد العودة

المشكلات	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)
الحصول على عمل	٥,٣
الحصول على مسكن	٤,٠
الحصول على متطلبات الحياة اليومية	٤,٦
الغلاء	٢٨,٦
الغلاء والحصول على عمل	٦,٠
الغلاء والحصول على مسكن	٤,٧
الغلاء والحصول على متطلبات الحياة اليومية	١١,٥
أخرى	٣٥,٣

الفصل الخامس
وقع الهجرة على المستوى الوحدي

بعد أن تعرّفنا على القسمات الرئيسية لنسق الهجرة للعمل خارج مصر، ووصفنا السمات الرئيسية لمراحل الهجرة، نسعى الآن للتعرف على جوانب من وقع الهجرة على المجتمع المصري ممثلاً في وحدتيه الاجتماعيتين الأساسيتين: الفرد والأسرة. ولنفس الاعتبارات التي أوضحنا عند التعرض لأسباب الهجرة، آثرنا ألا نستعمل مصطلح «آثار الهجرة». فالقول بأن ظاهرة ما تعد أثراً للهجرة، يعني القطع بأن الهجرة كانت سبباً في نشأة هذه الظاهرة. وتقديرنا أن هذا أمر عزيز المنال في العلم الاجتماعي التطبيقي عامة. كما تكتنف صعوبات خاصة دراسة آثار الهجرة للعمل على المجتمع المصري. ويعود ذلك لسببين رئيسيين:

الأول: إن الهجرة للعمل خارج مصر ظاهرة مركبة، طالت دوائر متتالية الاتساع من المجتمع المصري بدرجات مختلفة. ففي بؤرة الظاهرة نجد المصريين الذين هاجروا للعمل خارج الوطن. وفي الدائرة التالية نجد من رافقوهم من ذويهم في بلدان العمل. أما الدائرة الثالثة فتضم ذويهم الذين بقوا بمصر، وفي دائرة رابعة تظهر آثار، ولو خافتة، للهجرة على أصدقاء ومعارف المهاجرين. كما أن هناك آثاراً مجتمعية عامة للهجرة طالت كل المصريين، وإن لم يكن لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمهاجرين، عن طريق أوضاع مجتمعية ساهمت الهجرة في تبلورها مثل نقص العمالة الماهرة أو التضخم. وحتى إذا اكتفينا بالدوائر الثلاث الأولى، واستعنا بتقديرنا لاجمالي عدد المهاجرين للعمل، وافترضنا متوسطاً لعدد المعولين يساوي أربعة أفراد، لظهر لنا أن التأثيرات المباشرة للهجرة قد طالت حوالى خمسة عشر مليوناً من المصريين، خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤)، أي حوالى ثلث سكان مصر في بداية ١٩٨٥.

وتظهر الطبيعة المركبة لظاهرة الهجرة في تعدد القنوات التي أفرزت من خلالها

آثاراً على المجتمع المصري. وهناك اثنتان رئيسيتان. تصنف الأولى عادة تحت عنوان «تحويلات المصريين العاملين بالخارج»، سواء كانت عينية أو نقدية بينما تتمثل الثانية في الخبرات التي يتعرض لها المهاجرون للعمل ومرافقوهم وزائروهم ، وتساعد على تشكيل أنماط سلوكهم، وفي نقل خبرات وأنماط سلوك إلى غير المهاجرين. ولا تقف هذه الخبرة عند حدود بلدان الاستقبال، ولكنها تمتد إلى مصر.

الثاني: ان صعود الهجرة للعمل قد تزامن مع تعرض المجتمع المصري لتغيرات جوهرية في النسق الاجتماعي نتيجة لتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي. بل أكثر من هذا، فإن انحسار الهجرة للعمل خارج مصر يتزامن أيضاً مع المراجعة ومحاولات الترشيد التي تتعرض لها سياسة الانفتاح، بعد أن ظهر زيف الرواج الاقتصادي الظاهري الذي عمّ البلاد في النصف الثاني من السبعينيات، وتبدّت آثارها الوخيمة في الثمانينيات الأولى. وعليه، فإن التلازم بين ظاهرة الهجرة للعمل بالخارج من جانب، وسياسة الانفتاح من جانب آخر، هو تلازم وثيق في التوقيت والتطور، مما يؤدي إلى صعوبة كبيرة في فصل آثار هاتين الظاهرتين على التغير الاجتماعي ـ الاقتصادي في مصر منذ منتصف السبعينيات. وقد تحسبنا لهذه الصعوبة في تصميم المسح الميداني، كما أشرنا قبلاً، بحيث يمكننا توقي مغبة الخلط بين الظاهرتين بمقارنة أفراد وأسر تعرضت للهجرة للعمل بأخرٍ لم تطلها الظاهرة.

ولهذين السببين، فإن ما نسعى إليه هنا هو رصد التغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية التي صاحبت الهجرة للعمل على مستوى الفرد والأسرة في مصر، واستشفاف ما إذا كان يمكن ارجاع أي ظواهر مشاهدة إلى الهجرة للعمل عوضاً عن السياق الاجتماعي ـ الاقتصادي الكلي، والذي كانت ظاهرة الانفتاح أهم محدداته في الفترة المرجعية للمسح، وذلك بمقارنة المهاجرين العائدين، وأسرهم، بغير المهاجرين من قوة العمل، وأسرهم.

أولاً: الفرد

ندرس هنا التغيرات التي طرأت على المهاجرين العائدين عبر خبرة الهجرة. ويعني ذلك مقارنة بعض خصائص المهاجرين وأنماط سلوكهم في مرحلتي «ما قبل الهجرة» و«بعد العودة». وتكفي هذه المقارنة للتعرف على «مصاحبات» الهجرة للعمل خارج مصر على مستوى المهاجر الفرد، ولكن إمكان إرجاع المصاحبات، كلية أو جزئياً، إلى الهجرة ذاتها، وليس إلى السياق الاجتماعي ـ الاقتصادي الكلي، يقتضي مقارنة التغيرات المصاحبة للهجرة بنظائرها بين غير المهاجرين. وهنا تنشأ مرة أخرى صعوبة تفاوت المرجع الزمني بين المهاجرين وغير المهاجرين نتيجة لعدم ثبات المرجع

الزمني لبدء الهجرة، والتي صادفناها في مقارنة الدخل في الفصل السابق. إلا أن الصعوبة هنا مضاعفة، لأننا نقارن التغير في ظاهرة ما عبر فترة زمنية، وليس قيمة ظاهرة في نقطة زمنية كما كان الحال في مقارنة الدخل. فنحن هنا نقارن ظواهر عبر فترة الهجرة بالنسبة للعائدين، بظواهر عبر الفترة المرجعية للمسح. وبالنسبة للفرد، فإن الفترة الأولى متغيرة، ولكن داخل الثانية، وهي ثابتة. وعلينا أن نستفيد من هذه العلاقة غير المستقرة في الحكم على إمكان ارجاع تغير ما مصاحب للهجرة إلى الهجرة ذاتها. وسنتوقف عند حد التعيين الدقيق لمصاحبات الهجرة في كثير من الأحيان.

١ ـ الحراك في المكان

تنطوي الهجرة للعمل، بالطبع، على تحرك في المكان، من بلد المنشأ إلى بلد المقصد. ولكن هل يصاحب الهجرة للعمل تنقل في المكان داخل بلد الأصل؟ كثيراً ما قيل، تعميماً من خبرة مجتمعات أخرى، ان الهجرة للخارج تتم عبر مرحلتين، في الأولى يهاجر الباحثون عن العمل من الريف إلى المراكز الحضرية، وفي الثانية يترك النازحون من القرى حضر بلد الأصل إلى خارجه. وأكد كتاب على عدم عودة المهاجرين للعمل الذين خرجوا من المناطق الريفية إلى قراهم. فهل وقعت هذه الظواهر في مصر فعلاً؟ وإلى أي مدى؟

بداية لا يدعم انتشار ظاهرة الهجرة على مرحلتين طول مدة الاقامة في محل الاقامة السابق للهجرة مباشرة (٢٥,٤ سنة للعائدين، ٢٥,٨ سنة للمهاجرين وقت المسح) وهي من الطول من ناحية، وحتى أطول من المدة المناظرة في حالة غير المهاجرين (٢٢,٠ سنة)، بحيث لا يبقى مجال للشك بأن وقوع ظاهرة الهجرة على مرحلتين كان جد محدود.

ولكي نفحص نمط الحراك الجغرافي للعائدين بقدر من التفصيل، نقدم في الجدول رقم (٥ ـ ١) توزيع المهاجرين العائدين حسب محل الاقامة بعد العودة، ومحل الميلاد. وقد سبق لنا إعطاء توزيع العائدين حسب محل الاقامة قبل الهجرة وتوزيع غير المهاجرين حسب محل الاقامة وقت المسح، حيث الأخير مؤشر على التوزيع الجغرافي العادي لقوة العمل، في الجدول رقم (٣ ـ ٥).

وإذا بدأنا بالمقارنة المعتادة بين محلي الاقامة قبل الهجرة وبعد العودة، لوجدنا أن المحافظات الحضرية قد خسرت جزءاً من العائدين القاطنين بها قبل الهجرة، على حين ارتفع النصيب النسبي لحضري الوجه القبلي والوجه البحري، وكذلك ريف الوجه البحري بعد العودة. ويعطي هذا النمط، في الظاهر، قدراً من المصداقية للفرض التقليدي القائل بأن الهجرة للخارج تمر عبر المراكز الحضرية للنازحين من الريف أو

المدن الصغيرة. فالمعروف أن المراكز الحضرية الكبرى في مصر تجذب المهاجرين من المدن الأصغر ومن الريف، خاصة ريف الوجه البحري. وقد يعود النمط المشاهد، من تغير التوزيع النسبي للعائدين بين محلي الاقامة قبل الهجرة وبعد العودة، إلى رجوع هؤلاء المهاجرين إلى محال اقامتهم السابقة على الهجرة الداخلية، بعد عودتهم من الهجرة للعمل في الخارج. ولكن يجدر أن نلاحظ أنه، حتى إن صح هذا الاستخلاص، فإنه لا يقوم دليلاً على أن الهجرة للخارج كانت هي السبب في الهجرة الداخلية إلى المراكز الحضرية في المقام الأول. أما الفقد النسبي الذي يعانيه ريف الوجه القبلي بعد العودة، فلا يمكن تفسيره بنفس السبب. وإنما الأقرب إلى القبول هو ضعف جاذبية ريف الوجه القبلي، وهو أكثر مناطق مصر تخلفاً، كمكان للاقامة بعد العودة من الهجرة إلى الخارج.

ويتدعم هذا الانطباع الأولي بمقارنة توزيع العائدين حسب محل الميلاد بتوزيعهم حسب محل الاقامة بعد العودة، حيث نلاحظ ان التوزيعين أكثر تقارباً من توزيعي محل الاقامة قبل وبعد الهجرة، وذلك باستثناء حضر الوجه القبلي وريفه، حيث يخسر الريف ويكسب الحضر. ويمكن تفسير هذه الملاحظة الأخيرة بأن الوجه القبلي كان يشكل منطقة هجرة داخلية شبه مغلقة بعد العودة، بحيث استقر بعض من مواليد الريف في الحضر، داخل الوجه القبلي ذاته. وليس هذا بأمر مستغرب في ضوء خصائص صعيد مصر. ومع هذا الاستثناء الخاص بالوجه القبلي، فإن بيانات الجدول رقم (٥ ـ ١) تشير إلى ميل قوي لرجوع العائدين إلى محال ميلادهم، إذا كانوا قد عبروا عن طريق مراكز حضرية كبرى إلى العمل في الخارج. ولكن ينبغي أن نتذكر أننا نتقابل الآن مع مفهوم

جدول رقم (٥ ـ ١)

محل الاقامة بعد العودة ومحل الميلاد للعائدين

المنطقة	التوزيع النسبي (نسب مئوية)	
	بعد العودة	الميلاد
المحافظات الحضرية	١٩,٣	٢٠,١
حضر بحري	١٣,٩	١٣,٢
حضر قبلي	١٤,٦	١٠,٣
ريف بحري	٢٩,٤	٣٠,٢
ريف قبلي	٢٢,٧	٢٥,٩
أخرى	٠,١	٠,٢

الهجرة الداخلية للعائدين مدى الحياة حتى بدء الهجرة للخارج، وأن صحة هذا الاستخلاص لا تعني أن الهجرة الداخلية كانت، منذ البداية، بقصد الهجرة للعمل في الخارج، ولنمحص هذه الانطباعات الأولية بقدر من التعمق باستخدام تحليل الاقتران.

ونبدأ بدراسة العلاقة بين محل الميلاد ومحل الاقامة قبل الهجرة للعائدين (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٢))، حيث نجد أن الهجرة من الريف كانت أكثر وقوعاً في الوجه البحري عن الوجه القبلي. وفي الحالتين توجه المهاجرون أكثر إلى المحافظات الحضرية ثم إلى حضر الوجه ذاته. كذلك نجد أن مواليد حضر كل من الوجهين كانوا أكثر تحركاً من مواليد الريف فيه، وكانت كلتا الظاهرتين أقوى في حضر الوجه البحري عن حضر الوجه القبلي. كما حظيت المحافظات الحضرية بنصيب الأسد من مواليد حضر الوجهين. وفي النهاية نجد أن المحافظات الحضرية كانت أكثر المواقع الحضرية احتفاظاً بمواليدها. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن حضر الوجه القبلي يضم حضر محافظة الجيزة، وهو جزء من مدينة القاهرة الكبرى.

أما إذا قارنا محلّي الاقامة قبل الهجرة وبعدها، فنجد أن المحافظات الحضرية كانت أقل المناطق احتفاظاً بالعائدين الذين كانوا يقطنونها قبل الهجرة، إذ خسرت أكثر من ربعهم إلى المناطق التالية: حضر بحري، حضر قبلي، ريف بحري، وريف قبلي، على الترتيب (انظر الجدول رقم (٥ ـ ٣)). وهذا هو نفس ترتيب الهجرة مدى الحياة إلى المحافظات الحضرية من هذه المناطق كما يظهر من الجدول رقم (٥ ـ ٢). وفي هذا الاستخلاص دعم لمقولة عبور الهجرة عن طريق المراكز الحضرية الكبرى ولكن، كما نرى، في حدود ضيقة. أما أكثر المناطق احتفاظاً بالمهاجرين قاطنيها قبل الهجرة فكانت، على الترتيب، حضر قبلي، ريف قبلي، وريف بحري. وعليه فإن حضر قبلي كان أكثر المناطق انغلاقاً بالنسبة للتنقل بين محل الاقامة قبل وبعد الهجرة، أما ريف الوجه البحري والوجه القبلي فخسرا نسبة ضئيلة من قاطنيهما قبل الهجرة إلى حضر نفس الوجه في المقام الأول، حوالى ٦ بالمائة في الحالة الأولى و ٤ بالمائة في الحالة الثانية. كذلك نجد أن حضر الوجه البحري قد خسر نسبة هامة، ١٣ بالمائة من ساكنيه قبل الهجرة لريف نفس الوجه، ونسبة قليلة لحضر الوجه القبلي. ومحصلة هذه الأنماط، كما تبدو في معدلات الحراك الصافي، أن المحافظات الحضرية وريف الوجه القبلي قد استويا في فقد صاف لجزء كبير من العائدين قاطنيهم قبل الهجرة، بينما كسب حضرا الوجهين نسباً هامة بالمقارنة بمن كانوا يقطنونهما من العائدين قبل الهجرة، وحتى ريف الوجه البحري سجل مكسباً محدوداً.

وتظهر استخلاصاتنا حتى الآن أن الحراك المكاني الذي صاحب الهجرة للعمل كان أعقد من الانطباعات المبسطة القاضية بفقد الريف للعاملين به بسبب الهجرة. فبينما

نجد أن ريف الوجه البحري قد كسب من الحضر عامة ما يوازي ٢ بالمائة من جملةالعائدين الذين كانوا يقطنونه قبل الهجرة، نجد أن الخسارة الصافية لريف الوجه القبلي إلى الحضر عامة لا تتعدى ٤ بالمائة من العائدين ساكنيه قبل الهجرة.

جدول رقم (٥ ـ ٢)

محل الاقامة قبل الهجرة حسب محل الميلاد للعائدين

محل الاقامة قبل الهجرة / محل الميلاد	المحافظات الحضرية	حضر بحري	حضر قبلي	ريف بحري	ريف قبلي	أخرى	المجموع: النسبة المئوية	المجموع: العدد
المحافظات الحضرية	٨٣,٤	٢,٥	١٢,٤	١,٢	٠,٤	٠,٠	١٠٠,٠	٢٤١
حضر بحري	١٩,٠	٦٥,٨	٥,٧	٨,٩	٠,٦	٠,٠	١٠٠,٠	١٥٨
حضر قبلي	١٣,٠	٥,٧	٧٩,٧	٠,٠	١,٦	٠,٠	١٠٠,٠	١٢٣
ريف بحري	٨,١	٣,٦	٠,٦	٨٧,٦	٠,٠	٠,٣	١٠٠,٠	٣٦٢
ريف قبلي	٤,٥	٠,٦	٢,٩	٠,٣	٩١,٦	٠,٠	١٠٠,٠	٣١٠
أخرى	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	١٠٠,٠	٤

جدول رقم (٥ ـ ٣)

محل الاقامة بعد العودة حسب محل الاقامة قبل الهجرة للعائدين

محل الاقامة بعد العودة / محل الاقامة قبل الهجرة	المحافظات الحضرية	حضر بحري	حضر قبلي	ريف بحري	ريف قبلي	أخرى	المجموع: النسبة المئوية	المجموع: العدد	معدل الحراك الصافي[1] (نسبة مئوية)
المحافظات الحضرية	٧٣,٦	١٤,٤	٦,٨	٤,٤	٠,٧	٠,٠	١٠٠,٠	٢٩٢	٢٥ ـ
حضر بحري	٠,٨	٨٣,٣	٣,٠	١٢,٩	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٣٢	٣١
حضر قبلي	٠,٧	٠,٧	٩٨,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٤٨	١٩
ريف بحري	٠,٦	٥,٦	٠,٣	٩٣,٥	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٣٣٨	٣
ريف قبلي	٠,٠	٠,٣	٣,٨	٠,٣	٩٥,٥	٠,٠	١٠٠,٠	٢٨٩	١٨ ـ
أخرى	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٢	١٠٠ ـ

(١) المعدل = ١٠٠ $\left\{\frac{أ - ب}{ب}\right\}$

حيث أ = عدد الأفراد في محل الاقامة بعد العودة.

ب = عدد الأفراد في محل الاقامة قبل الهجرة.

وبدراسة العلاقة بين محل الميلاد ومحل الاقامة بعد العودة، وهي علاقة مركبة يتداخل فيها مجمل الهجرة الداخلية وتأثير الهجرة الخارجية على محل الاقامة، لا نجد دعماً للانطباع الأولي بعودة المهاجرين إلى محال ميلادهم . إذ بمقارنة الجدول رقم (٥ ـ ٤) بالجدول رقم (٥ ـ ٢)، نجد أن القيم القطرية في الأول والمعبرة عن تطابق محل الميلاد ومحل الاقامة بعد العودة، كانت عموماً أقل من القيم المناظرة في الجدول الأخير، والتي تمثل تطابق محل الميلاد مع محل الاقامة قبل الهجرة، وخاصة بالنسبة للمحافظات الحضرية . ويترتب على هذه الخاصة، بالطبع، أن تزيد القيم غير القطرية في الجدول رقم (٥ ـ ٤) عن الجدول رقم (٥ ـ ٢). ويعني هذا أن الهجرة إلى الخارج قد نشّطت الحراك المكاني للعائدين داخل مصر، ولم تختزلـه، كما ينطوي على ذلك القول بعودة المهاجرين إلى أماكن ميلادهم. وليس عسيراً تفسير ذلك. فالمهاجر إلى الخارج يكون، ابتداء أكثر قابلية للتنقل، وإلا لما أقدم على الخروج من البـلاد وهو ينطوي على مخاطر ومشاق أكثر من الهجرة في الداخل. كما أن خبرة الهجرة للعمل في الخارج قد ترفع من رغبة ، أو قدرة، العائد على التنقل داخل مصر بعد العودة.

جدول رقم (٥ ـ ٤)

محل الاقامة بعد العودة حسب محل الميلاد للعائدين

محل الاقامة بعد العودة / محل الميلاد	المحافظات الحضرية	حضر بحري	حضر قبلي	ريف بحري	ريف قبلي	أخرى	المجموع	
							النسبة المئوية	العدد
المحافظات الحضرية	٦٧,٣	١٢,٧	١٨,٨	٠,٨	٠,٤	٠,٠	١٠٠,٠	٢٤٥
حضر بحري	١٤,٦	٥٨,٩	٩,٥	١٧,١	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	١٥٨
حضر قبلي	١١,٤	٨,١	٧٩,٧	٠,٠	٠,٨	٠,٠	١٠٠,٠	١٢٣
ريف بحري	٣,٣	٩,٤	٠,٦	٨٦,٧	٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٣٦٢
ريف قبلي	٢,٣	١,٦	٦,٨	٠,٦	٨٨,٧	٠,٠	١٠٠,٠	٣١١
أخرى	٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	٥٠,٠	٠,٠	١٠٠,٠	٤

ولكن إذا كانت الهجرة للعمل قد نشطت من الحراك المكاني لمن ساهموا فيها داخل مصر، فهل كانت الهجرة الداخلية المصاحبة للهجرة للعمل على وتيرة تلك لغير المهاجرين؟ إذا افترضنا أن المهاجرين العائدين كانوا، بداية، عينة ممثلة لقوة العمل من حيث مدى الهجرة الداخلية، فـإن النتيجة التي تـوصلنا إليهـا سابقـاً تنطوي على أن العائدين تحركوا داخل مصر بمعدلات أعلى من غير المهاجرين. ولكننا لا نعلم ان كان المهاجرون العائدون عينة ممثلة لقوة العمل على معيار الهجرة الداخلية، بل ان بعض

محددات انتقائية الهجرة، التي فصّلنا عند وصف خصائص المهاجرين قد توحي بخلاف ذلك. فلنقم الميزان مباشرة بمقارنة الجدول رقم (٥ ـ ٣) بنمط الحراك المكاني لغير المهاجرين عبر الفترة المرجعية للمسح والمبين في الجدول رقم (٥ ـ ٥).

جدول رقم (٥ ـ ٥)

محل الاقامة وقت المسح حسب محل الاقامة وقت حرب تشرين الأول/أكتوبر لغير المهاجرين في قوة العمل

وقت المسح / وقت حرب تشرين الأول/أكتوبر	المحافظات الحضرية	حضر بحري	حضر قبلي	ريف بحري	ريف قبلي	المجموع: النسبة المئوية	المجموع: العدد	معدل الحراك الصافي
المحافظات الحضرية	٨٢,٢	١٠,١	٣,٩	٢,١	١,٨	١٠٠,٠	٣٨٧	-١٢,٩
حضر بحري	٢,٣	٧٦,٤	١,١	١٨,٠	٢,٢	١٠٠,٠	١٧٨	٤٥,٥
حضر قبلي	١,٩	٠,٦	٩٥,٥	٠,٠	١,٩	١٠٠,٠	١٥٧	٢٣,٦
ريف بحري	١,٧	١٧,٨	٠,٠	٧٩,٣	١,١	١٠٠,٠	٤٥٤	-١٠,٨
ريف قبلي	١,٠	٠,٥	٦,٥	١,٢	٩٠,٩	١٠٠,٠	٤١٧	-٤,٦

ولعقد المقارنة التي نبتغي يجدر أن نتذكر أن مدة الهجرة للعائدين لم تزد، في المتوسط عن سدس طول الفترة المرجعية للمسح، وإذا افترضنا اضافة أن الحراك المكاني لغير المهاجرين كان يقع بصورة منتظمة في الزمن عبر الفترة المرجعية، لاتضح لنا أن الهجرة الداخلية للعائدين عبر فترة الهجرة كانت أنشط من الهجرة الداخلية لغير المهاجرين بكثير، كما يظهر بجلاء من مقارنة معدلات الحراك الصافي في الجدولين المعنيين. وقد كان الحراك المكاني للعائدين أنشط من غير المهاجرين بوجه خاص بالنسبة لقاطني المحافظات الحضرية وريف الوجه القبلي قبل الهجرة. وإن كان في نفس الاتجاه. أما في ريف الوجه البحري فقد عكست الهجرة للخارج الخسارة التقليدية للعاملين إلى مكسب قليل كما أسلفنا.

٢ ـ الحراك في العمل

العمل هو الطابع الأساسي للهجرة من مصر منذ منتصف السبعينيات. ونتابع الآن مصاحبات الهجرة في مجال العمل.

ابتداءً تشير بيانات المسح إلى أن اقتران العودة بترقي المستوى المهني للعائدين بالمقارنة بتركيبهم المهني قبل الهجرة، حيث تزيد نسبة العاملين بالمهن الأعلى في السلم المهني على حساب تدني نسبة العاملين بالمهن الزراعية والعمالة العادية، خاصة

بالنسبة للأولى. قارن الجدول رقم (٥ ـ ٦) بالجدول رقم (٣ ـ ٥).

وتدلل نتائج تحليل الاقتران بين المهنة قبل الهجرة وبعد العودة على وجود حراك مهني واسع عبر فترة الهجرة، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار قصر مدة الهجرة. ومن الجدول رقم (٥ ـ ٦) يتضح أن أقل المجموعات المهنية تعرضاً للحراك منها كانت المهن الزراعية والعمالة العادية ثم الخدمات. وهذا طبيعي حيث يكون المدى المهاري للعاملين بهذه المهن محدوداً مما يعيق حراكهم المهني. بينما كانت أكثر المهن عرضة للنزوح عنها الكتابية وأعمال البيع. ولكن إذا اعتبرنا صافي الحراك المهني، لوجدنا أن مجموعتي المهن الفنية والعلمية والمهن الزراعية قد فقدتا نسبة قليلة من العاملين بهما قبل الهجرة[1]، بينما كسبت مهن البيع والخدمات (يلاحظ أن نسبة العائدين في هاتين المجموعتين المهنيتين، قبل الهجرة، محدودة).

جدول رقم (٥ ـ ٦)

توزيع العائدين حسب المهنة بعد العودة ومؤشرات الحراك المهني عبر الهجرة[1]

المجموعة المهنية	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)	مؤشرات الحراك	
		معدل البقاء في نفس المجموعة (نسبة مئوية)	معدل الحراك الصافي (نسبة مئوية)
الفنية والعلمية	١٧,٨	٨٤	٧-
الادارية	١,٥	—	—
الكتابية	٧,٣	٧٠	٢-
البيع	٤,٥	٧٦	٣٨
الخدمات	٥,١	٨٧	١٦
الزراعة	٣٠,٨	٩٠	٥-
الانتاج والنقل	٣٢,٩	٩٠	صفر

(١) يلاحظ أن عدد المفردات في تحليل الاقتران أقل من حجم العينة الكلي، نظراً لضرورة توفر بيان المهنة قبل وبعد الهجرة (اعتبر مثالاً حالة المهاجرين الذين كانوا يبحثون عن عمل لأول مرة قبل الهجرة ولم تكن لهم مهنة محددة).

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـــ) إلى أن عدد الحالات أقل من ١ بالمائة.

(١) أنظر الملحوظة للجدول رقم (٥ ـ ٦).

وبمقارنة مؤشرات الحراك المهني عبر الهجرة بمؤشرات الحراك المهني لغير المهاجرين عبر الفترة المرجعية، الجدول رقم (٥ ـ ٧)، مع الأخذ في الاعتبار الفارق في طول المرجعين الزمنيين، نلاحظ أن نمط الحراك المهني المصاحب للهجرة قد عكس المكسب المشاهد لمجموعة المهن العلمية والفنية لغير المهاجرين إلى خسارة، كما سرّع من الحراك في مجموعتي مهن الخدمات والزراعة، وإن كان في نفس الاتجاه. وكان الكاسب الأكبر في الحراك المهني عبر الهجرة، بالمقارنة بالنمط العادي، هو مجموعة مهن البيع، حيث كان معدل الحراك الصافي عبر الهجرة في هذه المجموعة ستة أمثال نظيره بين غير المهاجرين (على حين يتوقع أن يكون حوالى السدس إذا انطبق نمط الحراك المهني لغير المهاجرين على العائدين). وتدل هذه المقارنة على أن نمط الحراك المهني المصاحب للهجرة قد اتسم بتفضيل قوي نسبياً لمهن البيع على حساب المهن الفنية والعلمية.

جدول رقم (٥ ـ ٧)

مؤشرات الحراك المهني عبر الفترة المرجعية لغير المهاجرين

المجموعة المهنية	معدل البقاء في نفس المجموعة (نسبة مئوية)	معدل الحراك الصافي (نسبة مئوية)
الفنية والعلمية	٨٢,٥	٢٥
الادارية	ـ	ـ
الكتابية	٧٥,٦	١٣-
البيع	٨١,٧	٦
الخدمات	٨٢,١	٤٢
الزراعة	٨١,١	١٣-
الانتاج والنقل	٨١,٨	١-

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) إلى أن عدد الحالات أقل من ١ بالمائة.

إلا أن العودة لمصر تجلب معها توزيعاً لقوة العمل العائدة على قطاعات النشاط الاقتصادي يقارب تركيب قوة العمل المهاجرة قبل الهجرة مع انخفاض صغير في نصيب قطاع الزراعة، وانخفاض أصغر في قطاع التشييد، لحساب زيادات قليلة في نصيب قطاعات التجارة والنقل والخدمات. قارن الجدول رقم (٥ ـ ٨) والجدول رقم (٣ ـ ٥).

ورغم أن الصورة الاجمالية للتركيب القطاعي للمهاجرين، قبل وبعد الهجرة، توحي بثبات نسبي في الانتماء لقطاع النشاط الاقتصادي، إلا أن تحليل الاقتران بين

قطاع النشاط للمهاجرين قبل وبعد الهجرة يدل على حراك واسع نسبياً بين القطاعات. ونستدل على ذلك من انخفاض معدلات البقاء في نفس القطاع بين قبل وبعد الهجرة. وكما هو متوقع، فإن أعلى معدلات البقاء كانت في القطاعين اللذين يقل فيهما مستوى تأهيل قوة العمل، أي الزراعة والخدمات. وتشير معدلات الحراك الصافي إلى تحول العائدين، بدرجة أو بأخرى عن غالبية قطاعات النشاط الاقتصادي، وإلى تفضيل واضح، لمن يتركون قطاع النشاط الاقتصادي الذي كانوا ينتمون إليه قبل الهجرة، للالتحاق بقطاعي التجارة والنقل. وهي القطاعات التي يميل العائدون لتكوين أعمال صغيرة بها.

جدول رقم (٥ - ٨)

توزيع العائدين حسب قطاع النشاط الاقتصادي بعد العودة ومؤشرات الحراك في قطاع النشاط عبر الهجرة

قطاع النشاط	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)	مؤشرات الحراك	
		معدل البقاء في نفس القطاع (نسبة مئوية)	معدل الحراك الصافي (نسبة مئوية)
الزراعة والصيد	٣٢,٠	٩٢	-١
التعدين	١,٦	٦٤	-١٤
الصناعة التحويلية	٩,٢	٦٨	-١٣
الكهرباء والغاز والمياه	٢,٦	٧٥	-٤
التشييد	١٠,٣	٧٢	-٩
التجارة والمطاعم	٧,٨	٨٢	٤١
النقل والتخزين والمواصلات	٦,٧	٧٧	٢٣
التمويل وخدمات الأعمال	٠,٩	—	—
الخدمات العامة والشخصية	٢٩,٠	٨٤	١

ملاحظة عامة: تشير العلامة (—) إلى أن عدد الحالات أقل من ١ بالمائة.

وبالمقارنة بنمط الحراك القطاعي لغير المهاجرين عبر الفترة المرجعية، (انظر الجدول رقم (٥ - ٩))، نجد أن الحراك المصاحب للهجرة قد أبطأ من المكسب العادي لقطاع الخدمات، ومن الخسارة المعتادة لقطاع الزراعة. كذلك صاحب الهجرة عكس اتجاه الحراك الصافي في قطاعي الصناعة التحويلية والتشييد، فتحول المكسب الصافي المتوقع في هذين القطاعين إلى خسارة، وبمعدل أعلى في الحالة الأولى. وكان الرابح

الأكبر هو قطاع التجارة، إذ زاد معدل المكسب الصافي فيه بين العائدين عن ثمانية أمثال نظيره بين غير المهاجرين، في سدس المدة الزمنية.

جدول رقم (٥ ـ ٩)

مؤشرات الحراك في قطاع النشاط الاقتصادي عبر الفترة المرجعية لغير المهاجرين

قطاع النشاط	معدل البقاء في نفس القطاع (نسبة مئوية)	معدل الحراك الصافي (نسبة مئوية)
الزراعة والصيد	٨١	١٥ ـ
التعدين	٢٥	١٣ ـ
الصناعة التحويلية	٨٧	١٣
الكهرباء والغاز والمياه	٢٠	٥٠ ـ
التشييد	٧٣	٣
التجارة والمطاعم	٨٩	٥
النقل والتخزين والمواصلات	٨١	٢٣
التمويل وخدمات الأعمال	٨٠	صفر
الخدمات العامة والشخصية	٨٨	١٧

ومع العودة، ارتفعت نسبة أصحاب الأعمال ومن يعملون لحسابهم، بالمقارنة بالوضع قبل الهجرة، وإن كان الارتفاع في الحالة الأولى قليلاً نسبياً، ولا يصل لمستوى قوة العمل غير المهاجرة. أما بالنسبة لمن يعملون لحسابهم بعد العودة، فقد زادت نسبتهم بين العائدين عن النسبة المناظرة في غير المهاجرين. ويقابل هذه الزيادات تدني نسبة العاملين لدى الغير بين العائدين، وانخفاض طفيف في نسبة من يعملون لدى الأسرة بعد العودة، بالمقارنة بقبل الهجرة. قارن الجدول رقم (٥ ـ ١٠) والجدول رقم (٣ ـ ٥).

وتؤكد نتائج تحليل الاقتران وجود حراك يعتد به في الحالة العملية للمهاجرين العائدين، كان أقل وقوعاً لمن كانوا يعملون لدى الغير قبل الهجرة، وأوسع نطاقاً بين من كانوا يعملون لدى الأسرة قبل الهجرة (انظر الجدول رقم (٥ ـ ١٠)). وتدل النتائج على تفضيل واضح للعائدين الذين غيّروا حالتهم العملية بعد العودة إلى تكوين أعمال خاصة بهم.

جدول رقم (٥ ـ ١٠)

توزيع العائدين حسب الحالة العملية بعد العودة ومؤشرات الحراك في الحالة العملية عبر الهجرة

الحالة العملية	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)	مؤشرات الحراك	
		معدل البقاء في نفس الحالة العملية (نسبة مئوية)	معدل الحراك الصافي (نسبة مئوية)
صاحب عمل ويديره	٣,٩	٨٥	٢٦
يعمل لحسابه	٢٣,٦	٨٤	١٤
يعمل لدى الأسرة	٤,٦	٧٦	ـ ٢٠
يعمل لدى الغير	٦٧,٩	٩١	ـ ٤

ولكن كيف يقارن نمط الحراك هذا بما خبره غير المهاجرين خلال الفترة المرجعية للمسح؟ يتضح من مقارنة محتويات الجدول رقم (٥ ـ ١١) والجدول السابق، أن الهجرة للعمل خارج مصر قد قوّت كثيراً من الميـل المشاهـد عبر الفتـرة المرجعيـة بين غير المهاجرين للانسحاب من العمل لدى الغير، وبدرجة أقل، من الانسحاب من العمل لدى الأسرة، لصالح الانضمام لفئتي أصحاب الأعمال والعاملين لحسابهم.

ولنلخص ما توصلنا إليه حتى الآن، نجد أن الهجرة للعمل خارج مصر قد نشطت من الحراك في العمل، وقد كان الحراك أساساً في اتجاه قطاع التجارة، ومهن البيع، والأعمال الخاصة.

جدول رقم (٥ ـ ١١)

مؤشرات الحراك في الحالة العملية عبر الفترة المرجعية لغير المهاجرين

الحالة العملية	معدل البقاء في نفس الحالة العملية (نسبة مئوية)	معدل الحراك الصافي (نسبة مئوية)
صاحب عمل ويديره	٩٠	٨
يعمل لحسابه	٨٦	٥
يعمل لدى الأسرة	٣٩	ـ ٤٢
يعمل لدى الغير	٩٣	ـ ٠,٥

ومن الملاحظات الهامة على اندماج العائدين في سوق العمل المصري ارتفاع نسبة البطالة. إذ كان معدل التعطل بين المهاجرين العائدين في أول ١٩٨٥ من نتائج المسح ١٧,٢ بالمائة (مقارناً بمعدل بطالة قبل الهجرة يساوي ٤,٧ بالمائة وبين غير المهاجرين وقت المسح يساوي ٤,٩ بالمائة فقط) وتتصل بهذا خاصية أخرى لتشغيل العائدين، إذ قضى المهاجر العائد الذي وجد عملاً قبل أول ١٩٨٥ فترة انتظار بين وصوله والحصول على عمل تساوي ٢,٤ شهر في المتوسط. ويقدر من المسح أن أقل من نصف العائدين الذين وجدوا عملاً، حتى أوائل ١٩٨٥، قد التحق بعمل خلال شهر من عودتهم (٤٨,٤ بالمائة)، بينما انتظرت نسبة مماثلة تقريباً (٤٤,١ بالمائة) بين شهر إلى ستة، ولم يحصل حوالى عشر العائدين على عمل إلا بعد انقضاء ستة شهور.

ولما كانت البطالة بين العائدين ظاهرة على جانب كبير من الأهمية، خاصة في مناقشة وقع الهجرة، فإنه من الواجب التعرض لتحليلها بقدر من التفصيل. ويحوي الجدول رقم (٥ ـ ١٢) بعض المؤشرات التفصيلية لتفاوت ظاهرة البطالة بين العائدين حتى أول ١٩٨٥. وبداية نجد أن حالة التعطل قبل الهجرة محدد قوي لمعدل البطالة بعد العودة، فبينما كان معدل البطالة بعد العودة، بين من كانوا يعملون قبل الهجرة، أقل من المعدل العام، زاد معدل البطالة بعد العودة، بين من كانوا متعطلين قبل الهجرة، إلى أكثر من ضعفي المعدل المتوسط. كذلك نلاحظ أن معدل البطالة ينقص بشكل واضح كلما طالت المدة منذ العودة، فكان معدل البطالة أعلى من المتوسط في العامين الأول والثاني للعودة ثم قلّ عنه بعد ذلك(٢).

وعند تحليل مستوى البطالة حسب الحالة التعليمية، نجد نمطاً مركباً. فقد كان المؤهلون أكثر تعرضاً للبطالة من غير المؤهلين، وبين غير المؤهلين، كان الأميون من العائدين أقل تعرضاً للبطالة ممن يعرفون القراءة والكتابة. ويعود ذلك، في تقديرنا، إلى ضيق المدى التشغيلي للمؤهلين بالمقارنة بغير المؤهلين. أما بين المؤهلين فقد كان الحاصلون على الشهادة الابتدائية أقل العائدين تعرضاً للبطالة، كما نجد زيادة نسبية مطردة الارتفاع في مستوى البطالة، بالمقارنة بالمتوسط العام، بارتفاع مستوى التعليم، حتى يصل معدل البطالة أعلى مستوى له بين حاملي الشهادات المتوسطة، ثم يبدأ في التناقص إلى أن يصل إلى التشغيل الكامل بين حاملي المؤهلات العليا (بعد الجامعية الأولى). وتظهر البيانات أن أقل أنواع التعليم تعرضاً للبطالة، بين المؤهلين، هو التعليم

---

(٢) يعود ارتفاع معدل البطالة بين العائدين منذ أكثر من خمس سنوات (أي في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩) في تقديرنا إلى زيادة فرز حالات غير القابلين للتشغيل بمرور الوقت منذ العودة.

جدول رقم (٥ ـ ١٢)

مؤشرات تفصيلية للبطالة بين العائدين

البيان	نسبة معدل البطالة للمتوسط العام (نسبة مئوية)		
حالة التعطل قبل الهجرة			
متعطل	٢٢٠		
مشتغل	٩٣		
سنة العودة			
١٩٨٤	١٨٨		
١٩٨٣	١٢٣		
١٩٨٢	٦٦		
١٩٨١	٧٠		
١٩٨٠	٤٧		
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	٨٠		
الحالة التعليمية			
أمي	٨٣	٨٦	
يقرأ ويكتب	٩٢		
ابتدائي	٤٤	١١٩	
اعدادي	١٢٧		
ثانوي	١٨٥		
دبلوم	٩٢		
عالية	٨٠		
عليا	صفر		
نوع التعليم			
عام	١٢٦	١٠٥	
ديني	١١٦	٩٧	
صناعي	١٠٣	٨٦	
زراعي	١٣٤	١١٢	(١)
تجاري	١١٢	٩٣	

يتبع

(١) معدل البطالة لأنواع التعليم المختلفة منسوباً إلى معدل البطالة للمؤهلين فقط.

تابع جدول رقم (٥ ـ ١٢)

البيان	نسبة معدل البطالة للمتوسط العام (نسبة مئوية)
المهنة قبل الهجرة[٢]	
الفنية والعلمية	٦٨
الادارية	—
الكتابية	١٤٣
البيع	١٠٢
الخدمات	١٠٢
الزراعة	٩٣
الانتاج والنقل	١١٠

(٢) يلاحظ أن بعض المهاجرين لم تكن لهم مهنة محددة قبل الهجرة، ويتوقع أن يزداد معدل البطالة بين هؤلاء عن المتوسط العام. ويقدر من بيانات المسح أن معدل البطالة لهؤلاء يصل لحوالى ٤٠ بالماثة.

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) إلى أن عدد الحالات أقل من ١ بالمائة.

الصناعي، ثم التجاري، حيث كان معدل البطالة فيهما أقل من المتوسط (للمؤهلين)[٣].

ويتسق مع الملاحظات السابقة نمط معدلات البطالة للعائدين حسب المهن قبل الهجرة. إذ كان أقل معدلات البطالة في مجموعة المهن الفنية والعلمية، وكان معدل البطالة بين العاملين بالزراعة أقل من المتوسط. وبينما كانت معدلات البطالة في مهن الخدمات والعمالة العادية أعلى قليلاً من المتوسط، كانت أكثر المجموعات المهنية تعرضاً للبطالة هي المهن الكتابية ثم البيع.

ونتحول الآن لمناقشة سريعة لقضية تثار دائماً في تقييم الهجرة، والعودة على وجه الخصوص، تلك المتعلقة بمساهمة الهجرة للعمل في تنمية قدرات ومهارات المهاجرين، ومدى استغلال هذه القدرات والمهارات في مجتمع الأصل بعد العودة. وتدل نتائج المسح على أن نسبة محدودة من العائدين (١٦,٤ بالمائة) قد أفادت بأنها قد تعلمت مهنة جديدة في بلد الهجرة. وبالتدقيق في المهن التي اكتسبها هؤلاء، نتبين أن أكثر من ثلثيهم (٦٧,٤ بالمائة) كانوا في مجموعة مهن العمالة العادية، والأرجح أنها

(٣) لم يشكل التعليم الديني إلاّ نسبة بسيطة بين العائدين.

كانت مركزة في أعمال التشييد. كما كان حوالى الخمس (١٧,٧ بالمائة) في مهن البيع والخدمات. وبذلك يتضح أن الغالبية العظمى ممن تعلموا المهن الجديدة كانوا يسعون لاكتساب المهن المطلوبة في أسواق العمل ببلدان الاستقبال. وقد أوضحنا فيما سبق أن الحراك المهني المصاحب لدخول بلد الهجرة كان هابطاً في الأغلب الأعم. كما يجب أن نتذكر قصر مدة الهجرة في المتوسط، مما يعني صعوبة احراز تمكن مهني في المهن الجديدة أثناء العمل بالخارج. إلا أن نسبة أقل من العائدين الذين تعلموا مهنة جديدة، أفادوا بتعلم مهارة جديدة في المهنة التي كانوا يزاولونها قبل الهجرة أثناء وجودهم في بلد الاستقبال (١٠,٦ بالمائة).

وتدلل هذه المؤشرات على أن اكتساب المهنة أو المهارة كان أمراً عارضاً في خبرة العمل في البلدان العربية النفطية. ويعضد هذا الاستخلاص أيضاً أسلوب اكتساب المهنة أو المهارة، حيث أفاد كل العائدين الذين اكتسبوا مهنة أو مهارة تقريباً (٩٣,٩ بالمائة) بأن ذلك تم في مكان العمل. أما الباقون فقد تعلموا المهنة أو المهارة في مركز تدريب، وتعلمتها فئة ضئيلة (٠,٨ بالمائة) خارج بلد المهجر.

ولكن العامل المحدد لمدى استفادة بلد الأصل من الكم المحدود من المهارات المهنية المكتسبة في بلدان الهجرة، هو ما إذا كان العائدون يستخدمون هذه المهارات بعد عودتهم. وتدل نتائج المسح على أن ١٥,٦ بالمائة ممن تعلموا مهنة جديدة أثناء الهجرة قد اشتغلوا بهذه المهنة بعد العودة، وتقابل هذه النسبة ٢,٦ بالمائة من اجمالي العائدين. ويدلل ذلك على أن الغالبية الساحقة ممن تعلموا مهنة جديدة في بلد الهجرة، لم يجدوا الاشتغال بها بعد العودة ممكناً، أو مربحاً، بالمقارنة بمهنهم التي كانوا يزاولونها قبل الهجرة. والمثال الواضح على هذه الحالات هو العاملون بالزراعة قبل الهجرة، الذين التحقوا بالأعمال غير الماهرة في مواقع التشييد ببلدان الاستقبال ثم عادوا لأعمالهم السابقة للهجرة بعد العودة.

أما من تعلموا مهارة جديدة في مهنة ما قبل الهجرة، فقد أفادت نسبة كبيرة منهم (٣٩,٧ بالمائة) باستخدام هذه المهارة المستحدثة بعد العودة، وتقابل هذه النسبة ٤,٢ بالمائة من جملة العائدين . وهذا أمر طبيعي، إذ من الممكن أن يجيد المهاجر مهارة جديدة في ذات مهنته خلال مدة الهجرة المحدودة. كما أن اشتغال المهاجر بمهنة ما قبل الهجرة في بلد الاستقبال، يرفع احتمال أن يعود إلى نفس المهنة في بلد الأصل، وبالتالي احتمال أن يستخدم المهارة المستحدثة.

٣ ـ الدخل

تشير بيانات المسح إلى ارتفاع متوسط دخل المهاجرين بعد العودة، بالمقارنة

بدخولهم قبل الهجرة، بحوالى الثلثين (إلى ١٢٤٥ جنيهاً تقريباً في العام). وبالمقارنة بالنمو في الدخل السنوي لغير المهاجرين الذي وصفنا في الفصل السابق، فإن معدل النمو في الدخل السنوي للمهاجرين العائدين في مصر عبر فترة الهجرة يفوق ضعفي نظيره لغير المهاجرين خلال الفترة المرجعية. كذلك كان متوسط الدخل السنوي للعائدين أعلى من نظيره لغير المهاجرين (كان متوسط الدخل السنوي لغير المهاجرين وقت المسح ١٠٧٧ جنيهاً، ولا ريب أن دخل العائدين وقت المسح كان قد تعدى دخلهم بعد العودة). وقد يعود ارتفاع دخل العائدين إلى الحراك في العمل بعد فترة الهجرة كما أوضحنا سابقاً، وإلى زيادة قدرتهم التفاوضية عند تحديد أجورهم بعد العودة(٤)، والتي تساعدهم عليها مدخرات الهجرة، خاصة وأن فترة الهجرة عادة ما تكون قد ساهمت في مواجهة بعض المطالب المالية الملحة للمهاجرين. هذا إضافة إلى أن مدخرات الهجرة ذاتها قد تدر عائداً.

ويبين الجدول رقم (٥ ـ ١٣) هيكل دخل المهاجرين العائدين، بعد العودة. وبالمقارنة بالجدول رقم (٤ ـ ٩)، نجد أنه قد صاحب الهجرة انخفاض في الوزن النسبي للأجور في دخل المهاجرين العائدين لحساب زيادة محدودة في كل من عوائد التملك وأرباح النشاط الاقتصادي. ونلاحظ على وجه الخصوص زيادة نسبية كبيرة في نصيب أرباح النشاط المالي وزيادة في نصيب الأنشطة التجارية، على حساب نقص مساهمة النشاط الزراعي، عبر فترة الهجرة. ومن نفس الجدولين يمكننا مضاهاة التغير في هيكل دخل العائدين عبر الهجرة، بنمط التغير العادي في مصادر الدخل الذي يعكسه التغير في هيكل دخل غير المهاجرين عبر الفترة المرجعية. وهنا نشهد تغيراً جوهرياً في النشاط الاقتصادي للعائدين عبر فترة الهجرة. فبينما كان الاتجاه عبر الفترة المرجعية للمسح نحو زيادة أجرية الدخل لغير المهاجرين في قوة العمل المصرية، فقد تبدل هيكل دخل العائدين عبر فترة الهجرة في الاتجاه العكسي تماماً، بتدني مساهمة الأجور في الدخل لحساب زيادة في عوائد التملك وأرباح النشاط الاقتصادي.

وبزيادة الدخل، وقيام دور أكبر نسبياً لعوائد التملك والأرباح في تكوين دخل العائدين، فإن لنا أن نتوقع أن يصبح توزيع الدخل بين العائدين أقل مساواة من قبل الهجرة، وهو ما يؤيده قيمة معامل جيني المتضمنة في الجدول رقم (٥ ـ ١٣) مقارنة بنظيرتها في الجدول رقم (٤ ـ ٩).

---

(٤) لوحظ مثلاً عدم انخفاض أجور عمال التشييد في مصر على الرغم من بدء عودة أعداد كبيرة منهم. ويفسر ذلك بأنهم يفضلون، في المراحل الأولى من العودة، عدم العمل على الانخفاض بمستوى الأجر.

جدول رقم (٥ ـ ١٣)

هيكل الدخل بعد العودة

مصدر الدخل	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)
أجور	٦٧,٧
ايجار عقار	١,٤
ايجار أرض	٠,٣
ايجار آلات ومعدات	٠,١
أرباح نشاط زراعي	٦,٦
أرباح نشاط صناعي	٣,٤
أرباح نشاط تجاري	٧,٥
أرباح نشاط خدمات	١٠,٠
أرباح نشاط مالي	١,٨
أخرى	١,١
معامل جيني	٠,٧٣٣

٤ ـ نمط الاستهلاك

المهاجر هو بؤرة التغير في أنماط السلوك المتصل بالهجرة للعمل خارج مصر، ويضم الجدول رقم (٥ ـ ١٤) بعض معالم التغير في نمط استهلاك المهاجرين العائدين مقارنة بغير المهاجرين، مع ملاحظة اختلاف المرجع الزمني، حيث كان مدة الهجرة في الحالة الأولى، والفترة المرجعية للمسح في الحالة الأخيرة. ويظهر أن التعود على سلع مستحدثة كان أقل بين العائدين، وان كان أسرع كثيراً من غير المهاجرين في وحدة الزمن أثناء الهجرة. كذلك كان مدى وجود سلع غير منتجة محلياً أوسع بين المهاجرين، وهو أمر متوقع نتيجة لاقامة المهاجرين في مجتمعات تعتمد على الاستيراد من خارجها في جلّ السلع المعروضة بها. وبتفحص أصناف السلع التي تعود عليها الأفراد في قوة العمل محدثاً، نلحظ تركيزاً أعلى على السلع الكهربائية بين المهاجرين العائدين عن غير المهاجرين. وبينما أفادت غالبية من المستجيبين من الفئتين بأن هذه السلع المستحدثة أضحت تشكل عبئاً على دخولهم، فإن الشعور بوقع هذا العبء كان أوضح قليلاً في حالة المهاجرين العائدين. وبهذا يتضح أن الهجرة للعمل قد ساهمت بشكل واضح في تعديل نمط استهلاك المهاجرين خلال فترة الهجرة. ولكن لا يمكننا مد هذا الاستنتاج بالضرورة إلى ما بعد الهجرة، ولا محل لطرحه قبلها، خلال الفترة المرجعية

للمسح . ولا نستطيع أن نستبعد أن المهاجرين لم يتمكنوا من اللحاق بركب التغير في نمط الاستهلاك الذي عمّ المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات إلا عن طـريق الهجرة. وإذا صح هذا الافتراض، فإن محصلة التغير في نمط الاستهلاك قد لا تختلف عبر الفترة المرجعية بين المهاجرين وغيرهم كثيراً. وسيتسنى لنا عقد مقارنة أكثر نفاذاً في هذا الصدد لاحقاً، عندما نقابل التغير في نمط استهلاك أسر المهاجرين بنظيره للأسر بدون مهاجرين عبر الفترة المرجعية في كلتا الحالتين.

جدول رقم (٥ ـ ١٤)

معالم التغير في نمط الاستهلاك للعائدين عبر الهجرة مقارنة بغير المهاجرين عبر الفترة المرجعية للمسح

(نسب مئوية)

البيان	العائدون	غير المهاجرين
التعود على سلع محدثة	١٨,٥	٤٠,٩
غلبة المستورد في السلع المحدثة		
غالب	٣٢,٥	١٨,٠
متوازن	١٦,٣	٢٥,١
قليل	٥١,٢	٥٦,٩
صنف السلع المحدثة		
الأجهزة الكهربائية	٦٦,٠	٤٣,٣
الأغذية	٢٣,٢	٣٥,٤
الملابس المستوردة	٥,٤	٦,٥
أخرى	٥,٤	١٤,٦
تشكيل تكلفة السلع المستحدثة لعبء مالي بالمقارنة بالدخل	٥٨,٥	٥٤,٢

٥ ـ استغلال المدخرات

ونأتي الآن إلى واحدة من أهم القضايا في الجدل حول وقع الهجرة، أي مدخرات المهاجرين العائدين. وتدل نتائج المسح على أن الهجرة للعمل خارج مصر قد مكّنت العائدين من تراكم مالي أعلى بكثير من متوسط ادخـار غير المهـاجرين، خـلال فترة الهجرة. فقد قدر متوسط ادخار المهاجر العائد أثناء فترةالهجرة بحوالى ٤٢٩٩ جنيهاً ، كما أسلفنا. وإذا أخذنا في الاعتبار متوسط مدة الهجرة الكلية للمهاجـرين العائـدين

(١,٦٤ سنة)، لوجدنا أن متوسط الادخار السنوي للمهاجر العائد كان حوالى ٢٦٢١ جنيهاً. وقد يبدو هذا المبلغ قليلاً. ولكن علينا أن نتذكر أن غالبية المهاجرين المصريين كانوا من العمال العاديين قليلي المهارة، وبالتالي محدودي الدخل في بلدان الهجرة، كما أن نسبة كبيرة من العائدين كانت في العراق والأردن حيث إمكانيات التراكم المالي محدودة نسبياً.

ولكن على الرغم من ذلك فإن الادخار أثناء الهجرة كان، في المتوسط، أعلى بكثير من ادخار غير المهاجرين طوال الفترة المرجعية للمسح، والذي قدر بحوالى ٢٤٨٧ جنيهاً. ويترتب على هذا أن متوسط الادخار السنوي للمهاجر العائد، خلال فترة الهجرة، كان حوالى ١٢ مثلاً لادخار غير المهاجر في قوة العمل في السنة، خلال الفترة المرجعية. ولكي يكون حكمنا على مساهمة الهجرة في رفع القدرة الادخارية للمهاجرين صائباً، يجب أن نوحد المرجع الزمني بطريقة أو أخرى. وبدلاً من أن نقصر المقارنة على مدة الهجرة كما تنطوي المقارنة المعقودة في بداية هذه الفقرة، فإن الأسلم في تقديرنا هو توحيد فترة المقارنة على الفترة المرجعية للمسح كلها. ففترة الهجرة هي، بالتأكيد، استثناء على السلوك الادخاري للمهاجرين. ولكن كيف نمد الخبرة الادخارية للمهاجرين إلى الفترة المرجعية للمسح؟ تدل مناقشتنا لمصادر دخل المهاجرين على توقع أن يكون متوسط الادخار للمهاجرين العائدين قبل الهجرة أقل من غير المهاجرين. وبذلك يمكن أن نفترض أن الحد الأقصى لادخار العائدين، خارج فترة الهجرة، يساوي متوسط ادخار غير المهاجرين أثناء الفترة المرجعية. وسنفترض أن الحد الأدنى لادخار المهاجرين العائدين خارج فترة الهجرة كان صفراً (من الممكن أن يكون سالباً، من الناحية النظرية، لكن نستبعد أن يكون ذلك صحيحاً في المتوسط). وبناء على هذين الحدين الأقصيين المفترضين، فإن متوسط ادخار المهاجرين العائدين خلال الفترة المرجعية كان يتراوح بين ٢,٦ و١,٧ مثلاً لمتوسط ادخار غير المهاجرين[٥]. وتقديرنا أن الفارق كان أقرب إلى الحد الأدنى. وعلينا أن نتذكر أن المهاجرين قد تكبدوا تكلفة مالية قدرت، في الهجرة الأخيرة فقط، بأكثر من ٢٥٠ جنيهاً في المتوسط، وأن بعضهم تحمل ادخاراً سالباً عن طريق الاقتراض أو بيع أصول للقيام بالهجرة. وعليه يمكن القول بأن الهجرة للعمل خارج مصر لم تمكن العائدين إلا من مضاعفة الادخار الصافي الذي كانوا سيحققونه في المتوسط خلال الفترة المرجعية للمسح لو لم يهاجروا. وليس الفارق ضخماً، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تدني قيم متوسطات الادخار.

---

(٥) بإضافة متوسط ادخار غير المهاجر أثناء الفترة المرجعية، خارج فترة الهجرة، إلى متوسط ادخار المهاجر أثناء مدة الهجرة في الحالة الأولى وافتراض أن الادخار أثناء الهجرة يساوي جملة الادخار خلال الفترة المرجعية بالنسبة للمهاجرين العائدين في الحالة الثانية.

كذلك نلاحظ أن توزيع مدخرات العائدين كان أكثر عدالـة من نظيـره بين غير المهاجرين (قيم معامل جيني: ٨١٩,٠ و٨٤٩,٠، على الترتيب). ويعود هذا إلى أن مدخرات المهاجرين كانت تتكون من مصدر واحد للدخل تقريباً، الأجور، بينما كانت مدخرات غير المهاجرين تتلقى مساهمـات من كافـة مصادر الـدخل. وتتسم مصـادر الدخل، غير الأجور، بدرجة أعلى من التفاوت في القيم، وفي إمكـان الادخـار لمن يحصلون عليها.

إلا أن محل اهتمامنا الأساسي بـالمدخـرات في دراسة وقـع الهجرة هـو كيفية استخدام العائدين لمدخراتهم، ومدى تباين ذلك عن غير المهاجرين. ويتضمن الجدول (٥ ـ ١٥) هيكل استغلال مدخرات العائدين حتى أول ١٩٨٥، مقارناً بغير المهاجرين، حيث رتّبنا أوجه استغلال المدخرات تصاعدياً حسب تقديرنا لامكانيـة مساهمتهـا في النشاط الانتاجي. ويقصد بالنشاط الانتاجي، الممارسة الاقتصادية التي يترتب عليها انتاج السلع والخدمات.

وبـداية نـلاحظ أن استخدام المـدخرات لسـداد الديـون كان أكثـر تكراراً بين المهاجرين العائدين، عن غير المهاجرين. ويشير ذلك إلى زيادة نسبة المعسرين بين من هاجروا. كذلك نلاحظ أن الزواج لم يكن على نفس الدرجة من الأهمية كبند استغلال للمدخرات بين العائدين. ويرجع ذلك في تقديرنا إلى ارتفاع نسبة المتزوجين بينهم من ناحية، وإلى زيادة تركزهم في فئة العمر (٢٠ ـ ٤٠)، بالمقارنة بغير المهاجرين، مما يقلل من احتمال وجود أبناء لهم في سن الزواج، من ناحية أخرى. كما يبدو أن خبرة السفر للخارج، ومدخرات الهجرة، قد سهلت على المهاجرين أداء فريضة الحج، أو القيام بعمرة، بالمقارنة بغير المهاجرين.

ولا نلحظ زيادة كبيرة في توجيه مدخرات العائدين للانفاق على سلع الاستهلاك المعمرة (الأوجه ٤ ـ ٧ في الجدول) اذ كان نصيبهـا من مدخـرات العائـدين ٢٥,٦ بـالمائـة، ومن مدخـرات غير المهـاجرين ٢٢,٢ بـالمائـة بل كـانت نسبة تخصيص المدخرات للأجهزة الكهربائية أعلى بين غير المهاجرين عن العائدين من الهجرة[٦].

ولكن الاختـلاف البيّـن بين العائـدين وغير المهـاجرين يتبـدى في الاحتفـاظ بالمدخرات في صورة سائلة أو قريبة من السائلة (الأوجـه ٨ ـ ١٠) حيث بلغت نسبة المدخرات التي احتفظ بها العائدون على هذه الصورة الربع، أي أكثر من ضعف النسبة

---

(٦) لا يتناقض هذا الاستخلاص مع الاستنتاج السابقة الاشارة إليه عند مناقشة نمط الاستهلاك، إذ يمكن تفسير المفارقة الظاهرية بارتفاع قيمة الأجهزة الكهربائية التي اقتناها غير المهاجرين. وستظهر مؤشرات على ذلك فيما بعد.

جدول رقم (٥ ـ ١٥)

هيكل استغلال المدخرات، العائدون وغير المهاجرين

وجه الاستغلال	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)	
	العائدون	غير المهاجرين
١ ـ سداد الديون	٣,٤	٢,٠
٢ ـ الحج والعمرة	٣,٤	١,٩
٣ ـ الزواج (الفرد والأبناء)	١٠,٧	٢٢,٧
٤ ـ أجهزة كهربائية	٩,٦	١٠,٨
٥ ـ اثاث	٣,٥	٢,٢
٦ ـ تحسين مسكن	٦,٥	٤,٣
٧ ـ وسائل انتقال خاصة	٦,٠	٤,٩
٨ ـ نقد سائل وودائع	١٨,٩	٣,٥
٩ ـ ذهب	٤,٤	٤,٩
١٠ ـ أوراق مالية	١,٧	١,٢
١١ ـ أرض بناء	٣,٤	٥,٢
١٢ ـ بناء سكني	١٩,٢	١٦,٤
١٣ ـ أرض زراعية	١,٦	٤,٣
١٤ ـ مواشٍ	١,٣	٣,٧
١٥ ـ محال تجارية	٢,١	٦,٥
١٦ ـ وسائل نقل عام	١,٨	١,٢
١٧ ـ آلات ومعدات زراعية	٠,٢	٠,٣
١٨ ـ آلات ومعدات صناعية	٠,٢	١,٤
١٩ ـ أخرى	٢,١	٢,٦

المماثلة في حالة غير المهاجرين. وداخل هذه المجموعة من أوجه استغلال المدخرات، ظهر تفضيل قوي لدى العائدين للاحتفاظ بالمدخرات في صورة نقد سائل، كما ظهر بينهم استخدام أوسع للأوراق المالية كوعاء ادخاري.

وقد احتلت أراضي البناء والمباني السكنية موقعاً هاماً في هيكل استخدام مدخرات كل من العائدين وغير المهاجرين، ولكن كان تفضيل غير المهاجرين للأراضي أعلى، بينما ظهر تفضيل محدود لبناء المساكن بين العائدين. ويعود هذا التفاوت في تقديرنا، إلى أن غير المهاجرين كانوا أقدر مالياً من المهاجرين، وبالتالي أكثر استطاعة

للمساهمة في المضاربة الواسعة على الأراضي التي جرت في مصر منذ منتصف السبعينيات.

وفي النهاية، نجد أن العائدين لم يخصصوا إلا حوالى ٦ بالمائة فقط من مدخراتهم لأغراض انتاجية مباشرة (الأوجه ١٤ - ١٨ في الجدول)، وقد كانت هذه النسبة أقل من نصف ما وجهه غير المهاجرين لنفس الأنشطة. وكان عزوف العائدين عن الاستثمارات الانتاجية المباشرة أوضح ما يكون في المجال الصناعي. ولم يظهر لهم تفضيل يذكر داخل مجموعة الأغراض الانتاجية المباشرة، إلّا في اقتناء وسائل النقل العام.

وفي ضوء التحليل السابق، يمكن القول ان المهاجرين العائدين كانوا بالأساس أجراء معسرين قبل الهجرة، وبعد العودة استخدموا مدخراتهم، الأعلى من غير المهاجرين، أولاً لأغراض الاستهلاك على نمط يقارب السائد في المجتمع. أما ما فاض عن حاجة الاستهلاك، فلم يوظف في أغراض انتاجية مباشرة، ولو حتى لنفس الدرجة المحدودة التي قام بها غير المهاجرين، وإنما اكتنز في أوعية لا تنطوي على مخاطرة مثل النقد السائل والودائع النقدية. ولكن البعد عن المخاطرة هو أيضاً ابتعاد عن الانتاج والربح، مما يشي بخفوت وازع المنظّم لدى المهاجرين العائدين بالمقارنة بغير المهاجرين[٧]. وبالاضافة إلى ذلك، فإن الاستخلاصات السابقة تشير إلى أن السلوك الاقتصادي للمهاجرين العائدين لم يكن متميزاً عن غير المهاجرين بالدرجة التي ترددت في الكتابات الانطباعية عن الهجرة. وسنولي هذه المسألة عناية أكثر في مناقشة وقع الهجرة على مستوى الأسرة، في الجزء ثانياً.

ثانياً: الأسرة

نُجري في هذا الجزء مجموعة من المقارنات بين أسر مهاجرين، بمعنى أن أحد أفراد الأسرة على الأقل قد هاجر للعمل خلال الفترة المرجعية للمسح، سواء عاد أو لم يعد حتى وقت المسح، وأسر غير مهاجرين (أي تلك التي لم يهاجر أي من أفرادها للعمل خارج مصر خلال الفترة المرجعية). ويتسنى لنا عقد مقارنات أكثر إحكاماً على مستوى الأسرة من تلك التي حاولنا على مستوى الفرد، نظراً لأن الاستبيان المعني (رقم (٢)) قد وحّد فترة جمع البيانات، لكلا نوعي الأسر، على الفترة المرجعية للمسح، أو الفترة بين تكوين الأسرة ووقت المسح، أيهما أقصر.

---

(٧) ويعني هذا أن تحول المهاجرين العائدين من العمل لدى الغير إلى العمل لحسابهم، الذي بيّنا فيما سبق، كان أساساً في قطاع الأعمال الهامشي، أو غير المنظم، الذي لا يقتضي تكلفة استثمارية كبيرة.

وقد تضمن الكثير من الكتابات عن الهجرة للعمل أن المهاجرين وذويهم قد تميزوا، عن باقي المجتمع، بنمط من السلوك الاجتماعي - الاقتصادي، انتشر في المجتمع ككل عن طريق أثر المحاكاة. ولم تكن هذه الاستخلاصات في تقديرنا مبررة. فغالباً ما كانت تقوم على مشاهدات انطباعية. وفي بعض الحالات اكتفت الكتابات التي تضمنت هذه المقولات بتوثيق وجود الظواهر المدعى مساهمة الهجرة في انتاجها في نفس فترة تعاظم الهجرة للعمل خارج مصر. وفي حالات أخرى قام الاستنتاج بوجود نمط سلوك خاص للمهاجرين على دراسات ميدانية محددة لمهاجرين، أو لأسر مهاجرين، فقط.

وفي كل هذه الحالات لا يكفي الدليل المقدم، منهجياً، لصحة الاستخلاص بوجود نمط سلوك خاص بالمهاجرين. فقد يكون النمط المشاهد غير قاصر على المهاجرين، بل هو نمط ساد المجتمع المصري عامة، وليس ثمة علاقة مباشرة تربطه بالهجرة. وتتضح وجاهة هذا التحفظ بتذكر التداخل القائم بين الهجرة وكثير من المؤثرات الاقتصادية الرئيسية في المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات، والذي عرضنا له في بداية هذا الفصل.

والمثال الواضح على هذه الاستخلاصات هو القول بوجود نمط استهلاكي خاص للمهاجرين يميل نحو الترف والتفاخر. والواقع أن المعطيات الاقتصادية الكلية لا تؤيد إسناد دور متميز لتحويلات المهاجرين في زيادة الاستهلاك الخاص. إذ ارتفع الاستهلاك الخاص في مصر من ٢,٥ مليار جنيه في ١٩٧٣[٨] إلى ١٥,٦ مليار جنيه في ١٩٨٤/١٩٨٥[٩]، أي بنسبة ٦٢٤ بالمائة، بينما ارتفع تقدير التحويلات النقدية في الفترة ذاتها بنسبة ٦٤٠ بالمائة أي بأكثر قليلاً من معدل زيادة الاستهلاك الخاص ككل.

كذلك تظهر البيانات المتاحة أن التطور الضخم في الاستهلاك بدأ منذ السبعينيات الأولى، أي قبل تعاظم الهجرة والتحويلات، مرتبطاً بالتمهيد لسياسة الانفتاح الاقتصادي. فيظهر مثلاً أن أعلى معدلات النمو في اقتناء السلع المعمرة الهامة (الثلاجات والغسالات الكهربائية وأجهزة التلفزيون) خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٩، كانت في الواقع بين عامي ١٩٧١ و١٩٧٢[١٠]. ولكن ذلك لم يمنع من القول، تكراراً، بوجود نمط استهلاك متميز للمهاجرين، أفراداً، وعائلات.

---

(٨) نجلاء أنور الأهواني، «هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري، ١٩٦٧ - ١٩٨٠،» (اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٤)، ص ٢٥١.

(٩) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ١٩٨٤ - ١٩٨٥.

(١٠) الأهواني، المصدر نفسه، الجدول رقم (٤٤)، ص ٢٥٤.

ولذلك فقد كانت إحدى المسائل الهامة التي راعينا في تصميم مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) هي دراسة وجود نمط سلوك اجتماعي ـ اقتصادي متميز للمهاجرين وأسرهم عن طريق تصميم أدوات المسح، بحيث تسمح بمقارنة أفراد مهاجرين وغير مهاجرين، وأسر بها مهاجرين وأخرى بدون مهاجرين. ونقدم هنا مناقشة لقضية نمط السلوك المتميز للمهاجرين على مستوى الأسرة المعيشية.

ومن المفيد قبل التعرض لبيانات المسح أن نتطرق إلى نقطة مفهومية بسيطة. متى يحق القول ان لفئة اجتماعية نمط سلوك خاص بها؟ يكون هذا القول مبرراً في تقديرنا إذا كان **التوزيع النسبي لمفردات نمط السلوك** في هذه الفئة مختلفاً عن باقي فئات المجتمع. ولكن يمكن لفئة اجتماعية ما أن تحتل **موقعاً أعلى من نفس نمط السلوك** إذا كان التوزيع المطلق لمفردات النمط في هذه الفئة أعلى من باقي فئات المجتمع، ولكن مع الاشتراك في نفس التوزيع النسبي لمفردات النمط.

ولا يمكن حسم مسألة وجود نمط سلوك مميز لاسر المهاجرين، على نحو مرض منهجياً، إلا بمقارنة تطور السلوك الاجتماعي ـ الاقتصادي في كل من الأسر التي تعرضت لهجرة بعض أفرادها للعمل في الخارج وتلك التي لم تتعرض لذلك.

ولا ريب أن الأسر التي تعرضت للهجرة قد تأثرت أيضاً بظاهرة الانفتاح، ولمدة أطول، في المتوسط، من مدة الهجرة. كذلك لا مراء أن الأسر التي لم تتعرض للهجرة مباشرة، قد تأثرت بانعكاسات للهجرة سواء عن طريق هجرة اقارب أو أصدقاء، أو عن طريق تأثير الهجرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التضخم. ولكن يبقى بإمكاننا أن نستنتج أنه كان للهجرة أثر واضح في تشكيل نمط سلوك أسر المهاجرين، إذا وجدنا أن نمط سلوك الأسر التي تعرضت للهجرة يتمايز بوضوح عن ذلك الذي خبرته الأسر التي لم تتعرض للهجرة. ونقدم فيما يلي مقارنة بين هذين النوعين من الأسر على أربعة محاور، ذات طابع اجتماعي ـ اقتصادي: التغير في نمط الاستهلاك، وتملك السلع الاستهلاكية المعمرة، وتحسين المسكن، والزيادة في ملكية الأصول، خلال الفترة المرجعية لمسح الهجرة من مصر، أي (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤).

ونود الاشارة مكرراً، في هذا الصدد، أن بيانات المسح، اضافة إلى إمكانية مقارنة أنماط سلوك المهاجرين وغير المهاجرين، توفر في الواقع معلومات عن جوانب هامة من السلوك الاجتماعي ـ الاقتصادي في عموم المجتمع المصري، هي محل اهتمام في حد ذاتها ولم تتوفر على هذه الصورة من قبل. وسنعرج على هذا الجانب من المعلومات التي يوفرها المسح في المواضع المناسبة من العرض.

١ ـ نمط الاستهلاك

استهدف المسح الميداني التعرف على بعض جوانب التغير في نمط استهلاك الأسر المعيشية عبر الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة. ويلخص الجدول رقم (٥ ـ ١٦) أهم المؤشرات التي توفرت في هذا الصدد. وبداية نلاحظ أن نمط الزيادة في أوجه الانفاق الجاري للأسر يعطي أولوية لأكثر الحاجات أساسية، المأكل ثم الملبس وبعد ذلك الصحة فالتعليم. ويتمشى هذا التسلسل مع تدني المستوى المعيشي في المجتمع المصري عامة، مما يعني أن توجه زيادات الدخل إلى اشباع الحاجات الانسانية الأكثر أساسية أولاً. ويرتبط بهذه الظاهرة أيضاً ارتفاع التكرار النسبي لزيادة انفاق أسر المهاجرين على الملبس ثم الغذاء، بالمقارنة بباقي الأسر، بينما لا نشهد فارقاً محسوساً بين المجموعتين في زيادة الانفاق على الصحة والتعليم، ونستدل من ذلك على أن أسر المهاجرين كانت في المتوسط أدنى في المستوى المعيشي من الأسر التي لم يهاجر من أفرادها أحد للعمل بالخارج.

ولا تدل البيانات على فارق هام في مدى تعود الأسر على سلع جديدة خلال الفترة المرجعية حسب وجود مهاجرين للعمل بالأسرة. ولكن أسر المهاجرين كانت أكثر عرضة للتعود على سلع لا تنتج محلياً، وان ليس بفارق كبير. وهذا أمر منطقي إذ ان خبرة العمل بالخارج كانت تنطوي على درجة أعلى من التعرض لسلع أجنبية، وكثير من مجتمعات المهجر يعتمد على الخارج في الحصول على كافة مقومات الحياة تقريباً. وعليه فإن احتمال تعود العامل المهاجر على سلع مستوردة من خارج مصر أعلى من نظيره غير المهاجر، وبالتالي فإن قابلية أعضاء أسرة الأول لتبني نمط استهلاك ترتفع فيه نسبة السلع المستوردة تكون أعلى.

وقد تصدرت الأجهزة الكهربائية قائمة السلع المحدثة خلال الفترة المرجعية تليها السلع الغذائية، ثم بفارق كبير، الملابس المستوردة. ولا يظهر فارق يعتد به في نمط تبني السلع الجديدة في استهلاك أسر المهاجرين وغيرهم إلا ربما في حالة الأجهزة الكهربائية. ولكن هل يستقيم التفاوت المشاهد مع ما ذكرنا في مناقشة استغلال المدخرات على مستوى الفرد من قلة انفاق المهاجرين على الأجهزة الكهربائية، بالمقارنة بغير المهاجرين؟ لا يوجد تناقض من حيث المبدأ، خاصة إذا كان اقتناء المهاجرين للأجهزة الكهربائية يتركز في السلع الأقل تكلفة. وستحين لنا فرصة للتأكد من هذه المسألة بعد قليل.

جدول رقم (٥ ـ ١٦)

التغير في نمط استهلاك الأسرة حسب حالة الهجرة خلال الفترة المرجعية

(نسب مئوية)

البيان	أسر المهاجرين	الأسر بدون مهاجرين
التكرار النسبي[١] للزيادة في بعض أوجه الانفاق الجاري للأسرة		
المأكل	٨٤	٧٩
الملبس	٧٤	٦٦
الصحة	٥٦	٥٧
التعليم	٤٥	٤٦
الانتقال	٢٦	٣٠
الترفيه	٤	٤
التعود على سلع محدثة	٤٣	٤١
غلبة المستورد فيها	٢٣	١٨
صنف السلع المحدثة		
الأجهزة الكهربائية	٥٠	٤٧
الأغذية	٣٦	٣٧
الملابس المستوردة	٤	٥
أخرى	١٠	١١

(١) يمكن أن يزداد انفاق الأسرة الواحدة على أكثر من وجه للانفاق.

٢ ـ اقتناء السلع المعمرة

رأينا أن الأجهزة الكهربائية كانت على رأس قائمة السلع التي أدخلتها الأسر المعيشية قائمة استهلاكها لأول مرة خلال الفترة المرجعية للمسح. وبذلك يكون اقتناء الأجهزة الكهربائية من أهم معالم التغير في نمط الاستهلاك الأسري منذ منتصف السبعينيات. ويحوي الجدول رقم (٥ ـ ١٧) عرضاً للزيادة في اقتناء السلع المعمرة عامة حسب حالة الهجرة، حيث جمّعنا السلع في مجموعات حسب طبيعة وظيفتها، ورتبناها داخل كل مجموعة حسب التكلفة المتضمنة في اقتنائها، فيما عدا سلع التدبير المنزلي حيث رتبت حسب مدى الحاجة إليها.

ويلاحظ على نمط الزيادة في اقتناء السلع المعمرة في مصر عموماً، خلال الفترة المرجعية، الارتفاع النسبي الكبير في اقتناء وسائل الاعلام والانخفاض النسبي في

امتلاك وسائط النقل الخاص وسلع الرفاه (مثل أجهزة الفيديو والتكييف) بينما احتلت سلع التدبير المنزلي مركزاً وسطاً بين هذين الحدين الاقصيين، مع تفضيل واضح للغسالات الكهربائية. ولا شك أن العامل الحاسم في طبيعة نمط الاقتناء هذا يعود لتفاوت التكلفة المتوسطة بين مجموعات السلع المختلفة، في إطار انتشار نمط الاستهلاك الغربي في المجتمع عامة.

وقد اقتنت أسر المهاجرين السلع المعمرة بمعدل أعلى بقليل من أسر غير المهاجرين (كان متوسط عدد السلع الاضافية المقتناة خلال الفترة المرجعية ٤,٣٦ و٣,٤٨ على الترتيب، أي بزيادة نسبية حوالى الربع لأسر المهاجرين)، ولكن البيانات الخاصة باقتناء السلع المعمرة خلال الفترة المرجعية لا تؤيد القول بوجود نمط استهلاك متميز لأسر المهاجرين (انظر الشكل رقم (٥ - ١))، فلم تنفرد أسر المهاجرين بنمط اقتناء للسلع المعمرة يختلف بشكل واضح عن نمط الأسر التي لم تضم مهاجرين في الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤). إذ كان الاقتناء النسبي للسلع المعمرة، تعبيراً عن التفضيل

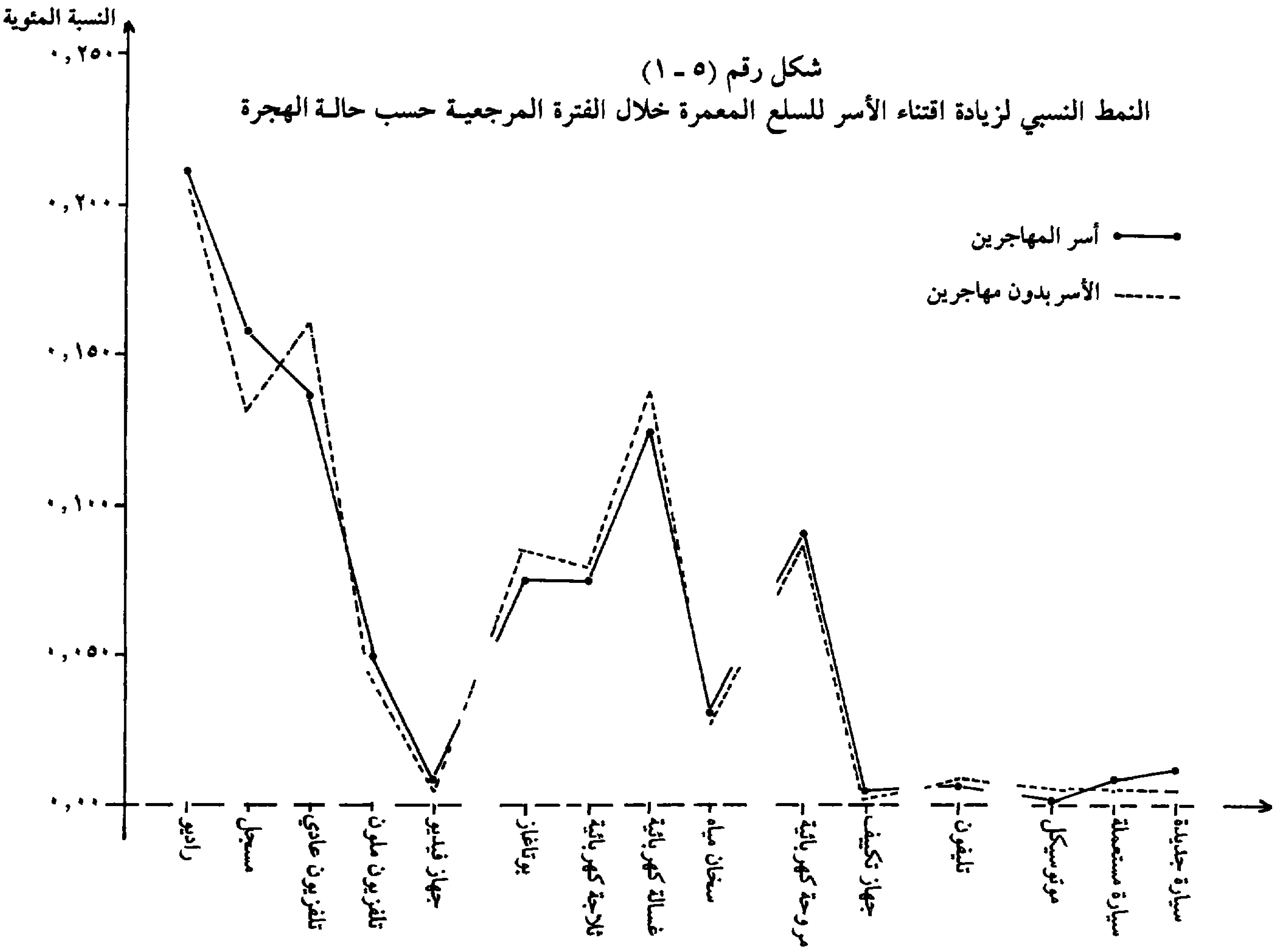
جدول رقم (٥ - ١٧)

زيادة اقتناء الأسر للسلع المعمرة خلال الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة

السلعة	متوسط عدد الوحدات التي اقتنتها الأسرة × ١٠٠	
	أسر المهاجرين	الأسر بدون مهاجرين
راديو	٩٢	٧٢
مسجل	٦٩	٤٦
تلفزيون عادي	٦٠	٥٦
تلفزيون ملون	٢٢	١٥
جهاز فيديو	٤	٢
بوتاغاز	٣٣	٣٠
ثلاجة كهربائية	٣٣	٢٨
غسالة كهربائية	٥٤	٤٨
سخان مياه	١٤	١٠
مروحة كهربائية	٤٠	٣١
جهاز تكييف	٢	١
تليفون	٣	٣
موتوسيكل	١	٢
سيارة مستعملة	٤	٢
سيارة جديدة	٥	٢

شكل رقم (٥ - ١)

النمط النسبي لزيادة اقتناء الأسر للسلع المعمرة خلال الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة



النسبي للسلع المختلفة، متطابقاً تقريباً عبر كل السلع المعتبرة. وبذلك يمكن القول بأن أسر المهاجرين قد احتلت موقعاً أعلى بقليل على نفس نمط الزيادة في اقتناء السلع المعمرة. ولكن تبقى بالطبع تفاوتات بين نمطي الاقتناء.

ففي مجموعة السمعيات والمرئيات مثلاً، نجد أن أسر المهاجرين اقتنت أجهزة التسجيل بمعدل أعلى، بينما انخفض مستوى اقتنائها لأجهزة التلفزيون العادية، عن الأسر بدون مهاجرين. وتظهر بعد ذلك زيادة، وإن كانت أقل بكثير، في اقتناء أسر المهاجرين للسلع الأغلى في هذه المجموعة: التلفزيون الملون والفيديو، والتي يعبر الانخفاض الشديد في مدى اقتنائها ككل عن ارتفاع تكلفتها. ويعود هذا النمط في تقديرنا إلى أن جمهور المهاجرين للعمل كان من الفقراء مع قلة من أصحاب الدخول المرتفعة. وقد كان المسجل هو الجهاز الكهربائي المفضل لدى فقراء المهاجرين نظراً لانخفاض قيمته. أما أسر أصحاب الدخل المرتفع، فقد مكنتهم مدخرات الهجرة من اقتناء السلع الأغلى في هذه المجموعة، بمعدل أعلى من أسر غير المهاجرين. وبالطبع فإن نسبة كبيرة ممن لم تدفعهم ظروفهم للهجرة للعمل خارج مصر كانوا قد اقتنوا أجهزة الراديو والتسجيل قبل بدء الفترة المرجعية. كذلك نلاحظ أن أسر غير المهاجرين قد اقتنت سلع التدبير المنزلي بمعدل أعلى من أسر المهاجرين. ولا تدفعنا هذه الملاحظات على التفاوت في نمطي اقتناء السلع المعمرة إلى القول بأن نمط استهلاك أسر المهاجرين عموماً كان يميل إلى الترف والتفاخر.

٣ ـ تحسين المسكن

تواتر في الكتابات عن آثار الهجرة الدولية للعمل عامة أن تحسين المسكن، أو بناء مسكن جديد، كانا من أكثر وسائل استغلال مدخرات الهجرة شيوعاً، خاصة إذا طالت مدة الهجرة. وفي هذا التوجه دليل واضح على أن الحاجة إلى السكن الملائم لم تكن عادة مشبعة لدى المهاجرين، إضافة إلى أن الهجرة إلى مجتمعات تتميز بمستوى رفاه اجتماعي أعلى من بلد الأصل تؤدي إلى تبني أنماط سكن أرقى، بمعايير بلدان الهجرة. ولما كانت الهجرة للعمل خارج مصر مؤقتة، وقصيرة الأجل في المتوسط، فقد سعينا إلى دراسة الأوجه المختلفة لتحسين السكن، شاملة بناء مسكن جديد، خلال الفترة المرجعية للمسح، مع التفرقة بين أسر المهاجرين وغيرهم. ويتضمن الجدول رقم (٥ ـ ١٨) ملخص نتائج المسح في هذا الصدد.

وتظهر البيانات أنه، على صعيد المجتمع المصري ككل، لم تدخل الأسر المعيشية، على مدى إحدى عشرة سنة، تحسينات هامة على المسكن، فحتى طلاء جدران المنزل، وهي عملية تدخل في نطاق الصيانة اللازمة دورياً لسلامة بيئة السكن،

لم تقم بها إلا نسبة تتعدى النصف بالكاد من الأسر المصرية. أما التغيرات الهيكلية في المسكن، فقد كانت أقل تكراراً بكثير بالرغم من تدني أوضاع توفر المياه والمرافق الصحية في المجتمع ككل. والاستثناء الواضح في مجال التغييرات الهيكلية، هو زيادة توفر الكهرباء، والذي ترتب عليه امكانية زيادة كبيرة في امتلاك السلع الكهربائية المعمرة. ويمكن اعتبار التركيز على زيادة توفر الكهرباء بالمسكن المصري، في غياب اهتمام مماثل بتحسين المرافق الصحية، دليل تشوه في نمط الاستهلاك في عموم المجتمع المصري، إذ يدل على نمط أولوية مختلّ. وتؤيد المشاهدة العادية هذا النمط المختل، إذ شاع وجود اجهزة الراديو والتسجيل والتلفزيون في وحدات سكنية متواضعة لا يتوفر فيها أحياناً الحد الأدنى من ضرورات المرافق الصحية.

أما عن وقع الهجرة على تحسين المسكن، فنلاحظ أن نسبة الأسر التي قامت بتحسين مسكنها كانت أعلى بقليل في حالة أسر المهاجرين عن الأسر بدون مهاجرين، في كافة الأوجه (كان متوسط عدد أوجه تحسين المسكن ٢,٤٩ و٢,٠٤ على الترتيب، أي بزيادة نسبية حوالى الربع لصالح أسر المهاجرين) وتعني هذه النتائج أن أسر المهاجرين قامت بتحسين مسكنها بتكرار نسبي أكبر من أسر غير المهاجرين ولكن بدرجة محدودة. ويظهر ذلك بوجه خاص في وجه التحسين المتعلق ببناء منزل جديد. ويعود

جدول رقم (٥ ـ ١٨)

التكرار النسبي لأوجه تحسين الأسر للمسكن خلال الفترة المرجعية[1] حسب حالة الهجرة

وجه التحسين	نسبة الأسر التي قامت بتحسين مسكنها (نسبة مئوية)	
	أسر المهاجرين	الأسر بدون مهاجرين
الطلاء	٥٩,٥	٥٢,٥
مصدر مياه أفضل	٢٩,٠	٢٢,١
منافع صحية أفضل	٣٠,٤	٢٤,٦
زيادة توفر الكهرباء	٥٠,٧	٤٨,٦
مواد بناء أفضل	٢٨,١	٢١,٤
زيادة عدد الغرف	١٣,٦	٨,٣
الانتقال لموقع أفضل	١٥,٨	١٤,٥
بناء منزل جديد	٢١,٧	١٢,٣

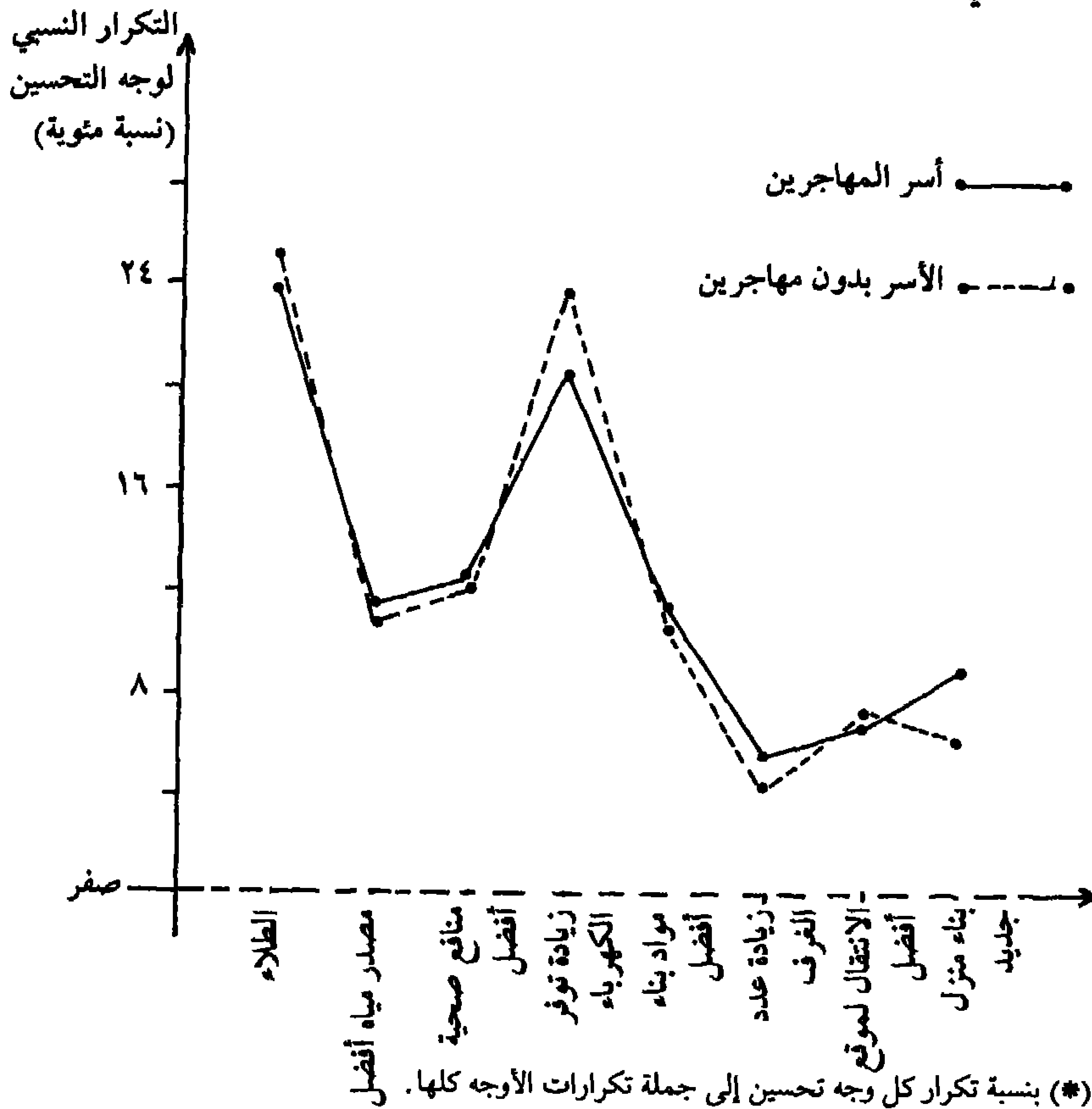
(١) كان متاحاً ذكر أكثر من وجه للتحسين خلال الفترة المرجعية.

الارتفاع النسبي الكبير في هذا المؤشر، في المقـام الأول كما سنـرى، إلى المناطق الريفية، حيث يكون بناء مسكن جديد أيسر وأقل كلفة من الحضر.

ولكن هـذه الملاحـظات لا تبرر الاستنتـاج بوجـود **نمط تحسين مسكن خاص بالمهاجرين**. إذ نلاحظ أن النمط النسبي للأوجه المختلفة لتحسين المسكن كان واحداً تقريباً في أسر المهاجرين وباقي الأسـر (مع الاستثنـاء المحدود الخـاص ببناء منـزل جديد). فوجه التحسين الذي تكرر أكثر من غيره كـان على نفس درجة الارتفـاع في المجموعتين تقريباً، والعكس بالعكس (انظر الشكل رقم (٥ ـ ٢)). وهكذا فإن البيانات المتاحة لا تدعم في تقديرنا إلا الاستخلاص بأن أسر المهاجرين قد تبنت نفس نمط تحسين المسكن الذي ساد المجتمع كله ولكن بدرجة أقوى قليلاً، ومكنها من ذلك، على الأرجح، الدخل الناجم عن الهجرة.

شكل رقم (٥ ـ ٢)

النمط النسبي(*) لأوجه تحسين المسكن خلال الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة



(*) بنسبة تكرار كل وجه تحسين إلى جملة تكرارات الأوجه كلها.

٤ ـ ملكية الأصول

ونقارب الآن مسألة التمايز في الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية لـلأسر، ودور الهجرة للعمل في ذلك، من منظور الزيادة في ملكية الأصول خلال الفترة المرجعية. ونشتق من نتائج المسح أن متوسط الزيادة في ملكية أصول الأسرة المعيشية التي هاجر أحد أعضائها على الأقل للعمل خلال الفترة المرجعية كان ٤٠٩٧ جنيهاً، بينما كـان المتوسط المناظر للأسر بدون مهاجرين ٢٣٠٠ جنيـه، أي بزيادة نسبية قدرها ٧٨ بالمائة لصـالح أسـر المهاجـرين[١١]. وتشيـر قيم معـامـل جيني (٠,٨٥٢ و٠,٩٣٥ لأسـر المهاجرين وباقي الأسر على الترتيب) إلى أن درجة التفاوت في قيمة الزيادة في الأصول كانت أعلى بين الأسر بدون مهاجرين. ويرجع هذا التباين في تقديرنا إلى نفس السبب الذي قدمنا في تفسير الاختلاف في مدى التفاوت في الادخار على مستوى الفرد بين العائدين وغير المهاجرين، وهو التباين في مصدر الدخل حيث ارتفع نصيب الأجور بين المهاجرين، خاصة أثناء الهجرة، بينما كانت عوائد التملك وأرباح النشاط الاقتصادي أكثر أهمية بين غير المهاجرين. وهذه المصادر الأخيرة تتميز بطبيعتها بدرجة أعلى من التفاوت.

هذا عن المستوى الاجمالي للزيادة في ملكية أصول الأسر المعيشية خلال الفترة المرجعية للمسح، ولكن ماذا عن نمط الزيادة في ملكية الأصول؟ بصورة أخرى ماذا كان توزيع الزيادة الاجمالية في ملكية الأصول على أنواع الأصول المختلفة؟ وهل اختلف هذا التوزيع بين أسر المهاجرين وغيرهم؟ يطالعنا الجدول رقم (٥ ـ ١٩)، والشكل رقم (٥ ـ ٣)، بنمط التكوين الرأسمالي في القطاع العائلي في مصر عبر الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤). وأول ما يلاحظ على هذا النمط هو التفضيل القاطـع لمجموعـة «الأراضي والمباني السكنية»، إذ استحوذت على أكثر من ثلثي قيمة الزيادة في ملكية الأصول. وداخل هذه المجموعة يظهر تفضيل حاسم للاستثمار في المباني السكنية، التي مثلت قرابة نصف قيمة اجمالي الزيادة في ملكية الأصول. وبعـد هذه المجمـوعة لا يـظهر تفضيل نسبي جدير بالذكر إلا في حالة النقود ثم الذهب.

---

(١١) نلاحظ درجة اتساق عالية بين قيم الادخار على مستوى الأسرة وتلك التي قدمناها على مستوى الفرد إذا أخذنا في الاعتبار أن نصيب الأسرة المعيشية من أعضاء قوة العمل يقارب الواحد الصحيح، وأن المدخرات لا تستغل كلها في تكوين أصول جديدة. ويوحي الفارق النسبي في تكوين الأصول بأن ادخار المهاجرين العائدين، خارج فترة الهجرة، كان أقرب إلى الحد الأدنى الذي قدّرنا عند مناقشة التفاوت في الادخار بين العائدين وغير المهاجرين في الجزء أولاً، الفقرة ٥.

جدول رقم (٥ ـ ١٩)

التوزيع النسبي للزيادة في ملكية الأصول للأسر المعيشية خلال الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة

الأصل	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)	
	أسر المهاجرين	الأسر بدون مهاجرين
نقود	١٠,٩	٧,٠
ذهب	٦,٦	٦,٨
أوراق مالية	٢,٢	١,٠
أرض بناء	١١,٢	٧,٧
مبانٍ سكنية	٤٧,٦	٥٠,١
أرض زراعية	١٢,٠	١٢,٠
مواشٍ	٣,٣	٥,١
محال تجارية	٣,١	٥,٨
وسائل نقل عام	٢,٤	٢,٨
آلات ومعدات زراعية	٠,٣	٠,٨
آلات ومعدات صناعية	٠,٤	١,٠

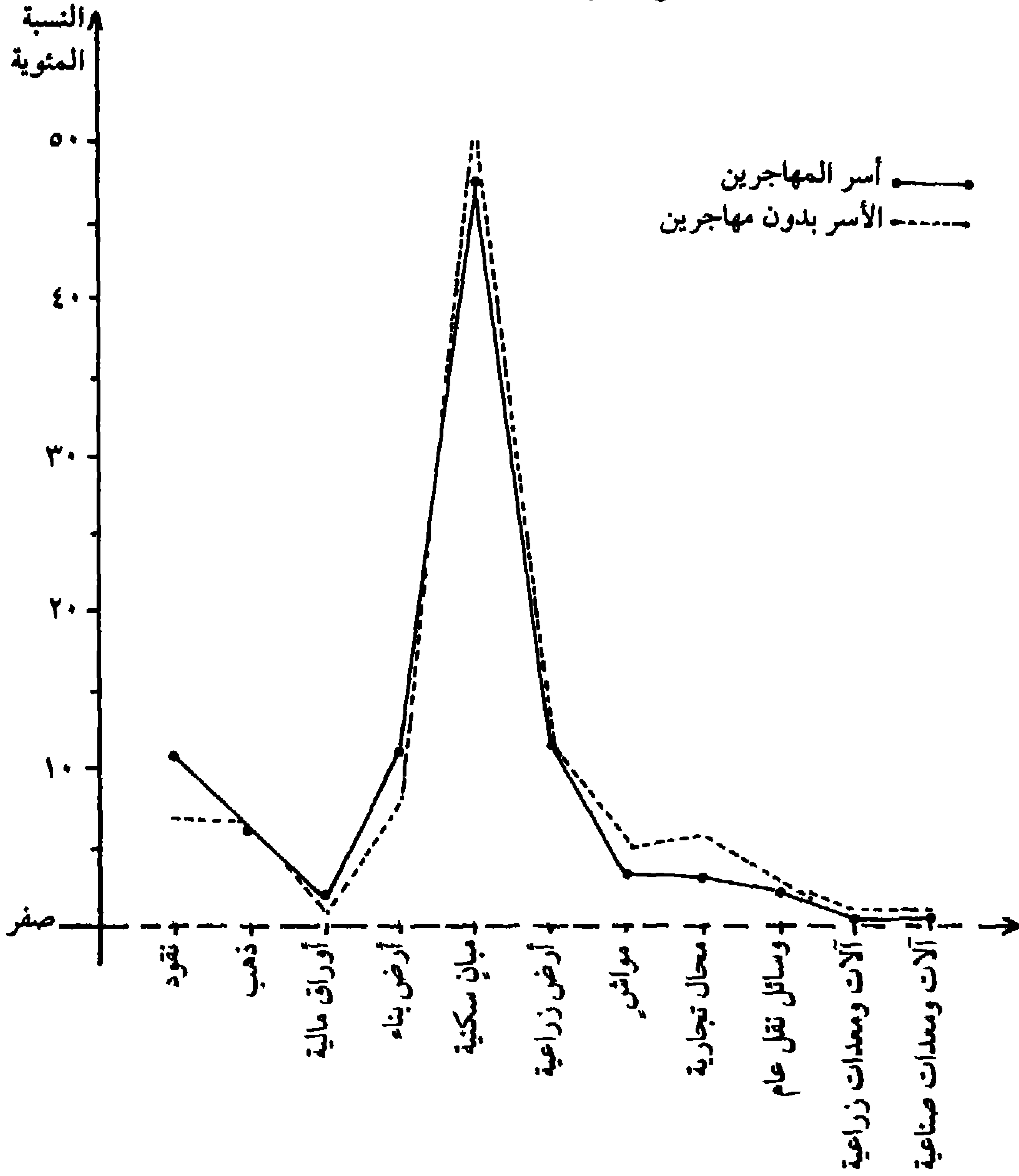
أما عن المقارنة بين أسر المهاجرين، وغيرهم، فلا نجد فروقاً تذكر اللهم إلا تفضيل واضح للنقود وأرض البناء في حالة أسر المهاجرين، يقابله تفضيل طفيف للمحلات التجارية والمواشي في حالة الأسر التي لم تضم مهاجرين[١٢]. وهكذا نرى أن بيانات الزيادة في ملكية الأصول، لا تدعم هي الأخرى فرضية تميز نمط السلوك الاجتماعي ـ الاقتصادي للمهاجرين.

وفي النهاية، نرى أن التدليل المقدم على الصفحات السابقة يكفي للقول بأن أسر المهاجرين للعمل خارج مصر لم تتسم بنمط سلوك اجتماعي ـ اقتصادي يتميز في الجوهر عن باقي فئات المجتمع المصري خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤). وأقصى ما يمكن قبوله من تميز بين أسر المهاجرين وغيرهم هو احتلال أسر المهاجرين لموقع أعلى على

(١٢) رغم أن البيانات المقدمة هنا لا تقارن مباشرة ببيانات أوجه استغلال المدخرات على مستوى الفرد، إلا أننا نلحظ كثيراً من الاتساق بين الاستخلاصات هنا وهناك. انظر مثلاً تفضيل النقود والعزوف النسبي عن الأنشطة الانتاجية في حالة المهاجرين كافراد، وفي اسر المهاجرين أيضاً.

شكل رقم (٥ ـ ٣)

التوزيع النسبي للزيادة في ملكية أصول الأسر المعيشية عبر الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة



نفس نمط السلوك[١٣]. وبالتالي نرى أن الهجرة لم تكن آلية لانتاج أنماط سلوك اجتماعية ـ اقتصادية للمصريين الذين تعرضوا لها مباشرة، وإنما كانت الهجرة أداة المهاجرين لتمويل الأنماط السلوكية التي سادت المجتمع المصري كله، وربما على

---

(١٣) مما يعني بالطبع أن المبلغ المخصص لغرض معين يكون أعلى في حالة المهاجرين، إذا تساوت النسبة المخصصة له من قيمة الادخار الكلي مع غير المهاجرين، بنفس الفارق في قيمة الادخار.

موقع أعلى قليلاً من نفس النمط، بينما وجد غير المهاجرين مصادر أخرى لتمويل هذه الأنماط السلوكية التي تبناها الجميع.

٥ ـ التقييم الذاتي للهجرة

لعله من المناسب بعد المناقشة السابقة لوقع الهجرة، والتي توخينا فيها الاعتماد على قياسات موضوعية قدر الامكان، أن نختتم هذا الفصل بالقاء نظرة سريعة على تقييم المستجيبين لأحد استبيانات المسح[١٤] على أثر الهجرة للعمل بالخارج على أسرهم المعيشية، والذي يتضمن الجدول رقم (٥ ـ ٢٠) بعض مؤشراته المشتقة من نتائج المسح.

وقد أفادت غالبية المستجيبين بأن هجرة أحد أفراد الأسرة للعمل بالخارج كانت مفيدة للأسرة، أولاً لتحسين مستوى المعيشة، وثانياً، وإن بفارق كبير، لتمكين الأسرة من زيادة أصولها، أو للسببين معاً في حوالى ربع الحالات. ولكن الهجرة لم تكن، في نظر المستجيبين خلواً من الضرر. إذ أبلغت أقلية بتضرر الأسرة من عمل أحد أفرادها خارج مصر بسبب وقوع مشاكل للأسرة، ثم لمشاق لاقاها المهاجر نفسه. وفي العموم، إذن يمكن القول ان التقييم الذاتي لوقع الهجرة للعمل على الأسرة جاء موجباً. أما في الحالات القليلة (١٠,٨ بالمائة) التي ترافق فيها الضرر مع الفائدة، فقد غلّب المستجيبون جانب الضرر. ولا شك أن هذه النتيجة تتصل أكثر بالحالات التي لم ينجح فيها المهاجر في تحقيق الهدف من الهجرة.

ولم تقتصر الفائدة للأسر المعيشية من الهجرة للعمل بالخارج على أعضاء الأسرة. فقد أبلغت أقلية من المستجيبين بأن الأسرة قد أفادت حتى من سفر أصدقاء للعمل بالخارج، على حين لم يشكُ من ضرر نتيجة لهذا إلا نسبة لا تذكر.

(١٤) استبيان رقم (٢). وكان المستجيب المفضل هو رئيس الأسرة، وفي حالة تعذر اجراء المقابلة معه، فقد كان البديل هو أحد أعضاء الاسرة البالغين الأقدر على اعطاء البيانات المطلوبة.

جدول رقم (٥ ـ ٢٠)

التقييم الذاتي لخبرة الهجرة للعمل بالخارج، أسر المهاجرين

البيان	النسبة المئوية
الاستفادة من عمل أحد أفراد الأسرة بالخارج	٦١
أهم صنوف الاستفادة	
تحسن مستوى المعيشة	٤٩
زيادة الأصول	١٣
الصنفان معاً	٢٦
التضرر من عمل أحد أفراد الأسرة بالخارج	١٦
أهم صنوف الضرر	
مشقة للمهاجر	٢٥
مشاكل للأسرة	٣٧
الصنفان معاً	٧
في حال وقوع الفائدة والضرر، أيهما يغلب؟	
الفائدة	٣٥
الضرر	٤٣
متوازنان	٢٢
الاستفادة من عمل أحد الأصدقاء بالخارج	١٥
التضرر من عمل أحد الأصدقاء بالخارج	١

الفصل السادس
تفاوتات الهجرة

تعاملنا مع الهجرة للعمل خارج مصر في الفصول الثلاثة السابقة كظاهرة إجمالية، وكأنها متجانسة داخلياً. وكان الغرض من هذا المدخل هو التركيز على السمات العامة، أو الأنماط المتوسطة للجوانب المختلفة للظاهرة، كما أشرنا قبلاً. ولكن التجانس قسمة نادرة في الظواهر الاجتماعية ـ الاقتصادية المركبة. وليست الهجرة للعمل خارج مصر استثناءً، بل ان التفاوتات الداخلية للهجرة قد فرضت نفسها على التحليل السابق في بعض مواضع، رغم تعمد استبعادها مؤقتاً. فنحن نعلم أن المهاجرين قد قصدوا بلداناً مختلفة. وأن الأهمية النسبية لبلدان الاستقبال تتفاوت من حيث عدد المهاجرين المصريين فيها، وطبيعة سوق العمل، ومن حيث تفاصيل خبرة العمل والاقامة، ومن حيث عائد الهجرة. كما تبيّن لنا أن المهاجرين يتفاوتون بشكل بيّن من حيث خصائصهم الاجتماعية والاقتصادية مما يرتب فروقاً هامة ولا بد في مصاحبات الهجرة وآثارها. ويمكن أن نسترسل في رصد التفاوتات التي يحتمل أن تكون لها أهمية جوهرية في دراسة الهجرة للعمل، ولكن نكتفي بالاستخلاص أن دراسة هذه الظاهرة لا تكتمل إلا باستكشاف بعض من التفاوتات الأساسية في كيانها.

وقد اخترنا أن نتعرض هنا لثلاثة تفاوتات أساسية. الأول بدهي ويقوم على التفرقة بين بلدان الاستقبال المختلفة. والثاني يعالج الفروق الاجتماعية ـ الاقتصادية بين المهاجرين كأفراد بدلالة مؤشر هام هو الحالة التعليمية للمهاجر. أما التفاوت الثالث فيقابل الريف والحضر، وهي قسمة جوهرية في المجتمع المصري، مع التركيز على الأسرة كوحدة للتحليل في مناقشة وقع الهجرة في الحالة الأخيرة. وقد راعينا أن يتضمن كل قسم من الأقسام الثلاثة للفصل الحالي من المعلومات ما يكفي، بالاضافة إلى ما تم التطرق إليه قبلاً، لفحص الجوانب المختلفة لظاهرة الهجرة للعمل حسب معيار التقسيم

المستخدم، أي بلد الاستقبال، أو الحالة التعليمية، أو الريف ـ الحضر. وعلى وجه التحديد، فقد أنشأنا الأقسام الثلاثة بحيث يعطي كل منها معلومات عن القسمات العامة لنسق الهجرة، ومراحلها، ووقع الهجرة، حسب معيار التقسيم المستخدم، على نفس النحو الذي اتبعناه في تقسيم الكتاب حتى الآن تقريباً. وبالاضافة إلى توثيق التفاوتات الهامة، حسب معيار التقسيم المستخدم، في الجوانب المختلفة للهجرة، فقد أوردنا مقارنات لا تظهر فروقاً ضخمة حسب معيار التقسيم لغرض استكمال أبعاد تحليل ظاهرة الهجرة للعمل. وباستثناءات معدودة، رحّلنا الجداول الخاصة بهذا الفصل إلى الملحق الاحصائي.

أولاً: بلد الاستقبال

قدمنا في الفصل الثالث تقديرات لتوزيع المشاركين في الهجرة للعمل خارج مصر على بلدان الاستقبال المختلفة حيث تبين لنا أن خمسة بلدان عربية، على رأسها العراق ثم السعودية، قد استقبلت قرابة ٨٥ بالمائة من المهاجرين المصريين أثناء الفترة المرجعية للمسح[1]. وبالاضافة إلى التباين بين بلدان الاستقبال الرئيسية في عدد المهاجرين، ومدى اصطحاب المهاجرين لعائلاتهم، فقد تبدلت المراكز النسبية لهذه البلدان في تيار الهجرة للعمل الخارج من مصر عبر الزمن، لأسباب تتعلق بطبيعة التطورات الاقتصادية وملامح سوق العمل بها، وللتغير في العلاقات بين الأنظمة الحاكمة، ولظروف الحرب في حالة العراق إضافة. كذلك تسربت إلى المناقشة في الفصول السابقة لمحات عن تفاوتات في جوانب مختلفة لظاهرة الهجرة للعمل حسب بلد الهجرة. ونقدم في هذا الفصل عرضاً لبعض التفاوتات الأساسية في الهجرة حسب بلد الاستقبال، بالتركيز على بلدان الهجرة الخمسة الرئيسية. ولكن كما ذكرنا قبلاً، فإن الاخراج الجماعي للمصريين من ليبيا في عام ١٩٨٥، لم يبق لبيانات المسح عن الهجرة إلى ليبيا إلا قيمة أكاديمية وتاريخية. ولذلك سنولي اهتماماً أكبر لتفاوت الهجرة بين البلدان الأربعة الرئيسية الباقية. وداخل هذه المجموعة، سنفرّق بين تيارين فرعيين للهجرة من مصر، يتوجه الأول إلى البلدين النفطيين الغنيين، السعودية والكويت، بينما يقصد الثاني العراق والأردن.

١ ـ القَسمات

لما كانت الهجرة للعمل خارج مصر هي في غالبيتها الساحقة هجرة ذكور، فإننا لا

---

(١) تضم مجموعة البلدان خلاف الخمسة الرئيسية، حسب نسبة المهاجرين العائدين، الامارات (٢,١ بالمائة)، واليمن العربية (١,٦ بالمائة)، ولبنان (١,٣ بالمائة)، وقطر (٠,٩ بالمائة)، وسوريا (٠,٧ بالمائة)، بالاضافة إلى بلدان عربية متعددة استقبلت نسباً طفيفة من المهاجرين، وبلدان غير عربية (٢,٨ بالمائة).

نتوقع تفاوتات كبيرة في نسبة الذكور بين المهاجرين وفق بلد الاستقبال. وفي الجدول (طـ ـ ٣) في الملحق (طـ)، يتبين أن بلدان الهجرة غير الخمسة الرئيسية اتسمت بأعلى نسبة من المهاجرين الاناث، بينما كانت النسبة متوسطة في البلدان النفطية الغنية حيث عملت المهاجرات الاناث في مهن التعليم والرعاية الصحية أساساً. ولكن العراق والأردن لم يجتذبا أية مهاجرات إناث، وكذلك كان الحال في ليبيا في منتصف الثمانينيات.

ونظراً لسهولة الدخول إلى العراق والأردن، فقد اتصفا بصغر سن المهاجرين إليهما. فقد كان هذان البلدان قِبلة صغار السن الراغبين في الهجرة الذين لم تتوفر لهم فرصة السفر إلى أحد البلدان النفطية الغنية. وبالمقابل، فإن هذه البلدان قد تميزت باستقبال المهاجرين، الأكبر سناً والأطول خبرة. وقد انخفض متوسط عمر المهاجرين بمرور الزمن بوجه عام ولكن بشكل ملحوظ في الكويت والأردن، كما يظهر من بيان العمر عند بدء الهجرة.

كما استقبل كل من العراق والأردن، وكذلك الكويت، نسبة أعلى من المهاجرين المقيمين في الريف. ويعود ذلك إلى مستوى المهارة الأدنى نسبياً الذي كان مطلوباً في المهاجرين إلى العراق والأردن. أما في حالة الكويت، فنتصور أن السبب يتمثل في انتماء كثير من المهاجرين الأوائل إلى الكويت إلى مناطق ريفية في جنوب مصر تشتهر بقدوم عمال البناء منها. وبمرور الوقت، زاد نصيب المهاجرين الريفيين في الهجرة بشكل عام، مما ترتب عليه زيادة نسبتهم في كل بلدان الهجرة الرئيسية، باستثناء الكويت، وبوجه خاص في السعودية. واحتفظت بلدان الهجرة الأخرى بأقل نسبة للريفيين من المصريين الذين هاجروا إليها.

واتساقاً مع فوارق السن، فإن البلدان النفطية الغنية قد اجتذبت نسبة أعلى بكثير من المتزوجين، مقارنة بالعراق والأردن. وعندما قل نصيب المتزوجين من المهاجرين وقت المسح، كان الانخفاض أكبر نسبياً في هذين البلدين، حتى أصبحا الوحيدين بأقلية من المتزوجين بين المهاجرين المصريين في مطلع عام ١٩٨٥. وكانت ليبيا بلد الاستقبال الوحيد الذي خبر زيادة في نسبة المتزوجين من المصريين الوافدين إليه. فلم تكن الهجرة إلى ليبيا في منتصف الثمانينيات مخاطرة مقبولة لصغار المهاجرين.

ونلحظ فروقاً جوهرية في المستوى التعليمي للمهاجرين حسب بلد الاستقبال خاصة بمقابلة العراق والأردن من جانب، بالبلدان النفطية الغنية من جانب آخر. فقد كانت نسبة المؤهلين تأهيلاً عالياً أقل، بشكل واضح، في المجموعة الأولى، بينما زادت فيها نسبة التأهيل المتوسط. وقد تأكدت هذه الفروق بمرور الزمن، خاصة فيما يتعلق

بزيادة المهاجرين ذوي التأهيل المتوسط في الأردن والعراق، وارتفاع نسبة المهاجرين أصحاب التعليم العالي في الكويت والسعودية.

وقد انعكست الفروق في المستوى التعليمي، وفي محل الاقامة، وفق بلد لاستقبال في خصائص العمل قبل الهجرة الأخيرة (أنظر الجدول(ط-٤)) في الملحق (ط)، فبين المهاجرين العائدين، استضافت البلدان غير الخمسة الرئيسية أقل نسبة من المهاجرين الذين كانوا يعملون بقطاع الزراعة في مصر، وكانت غالبية المهاجرين إليها من قطاع الخدمات. وبين بلدان الاستقبال الرئيسية، استقبلت السعودية أقل نسبة من المهاجرين من قطاع الزراعة، وأعلى نسبة من التشييد والخدمات. وبالمقابل تميزت الكويت بأعلى نصيب من المهاجرين القادمين من قطاع الزراعة، وبأدنى نسبة من القادمين من الصناعة، مما يتفق مع غلبة مهاجري الريف إلى الكويت. واستقبل الأردن أكبر نسبة من مهاجري قطاع التجارة. كذلك تميز العراق والأردن بارتفاع نسبة المهاجرين إليهما من الصناعة. وفي النهاية فقد اتسم المهاجرون إلى العراق والأردن بارتفاع النصيب النسبي لقطاعي الزراعة والخدمات.

ولكن هذا النمط تبدل في حالة المهاجرين وقت المسح. فبينما ارتفعت نسبة المهاجرين من قطاع الزراعة في بلدان الاستقبال بوجه عام، فقد انخفضت في الكويت، حتى شهد العراق والأردن أكبر نسبة من المهاجرين من قطاع الزراعة بالمقارنة بباقي بلدان الاستقبال، تليهما عن قرب الكويت. وقد سجل العراق كذلك زيادة في نسبة المهاجرين من الصناعة، وانخفاضاً في نصيب القادمين من التجارة. على حين بقي التوزيع القطاعي للمصريين العاملين في السعودية ثابتاً تقريباً باستثناء انخفاض نسبة المهاجرين من الصناعة. وفقد الأردن تميزه في المهاجرين من قطاعي الصناعة والتجارة. وتخلصت الكويت من عاملين في التشييد لمنفعة قطاع الخدمات. وتعكس هذه التبدلات تغيرات في وتيرة وهيكل النشاط الاقتصادي في بلدان الاستقبال الرئيسية في السبعينيات الأخيرة والثمانينيات الأولى.

وترتبط بالتباينات في التركيب القطاعي للمهاجرين حسب بلدان الاستقبال، تفاوتات في التكوين المهني لقوة العمل المهاجرة. ولعل أكثر المجموعات المهنية حساسية لتغيرات التكوين المهني هي مجموعة المهن الفنية والعلمية، أي قمة التصنيف المهني. وبين المهاجرين العائدين، تقدمت بلدان الهجرة، غير الخمسة الرئيسية، القائمة في نسبة المهن الفنية والعلمية بين المهاجرين إليها، بالمقارنة بباقي بلدان الاستقبال. على حين جاء الأردن في نهاية القائمة، واحتلت السعودية موقعاً متوسطاً. أما في حالة المهاجرين وقت المسح، فقد رفعت البلدان النفطية الغنية الثلاثة نسبة المهن

الفنية والعلمية في المهاجرين إليها، بينما تراجع نصيب هذه المجموعة المهنية بشكل ملحوظ في العراق والأردن.

وتضم التفاوتات المهمة في الحالة العملية وفق بلد الاستقبال، أدنى نسبة للعاملين لحسابهم في البلدان خلاف الخمسة الرئيسية، بالمقارنة بباقي بلدان الاستقبال، بينما كانت نسبتهم مرتفعة نسبياً في الأردن والكويت، في حالة المهاجرين العائدين، وفي ليبيا والأردن بين المهاجرين وقت المسح. ولكن نسبة العاملين لحسابهم قد انخفضت جذرياً عبر الزمن، تعبيراً عن انكماش قطاع التشييد، وزيادة الكثافة الرأسمالية للفن الانتاجي المستخدم فيه، في بلدان الهجرة.

وتدل البيانات على أن مستوى البطالة قبل الهجرة بين المهاجرين العائدين كان الأعلى بين من هاجروا إلى الأردن وغاية في الانخفاض بين من قصدوا الكويت وليبيا. ولكن الفروق في مستوى البطالة قبل الهجرة في حالة المهاجرين وقت المسح، حسب بلد الاستقبال، كانت أقل كثيراً.

وقد كانت ليبيا الأسبق إلى استقبال مهاجرين مصريين وتلتها الكويت بفترة تأخير تبلغ حوالى سنة في المتوسط، ثم تلتهما السعودية بفارق كبير. وكان العراق والأردن أكثر بلدان الاستقبال تأخراً في دخول المهاجرين المصريين إلى سوق العمل المحلي. (أنظر الجدول (ط ـ ٥)). ويسود نمط مماثل في توقيت بدء الهجرة للمهاجرين وقت المسح ولكن مع فروق أقل بين بلدان الاستقبال. وتدل الفروق في توقيت بدء الهجرة، بين العائدين والمهاجرين من بلد لآخر على مدى قدم تيار الهجرة، فترتفع في حالة تيارات الهجرة الأقدم، كما يتضح من بيانات الجدول، وتتبع الفروق في توقيت بدء الهجرة الأخيرة نفس النمط، وإن انخفض مدى التفاوت فيه.

ولا توجد تفاوتات قوية في تعددية الهجرة للمهاجرين العائدين حسب بلد الاستقبال ـ وإن كان المهاجرون العائدون من الكويت وليبيا الأقل تعدداً في الهجرة أثناء الفترة المرجعية ـ وبين المهاجرين وقت المسح، تميز من كانوا في السعودية وليبيا بعدد أكبر من الهجرات خلال الفترة المرجعية للمسح. وسنتحرى جانباً من تعددية الهجرة حسب بلد الاستقبال بعد قليل.

ولكن نشهد تفاوتات هامة بين بلدان الاستقبال في مدة الهجرة الأخيرة. ففي حالة المهاجرين العائدين، كانت مدة الهجرة الأقصر في العراق والأردن. وداخل مجموعة الدول النفطية الغنية، كانت هجرة المصريين إلى الكويت الأطول. ويبدي المهاجرون وقت المسح مدة هجرة أطول، من نظرائهم العائدين، في بلدان الاستقبال المختلفة، باستثناء العراق حيث لم يتغير متوسط مدة الهجرة. وتميزت الكويت وليبيا بأطول مدة

هجرة متوسطة بين بلدان الاستقبال الخمسة الرئيسية. ويتمايز الأردن عن العراق بالاشتراك في ظاهرة طول مدة الهجرة للمهاجرين بالمقارنة بالعائدين. وبالطبع فإن مدد الهجرة المذكورة للمهاجرين وقت المسح أقل من المدد النهائية للهجرات التي كانت مستمرة وقت المسح. ويشير ازدياد طول الهجرة بمرور الزمن إلى تمرّس مجموعة من المهاجرين المصريين في العمل خارج البلاد، ولا شك أن مستوى المهارة والتأهيل مرتفع في هذه المجموعة.

وهكذا يتضح لنا أن تيار الهجرة للعمل خارج مصر كان يتكون في الواقع من عدة تيارات فرعية حسب بلدان الاستقبال، وأن قسمة هامة في هذا الصدد كانت بين الهجرة إلى العراق والأردن من جانب، وبين تلك إلى البلدان النفطية الغنية، خاصة السعودية والكويت، من جانب آخر. وسنمضي في توثيق أبعاد التباين بين هذه التيارات الفرعية في الأجزاء التالية من هذا الفصل. ولكن يجوز لنا الآن أن نتحرى نمط تداول المهاجرين الذين تعددت هجراتهم لبلدان الهجرة. فهل كانت بعض بلدان الهجرة تمثل نسق هجرة مغلق بمعنى أن المهاجرين إليه، لو تكررت هجرتهم، يعودون إليه مرة أخرى؟ ويحوي الجدول (ط ـ ٦) في الملحق (ط) محاولة للاجابة على هذا السؤال بمقارنة بلد الهجرة الأخيرة وفق بلد الهجرة الأولى[٢] لمن تعددت هجراتهم خلال الفترة المرجعية. ولكن يجب أن نتذكر قبل تحليل هذه المعلومات أن عودة مهاجر لبلد ما لا تتوقف فقط على رغبته، وإنما على إمكانية دخول البلد والحصول على عمل بها.

وابتداءً، يمكن اعتبار النسبة بين نصيب بلد معين من متعددي الهجرات في الهجرة الأخيرة والهجرة الأولى تعبيراً، غير كامل، عن تفضيل المهاجرين لبلد الاستقبال هذا. ونقول غير كامل لأن كمال المؤشر يقتضي إمكان العودة لأي بلد استقبال على حد سواء. وطبقاً لهذا المؤشر نجد الكويت ثم السعودية على رأس القائمة، ويليهما العراق، كبلدان مفضلة. وبالمقابل تنتمي بلدان الهجرة غير الخمسة الرئيسية إلى مجموعة البلدان غير المفضلة، يليها الأردن، وتمثل ليبيا الحد الأقصى لقلة التفضيل. وتتضح الصورة كثيراً بمقارنة تجمعي العراق والأردن من ناحية، والسعودية والكويت من ناحية أخرى. فنرى التجمع الأول محتفظاً بنفس النسبة تقريباً من المهاجرين في الهجرتين الأولى والأخيرة، بينما يكسب التجمع الثاني. وتخسر ليبيا والبلدان الأخرى جزءاً كبيراً من مهاجريها في الهجرة الأولى لكلا التجمعين. ولا ريب أن العراق والأردن قد كسبا نسبة أكبر من الأدنى تأهيلاً، المتحولين عن ليبيا والبلدان الأخرى. وبناء على هذه المؤشرات، يمكن القول ان السعودية والكويت كانتا مفضلتين عن باقي بلدان الهجرة،

---

(٢) هاجر حوالى ٧٨ بالمائة ممن تعددت هجراتهم مرتين فقط خلال الفترة المرجعية.

وكانت ليبيا أقلها تفضيلاً، ومثّل العراق والأردن نسقاً متمحوراً داخلياً بسبب سهولة الدخول. ويعضد هذه النقطة الأخيرة أن العراق كسب مهاجرين من الأردن أكثر من النقلة العكسية كثيراً. ويعود هذا التفاوت الداخلي، على الأقل جزئياً، إلى أن الدخول إلى العراق كان متاحاً لفترة أطول من الأردن خلال الفترة المرجعية.

ونلحظ درجة أقل من التباين في التوزيع النسبي للمهاجرين وقت المسح حسب بلد الهجرة بين الهجرة الأولى والهجرة الأخيرة، مما يعبر عن نشوء استقرار نسبي في توجهات المهاجرين، ويؤيد هذا الاستخلاص زيادة معدلات العودة إلى نفس بلد الهجرة الأولى، عن نظيرتها في حالة العائدين من ناحية، واختفاء عدد كبير من النقلات الممكنة بين بلد الهجرة الأولى والأخيرة في حالة المهاجرين وقت المسح من ناحية أخرى. وتحتفظ ليبيا بمنزلة الدولة الأقل تفضيلاً، وبفارق أكبر عن حالة المهاجرين العائدين. كذلك نشهد أنماط التفضيل ذاتها التي عددنا في حالة العائدين، وإن كانت أقل وضوحاً.

ولا يتوقع أن يتباين النمط الأساسي لدوافع الهجرة حسب بلد الاستقبال. وتؤيد بيانات المسح هذا التوقع، وإن أظهرت تفاوتات محدودة في هيكل الدوافع ترتبط بوضوح بخصائص المهاجرين إلى بلدان الاستقبال المختلفة، وإن كان لا يمكن بالطبع فصل هذه الخصائص عن طبيعة سوق العمل وقواعد الدخول والاقامة ببلدان الاستقبال. فيظهر مثلاً أن المهاجرين العائدين من السعودية وليبيا قد ذكروا دوافع تعليم وزواج الأولاد أكثر من غيرهم. ويرتبط هذا بالخصائص العمرية والزواجية لهؤلاء المهاجرين كما بيّنا سابقاً. أما بين المهاجرين وقت المسح فقد أخذت الكويت محل ليبيا في هذا الصدد، بينما استمرت السعودية في موقعها كبلد يقصده الآباء وأحد أهدافهم تأمين حياة ومستقبل أولادهم. وبالمقابل فإن المهاجرين إلى العراق قد ذكروا التوفير للزواج أكثر من غيرهم، وانضم إلى العراق في حالة المهاجرين وقت المسح، المهاجرون إلى الأردن.

إلا أن أهداف الهجرة قد تفاوتت بشكل واضح تبعاً لبلد الاستقبال (أنظر الجدول (ط ـ ٧) في الملحق (ط))، فنلاحظ أن نسبة المهاجرين العائدين الذين استهدفوا الاقامة الدائمة أو البقاء أطول فترة ممكنة كانت الأعلى في ليبيا، ثم في الكويت فالأردن فالسعودية، والأقل في العراق. أما بين العائدين الذين حددوا هدفاً لمدة الهجرة فقد كانت مدة الهجرة المستهدفة الأقصر في حالة الأردن والعراق، والأطول في حالة الكويت. وقد كانت مدة الهجرة الفعلية أقصر من المدة المستهدفة في كل بلدان الاستقبال، وبوجه خاص في حالة المهاجرين إلى الأردن، مما يشير إلى عدم نجاح المهاجرين في إتيان هدف المدة، راجع الجدول (ط ـ ٥)، ورغم ذلك فإن التفاوت في هدف المدة يناظر نمط التفاوت في مدة الهجرة الفعلية، مما يوحي بأن تصور المهاجرين

للفروق في مدة الهجرة المحتملة بين بلدان الاستقبال كان واقعياً.

ولا تظهر تباينات جوهرية في نسبة المهاجرين العائدين الذين حددوا هدفاً ادخارياً قبل هجرتهم الأخيرة، حسب بلدان الاستقبال الخمسة الرئيسية. ولكن هدف الادخار ذاته تفاوت جوهرياً وفق بلد الهجرة، معبراً بشكل عام عن العائد المالي المتوقع من بلدان الهجرة المختلفة، باستثناء ليبيا، التي مال هدف الادخار بين المهاجرين إليها إلى التدني، ومجموعة البلدان غير الخمسة الرئيسية التي كان هدف الادخار فيها ضخماً.

٢ ـ المراحل

تفاوتت تكلفة الحصول على عمل بشكل واضح من بلد استقبال لآخر. فكانت الأقل في العراق والأردن، والأعلى في السعودية ثم الكويت (أنظر الجدول (ط ـ ٨)). ويعود ذلك إلى أن القيود على الدخول والاقامة في السعودية والكويت قد أدت، في ضوء العائد المالي المرتفع المتوقع من الهجرة إليهما، إلى نشوء سوق نشطة في تصاريح الدخول وفرص العمل، حتى تعدت تكلفة الحصول على فرصة عمل في الكويت والسعودية، في المتوسط، ٤٠٠ جنيه. وعلى العكس من ذلك، فإن حرية الدخول والاقامة والعمل كانت مكفولة للمصريين في العراق خلال غالبية الفترة المرجعية، وفي الأردن لعدة سنوات، مما عنى أن المهاجر إلى أحدهما لم يتحمل تكلفة في الحصول على عمل إلا لماماً. وفي هذه الحالات، لم تقل تكلفة فرصة العمل عن المائتي جنيه.

ولكن غياب تكلفة الحصول على عمل لا تعني عدم تحمل أية تكلفة للهجرة، فلم تقل نسبة من تحملوا تكلفة السفر إلى بلد الهجرة عن ٧٥ بالمائة، وكانت الأعلى في العراق والأردن، حيث تحمل تكلفة السفر كل المهاجرين إليها تقريباً. وقد عكست الفروق في متوسط تكلفة السفر المسافة بين مصر وبلدان الاستقبال المختلفة تقريباً.

ولم يحكم تعاقد مكتوب شروط العمل في بلدان الاستقبال بالضرورة. وكانت أقل بلدان الاستقبال تنظيماً في هذا الصدد هي العراق والأردن، بينما كانت السعودية أعلى بلدان الهجرة في مدى وجود عقد عمل مكتوب (أنظر الجدول (ط ـ ٩)) في الملحق (ط). ولكن عندما كان هناك تعاقد فقد احترم في الغالبية العظمى من الحالات، وكان الأكثر احتراماً في العراق. وأفادت غالبية ضئيلة بأن معاملة الرئيس من مواطني بلد الهجرة، إن وجد، كانت حسنة إلا في ليبيا التي قلت نسبة المعاملة الحسنة فيها عن النصف قليلاً. واعتبرت ظروف العمل أسوأ من المتوقع من غالبية صغيرة من المهاجرين العائدين، خاصة في الأردن، بينما كان حكمهم أن بلدان الاستقبال غير الخمسة الرئيسية قدمت أفضل ظروف العمل.

وتشير بيانات الجدول (ط ـ ١٠) في الملحق (ط)، إلى أن خبرة المعيشة في بلد الهجرة قد لاقت استحساناً أقل عن خبرة العمل من المهاجرين العائدين. فلم تتعد نسبة العائدين الذين اعتبروا المسكن جيداً في بلد الهجرة الربع في الأردن، وكانت حوالى الثلث في العراق والكويت، ولم تتعد النصف، بالكاد، إلا في بلدان الهجرة غير الخمسة الرئيسية. واعتبرت معاملة موظفي الحكومة الأسوأ في الأردن وليبيا والعراق، بينما عدت معاملة هؤلاء الموظفين طيبة في غالبية طفيفة للعائدين من الكويت والسعودية. ومرة أخرى كانت البلدان غير الرئيسية هي الأعلى تقييماً. وقد كانت معاملة المواطنين العاديين عموماً أسوأ من الموظفين، ولا ننسى أن بعضاً من هؤلاء أنفسهم هم وافدون. ولكن تبدل التفاوت حسب بلدان الاستقبال، فانخفض تقييم السعودية والكويت بشكل واضح. على حين اعتبرت معاملة المواطنين العاديين أفضل من معاملة الموظفين في الأردن وليبيا. وأكدت بلدان الهجرة غير الرئيسية موقعها المتميز في توفير أفضل ظروف المعيشة للمهاجرين المصريين بذكر غالبية للعائدين منها أن معاملة المواطنين العاديين كانت أخوية.

وقد كان متوسط الدخل السنوي أثناء الهجرة الأقل فى الأردن والأعلى فى بلدان الاستقبال غير الرئيسية، تليها السعودية. (أنظر الجدول (ط ـ ١١) في الملحق (ط)). ونتيجة لذلك كان التحسن في الدخل، بالمقارنة بالدخل قبل الهجرة، الأعلى في بلدان الهجرة غير الرئيسية والسعودية، تليهما ليبيا، والأقل في الأردن. وقد انفق المهاجرون العائدون قرابة نصف دخلهم في بلدان الهجرة غير الرئيسية في هذه البلدان ذاتها. لكن نسبة الدخل المنفق في بلد الهجرة تراوحت بين حد أدنى أقل من الثلث في ليبيا إلى حوالى ٤٠ بالمائة في الأردن والكويت. ونلاحظ فروقاً كبيرة في وسائل تحويل الأموال لمصر بين بلدان الاستقبال. فبينما فضل المهاجرون إلى العراق والأردن القنوات غير الرسمية، كالأصدقاء والأقارب، مال باقي المهاجرين إلى استعمال قنوات منظمة، كالمصارف والوسطاء في السوق الحر للنقد الأجنبي العاملين في بلدان الاستقبال، خاصة في السعودية والبلدان غير الرئيسية. وبالطبع ترتبط هذه الأنماط بالتفاوت في خصائص المهاجرين بين بلدان الاستقبال المختلفة.

٣ ـ الوقع

ذكرنا سابقاً أن نسبة قليلة من المهاجرين العائدين قد اكتسبت مهنة جديدة أثناء الهجرة. ويتبين من الجدول (ط ـ ١٢) في الملحق (ط)، ان اكتساب مهنة جديدة كان الأعلى في الأردن والعراق. وإذا تذكرنا انخفاض المستوى المهني للمهاجرين إلى هذين البلدين، قبل الهجرة وأثناءها، لامكننا استنتاج أن المهن المكتسبة كانت تنتمي أكثر إلى قاع السلم المهني. وبينما احتلت الكويت وبلدان الهجرة غير الرئيسية موقعاً

متوسطاً في مدى اكتساب المهاجرين لمهن جديدة، فقد تصدرا بلدان الاستقبال في اكتساب المهاجرين لمهارات جديدة في نفس مهنهم، مما يدل على أن العمل في هذه البلدان كان يوفر فرصة أفضل من باقي بلدان الهجرة للترقي المهني. أما المركز الأدنى في اكتساب المهارة فقد احتلته ليبيا.

وقد تفاوت المهاجرون العائدون في مدى تحسن دخلهم بعد العودة، بالمقارنة بالدخل قبل الهجرة، حسب بلد الاستقبال. فكان التحسن الأعلى بين العائدين من ليبيا (تذكر انخفاض نسبة المنفق في بلد الهجرة، وقدم الهجرة، في حالة ليبيا) تليها السعودية. وسجل الأردن والعراق أقل تحسن في دخل العائدين منهما. (أنظر الجدول (ط ـ ١٣) وحاشية الجدول (ط ـ ١١) في الملحق (ط)).

ويعكس التباين في مدخرات الهجرة تفاعل مجموعة من التفاوتات بين بلدان الهجرة تعرضنا لها قبلاً وتشمل متوسط الدخل، ونسبة المنفق في بلد الهجرة، وطول مدة الهجرة. ومن الجدول (ط ـ ١٤) نجد أن المهاجرين العائدين من العراق والأردن قد انتهوا بمدخرات أقل من غيرهم، بينما ادخر العائدون من السعودية الأكثر يليهم من هاجروا إلى البلدان غير الخمسة الرئيسية ثم إلى الكويت. وإذا قارنا المدخرات المتحققة بهدف الادخار (قارن الجدول (ط ـ ٧)) لتبين لنا خيبة أمل من هاجروا إلى العراق والأردن ومجموعة الدول الأخرى، بينما حقق من هاجروا إلى السعودية وليبيا أكثر من أهدافهم.

ولا يتوقع أن تظهر تفاوتات جوهرية في نمط استغلال المدخرات بين بلدان الاستقبال. فالعامل الحاسم في هذا الصدد هو المستوى الاجتماعي للمهاجر والذي نعرض له في صورة التباين في المستوى التعليمي في الجزء ثانياً. ولكن تبقى بعض الفروق في نمط استغلال المدخرات حسب بلد الهجرة نتيجة لتفاوت خصائص المهاجرين من بلد استقبال لآخر. ونلخص أهم هذه الفروق في الجدول (ط ـ ١٥)، وتتعلق كلها بالتفرقة بين المهاجرين العائدين من العراق والأردن من ناحية، وبين باقي المهاجرين العائدين من ناحية أخرى. بداية، يظهر أن النسبة المخصصة من المدخرات لسداد الديون كانت الأعلى للعائدين من الأردن ثم من العراق، مما يدل على زيادة إعسار المهاجرين إلى هذين البلدين بداية (ولا عجب إذاً، إذا لم يتحسن دخل هؤلاء المهاجرين كثيراً بعد العودة خاصة إذا تذكرنا صغر حجم مدخراتهم).

وطبيعي أن النسبة المخصصة من المدخرات للحج والعمرة كانت الأعلى بين العائدين من السعودية، وكان تخصيص المدخرات لهذا الغرض الأقل في حالة العائدين من الأردن والعراق، مما يرجع إلى الفقر النسبي لهؤلاء المهاجرين وصغر مدخراتهم بالاضافة إلى صغر سنهم.

كذلك تميز المهاجرون إلى العراق والأردن بأعلى نصيب لنفقات الزواج من مدخراتهم، وأقل نصيب لزواج الأولاد. ويرجع ذلك إلى تركيب هؤلاء المهاجرين حسب العمر والحالة الزواجية، وبالتالي إلى ازدياد أهمية التوفير للزواج كدافع للهجرة بينهم، كما رأينا سابقاً.

وبينما كانت نسبة المدخرات التي خصصت لوسائل النقل الخاص الأقل بين العائدين من العراق والأردن، فقد مال هؤلاء المهاجرون إلى تخصيص نسبة أكثر ارتفاعاً من باقي المهاجرين لشراء وسائل النقل العام. ويعكس هذا الفقر النسبي للمهاجرين إلى الأردن والعراق من ناحية، وغلبة الأصول الريفية فيهم من ناحية أخرى، إذ كانت سيارات الأجرة أحد أشكال الاستثمار المربح في الريف المصري خلال الفترة المرجعية.

ويقع الفارق الأخير بين العائدين من العراق والأردن وباقي المهاجرين، في أهم مجالات استغلال المدخرات، أي البناء السكني. فبينما خصص هؤلاء المهاجرون أعلى نسب من المدخرات لبناء منزل خاص جديد، كان نصيب المباني السكنية الأخرى من مدخراتهم أقل من المتوسط. ويعود هذا الفارق إلى نفس الأسباب المبينة في الفقرة السابقة.

وهكذا، نرى أن القسمة الأساسية لتيار الهجرة للعمل خارج مصر، بين العراق والأردن من جانب، والبلدان النفطية الغنية، من جانب آخر، تتأكد في مجال وقع الهجرة.

ثانياً: المستوى التعليمي

ندرس في هذا الجزء التفاوت في ظاهرة الهجرة للعمل حسب المستوى التعليمي، كمؤشر على المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي للمهاجرين، ورغم أن بيانات المسح قد احتوت على خصائص للمهاجرين تستخدم عادة كمؤشرات للمستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي، مثل المهنة والدخل، فقد آثرنا المستوى التعليمي كمعيار للتقسيم الاجتماعي ـ الاقتصادي لعدة أسباب. فالمستوى التعليمي أكثر ثباتاً في الزمن من ناحية، وأقل عرضة للتأثر بخبرة الهجرة ذاتها من ناحية أخرى، بالمقارنة بالدخل والمهنة، بل ان الدخل يتأثر بالهجرة للعمل بشكل قوي، وليست المهنة ببعيدة عن التأثر بالهجرة، كما بيّنا. كما أن درجة الدقة في بيانات المستوى التعليمي تكون أعلى بكثير من بيانات الدخل والمهنة. فالأولى أقل عرضة بكثير لأخطاء الابلاغ ومعالجة البيانات خاصة في حالة جمع البيانات عن المهاجرين وقت المسح. وأخيراً، فإن المستوى التعليمي يعد أكثر دلالة على المكانة الاجتماعية عن الدخل، عندما لا يقترن مستوى التأهيل الأعلى بفرص الدخل المرتفع كما هو الحال في مصر، وبوجه خاص منذ

منتصف السبعينيات، وهي فترة اهتمامنا في دراسة الهجرة[٣].

وقد عرضنا في الفصل الثالث التركيب التفصيلي للعائدين والمهاجرين وقت المسح، ولغير المهاجرين من قوة العمل حسب الحالة التعليمية (انظر الجدول رقم (٣ ـ ٤)). ولكننا سنكتفي في هذا الفصل بمعالجة المستوى التعليمي (المحور الأول من الحالة التعليمية في الجدول رقم (٣ ـ ٤)) في ستة مستويات متتالية، نرمز لها بالأرقام ١، ٢، . . . ، ٦، تقابل الفئات: أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائي، اعدادي، ثانوي ودبلوم، عالية وعليا، على الترتيب. وسنختزل المستوى التعليمي، أحياناً، أكثر من ذلك توخياً للبساطة في العرض أو لاظهار الأنماط، فتجميع كل مستويين متتاليين من الستة الموصوفين أعلاه، يجمل المستوى التعليمي في ثلاث فئات: اللاتأهيل[٤]، والتعليم الأساسي، والتعليم المتوسط فما فوق. واضطررنا في بعض الحالات إلى اجمال المستويين ٣، ٤ فقط لتجنب بعض التقلبات في الأنماط المشاهدة، والتي نرجعها لصغر الوزن النسبي للحالات المنتمية إلى كل من هذين المستويين التعليميين في العينات، وذلك بسبب تركيب قوة العمل حسب المستوى التعليمي الذي نعرض له الآن (أنظر الجدول (٦ ـ ١)).

جدول رقم (٦ ـ ١)

التركيب النسبي لقوة العمل حسب الحالة التعليمية وحالة الهجرة
(نسب مئوية)

المستوى التعليمي	العائدون	المهاجرون	غير المهاجرين
لا تعليم	٥٥,٨	٥٣,٨	٥٩,٧
تعليم أساسي	٩,٦	٩,٩	١٢,١
تعليم متوسط فما فوق	٣٤,٧	٣٦,٣	٢٨,١

ويظهر من الجدول أن غالبية قوة العمل غير المهاجرة لم تنه المرحلة الأولى من التعليم، بينما تنخفض نسبة الحاصلين على تعليم أساسي إلى أكثر قليلاً من العشر، ثم يرتفع وزن ذوي التعليم المتوسط فما فوق إلى قرابة ٣٠ بالمائة، ويشير هذا النمط إلى أن

(٣) يمكن أن يعتمد تحليل أعمق لتفاوت الهجرة حسب المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي، عدةمؤشرات للتقسيم الاجتماعي مجتمعة، أو ملخصة في صورة مقياس واحد يستخرج بالتحليل متعدد المتغيرات.

(٤) تضم هذه الحالة من التحق بالمرحلة الأولى من التعليم ولكن لم يكملها، وبالتالي يدخل في فئة «يقرأ ويكتب» طبقاً للتصنيفات الشائعة.

انهاء المرحلة الأولى كان ينطوي على احتمال كبير في التقدم في التعليم حتى مستوى الثانوية العامة على الأقل، مما أدى لضعف التمثيل النسبي لخريجي التعليم الأساسي في قوة العمل. وهذا العجف في مستوى التعليم الأساسي سمة مميزة لقوة العمل في البلدان المتخلفة حيث ينقسم سوق العمل إلى مكونين رئيسيين، الأول «تقليدي» متاح لغير المؤهلين، وهم الغالبية، والثاني «حديث» يرتكز على مستوى مرتفع نسبياً من التعليم النظامي. على حين يكون إكمال التعليم الأساسي حداً أدنى لتأهيل أفراد قوة العمل في المجتمعات الحديثة.

ونلاحظ نفس النمط الأساسي لتركيب قوة العمل حسب المستوى التعليمي بين العائدين والمهاجرين. ولكن بالنظر في التركيب التفصيلي للمهاجرين خلال الفترة المرجعية للمسح، الجدول رقم (٣ ـ ٤)، نجد انتقائية موجبة قوية للمستوى التعليمي الخامس وانتقائية موجبة للمستويين الثاني والسادس. وقد ازدادت انتقائية المستوى الخامس بين المهاجرين، بالمقارنة بالعائدين، بينما قلت انتقائية المستوى السادس قليلاً. وعليه، وكما أشرنا أكثر من مرة قبل ذلك، فقد أصبح تيار الهجرة للعمل أكثر انتقائية للمؤهلين تعليمياً بمرور الوقت خلال الفترة المرجعية للمسح، وإن كانت انتقائية ذوي التعليم العالي قد قلت. ويعود هذا التغير في تركيب المهاجرين حسب المستوى التعليمي إلى رواج الهجرة إلى العراق والأردن في الثمانينيات، وطبيعة العمالة المهاجرة إلى هذين البلدين.

١ ـ القسمات

يمثل التفاوت في خصائص المهاجرين وفق المستوى التعليمي أحد الأسباب الجوهرية لاهتمامنا بتفاوت الهجرة تبعاً لهذا المتغير. فلننظر أولاً في هذه الخصائص. نلاحظ أن تواجد الاناث يزداد في قوة العمل غير المهاجرة بارتفاع المستوى التعليمي، وقد كانت نسبة الاناث الأعلى في المستوى التعليمي الخامس، حوالى الثلث. (انظر الجدول (ط ـ ١٦)). ولكن الانتقائية الساحقة للذكور تخفي هذا الاتجاه، خاصة في حالة المهاجرين وقت المسح. فلا تنخفض نسبة الذكور بين العائدين إلى قرب ٩٠ بالمائة إلا في المستويين التعليميين الأعلى. أما بين المهاجرين فإن هذا التميز قاصر على المستوى التعليمي الأعلى فقط.

وينخفض متوسط عمر غير المهاجرين مع ترقي المستوى التعليمي. ويعكس هذا النمط انتشار التعليم في العقود الثلاثة الأخيرة، خاصة في المستويين التعليميين الأعلى. وقد انتخبت الهجرة الأصغر سناً في كل المستويات التعليمية عدا الأخير، حيث يبدو أن الخبرة الأطول قد زادت من فرصة الهجرة. وبنضج تيار الهجرة زادت انتقائية

الأصغر سناً في كل المستويات التعليمية، حتى أوشك أثر طول الخبرة في المستوى الأعلى أن ينعدم. ففي المستويات التعليمية الأربعة الأولى كان المهاجرون وقت المسح أصغر من غير المهاجرين في المتوسط بست إلى ثماني سنوات(٥).

وكما يتوقع، فقد تدنت نسبة الاقامة في الريف بزيادة التعليم. ولم تغير الهجرة هذا النمط حتى عندما زاد تمثيل المقيمين في الريف بين المهاجرين وقت المسح بوجه عام.

ونجد بين غير المهاجرين انقساماً واضحاً في نسبة المتزوجين، فقد كانت أقل بكثير في المستويين التعليميين الأعلى. ولا شك أن هذا الانقسام يعود من جانب إلى فارق السن الذي أوضحنا أعلاه، وإلى تعقد الزواج كمسألة اجتماعية، وكعبء مالي، بارتفاع التعليم. وبين العائدين نشهد انتقائية موجبة للمتزوجين عامة، وبوجه خاص في المستويات التعليمية الثلاثة الأدنى. أما بين المهاجرين، فتظهر انتقائية سالبة للمتزوجين، باستثناء الأميين، وتقوى الانتقائية السالبة خاصة بين ذوي التعليم الأساسي والمتوسط، أي المستويات ٣ إلى ٥.

وينتظر أن ينخفض متوسط عدد المعولين مع ارتفاع المستوى التعليمي، بسبب خصائص الحالة الزواجية والعمر، المبينة أعلاه، على الأقل، إن لم يكن بسبب التباين في السلوك الانجابي أيضاً. وتظهر البيانات هذا النمط للمجموعات الثلاث المعتبرة هنا. فبالمقارنة بغير المهاجرين، كان متوسط عدد المعولين للعائد أقل إلا عند طرفي المتصل التعليمي. وكان المتوسط أقل بعد بين المهاجرين باستثناء مستوى التعليم الابتدائي. وهكذا يظهر أنه، من منظور الخصائص الاجتماعية، كان المهاجرون من المستوى التعليمي الأعلى الأكثر ثباتاً عبر الفترة المرجعية.

وقد تباينت خصائص العمل أيضاً وفقاً للمستوى التعليمي. (انظر الجدول (ط ـ ١٧)). فاستحوذ قطاعا الزراعة والخدمات على جل قوة العمل خاصة عند طرفي التصنيف المهني، الزراعة عند الطرف الأدنى والخدمات عند الأعلى. ويناظر هذا الانقسام ذلك الذي وجدناه في البداية، عند مناقشة تركيب قوة العمل حسب المستوى

---

(٥) لاحظ أن العمر هنا يعود إلى وقت المسح، أي بعد العودة، بمدة غير محددة، للعائدين، وأثناء الهجرة للمهاجرين. وإذا قارنا متوسط العمر عند بدء الهجرة لوجدنا أن الأميين كانوا أعلى العائدين عمراً. ثم ينخفض متوسط العمر مع التعليم، حتى يصل أدنى قيمة عند المستوى التعليمي الخامس، ثم يرتفع مرة أخرى إلى قيمة وسيطة عند المستوى التعليمي الأعلى. ويظهر نفس النمط بين المهاجرين الذين كانوا عموماً أصغر قليلاً من العائدين في كل المستويات التعليمية ما عدا بين الأميين حيث تعدى فارق السن العامين. انظر حاشية الجدول (ط ـ ٣) في الملحق (ط).

التعليمي، بين سوقي العمل «التقليدي» و«الحديث». وبالطبع، فإن نصيب الزراعة من قوة العمل ينخفض بسرعة بارتفاع التعليم. وبينما يظهر هذا النمط في المجموعات الثلاث المدروسة هنا، إلا أن انتقائية موجبة للعاملين بالزراعة تقوم في كل المستويات التعليمية، وتقوى بين المهاجرين وقت المسح. أما في قطاع الخدمات، فتنعكس الصورة، حيث يزداد نصيبه من قوة العمل بارتفاع التعليم، وتنشأ انتقائية سالبة للعاملين فيه بين العائدين عبر المتصل التعليمي بوجه عام وخاصة في المستويين التعليميين الأدنى.

ولبحث التفاوت في التركيب المهني حسب المستوى التعليمي، نكتفي بثلاث مجموعات مهنية: «الفنية والعلمية» حيث لها أهمية خاصة قرب قمة السلم التعليمي، و«الزراعية» ذات الانتشار عند قاع السلم، و«الانتاج والنقل» قريبة الصلة بالمستويات التعليمية الوسيطة. ويتبدى من البيانات انتقائية موجبة للعاملين بالمهن الزراعية ومهن الانتاج والنقل عند المستويات التعليمية الموائمة، خاصة بين المهاجرين في المجموعة المهنية الأخيرة (مما يتسق مع زيادة انتقائية التعليم المتوسط والمهني بين المهاجرين، مقارنة بالعائدين). بينما تظهر انتقائية سالبة محدودة للمهن الفنية والعلمية عند المستوى الأعلى من التعليم.

وتمثل فئتا الحالة العملية: «يعمل لدى الغير» و«يعمل لحسابه»، أكثر من ٩٠ بالمائة من قوة العمل. وترتفع نسبة الأولى باطراد مع زيادة التعليم. ولا يظهر من البيانات نمط انتقاء سلس لمن يعملون لدى الغير حسب الحالة التعليمية، وإن بدت انتقائية موجبة محدودة لهم عند طرفي التصنيف التعليمي، على حساب من يعملون لحسابهم. وقد قويت هذه الانتقائية بين المهاجرين الأميين. ولا تدل البيانات على نمط محدد للبطالة حسب المستوى التعليمي، كما لا تشير إلى نمط انتقاء للمتعطلين وفقاً للتعليم.

وتظهر نتائج المسح أن النمط الزمني للهجرة قد تفاوت حسب المستوى التعليمي (أنظر الجدول (ط - ١٨)). فقد سبق العائدون ذوو التعليم العالي كل المستويات التعليمية الأخرى إلى الهجرة، وبين الآخرين كان الأميون، في المتوسط، آخر من شاركوا في الهجرة. ويقوم نفس النمط بين المهاجرين وقت المسح بفترة تأخير متوسطة، عن العائدين، طولها حوالى سنتين. ويرجع قصر فترة التأخير هذه إلى أن الهجرة للعمل خارج مصر لم تزدهر إلا قرب نهاية السبعينيات كما يتضح من القيم المتوسطة لوقت بدء الهجرة.

ويبدو أن تعدد مرات الهجرة خلال الفترة المرجعية لم يتوقف على المستوى التعليمي إلى حد كبير. فكل ما نلحظ هو ميل طفيف لعدد أقل من مرات الهجرة عند

طرفي المتصل التعليمي. إلا أن طول مدة الهجرة تأثر بشدة بالمستوى التعليمي. فقد تضاعف متوسط مدة الهجرة بين العائدين عبر التصنيف التعليمي، مع قفزة عند المنتصف بحيث كانت مدة الهجرة أطول بكثير في المستويات الثلاثة الأعلى عن سابقيها. أما بين المهاجرين وقت المسح فنجد أن مدة الهجرة الأخيرة، حتى وقت المسح، كانت أطول من العائدين من ناحية، وازدادت مع مستوى التعليم من ناحية أخرى، بوجه عام[٦]. لكن الملحوظة الهامة هي الفارق النسبي الكبير بين طول مدة الهجرة الأخيرة، بين المهاجرين والعائدين، وهي لم تنته بعد في الحالة الأولى. ويعني هذا أن المهاجرين عاليي التأهيل قد كونوا، بتقادم تيار الهجرة، تياراً فرعياً أكثر استقراراً، في المتوسط، من باقي المستويات التعليمية، وبفارقٍ كبير.

وتظهر تباينات هامة بين فئات المستوى التعليمي الثلاث[٧] في **أسباب الهجرة**. فعلى الرغم من أن «عدم كفاية الدخل»، كان الدافع الأول للهجرة في كل الفئات، فقد كان تكراره النسبي أقل بشكل واضح في فئة التعليم الأعلى، المتوسط فما فوق. (انظر الجدول (ط ـ ١٩)). وفي المقام الثاني من الأولوية، جاء دافع «الضيق من ظروف المعيشة بمصر»، فيما عدا الفئة التعليمية الأعلى حيث كان الدافع الثاني هو «التوفير للزواج»، واحتل هذا الدافع الأخير الموقع الثالث في أولويات الفئتين التعليميتين الأدنى مقابلاً لمجموعة الدوافع المتباينة غير المخصصة، «أخرى»، للفئة الأعلى، تعبيراً عن تعددية أوسع لدوافع الهجرة. وبينما كان «التوفير للسكن» الدافع الرابع في الأهمية للمستويات التعليمية الأربعة الأدنى، احتل «الضيق من ظروف المعيشة»، هذه المرتبة في فئة التعليم الأعلى، وتلاه، عن قرب «التوفير للسكن». وهكذا يتضح أن تبايناً جوهرياً في دوافع الهجرة قام بين أصحاب التعليم المتوسط والعالي من المهاجرين العائدين من جانب، وباقي المهاجرين من جانب آخر. كذلك يبدو أن ذوي التعليم الأساسي، أي الفئة التعليمية الأوسط، كانوا أقل العائدين رضاءً عن الأحوال في مصر، كما يظهر من زيادة تعددية الدوافع المذكورة للهجرة، للفرد، كما انفردت هذه الفئة بوجود تكرار نسبي غير صغير لدافع «الضيق من ظروف العمل». ويرجع هذا التفاوت في تعددية، وهيكل، الدوافع بين الفئات الثلاث في نظرنا إلى القنوع التقليدي لدى الفئات الأفقر من جانب، وإلى الوضع الاجتماعي النسبي الأفضل للمؤهلين تأهيلاً عالياً من جانب آخر، في المجتمع المصري.

---

(٦) نلاحظ أن الأنماط أقل وضوحاً من حالة العائدين، ويرجع ذلك في تقديرنا إلى أن بيانات المهاجرين وقت المسح قد جمعت من غيرهم، مما يقلّل من مستوى الدقة بها.

(٧) التي تنشأ من تجميع كل مستويين تعليميين متتاليين.

كذلك تفاوتت أهداف الهجرة وفق المستوى التعليمي. (أنظر الجدول (ط ـ ٢٠)). فرغم أن أقلية صغيرة فقط من المهاجرين العائدين استهدفت الاقامة الدائمة، أو لأطول فترة ممكنة، في بلد الاستقبال، قبل الهجرة الأخيرة، فإن التعبير عن هذا الهدف كان أقل نسبياً عند طرفي المتصل التعليمي. ويتفق هذا النمط مع ما أشرنا إليه من زيادة ضيق ذوي التعليم الأساسي بالمقارنة بمن عداهم. ولكن نسبة من استهدفوا البقاء في بلد الهجرة لمدة محددة سلفاً، قد زادت بشكل واضح مع ارتفاع مستوى التعليم. وبين هؤلاء كانت مدة الهجرة المستهدفة الأطول عند المستوى التعليمي الأعلى، بعد أن أخذت أدنى قيمة عند مستوى التعليم الابتدائي. وإذا قارنا هدف مدة الهجرة بمدة الهجرة الفعلية، (قارن الجدول (ط ـ ٥))، لاتضح لنا أن المهاجرين الأوفر تعليماً قد حققوا درجة نجاح أعلى في إتيان هدف مدة الهجرة.

ولم يستهدف توفير مبلغ محدد من المال إلا أقلية من المهاجرين العائدين، كانت الأعلى بين ذوي التعليم الأساسي، والأقل بين غير المتعلمين. ومرة أخرى، تقدم الفروق بين الفئات التعليمية الثلاث في أسباب الهجرة تفسيراً للتباين في مدى تحديد هدف الادخار. ولمن حددوا هدفاً ادخارياً، تبعت قيمة الهدف نمطاً مشابهاً لنمط هدف المدة حسب المستوى التعليمي، مع ارتفاع أشدّ عند المستويين التعليميين الأعلى. . وسنرى فيما بعد مدى ما حقق العائدون من نجاح في إتيان الهدف الادخاري. ولكن هذا النمط يوحي بأن غير المتعلمين قد مالوا للمغالاة في تقدير فرص الادخار في بلدان الاستقبال.

٢ ـ المراحل

تدلّ البيانات على زيادة مشاركة أشخاص غير المهاجر في اتخاذ قرار الهجرة بارتفاع مستوى التعليم، وإن كانت نسبة وجود شركاء في القرار لم تتعد ٣٠ بالمائة في جميع المستويات. (أنظر الجدول (ط ـ ٢١)).

ويبدو أن الأوفر تعليماً تحملوا تكلفة أقل في الحصول على عمل خارج مصر. فقد ارتفعت نسبة المهاجرين العائدين الذين لم يتحملوا أية تكلفة في الحصول على عمل بشكل مطرد من ٨٠ بالمائة إلى ٩٠ بالمائة عبر المتصل التعليمي. أما من تكبدوا تكلفة مالية لفرصة العمل بالخارج فقد دفعوا مبلغاً يتراوح في المتوسط بين ٢٥٠ جنيهاً وأكثر من ٥٠٠ جنيه. وكانت تكلفة فرصة العمل الأعلى في المستوى التعليمي الأخير والأدنى بين ذوي التعليم الاعدادي. وهكذا يبدو أن الأدنى حظاً من التعليم قد تحملوا عموماً تكلفة أعلى من غيرهم للهجرة. ويؤكد هذا أن نسبة من لم يتحملوا تكلفة على الاطلاق لتمويل الهجرة قد زادت مع مستوى التعليم بوجه عام خاصة قرب قمة السلم التعليمي.

ولكن الأمر لا يقف عند هذا الحد. فقد انطوت سبل توفير تكلفة الهجرة على درجة أعلى من الاعسار المالي للأقل تعليماً، كما يتضح من فحص وسائل تدبير هذه الكلفة. فعندما مُولت التكلفة من موارد ذاتية، استطاعت نسبة أكبر من الأوفر تعليماً أن تعبىء مدخرات لهذا الغرض. وبالمقابل، فإن الأقل تعليماً لجأوا أكثر إلى الاقتراض، وحتى بدرجة أعلى إلى بيع أصول، لتدبير تكلفة فرصة العمل.

ويظهر أن التحاق العائلة بالمهاجر في بلد الاستقبال كان شبه منعدم بالنسبة للأميين. (انظر الجدول (ط ـ ٢٢)). وبالنسبة للمستويات التعليمية الثلاثة التالية، كانت نسبة التحاق العائلة بالمهاجر حول العشر فقط. ولكن هذه النسبة تضاعفت بين ذوي التعليم المتوسط، وتضاعفت مرة أخرى بين أصحاب التعليم العالي، حيث تعدت نسبة لمّ شمل العائلات في بلد المهجر ٤٠ بالمائة، إلا أن زيارات أفراد الأسرة للمهاجر في بلد الاستقبال، كانت بوجه عام أقل حدوثاً من جمع شمل العائلة. وهنا أيضاً نلحظ زيادة مطردة في نسبة المهاجرين الذين استقبلوا زائرين من الأسرة في بلد الهجرة من حوالى ١ بالمائة إلى ١١ بالمائة عبر المستويات التعليمية الستة.

كذلك تحسنت ظروف العمل والمعيشة في بلد الاستقبال عامة بتقدم المستوى التعليمي .(أنظر الجدول (ط ـ٢٣)) .فقدكان احتمال وجود تعاقد يحكم شروط العمل أكبر في حالة الأوفر تعليماً، ومع ذلك فقد عمل حوالى ٤٠ بالمائة من أصحاب التعليم العالي بدون عقد مكتوب اثناء الهجرة. كذلك، أفادت غالبية العائدين بأن معاملة الرؤساء من مواطني بلد الاستقبال، إن وجدوا، كانت حسنة، وارتفعت نسبة المعاملة الحسنة عبر المتصل التعليمي. ولكن، مع ذلك، فقد شكت نسبة تزيد عن ٣٠ بالمائة من ذوي التعليم العالي من سوء معاملة هؤلاء الرؤساء. وبينما عبرت غالبية بسيطة من غير المتعلمين عن سوء ظروف العمل، بالمقارنة بالتوقعات، فقد ذكرت غالبية طفيفة من المتعلمين تعليماً عالياً أن ظروف العمل في بلد الاستقبال لم تكن أسوأ مما توقعوا.

ويتضح من استجابات المهاجرين العائدين أن المعاملة الطيبة من موظفي حكومات بلد الاستقبال لم تكن القاعدة، فلم تتعد نسبة هذه المعاملة نصف الاستجابات في مختلف المستويات التعليمية، عدا الأخيرة التي تعدت نسبة المعاملة الطيبة فيها النصف بالكاد. ولكن المعاملة الأخوية من مواطني بلدان الاستقبال كانت حتى أقل وقوعاً، فلم تحصل على أغلبية من الاستجابات في أي من المستويات التعليمية. وباستثناء القيمة المرتفعة نسبياً للمعاملة الأخوية من مواطني بلدان الهجرة عند الأميين، فقد زادت النسبة قليلاً بتقدم المستوى التعليمي. ونتصور أن الارتفاع الاستثنائي لنسبة المعاملة الأخوية بين المهاجرين الأميين يعكس الطيبة الأصيلة لهؤلاء من جانب، وتدني توقعاتهم العائد لانخفاض موقعهم في السلم الاجتماعي من جانب آخر. ويظهر أثر

هذين العاملين في مؤشر آخر هو العلاقات التي قامت مع المصريين في بلد الهجرة. فبينما أفادت غالبية من المهاجرين العائدين بأن هذه العلاقات كانت تعاونية، إلا أن نسبة العلاقات التعاونية مع المصريين الآخرين في بلد الهجرة انخفضت بارتفاع التعليم.

وقد ازداد مستوى متابعة الأوضاع في مصر بشكل واضح مع ارتفاع التعليم، من أقل من ٣٠ بالمائة في حالة الأميين إلى حوالى الثلثين في المستويات التعليمية الأربعة الأعلى. (أنظر الجدول (ط ـ ٢٤)). كذلك كان الأعلى تعليماً أكثر احتمالاً للقيام بزيارات لمصر. ولكن يجب أن نتذكر هنا أن مدة الهجرة كانت أطول للأعلى تعليماً.

وبالطبع فإن الدخل أثناء الهجرة كان يتوقف على مستوى التعليم. (أنظر الجدول (ط ـ ٢٥)). فقد ارتفع متوسط الدخل مع تقدم مستوى التعليم، وبمعدل متسارع، حيث كان المتوسط في المستوى التعليمي الأعلى ضعف سابقه تقريباً، وحوالى ثلاثة أمثال متوسط دخل الأميين. ولكن مقارنة الدخل أثناء الهجرة وقبلها تبين أن مدى التحسن في الدخل بسبب الهجرة قد تفاوت أيضاً حسب المستوى التعليمي، من حوالى ثمانية أمثال لغير المتعلمين إلى أكثر من ثلاثة عشر مثلاً للمستويين التعليميين الأعلى، بينما كان مدى التحسن في الدخل الأقل بين ذوي التعليم الأساسي (ستة أمثال). وقد انفق المهاجرون العائدون نسبة من دخلهم في بلد الهجرة ذاته تفاوتت في نطاق ضيق (٣٥ ـ ٤٠ بالمائة) لكل المستويات التعليمية عدا الأخير، حيث بلغت نسبة الدخل المنفق في بلد الهجرة ٤٥ بالمائة، وكما يتوقع فإن المهاجرين الأعلى تعليماً قد مالوا لاستخدام المصارف لتحويل الأموال لمصر أكثر من أولئك الأقل تعليماً. وقد قفزت نسبة استخدام المصارف مرتين، الأولى بعد مستوى الأميين والثانية قبل المستوى التعليمي الأخير.

٣ ـ الوقع

تباين مدى اكتساب المهاجرين لمهنة غير التي كانوا يزاولونها قبل الهجرة تبعاً للمستوى التعليمي، فلم تتعد نسبة العائدين الذين أفادوا باكتساب مهنة جديدة الربع إلا بين ذوي التعليم الاعدادي والمتوسط (المستويين ٤، ٥) بينما كانت حوالى ١٥ بالمائة في باقي المستويات التعليمية. (أنظر الجدول (ط ـ ٢٦)). ولكن اكتساب مهارة جديدة في نفس المهنة كان أقل حدوثاً في كل المستويات التعليمية، عدا الأخير، وكان مرتفعاً بشكل خاص في المستويين التعليميين الأعلى. ويعبر هذان النمطان عن بعض خصائص سوق العمل في بلدان الاستقبال من حيث تنمية قدرات المهاجرين الوافدين إليها. فلم تقدم بلدان الاستقبال فرصاً للترقي المهني للوافدين إلا ربما قرب قمة السلم المهني، ولمدى محدود. إلا أن الوافدين ذوي التعليم المتواضع كانوا على استعداد لتغيير مهنهم للتواؤم مع الطلب على العمل في بلدان الاستقبال.

وكما تفاوتت الدخول وفق المستوى التعليمي قبل الهجرة، تباينت بعد العودة، ولكن إلى درجة أبعد نتيجة للتحسن الأكبر نسبياً في دخل أصحاب التعليم العالي. قارن الجدول (ط-٢٧) بحاشية الجدول (ط-٢٥). كذلك تفاوتت المستويات التعليمية في مدى تحسن الدخل بعد العودة بالمقارنة بما قبل الهجرة الأخيرة، فكان التحسن حوالى النصف تقريباً فيما عدا المستويين التعليميين (٤ و٦)، حيث اقترب مقدار التحسن من قيمة الدخل قبل الهجرة (لاحظ أن مهاجري المستوى التعليمي الرابع كانوا الأقل في مدى تحسن الدخل أثناء الهجرة).

وتفيد البيانات أن التعود على سلع مستجدة أثناء فترة الهجرة قد زاد بصورة محدودة بين المؤهلين عن غيرهم. (أنظر الجدول (ط-٢٨))، ولكن التعود على سلع غير منتجة محلياً قد تصاعد بشكل جلي مع ارتفاع المستوى التعليمي. وهو أمر متوقع. كذلك يظهر تفاوت تعليمي واضح في صنوف السلع المستجدة. فبينما احتلت الأجهزة الكهربائية الموقع الأول في المستويات التعليمية كلها، كانت الأعلى بين أصحاب التعليم المتوسط والعالي، ثم غير المؤهلين، وتلتهم فئة التعليم الأساسي بفارق كبير. ولا ريب أن نوعية السلع المستحدثة قد اختلفت جذرياً بين طرفي المتصل التعليمي، حيث مالت إلى الأصناف الأرخص بين غير المؤهلين. وبدا اختيار قوي للأغذية والملابس بين ذوي التعليم الأساسي، تعبيراً عن الضيق النسبي الأشد بظروف الحياة في مصر، كما ظهر لنا عند مناقشة دوافع الهجرة. كذلك كان للأغذية تمثيل قوي في السلع المستجدة، وانخفض ظهور الملابس كسلع مستحدثة بينهم إلى أقل مستوى في الفئات التعليمية. ويعنى هذا أن نمط استحداث السلع بين غير المؤهلين انصرف إلى الحاجة الأساسية الأولى، ثم إلى مظهر سافر للاستفادة من الهجرة في صورة الأجهزة الكهربائية الرخيصة.

وقد ارتفعت مدخرات المهاجرين العائدين خلال الهجرة الأخيرة مع تقدم المستوى التعليمي بصورة مطردة خاصة قرب قمة المتصل التعليمي[٨]. (أنظر الجدول (ط-٢٩)) ولما كان التراكم المالي هو الهدف الأول للهجرة، فإنه يمكن القول بأن المهاجرين الأوفر تعليماً قد استفادوا من العمل خارج مصر أكثر من الأدنى منهم تعليماً. ومن المثير ملاحظة أن الفارق في المدخرات بين المهاجرين العائدين وغير المهاجرين قد تباين وفق المستوى التعليمي[٩]. فقد كان الفارق النسبي الأعلى في المستويين التعليميين الأخيرين،

---

(٨) صحيح أن مدة الهجرة طالت بارتفاع المستوى التعليمي، ولكننا هنا نقارن المدخرات خلال الهجرة الأخيرة كلها، وبالتالي فإن الفوارق في مدة الهجرة لا تؤثر على استخلاصاتنا.

(٩) لاحظ أن المرجع الزمني مختلف. مدة الهجرة في الحالة الأولى، والفترة المرجعية للمسح في الحالة الثانية. ولكن هذا الاختلاف لا يغير من الاستنتاج المقدم هنا.

والأقل لذوي التعليم الأساسي. وتعود الظاهرة الأخيرة في نظرنا للوجود النسبي القوي للحرفيين بين أصحاب التعليم الأساسي، وهم من الفئات المهنية التي ارتفع دخلها في مصر بسرعة منذ منتصف السبعينيات. وبمقارنة هدف الادخار، الجدول (ط-٢٠)، بالمدخرات المتحققة فعلاً، يتضح لنا أن درجة النجاح في تحقيق الهدف الادخاري كانت الأقل بين أصحاب التعليم الأساسي، بينما قاربت الكمال للمستويين التعليميين الأعلى.

وتظهر تفاوتات هامة في سبل استغلال المدخرات حسب المستوى التعليمي. (أنظر الجدول (ط - ٣٠)). بداية، نلاحظ أن نسبة المدخرات التي وجهت لسداد الديون انخفضت بشكل واضح مع ارتفاع مستوى التعليم. ويمكن اعتبار هذه النسبة مؤشراً على الحجم النسبي لمديونية الأفراد، وقد ذكرنا قبلاً أن الأقل تعليماً قد لجأوا إلى الاستدانة أكثر من غيرهم لتمويل الهجرة. ويدعم هذا الاستخلاص أن النسبة المخصصة لسداد الديون من مدخرات غير المهاجرين لا تتبع نفس النمط مع تقدم التعليم.

وقد خصص المهاجرون الأعلى تعليماً نسبة أكبر من مدخراتهم لزيارة الأراضي المقدسة. وهو اتجاه غير ملحوظ بين غير المهاجرين. وقد يكمن تفسير هذا الاتجاه في القلة النسبية لمدخرات المهاجرين الأقل تعليماً من ناحية، ووجود حاجات أكثر الحاحاً لديهم من ناحية أخرى.

وكان نصيب مصروفات الزواج من مدخرات المهاجرين أقل عن طرفي التصنيف التعليمي، وهو أمر غير ملحوظ بين غير المهاجرين. وقد يعود هذا النمط إلى زيادة نسبة المتزوجين بين المهاجرين الأميين، وإلى عزوف ذوي التعليم العالي عن الزواج لأكثر من سبب.

وقد خصص المهاجرون نسبة من مدخراتهم تتراوح بين ٨ و١٢ بالمائة لاقتناء الأجهزة الكهربائية. ولكن المثير ملاحظة أن نسبة المدخرات المخصصة لهذا الغرض كانت أعلى بين غير المهاجرين عن المهاجرين العائدين في جميع المستويات التعليمية عدا الأخير، حيث تساوت نسبة المدخرات الموجهة لاقتناء الأجهزة الكهربائية في المجموعتين تقريباً.

وظهر أثر قوي لارتفاع المستوى التعليمي في نسبة المدخرات المخصصة لامتلاك وسائل النقل الخاصة، وبدرجة أعلى بين العائدين عن غير المهاجرين، خاصة قرب قمة التصنيف التعليمي.

ونجد الميل للاحتفاظ بالمدخرات في صورة سائلة أقوى بين العائدين عن غير

المهاجرين. وباستثناء القيمة المتطرفة لفئة التعليم الأساسي[١٠]، فإن نسبة المدخرات التي احتفظ بها في صورة سائلة ارتفعت بتقدم المستوى التعليمي على نمط متقارب بين المهاجرين وغير المهاجرين.

وبالنسبة لأهم سبل استغلال المدخرات، أي المباني السكنية، فقد انخفض نصيبه من المدخرات بشكل عام مع ارتفاع مستوى التعليم. ويرجع ذلك في رأينا إلى زيادة نسبة الاقامة في الحضر مع تقدم التعليم، بما يرتبط بذلك من ارتفاع تكلفة انشاء المباني.

ولم تحصل الأنشطة الانتاجية إلا على نصيب قليل من المدخرات. وعلى قمة الأنشطة الانتاجية، أي المعدات الزراعية والصناعية، كانت نسبة المدخرات المخصصة من القلة بحيث يتعذر الحديث عن فروق حسب المستوى التعليمي. ولم تظهر تفاوتات تذكر وفق التعليم، إلا في نسبة المدخرات التي خصصت للمواشي والأرض الزراعية التي استثمر فيها الأميون، وكانوا في الأغلب من أصول ريفية، أكثر من الأوفر تعليماً. ولكن تخصيص المدخرات لهذين الغرضين كان أعلى بين الأميين من غير المهاجرين، خاصة في حالة المواشي.

ثالثاً: الريف والحضر

القسمة بين الريف والحضر ملمح جوهري للمجتمع المصري. فقد عُرفت «هبة النيل» عبر العصور بالخصب والنماء، وكان ريفها منبع الخير، ومطمح الغزاة. ولكن مصر «تحضّرت» بمعدل متسارع في القرن العشرين. وجلب طغيان الحاضرتين[١١] والمدن على الريف مثالب كثيرة، خاصة في ربع القرن السالف، ليس أقلّها الاعتماد على الخارج في الوفاء بالحاجات الغذائية الأساسية للسكان، الذي تفاقم ليصل، في السنوات الأخيرة، حد الثلثين.

وكثيراً ما اعتبرت الهجرة للعمل خارج مصر أحد أسباب تردي الانتاج الزراعي بتحميلها مسؤولية حدوث اختناقات في سوق العمالة الزراعية، في صورة نقص الأيدي

---

(١٠) تمثل هذه القيمة المتطرفة أحد عيوب الوسط الحسابي كمقياس للنزعة المركزية، أي حساسيته للمشاهدات الشاذة، في الكبر أو الصغر، بالمقارنة بباقي المشاهدات. وتعود القيمة المشار إليها إلى مشاهدة واحدة بالغة الكبر. والواقع أن هذه المشاهدة تؤثر على التوزيع النسبي لمدخرات فئة التعليم الأساسي، ولذلك لم نركز كثيراً على دور هذا التوزيع في تحليل أنماط استغلال المدخرات. ويؤدي استبعاد المشاهدة الشاذة إلى توزيع نسبي أكثر اتساقاً مع الأنماط المشاهدة، ولكنها جزء من الحقيقة، لذلك ابقينا عليها في الجداول.

(١١) أي القاهرة والاسكندرية.

العاملة وارتفاع أجورها. وليست هذه الصلة الوحيدة بين الهجرة للعمل والتنمية في ريف مصر. فقد ساهمت الهجرة في تغيرات اجتماعية ـ اقتصادية هامة في المجتمع المصري منذ منتصف السبعينيات وليس الريف من ذلك استثناءً. ولما كان نصيب الريف من الهجرة للعمل مرتفعاً على حين تفاوت المهاجرون منه عن النازحين من الحضر في الخصائص، فإن تحرّي التباين في سمات الهجرة ووقعها بين الريف والحضر يصبح أمراً واجباً. ولكن قبل أن نبدأ في ذلك، نرى مناسباً أن نوثق بعض جوانب التباين بين الريف والحضر ذات العلاقة بمناقشتنا هنا.

طبقاً لبيانات التعدادات، كان سكان الريف يمثلون ٦٢ بالمائة من عدد السكان الكلي في عام ١٩٦٠. وبحلول عام ١٩٧٦ كانت هذه النسبة قد انخفضت إلى ٥٦ بالمائة، ويؤدي استكمال هاتين النسبتين خطياً إلى تقدير لنسبة سكان الريف في مطلع عام ١٩٨٥، أي وقت المسح الميداني، يساوي ٥٣ بالمائة[١٢].

وتشير الاحصاءات المتاحة إلى أن معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي كانت أعلى قليلاً في الريف عن الحضر. ولكن إذا أخذنا في الاعتبار أن النساء والأطفال يشاركون على نطاق واسع في أنشطة اقتصادية دون أن يعدّوا في قوة العمل في العمليات الاحصائية طبقاً للتعريفات التقليدية، لاتضح لنا أن تفوق سكان الريف على الحضريين في المشاركة في النشاط الاقتصادي أعلى مما تظهر الاحصاءات.

ولكن إذا اتخذنا الناتج المحلي الاجمالي في قطاع الزراعة كمؤشر خام[١٣] على المساهمة الأساسية للريف في الانتاج، لوجدنا أن نصيب الزراعة من الناتج المحلي الاجمالي أقل من نصيب الريف من قوة العمل بكثير، تعبيراً عن تدني انتاجية الزراعة في مصر. ففي منتصف الثمانينيات يقدر أن الزراعة قد أضافت حوالى خمس الناتج المحلي الاجمالي فقط. ولا تقف التفاوتات الاجتماعية ـ الاقتصادية بين الريف والحضر في مصر عند مجال الانتاج، وإنما تمتد إلى حقل الرفاه الاجتماعي. ونأخذ نسبة الأمية كمؤشر خام على تباين مستوى الرفاه الاجتماعي. ونجد، من بيانات تعداد ١٩٧٦، أن نسبة الأمية كانت أعلى في الريف عن الحضر بما يوازي ٨٠ بالمائة. وتؤكد مقارنات مؤشرات أخرى للرفاه الاجتماعي، كمعدل وفيات الرضع، هذا البون الشاسع في مستوى المعيشة بين ريف مصر وحضرها.

ونتنقل الآن إلى مناقشة تفاوت الهجرة للعمل بين الريف والحضر. ولكننا نجد

---

(١٢) يجب مراعاة أن تعداد عام ١٩٧٦ لم يشمل إلاّ السكان داخل حدود البلاد وقت التعداد. وعلى أي حال يمكن القول، باطمئنان، ان غالبية طفيفة من سكان مصر كانوا يقطنون الريف حتى منتصف الثمانينيات.

(١٣) من معالم التغير الاقتصادي في مصر في السنوات الأخيرة انتشار الأنشطة غير الزراعية في الريف.

لزاماً علينا، ابتداءً، أن نوضح معيار تعريفنا للريف والحضر، إذ لا يوجد سبيل وحيد لذلك في دراستنا هذه. ففي الأساس نتخذ تعريف التعداد الذي يقوم على التقسيمات الادارية لتحديد ما إذا كان تجمع سكاني ما يعد «قرية»، وبالتالي ينتمي إلى الريف، أو يعامل إدارياً كمدينة، وبالتالي يدخل في الحضر. وليس هذا أفضل التعريفات للريف والحضر بالتأكيد، كما أنه يتغير للتجمع السكاني ذاته بمرور الزمن، ولكنه المعيار السائد. غير أن التحديد هذا لا يحل مشكلة تحديد الصفة الريفية أو عدمها، أي الحضرية، على مستوى الفرد أو الأسرة. فقد يكون المعيار، على مستوى الفرد، هو محل الميلاد، وحتى هنا قد يختلط الأمر إذا كانت الصفة الادارية للتجمع السكاني محل الميلاد قد تغيرت منذ وقت الميلاد. وإذا فصلنا محل الاقامة عن محل الميلاد، فللمهاجر أكثر من محل اقامة ممكن. فهناك محل الاقامة قبل الهجرة، أو السابق له مباشرة، وللأخير أهمية خاصة في فحص مسألة الهجرة الخارجية كمرحلة تالية للهجرة الداخلية في نسق هجري واحد. كما أن محل الاقامة بعد العودة له قيمة كبرى في دراسة الحراك في المكان المصاحب للهجرة وتقصي أحد الجوانب الأساسية في وقع الهجرة. ولكن محل الاقامة بعد العودة غير معروف، بالطبع، بالنسبة للمهاجرين وقت المسح. وإذا كان الأمر كذلك على مستوى الفرد، فإنه يصبح أكثر تعقيداً على مستوى الأسرة.

وقد تبنينا هنا **محل الاقامة وقت المسح** كمعيار تحديد الانتماء إلى الريف، أو الحضر. ويعني هذا محل الاقامة بعد العودة للمهاجر العائد، وأسرته، ومحل اقامة أسرة المهاجر وقت المسح في مصر، وهذا لا يتطابق بالضرورة مع محل الاقامة قبل الهجرة. ويتميز هذا الاختيار بتوحيد معيار تعريف الانتماء للريف، أو الحضر، للمجموعات الفرعية الثلاث الداخلة في الدراسة على مستوى الفرد: المهاجرون العائدون، والمهاجرون وقت المسح، وغير المهاجرين، وبالتالي لأسرهم. ولكن ينبغي أن يكون واضحاً أن هذا الاختيار يدخل أيضاً قدراً من التشوش في مقارنة الريف ـ الحضر نتيجة للحراك المكاني(١٤).

---

(١٤) كما يظهر من المقارنة التالية:

البيان	حالة(*) الهجرة	محل الاقامة وقت المسح	
		ريف	حضر
نسبة المهاجرين القاطنين في الريف قبل الهجرة الأخيرة (نسبة مئوية)	م.ع.	٩٣,٢	٥,٨
	م.و.	٩٣,٢	٩,٤

(*) الرموز (م.ع.) و(م.و.) تعني: مهاجر عائد ومهاجر وقت المسح، على الترتيب.

١ ـ القسمات

بمقدورنا الآن أن نتحرّى النصيب النسبي لكل من الريف والحضر في الهجرة للعمل خارج مصر. ويتضمن الجدول رقم (٦ ـ ٢) تقديرات لحجم الهجرة في الريف والحضر تم التوصل إليها من نتائج المسح طبقاً لنفس الأسلوب المستخدم في تقدير حجم الهجرة ككل.

جدول رقم (٦ ـ ٢)
تقدير حجم الهجرة حسب الريف والحضر

البيان	الريف	الحضر	المجموع
العدد بالألف			
م. ع.	٧٤٠	٨٢٥	١٥٦٥
م. و.	٦٧٠	٥٤٠	١٢١٠
التوزيع النسبي (نسبة مئوية)			
م. ع.	٤٧,٣	٥٢,٦	١٠٠,٠
م. و.	٥٥,٤	٤٤,٦	١٠٠,٠

(م. ع.) = مهاجر عائد.
(م. و.) = مهاجر وقت المسح.

وبداية تدل هذه التقديرات على أن تعداد ١٩٧٦ قد انطوى على قدر من المبالغة في نسبة سكان الريف. فكما نرى من الجدول، كانت نسبة سكان الريف بين المهاجرين العائدين أقل من نصيب الريف من السكان طبقاً للتعداد. ولما كان التعداد قد شمل السكان داخل الحدود فقط، وكان وقت اجرائه في بدايات ازدهار الهجرة، حين نتوقع أن نصيب الريف من المهاجرين كان حتى أقل من المتوسط لكل العائدين، فإن نسبة سكان الريف في مصر وقت تعداد ١٩٧٦ كانت ولا ريب أقل من تلك المحسوبة من بيانات التعداد. ولكن ليس إلى درجة تغير الوزن النسبي بين الريف والحضر جوهرياً نتيجة لصغر حجم المهاجرين بالمقارنة بعدد السكان الكلي في وقت التعداد.

إلا أن الاستخلاص الجوهري من محتويات الجدول رقم (٦ ـ ٢) هو أن قاطني الريف قد ساهموا في الهجرة للعمل على نطاق واسع. وبينما كان نصيب الريف من المهاجرين العائدين أقل من نصيبه من أجمالي السكان، فقد زادت نسبة قاطني الريف بين المهاجرين وقت المسح عن نسبتهم إلى جملة سكان مصر في منتصف الثمانينيات، وإذا مدّدنا هذا النمط عبر الفترة المرجعية للمسح لتبين لنا أن الهجرة للعمل بدأت في

مصر بغلبة واضحة لقاطني الحضر، وانتهت في منتصف الثمانينيات، بانتقائية محدودة لسكان الريف.

وقد ظهرت تباينات جوهرية في التوزيع الجغرافي للهجرة حسب الريف والحضر. (أنظر الجدول (ط ـ ٣١)). فقد تركز المهاجرون من الريف في بلدان الهجرة الخمسة الرئيسية. ويعكس هذا المجال الأوسع لبلدان الهجرة المفتوحة للمهاجرين من الحضر، شاملاً بلداناً غير عربية، بفضل التأهيل التعليمي والمهني الأرقى، والانفتاح الأوسع على فرص العمل بالخارج. كذلك قامت أنماط انتقائية حسب الريف ـ الحضر في بلدان الاستقبال المختلفة. فبينما اتسمت الهجرة إلى العراق بانتقائية واضحة للريفيين، زادت مع الزمن، كان للحضريين غلبة في الهجرة إلى السعودية، بلد الهجرة الأساسي الثاني. وبدأت الكويت بتحيز ريفي واضح بين العائدين كاد أن يختفي بين المهاجرين وقت المسح. أما الأردن فقد اتسمت الهجرة إليه بتحيز ريفي قوي بين المهاجرين العائدين، تناقص بمرور الزمن. وتتصل هذه الأنماط بخصائص المهاجرين التي تفاوتت حسب بلد الاستقبال، كما أوضحنا في الجزء أولاً من هذا الفصل.

ولكن هل تفاوتت خصائص المهاجرين بين الريف والحضر؟ يحتوي الجدول (ط ـ ٣٢) بعض الخصائص الأساسية للمهاجرين العائدين والمهاجرين وقت المسح مقارنة بغير المهاجرين في قوة العمل حسب الريف والحضر. ومنه نلاحظ أن الانتقائية الموجبة للذكور التي لاحظناها بالنسبة للمهاجرين عموماً تخفي في طياتها انتقائية نسبية سالبة للذكور في الريف، ازدادت مع الزمن[١٥]. وقد يبدو هذا الاستنتاج غريباً. ولكنه يعود إلى زيادة نسبة الاناث في قوة العمل في الحضر عن الريف، بالمقاييس التقليدية للمساهمة في النشاط الاقتصادي.

وتشير البيانات إلى أن الهجرة من الريف إلى الحضر كانت سبباً هاماً في زيادة تحضر البلد كما يتضح من ارتفاع نسبة الميلاد الريفي لقاطني الحضر، والتي تعدت الربع في حالة غير المهاجرين. ولكن يظهر أن الهجرة للعمل قد ميزت ضد قاطني الحضر من مواليد الريف، مما يعد قرينة ضد فرض الهجرة على مرحلتين عبر الحياة.

---

(١٥) كنا نحكم على الانتقائية بمقارنة نسبة خاصية ما بين المهاجرين بنسبتها في قوة العمل غير المهاجرة، فتعني الانتقائية الموجبة للذكور زيادة نسبة الذكور بين المهاجرين عنها بين غير المهاجرين. ولكن بادخال بعد الريف ـ الحضر، نعرِّف الانتقائية النسبية للريف، وهي مستوى ثانٍ من الانتقائية يتحدد بمقارنة الانتقائية لخاصية معينة في الريف بانتقائية نفس الخاصية في الحضر. وبالنسبة للخاصية محل البحث هنا، أي الذكورة، فإن الانتقائية النسبية السالبة تعني أن انتقائية الذكور في الريف كانت أقل من انتقائيتهم في الحضر. وسنكتفي بمصطلح الانتقائية النسبية للتعبير عن الانتقائية النسبية للريف.

ولكن التمييز هذا قد خفّ بين المهاجرين وقت المسح حيث قَوَت الصبغة الريفية لتيار الهجرة كله.

وقد كان المهاجرون في الريف أصغر سناً من الحضريين بوجه عام، وبمرور الزمن زاد الفارق في السن قليلاً. كذلك نشهد انتقائية نسبية سالبة لغير المتزوجين بين العائدين، استمرت بين المهاجرين وقت المسح (ولكن مع انعكاس اتجاه انتقائية غير المتزوجين لتصبح موجبة). وعلى العكس، فإن الانتقائية النسبية للخاطبين كانت موجبة خاصة بين المهاجرين وقت المسح. وكانت محصلة هذين النمطين للانتقائية النسبية زيادة انتقائية المتزوجين في الريف ولكن مع تغير اشارة الانتقائية الأساسية من الموجب إلى السالب عبر الزمن. ونتيجة لهذا، فإن الفارق بين الريف والحضر في عدد المعولين، وكان دائماً موجباً، كان أقل بين العائدين بالمقارنة بغير المهاجرين، وأقل بعد بين المهاجرين وقت المسح.

وكما يتوقع فقد كان المهاجرون من الحضر أعلى تعليماً، بوجه عام، من مهاجري الريف. ولكن ظهر نمط مركب من الانتقائية النسبية الموجبة حسب الحالة التعليمية بين العائدين: مرتفعة جداً لمن يقرأ ويكتب، ومرتفعة لذوي التعليم المتوسط، ومحدودة للأميين، مع مراعاة أن الانتقائية الأساسية كانت موجبة للفئتين الأولتين وسالبة للفئة الأخيرة. وبالطبع فقد كانت الانتقائية النسبية سالبة للفئتين التعليميتين الباقيتين. ولكن بالتحول إلى المهاجرين وقت المسح، ارتفعت الانتقائية النسبية الموجبة للأميين بشكل واضح، وزادت كذلك الانتقائية النسبية للمؤهلين تعليمياً، وتحول اتجاهها إلى الموجب في فئة التعليم الأساسي. وقد يعود الوجود الأقوى للريفيين من خريجي المرحلتين الأولى والثانية من التعليم بين المهاجرين وقت المسح إلى نقص فرص العمل المناسبة لهذا المستوى من التأهيل مع الوفرة النسبية للحاصلين عليه. ويرتبط هذا الوجود النسبي القوي بالتغير في كثير من الخصائص الأساسية الذي وصفنا أعلاه، بين العائدين والمهاجرين، في العمر والحالة الزواجية وغيرهما.

ويحوي الجدول (ط ـ ٣٣) مفردات مقارنة خصائص العمل. وبالمقارنة بغير المهاجرين، فقد ضم العائدون في الريف نسبة أكبر من العاملين بقطاع الزراعة، على عكس الحال في الحضر، مما ترتب عليه أن كانت الانتقائية النسبية لقطاع الزراعة موجبة وغاية في الارتفاع. وبالمقابل كانت الانتقائية النسبية سالبة في قطاعات التشييد والخدمات والصناعة التحويلية. وفي حالة المهاجرين وقت المسح تستمر الانتقائية النسبية الموجبة لقطاع الزراعة، وإن كانت على مستوى أقل، كما تنخفض الانتقائية النسبية السالبة لقطاعي الخدمات والتشييد. وهكذا نجد أن الهجرة للعمل بالخارج قد

سحبت العاملين بمعدل نسبي أعلى من قطاع الزراعة في الريف، ومن قطاعي التشييد والخدمات في الحضر، وإن كانت الفروق بين الريف والحضر قد تناقصت بتقادم تيار الهجرة.

وتعضد بيانات التوزيع المهني الاستخلاص السابق عن قطاع الزراعة حيث نجد له صدى في الانتقائية النسبية للعاملين بالمهن الزراعية. أما في الحضر فقد كانت ثلاث مجموعات مهنية أكثر قابلية للهجرة، بالمقارنة بالريف، وهي الفنية والعلمية، والبيع، والخدمات. وقد قوت الانتقائية النسبية للحضر في المجموعتين الأخيرتين بمرور الوقت.

ولا نلحظ تفاوتات ريفية ـ حضرية في انتقائية الهجرة فيما يتعلق بالحالة العملية الأساسية، «يعمل لدى الغير»، ولكن تظهر تفاوتات هامة في باقي الحالات. فقد كانت الانتقائية النسبية موجبة في حالتي العاملين لدى الأسرة وأصحاب الأعمال، وبدرجة أعلى بين المهاجرين وقت المسح. بينما انعكست الانتقائية النسبية لمن كانوا يعملون لحسابهم إلى الموجب بين المهاجرين وقت المسح نتيجة لنمط مركب من تدني انتقائية هذه الحالة عبر الزمن.

وبينما كانت البطالة أقل دائماً في المناطق الريفية، فقد كانت الانتقائية النسبية للمتعطلين سالبة، وإن كانت قد ضعفت قليلاً بين العائدين والمهاجرين.

وتدل نتائج المسح على أن الهجرة للعمل من الحضر سبقت تيار الهجرة من الريف، كما يتضح من النمط الزمني لبدء الهجرة الأخيرة. (أنظر الجدول (ط ـ ٣٤)). وطبيعي أن يكون المهاجرون وقت المسح قد بدأوا الهجرة، في المتوسط، بعد المهاجرين العائدين. ولكن في كلتا المجموعتين، نجد تركزاً أعلى للمهاجرين من الريف في الفترات الزمنية الأحدث. وتتبدى الفروق في النمط الزمني لبدء الهجرة الأخيرة بشكل واضح في متوسط سنة بدء الهجرة الأخيرة الذي كان يزيد في الريف عن الحضر بحوالى السنة.

وقد ذكرنا فيما سبق أن حوالي خمس المهاجرين قد هاجروا أكثر من مرة خلال الفترة المرجعية للمسح، ولا نجد فرقاً جوهرياً بين الريف والحضر في هذا الصدد. وكان متوسط عدد مرات الهجرة بين العائدين حول ١,٢٥ في الريف، و١,٣٧ في الحضر خلال الفترة المرجعية. أما بين المهاجرين وقت المسح، فقد ارتفعت هذه المتوسطات إلى ١,٢٦ و١,٤٥ على الترتيب. مما يدل على أن تعددية الهجرة لم تختلف عبر الزمن في الريف بينما زادت بدرجة قليلة في الحضر. أي أن مهاجري الحضر كانوا أكثر قابلية لتعدد الهجرة، كما تأكد هذا الاتجاه بمرور الوقت.

ولا يتغير النمط الأساسي لدوافع الهجرة جوهرياً بين الريف والحضر. (أنظر الجدول (ط ـ ٣٥)). كما كانت تعددية الأسباب للفرد واحدة تقريباً. ولكن كانت هناك تفاوتات ريفية ـ حضرية حول النمط الأساسي للدوافع. فكان «عدم كفاية الدخل»، أعلى تكراراً في الريف، كما ذكر الريفيون «الضيق من ظروف المعيشة» أكثر من الحضريين، وكانوا مدفوعين أكثر بالرغبة في تملك منزل. أما المهاجرون من الحضر فقد تميزوا بدافع أعلى للادخار من أجل اقامة مشروع اقتصادي. كما كانوا مهمومين أكثر بالتوفير من أجل الزواج والسكن حيث هذه المشاكل أكثر تعقيداً عموماً في الحضر بالمقارنة بالريف. وفي النهاية، فإن الهجرة بدافع الالتحاق بالعائلة ذكرت في نسبة طفيفة من الحالات في الحضر، بينما لم تذكر على الاطلاق في الريف.

وكما يمكن أن نتوقع، قد كان المهاجرون من الريف أقل تحديداً لأهدافهم من الهجرة بالمقارنة بنظرائهم الحضريين. (أنظر الجدول (ط ـ ٣٦)). فقد كانت نسبة من حددوا مدة معينة لهجرتهم خارج مصر أقل في الريف عن الحضر. ولكن بين هؤلاء، تطابقت المدة المستهدفة للهجرة في الريف والحضر. وإذا قارنا هذه الأهداف بمدة الهجرة الفعلية للعائدين الذين كانوا قد حددوا هدفاً لمدة الهجرة قبل السفر (١,١٣، ١,٤٢ سنة في الريف والحضر على الترتيب) لوجدنا أن العائدين قد فشلوا في تحقيق هدف مدة الهجرة في الريف بدرجة أعلى من الحضر. وإذا انتقلنا إلى المهاجرين وقت المسح، نلاحظ تواضع أهداف مدة الهجرة وانخفاض درجة تحديدها بشكل عام، بالاضافة إلى تزايد الفروق بين الريف والحضر. ويتبدى تعاظم الفروق بين الريف والحضر في متوسط هدف مدة الهجرة الذي انخفض في الريف، وارتفع في الحضر، بالمقارنة بالعائدين[١٦]. ويتسق هذا التطور مع المشاهدات التي تشير لنشوء فصيل من المهاجرين الأصلب في الحضر، مثل زيادة تعددية الهجرة وطول مدة الهجرة الفعلية، حتى وقت المسح، بين المهاجرين في أول عام ١٩٨٥ (والتي بلغت ١,٣، ٢,٤ سنة، في المتوسط، في الريف والحضر، على الترتيب).

كذلك كان المهاجرون العائدون في الريف أقل طموحاً في الهدف الادخاري قبل الهجرة الأخيرة، من قرنائهم في الحضر. وفي حدود الأقلية التي حددت هدفاً ادخارياً، كان متوسط المبلغ المستهدف ادخاره أقل في الريف بحوالى الخمس.

(١٦) لا يمكن استبعاد أن الفروق بين العائدين والمهاجرين تعود إلى تباين مستوى الدقة في البيانات عن المجموعتين، ولكن حجم الفروق، واتساق الأنماط، المشاهدة يؤيدان الاستنتاجات المقدمة.

٢ ـ المراحل

وعلى خلاف التصور الذي صاغ الهجرة للعمل خارج مصر كقرار أسري في الريف المصري، فإن نتائج المسح تبين أن قرار الهجرة كان فردياً في الغالبية العظمى من الحالات، وبدرجة أعلى في الريف عن الحضر. (أنظر الجدول (ط ـ ٣٧))، كما ازداد الفارق الريفي ـ الحضري عبر الزمن. وتدل البيانات بوضوح على أنه عندما شارك آخرون في قرار الهجرة، لعب الوالدان والأخوة دوراً أكثر أهمية في الريف عن الحضر، حيث كانت مشاركة الأزواج أعلى. ولكن مشاركة الوالدين والأخوة زادت مع الوقت في المناطق الحضرية على حساب دور الأزواج. ويرجع هذا التطور إلى زيادة انتقائية غير المتزوجين مع الزمن. ويتغير اتجاه الفارق الريفي ـ الحضري في مساهمة الأصدقاء في قرار الهجرة بين العائدين والمهاجرين وقت المسح. ونحن نميل لوضع ثقة أكبر في بيانات العائدين التي تعطي وزناً أكبر لدور الأصدقاء في الريف. ولكن الموقف العكسي بين المهاجرين وقت المسح، يمكن أن يعود إلى أثر المهاجرين العائدين في اقناع أصدقائهم بمزايا الهجرة، وقد كانت أعلى في الحضر كما سنرى، كما يمكن أن يرجع، جزئياً على الأقل، لجمع البيانات من أشخاص غير المهاجر.

وقد استغرق الاعداد للهجرة وقتاً أقصر في الريف، (أنظر الجدول (ط ـ ٣٨)). ويرجع ذلك بالأساس لزيادة هجرة الريفيين إلى العراق والأردن حيث كان الدخول إليهما متاحاً خلال أغلب الفترة المرجعية، وبالتالي استقبلا من رغب في الهجرة واستطاع تدبير كلفتها. وبالطبع كانت استفادة الريفيين من قنوات تشغيل كالاعارة من عمل بمصر، أو الاعلان عن فرصة عمل ببلد هجرة، محدودة بالمقارنة بالحضر، فمثل هذه القنوات تخص أكثر المهنيين، قاطني الحضر بدرجة أعلى من الريف. ومن المثير ملاحظة أن الحضريين قد حصلوا على عمل في بلدان الاستقبال عن طريق الأصدقاء بمعدل أعلى من الريف، وإلى حد أعلى بين المهاجرين وقت المسح، مما يتسق مع زيادة دور الأصدقاء في قرار الهجرة في الحضر المشار إليها في الفقرة السابقة. وقد رافق زيادة أهمية وكالات التشغيل في الهجرة للعمل خارج مصر بمرور الوقت ارتفاع الاعتماد النسبي للريفيين عليها.

وكان المهاجرون في الريف أكثر عرضة لتحمل تكلفة في الهجرة من الحضريين. وللحصول على المال اللازم لجأ الريفيون إلى بيع الأصول أو الاقتراض أكثر من الحضريين. وبالمقابل كان الحضريون أكثر قدرة على توجيه المدخرات لتمويل الهجرة عند الحاجة. ورغم أن الفروق الحضرية ـ الريفية قد قلت مع الزمن، إلا أنه يمكن القول ان مشروع الهجرة قد انطوى على عبء مالي ابتدائي أعلى في الريف.

وفي بلد الهجرة، كان احتمال التحاق الأسر بالمهاجرين من الحضر أكبر من ثلاثة أمثال نظيره في الريف، وكان الفارق أعلى بعد فيما يتعلق بزيارات أفراد الأسرة للمهاجر. (أنظر الجدول (ط ـ ٣٩)). أما بالنسبة للعمل، فنجد أن مجموعتين مهنيتين، الانتاج والنقل والخدمات، قد استحوذتا على الغالبية العظمى من المهاجرين المصريين (أنظر الجدول (ط ـ ٤٠)). وقد كان مدى الحراك المهني الذي اقتضاه هذا التركيب المهني في بلد الاستقبال أوسع مدى بالنسبة للريفيين، كما يتضح من الانخفاض الهائل في نسبة المشتغلين بالمهن الزراعية بالمقارنة بما قبل الهجرة (قارن الجدول (ط ـ ٣٣)). ونستخلص نتائج مماثلة من تحليل التوزيع القطاعي للمهاجرين في بلد الاستقبال، فقد امتص المهاجرون من الريف في قطاعي الخدمات والتشييد بمعدل أعلى، وعند مستوى مهاري لا شك أدنى، من الحضريين.

ولا بد أن نتوقع أن دخل المهاجرين من الريف في بلد الهجرة كان أقل من نظرائهم الحضريين. ويبين الجدول (ط ـ ٤١) أن المهاجر من الريف كان يحصل على دخل يقل بحوالى ٤٠ بالمائة عن قرينه الحضري. وكان مدى التحسن في الدخل، بالمقارنة بالدخل المتولد قبل الهجرة أدنى قليلاً في الريف عن الحضر. كما أنفق المهاجرون من الريف نسبة أقل من دخلهم في بلد الهجرة ذاته. وقد أبدى الريفيون ميلاً أعلى بدرجة طفيفة لتحويل أموال إلى مصر. وبينما قل تفضيل المصارف كقناة للتحويل بين الريفيين، بالمقارنة بالحضريين، زاد استخدام الأصدقاء والأقارب.

٣ ـ الوقع

سنقارب التفاوت في وقع الهجرة بين الريف والحضر أساساً من منظور الأسرة المعيشية، أي على نحو الجزء ثانياً من الفصل الخامس، مما يوفر لنا فرصة المقاربة الدقيقة نظراً لتوحد الفترة المرجعية بين بيانات أسر المهاجرين والأسر بدون مهاجرين. ولكن نظراً لأهمية القسمة الريفية ـ الحضرية ، فسنتعرض لبعض جوانب وقع الهجرة على مستوى الفرد، في البداية.

يبين الجدول (ط ـ ٤٢) معالم الحراك في العمل عبر فترة الهجرة في كل من الريف والحضر. ومنه نتبين أنه قد صاحب الهجرة عزوف صاف ضئيل عن قطاعي الزراعة والخدمات في الريف لصالح مكاسب كبيرة في قطاعات النقل ثم التجارة، يليهما التشييد. أما في الحضر، فقد تحول العائدون بشكل واضح عن قطاعي التشييد والصناعة لصالح قطاع التجارة، كما كسب قطاع النقل قليلاً. وتنعكس هذه الأنماط في الحراك المهني، حيث خسرت المهن الفنية والعلمية والزراعية في الريف لصالح مكسب ضخم لمهن البيع والخدمات، كما كسبت مهن البيع في الحضر وان بدرجة أقل

كثيراً. وبالنسبة للحالة العملية نشهد تغييرات متسقة مع الحراك القطاعي والمهني تتمثل في تحول عن العمل لدى الغير، بدرجة أعلى في الريف، وعزوف قوي عن العمل لدى الأسرة في الريف، لصالح عمل العائد لحسابه، لمدى أوسع في الريف، ولادارة مشروع خاص يعمل فيه آخرون، بصورة أقوى في الحضر.

ويظهر فارق ضخم بين الريف والحضر في مدى تحسن الدخل بعد العودة، بالمقارنة بما قبل الهجرة. فبينما كان مقدار التحسن حوالى الثلث في الريف، قارب ٩٠ بالمائة في الحضر. (أنظر الجدول (ط ـ ٤٣)).

ونتحول الآن إلى مناقشة التفاوت الريفي ـ الحضري في وقع الهجرة على مستوى الأسرة المعيشية. ولا تدل البيانات على فروق جوهرية بين الريف والحضر في النمط الأساسي لزيادة الانفاق على أوجه الاستهلاك الجاري المختلفة. (أنظر الجدول (ط ـ ٤٤)). فالنمط يشي بأولوية اشباع الحاجات الأساسية مع زيادة الدخل في مجتمع فقير كما يتضح من مقارنة التكرار النسبي للزيادة في الانفاق على الغذاء، على رأس القائمة، وعلى الترفيه في نهايتها. وإنما نلحظ أن الهجرة قد ساعدت على تقليل الفارق الريفي ـ الحضري في الحاجتين الأكثر أساسية، الغذاء والملبس، خاصة بالنسبة للأخيرة. والمشاهد أن الملابس كانت أحد أهم أشكال التحويلات العينية لفقراء المهاجرين.

وتبين نتائج المسح أيضاً أن خبرة الهجرة للعمل في الخارج قد ساهمت في التعود على سلع جديدة خلال الفترة المرجعية لدرجة محدودة، كانت أعلى في الحضر عن الريف، على حين شارك سكان الريف في التغير في نمط الاستهلاك الذي عمَّ المجتمع المصري ككل على نفس وتيرة الحضريين، كما يتضح من مقارنة مؤشر التعود على سلع جديدة في الريف والحضر للأسر بدون مهاجرين. (أنظر الجدول (ط ـ ٤٥)). كذلك كانت غلبة المستورد في السلع الجديدة أعلى بمراحل في الحضر عن الريف. ومرة أخرى فقد كان تأثير الهجرة في زيادة غلبة المستورد ضعيفاً، وإن كان أعلى نسبياً في الريف. فمن المنطقي أن خبرة السفر للخارج قد ساعدت على زيادة تعود المهاجرين في الريف على سلع لا تنتج محلياً، قد تكون متاحة أكثر في الحضر داخل مصر. وقد كانت الأجهزة الكهربائية هي مجموعة السلع التي تكرر ذكرها أكثر من غيرها في قائمة السلع المستجدة، في الريف والحضر، ولكن إلى مدى أبعد في الريف تعبيراً عن قلة توفر الأجهزة الكهربائية في الريف عن الحضر. ولم تسهم هجرة أحد أفراد الأسرة في زيادة التعود على الأجهزة الكهربائية في الريف، ولكن كان لها أثر واضح في الحضر. وقد احتلت المواد الغذائية المرتبة الثانية في قائمة السلع المستجدة، وبدرجة أعلى في الحضر، لدى الأسر بدون مهاجرين. ويظهر أن الهجرة لم تؤد إلى تغير ذي قيمة في زيادة تبني سلع غذائية جديدة. وبذلك يتوفر لنا دليل قوي على أن التغير في نمط الاستهلاك

المصاحب لهجرة أحد أفراد الأسرة للعمل في الخارج كان قاصراً، إلى حد بعيد، على المناطق الحضرية.

ونظراً لأهمية الأجهزة الكهربائية في التغير في نمط الاستهلاك الأسري، نلقي نظرة تفصيلية على الزيادة في اقتناء السلع المعمرة خلال الفترة المرجعية. (أنظر الجدول (ط ـ ٤٦)). وقد كان اقتناء السلع المعمرة أكثر في الحضر عن الريف، بغض النظر عن حالة الهجرة، مع استثناءين: الراديو والتلفزيون العادي في أسر المهاجرين. وحتى بالنسبة لهذين الاستثناءين فقد تساوى متوسط الوحدات المقتناة بواسطة أسر المهاجرين في الريف والحضر، كذلك كان نمط الاقتناء النسبي واحداً تقريباً في المجموعات الجزئية الأربع المتضمنة في الجدول.

وقد كانت الأجهزة السمعية والبصرية التقليدية، الراديو والمسجل والتلفزيون العادي، هي أكثر السلع المعمرة تفضيلاً، في الريف والحضر على السواء. وجاء اقتناء التلفزيون الملون متأخراً عن هذه السلع الثلاث بفارق كبير، وبتباين ضخم بين الريف والحضر. أما أجهزة الفيديو فقد كان اقتناؤها جد نادر. ويظهر أن وجود مهاجر بالأسرة كان له أثر نسبي موجب على اقتنائها للمسجل، ثم الراديو، ولدرجة قليلة للتلفزيون العادي في الريف. ويمكن شرح هذا النمط بأن الراديو وحده كان قد انتشر اقتناؤه في الريف فعلاً قبل رواج الهجرة، وأن اجهزة التسجيل كانت عادة تضم جهاز استقبال، وبارتفاع كلفة جهاز التلفزيون. وقد سهل وجود مهاجر اقتناء الأسرة للراديو والمسجل، ولكن لدرجة أقل من الريف، وتتعلق هذه الظاهرة، على الأغلب، بفقراء المهاجرين الحضريين. ولكن قلة من المهاجرين الأغنى، في كل من الريف والحضر، قد مكنت أسرها من اقتناء التلفزيون الملون بمعدل أعلى من الأسر بدون مهاجرين. ويظهر تأثير مماثل في اقتناء أجهزة الفيديو ولكن في الحضر فقط[١٧].

واحتلت أجهزة التدبير المنزلي الموقع الثاني في تفضيل الأسر لاقتناء السلع المعمرة وبفارق حضري كبير في متوسط الاقتناء، وفي أثر الهجرة. ونلحظ تفضيلاً عالياً للمراوح الكهربائية، وهي سلعة استهلاك مفضلة لدى فقراء المهاجرين خاصة في المناطق الحضرية (قارن ندرة اقتناء سلعة الترف المناظرة، اجهزة التكييف).

وكان التليفون ووسائل الانتقال الخاصة أكثر السلع المعمرة ندرة في الاقتناء دون أثر واضح للهجرة، بل نلاحظ أن الأسر بدون مهاجرين في الريف أدخلت التليفون بمعدل أعلى قليلاً من أسر المهاجرين. ولا ريب أن هذا كان بسبب الأغنياء الذين لم

(١٧) قد يعود الارتفاع النسبي لاقتناء أجهزة الفيديو بين الأسر بدون مهاجرين في الريف إلى انتشار استخدامها كوسيلة ترفيه عامة في المقاهي وغيرها من نقاط التجمع في القرى.

يكن لديهم سبب للهجرة. كذلك كان اقتناء وسيلة الانتقال الأرخص، الدراجة النارية، أكثر انتشاراً بين الأسر بدون مهاجرين. وبينما لم يظهر أثر للهجرة في اقتناء السيارات المستعملة إلا في الحضر، مكنت مدخرات الهجرة أسر المهاجرين في الريف والحضر، من زيادة اقتناء السيارات الجديدة، على نفس المستوى النسبي تقريباً. وكثيراً ما استخدمت السيارات المقتناة في الريف كوسائل نقل عامة.

وتدعم الاستخلاصات السابقة القول بأن أثر الهجرة على نمط الاستهلاك كان أقوى في الحضر، وبخاصة فيما يتعلق بمفردات الاستهلاك الترفي.

وفيما يتعلق بتحسين مسكن الأسرة، فقد كان الطلاء أكثر أوجه التحسين انتشاراً في الحضر، بينما كان ادخال الكهرباء أكثر سبل تحسين المسكن ذيوعاً في المناطق الريفية. وقد ساعد وجود مهاجر بالأسرة على انجاز الأول بينما لم يكن له أثر يذكر على الثاني. (أنظر الجدول (ط ـ ٤٧)). ولكن مدخرات الهجرة كان لها أثر واضح في زيادة احتمال وجه التحسين الأغلى، أي بناء منزل جديد، وكان الأثر أقوى بكثير في الريف. كذلك ارتبط بوجود مهاجر في الأسرة زيادة تكرار أوجه تحسين المسكن الباقية، وبدرجة أعلى في الريف، وخاصة فيما يتصل بتوفير مصدر مياه أفضل. وليس هذا النمط بمستغرب في ضوء فقر المسكن في مصر عامة، وفي الريف بشكل خاص حيث ينتشر نمط ملكية المسكن.

وتوضح بيانات الزيادة في ملكية الأصول خلال الفترة المرجعية للمسح أن الهجرة قد مكنت أسر المهاجرين عموماً من زيادة ملكيتهم للأصول، وقللت من الفارق الحضري ـ الريفي في هذا الصدد. فبينما كان متوسط الزيادة في أصول الأسر الريفية بدون مهاجرين أقل من نظيره في الأسر بدون مهاجرين في الحضر بحوالى ٤٠ بالمائة، انخفض هذا الفارق إلى قرابة ١٠ بالمائة فقط بين أسر المهاجرين. (أنظر الجدول (ط ـ ٤٨)).

وينم النمط النسبي للزيادة في ملكية الأصول عن تفاوتات ريفية ـ حضرية هامة. (أنظر الجدول (ط ـ ٤٩)). فقد نال بناء المساكن حوالى نصف الزيادة في الأصول دون أثر موجب لوجود مهاجر بالأسرة. بل تشير البيانات إلى أن الأسر بدون مهاجر في الحضر قد خصصت نسبة أعلى من الزيادة في أصولها لبناء المساكن عن أسر المهاجرين. ومع الاستثناء الملحوظ والخاص بالأرض الزراعية في الريف، فإن أسر المهاجرين قد عزفت عن الاستثمار في الأصول ذات الطاقة الانتاجية. ويعود استثناء الأرض الزراعية إلى اختزانها للمكانة الاجتماعية في الثقافة الريفية. وفي الواقع، أبدت الأسر بدون مهاجرين ميلاً أقوى للاستثمار في الأصول الانتاجية خاصة في الحضر. فقد استثمرت الأسر بدون

مهاجرين أكثر في المواشي والمعدات الزراعية في المناطق الريفية؛ وفي المحال التجارية، ووسائل النقل العام، والمعدات الصناعية، وحتى الأراضي الزراعية، في الحضر. وأظهرت أسر المهاجرين في الحضر ميلاً قوياً للاحتفاظ بمدخراتها في صورة سائلة.

ونهي هذا الفصل بفحص التفاوت الريفي - الحضري في التقييم الذاتي لأثر الهجرة للعمل خارج مصر على الأسرة. (أنظر الجدول (ط - ٥٠)). وقد كان التقييم أعلى استحساناً لوقع الهجرة في الريف، مع ابراز دور الهجرة في زيادة ملكية الأسرة للأصول، بالمقارنة بالمناطق الحضرية. ويتأكد التقييم الأعلى للهجرة في الريف من قلة الشكوى من مضار الهجرة، وفي تغليب الفوائد على المضار في حالة حمل الهجرة لكليهما.

الفصل السّابع
موضوعات في وقع الهجرة على المستوى المجتمعي

اخترنا في عنوان هذا الفصل أن نؤكد على الطابع الانتقائي لمعالجتنا لوقع الهجرة للعمل على المجتمع المصري. فليس التوصل لتقييم شامل لوقع الهجرة للعمل على مصر أمراً هيناً، كما يظهر بسهولة من إعادة النظر في القسم الخاص بوقع الهجرة في الإطار النظري الذي عرضنا في أوليات هذا الكتاب. وقد راعينا في اختيار الموضوعات التي نعرض لها في وقع الهجرة على المستوى المجتمعي تغطية نواح متباينة من ظاهرة الهجرة وآثارها المحتملة. مع الاهتمام بالموضوعات التي استحوذت على كثير اهتمام أو حمي الجدل حولها.

أولاً: التحويلات(١)

١ ـ تمهيد

لاقت تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وآثارها، اهتماماً بالغاً في مناقشة الهجرة للعمل في مصر. ويعود ذلك إلى الطبيعة الظاهرة للتحويلات النقدية على وجه الخصوص من جانب، وإلى تلهّف الحكومة عليها من جانب آخر. ونحن نرى أن تحويلات العاملين قد بولغ في أهميتها، خاصة في مجال تقييم آثار الهجرة للعمل على النسق الاجتماعي ـ الاقتصادي المصري، نتيجة تجاهل غير مقبول للسياق الاقتصادي العام للبلد خلال فترة رواج الهجرة.

---

(١) يقوم هذا الجزء (جزئياً) على جانب من دراسة للكاتب بعنوان: «هجرة المصريين والتحويلات، بين الحقيقة والأساطير،» قدّمت إلى: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، اجتماع خبراء حول تحويلات المغتربين في البلدان العربية المصدرة للعمالة (الكويت: المعهد، ١٩٨٦).

فالتحويلات النقدية، وهي الجانب الأهم في تحويلات العاملين بالخارج، ليست إلا دفقات ضخمة من النقد الأجنبي، دخلت المجتمع المصري بدون أن يقابلها نشاط انتاجي محلي. والواقع أنه قد نجم عن سياسة الانفتاح الاقتصادي، أو رافق فترة ازدهارها، دفقات ضخمة أخرى من النقد الأجنبي إلى الاقتصاد المصري لا يقابلها نشاط انتاجي محلي، في صورة القروض والمعونات الأجنبية. هذا بالاضافة إلى مصادر أخرى للنقد الأجنبي تعاظمت خلال فترة صعود الهجرة، ولها طابع ريعي، يتمثل في عائدات النفط وقناة السويس والسياحة. وهكذا يتبين لنا أن التحويلات النقدية ليست إلا واحداً من أربعة مصادر ضخمة للنقد الأجنبي تفاعلت مع النسق الاقتصادي المصري بصورة كلية. وعليه فإنه من المنطقي أن تشترك هذه المصادر الأربعة للنقد الأجنبي في بعض الآثار الاجتماعية ـ الاقتصادية، مما يصعب معه تحديد دور أحد المصادر الأربعة في انتاج هذه الظواهر المشتركة. ويزيد الأمر صعوبة أن هذه المصادر الأربعة، قد تنامت على نفس النمط الزمني، وبدأت تواجه الانحسار جميعها في السنوات الأخيرة.

وقد لا تزيد قيمة التحويلات خلال السنوات العشر الماضية عن ثلث اجمالي قيمة المصادر الأربعة المذكورة للنقد الأجنبي. ويعني هذا أنه لا يتوقع أن تكون مساهمة التحويلات جوهرية في انتاج الظواهر التي تشترك فيها مصادر النقد الأجنبي «الريعية».

غير أن هناك فوارق بين التحويلات من جانب، وباقي مصادر النقد الأجنبي الأخرى المشار إليها من جانب آخر، يترتب عليها أن تتباين آثارها عن بعضها، فالتحويلات تتجمع بداية لدى الأفراد في القطاع العائلي، بينما تصب المصادر الأخرى في الخزانة العامة. وعليه فإن استخدامات التحويلات، ومن ثم آثارها، تتوقف على شكل اندماج الأفراد في التنظيم الاقتصادي القائم، والمناخ الاجتماعي ـ الاقتصادي العام كما يستشعره الأفراد والعائلات. أما استخدامات المصادر الأخرى، وآثارها، فتتوقف على طبيعة اتخاذ القرار في دوائر الدولة.

ومن أسف أن ما توفر من بيانات رسمية عن التحويلات واستخداماتها كان معيباً إلى حد كبير. وليس ذلك غريباً. فقد رأينا أن البيانات الرسمية المتاحة لم تمكننا من التوصل لتقدير جيد لعدد المصريين بالخارج، رغم أن وجود مصري خارج حدود البلاد واقعة بسيطة، معرّفة بصورة قاطعة. أما تحويلات المصريين بالخارج فظاهرة معقدة تتعدد جوانبها، وتكثر قنواتها ومساربها. كما تغشى التحويلات حساسيات تعود لأهميتها للأفراد الذين يقومون بها من جانب، وللطبيعة غير القانونية، أو المستترة لبعض قنواتها من جانب آخر. ومحصلة ذلك أن تستعصي التحويلات، في مجملها، على الحصر الدقيق. كذلك يختلط في التحويلات نوعان من الكميات الاقتصادية: التدفق والرصيد، ويقصد بالأول، المبالغ المتكررة التي يرسلها العاملون بالخارج لمواجهة التزامات في

مصر بصورة منتظمة. أما الرصيد فيتعلق بتحويل مبالغ متجمعة في نقاط زمنية غير منتظمة لأغراض محددة أو عند نهاية مدة الاقامة بالخارج.

ويمكن تقسيم التحويلات عند عبورها حدود الاقتصاد المصري، من حيث طبيعتها، إلى نقدية وعينية. والتحويلات النقدية هي تلك التي يبدأ التعامل بها في الاقتصاد المصري في صورة نقد اجنبي، وتشمل:

أ - المبالغ المحولة عن طريق القنوات المصرفية. وقد يتم ذلك بصورة رسمية على شكل تحويلات إلى الجنيه المصري لمواجهة التزامات شخصية أو عائلية بمصر، أو كمبالغ بصحبة مصريين (وهو مكون محدود نظراً لفارق سعر الصرف الرسمي التشجيعي عن سعر صرف السوق الحرة)(٢)، أو لشراء سلع أو أصول محلية بالعملة الأجنبية(٣). وهذه المبالغ يمكن حصرها بدقة، وتتوفر عنها احصاءات منتظمة من مجمع النقد الأجنبي بالمصارف المعتمدة. كما قد يتم التحويل عن طريق القنوات المصرفية بالنقد الأجنبي مباشرة. ولا توفر الاحصاءات المصرفية حصراً دقيقاً لهذا المكون الأخير من تحويلات المصريين بالخارج.

ب - المبالغ الواردة بصحبة مصريين عند دخول البلاد، سواء أعلن عنها في اقرارات جمركية أو لم يعلن، والمبالغ التي تستقطب من المصريين بالخارج عن طريق تجار العملة. وقد يجد جزء من هذه المبالغ طريقه في النهاية إلى الايداع في المصارف، بالنقد الأجنبي أو بالعملة المحلية، وقد يحتفظ به الأفراد كنقد أجنبي أو مصري سائل. ولكن الجزء الأعظم من المبالغ، الواردة أو المستقطبة، يمول السوق الحرة في النقد الأجنبي(٤). وتستخدم هذه المبالغ لأغراض الاستهلاك والادخار والاستثمار الفردي، في الداخل أو الخارج، وفي تمويل عمليات الاستيراد بدون تحويل عملة. هذا بالاضافة إلى المضاربة واستيراد الممنوعات بالطبع.

ولا يمكن حصر هذه المبالغ، إلا أن مكونها الذي يغذي الاستيراد بدون تحويل عملة، يمكن حصره بدقة عن طريق اعتمادات الاستيراد للقطاع الخاص من خلال لجان ترشيد الاستيراد بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية(٥). ويلاحظ أن جزءاً صغيراً من

---

(٢) في بداية ١٩٨٧ تراوح السعر التشجيعي حوالى ١٣٠ قرشاً للدولار بينما بلغ سعر السوق الحرة حوالى ٢٠٠ قرش، وسادت فروق مماثلة تقريباً بالنسبة لباقي العملات. وقرب منتصف العام، اجازت الحكومة للمصارف شراء العملات الأجنبية بأسعار تقارب السوق الحر.

(٣) وليست هذه التحويلات قاصرة على المصريين العاملين بالخارج.

(٤) يجب ملاحظة أن تمويل السوق الحر غير قاصر على التحويلات النقدية للعاملين بالخارج، فهناك دخول أخرى لمصريين، غير مهاجرين، تتولد بالنقد الأجنبي.

(٥) جرت العادة في احصاءات البنك المركزي على اعتبار المبالغ التي تخصص للاستيراد بدون تحويل =

الاستيراد بدون تحويل عملة تدبره البنوك من مواردها. كما يتم تمويل الاستيراد بدون تحويل عملة، جزئياً من مصادر غير التحويلات. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن قيمة الاستيراد بدون تحويل عملة في فترة زمنية معينة لا تعني أن التحويلات التي استخدمت، جزئياً، في تمويلها تمت خلال نفس الفترة الزمنية. فالاحصاءات تشير إلى توقيت طلب الاستيراد، على حين يمكن أن تكون التحويلات الداخلة في تمويله قد تمت قبل ذلك.

أما التحويلات العينية الصرفة فتدخل الحدود المصرية على صورة السلع الواردة بصحبة مصريين أو عن طريق الشحن أو البريد. وقد يعلن عن هذه السلع أو لا يعلن. وحتى إذا أعلن عنها جمركياً، فإن القيمة المعلنة، أو المقدرة، للسلع الواردة لا تعبر في الأغلب عن قيمتها الحقيقية. ولهذا يستحيل تقريباً حصر قيمة هذه السلع أو القيام بتقدير دقيق لها. ولذلك كانت كل التقديرات عنها جزافية، كأن يؤخذ تقدير لها يوازي نسبة ما من اجمالي التحويلات ـ غير المعروف أصلاً ـ أو نسبة ما من تقدير مدخرات العاملين بالخارج[٦]. وبغض النظر عن القيمة النقدية للتحويلات العينية، فإنه لا يجب التهوين من أهمية التحويلات العينية الصرفة في تحديد مستوى معيشة فقراء المهاجرين، وهم غالبية المصريين بالخارج، وتشكيل نمط استهلاكهم.

وهكذا نجد أن هناك مكونين فقط للتحويلات يمكن حصرهما بدقة وهما التحويلات النقدية (الرسمية) عن طريق النظام المصرفي (مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية)، وقيمة الاستيراد بدون تحويل عملة، مع العلم بأن جزءاً منهما يمول من خارج التحويلات كما أشرنا. كذلك يمكن تحديد كمية أخرى تتصل بالتحويلات التي تنتهي بالايداع في المصارف بالعملات الأجنبية عن طريق حصر التغير في ايداعات

=عملة على أنها «تحويلات عينية»، حيث لا يمكن حصرها إلا عند تحولها إلى سلع مستوردة بدون تحويل عملة. وهذه تسمية مغلوطة. فالتحويلات العينية هي تلك التي تدخل البلاد، بداية على صورة سلع مرسلة من قبل العاملين بالخارج أو بصحبتهم. ولذلك فإننا نفضل تضمين قيمة الاستيراد بدون تحويل عملة في التحويلات النقدية، تبعاً لمنشأ تعاملها مع «الحدود الاقتصادية المصرية» والتي لا تتطابق بالضرورة مع الحدود الجغرافية. فالصورة السلعية لهذه التحويلات إنما هي نتيجة تعامل داخل الاقتصاد المصري بعد تحويلها أول مرة في صورة نقدية، والذي يتم خارج الحدود الجغرافية المصرية، في حالة المبالغ المستقطبة عن طريق تجار العملة.

(٦) يعد تقدير المجالس القومية المتخصصة لحجم المدخرات (الحقيقية) للمصريين العاملين في الخارج مثالاً على التقديرات الضعيفة. ومع ذلك وصفت نتائج التقدير، من قبل واضعيها، بأنها المدخرات الحقيقية. وتم تداولها على نطاق واسع. فقد بدأ التقدير برقم مشكوك فيه لعدد المصريين بالخارج. وافترض معدلاً جزافياً لنموهم. وقدر متوسط اجر العامل المصري بالخارج على أساس متوسط مرجح لمتوسط الاجر العام في السعودية وفي العراق، بأوزان تحكمية، وباستعمال معدلات نمو افتراضية احياناً. وقدر الميل للادخار من نتائج عينة صغيرة من عمال بنغلاديش في الشرق الأوسط... الخ. وليس عيباً بالطبع أن يلجأ باحث إلى هذه الطرق المركبة، والمبسطة في الوقت نفسه، لتقدير قيمة ما إذا لم تسعفه البيانات المتوفرة. ولكن العيب في ألا يعامل مثل هذا التقدير الضعيف بالحيطة والحذر الواجبين من قبل واضعيه، ومستخدميه.

القطاع العائلي بالنقد الأجنبي لدى المصارف بدقة. وهذه القيمة تعد حداً أعلى لتقدير مكون التحويلات النقدية الحرة التي تؤول إلى الايداع في المصارف بالنقد الأجنبي نظراً لأن هناك مصادر أخرى لهذه الودائع غير التحويلات (مثل مستحقات العاملين بالمصارف والشركات الأجنبية والمختلطة). أما التحويلات العينية، فقيمتها غير قابلة للتقدير بأية درجة من الدقة في حدود البيانات الرسمية.

ولذلك فإن تقديرات اجمالي التحويلات، والأهمية النسبية لمكوناتها، تكون بعيدة عن تمام الدقة العلمية، ولا تتعدى مستوى التخمين إلا في حال توفر بيانات يعتد بها تسعفنا في ترشيد التخمين. وليس غريباً، والحال كذلك أن تتباين تقديرات التحويلات من مصدر لآخر.

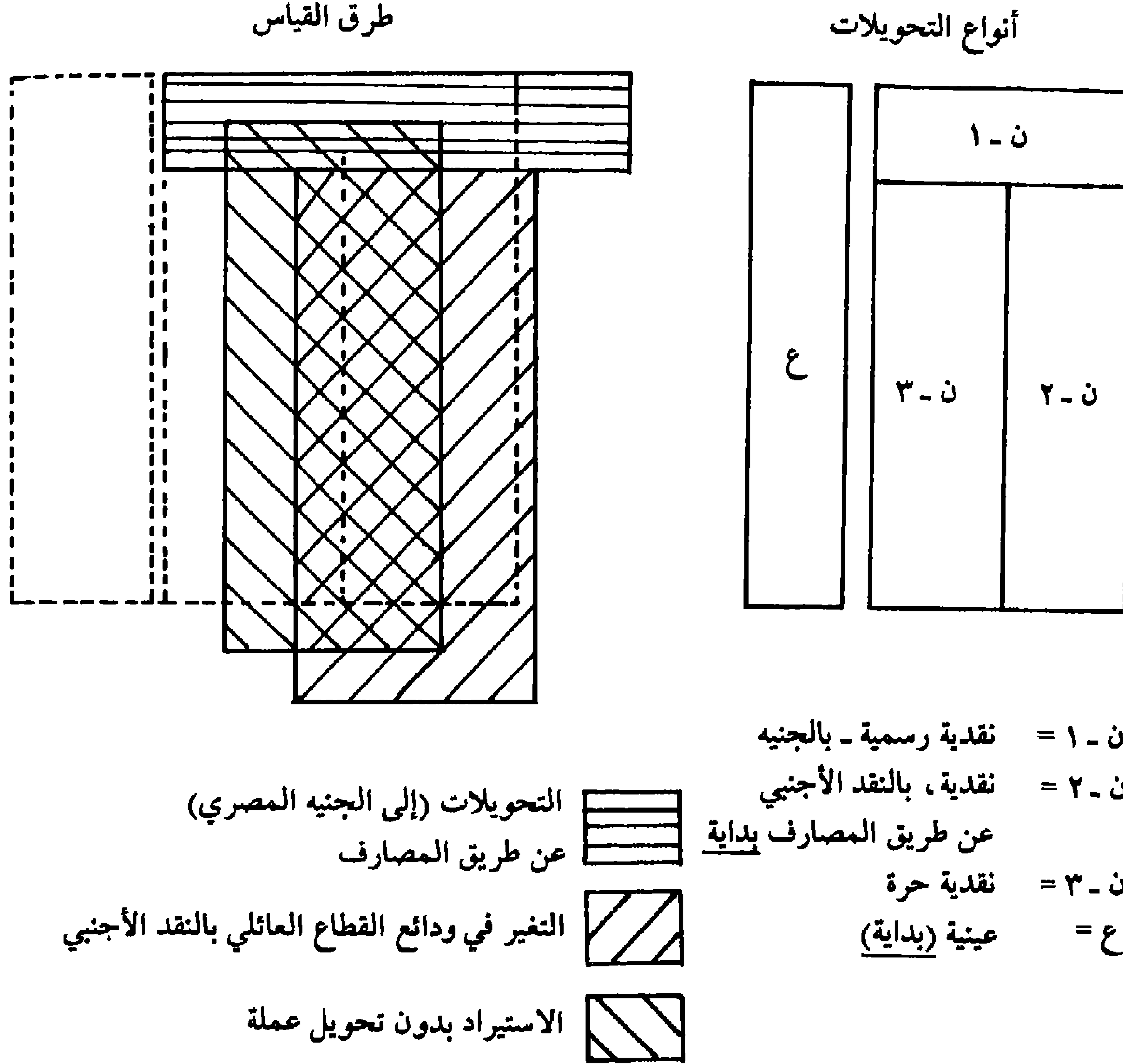
وعليه فإن السبيل الأسلم لدراسة التحويلات، في حدود البيانات المتوفرة حتى الآن، يكون في تقديرنا بالتركيز على التحويلات النقدية ـ كما عرّفناها ـ على أن نجمع في تقديرنا المكونات الثلاثة التي يمكن حصرها بدقة، وإن كان مجملها لا يشكل حصراً دقيقاً للتحويلات النقدية، إذ يتضمن التقدير ازدواج حصر، كما يشمل اجزاء تمول من مصادر أخرى للنقد الأجنبي غير تحويلات المصريين. ولكن هذا التقدير هو أفضل ما يمكن التوصل إليه في ضوء البيانات المتوفرة. ويمكن تمثيل أنواع التحويلات، وطرق قياسها، والتقدير المقترح للتحويلات النقدية، وعيوبه، بيانياً بالشكل التالي، مع ملاحظة أن نسب المكونات الظاهرة في الرسم هي جزافية.

ولا شك أن استبعاد مُكَوِّن التحويلات العينية الصرفة يعني نقصاً في معلوماتنا عن التحويلات. ولكن هذا المكون له أهمية فقط في دراسة التغير في مستوى معيشة المهاجرين والنمط الاستهلاكي المترتب على الهجرة. أما التحويلات النقدية فهي محور الاهتمام في دراسة غالبية تفاعلات ظاهرة التحويلات مع النسق الاقتصادي، مثل التضخم وميزان المدفوعات وجوانب الانفاق المختلفة. ولذلك فإن للتركيز على التحويلات النقدية ما يبرره في ضوء أهمية انعكاساتها الاقتصادية الكلية، بالمقارنة بالتحويلات العينية.

ويبين الجدول رقم (٧ ـ ١) تطور تقديرات الكميات التي ادخلناها في تقدير جملة التحويلات النقدية في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥. ونود أن نؤكد، مرة أخرى، على أن هذه التقديرات معيبة بدرجة لا يمكننا تحديدها بدقة. ولذلك يجب اعتبارها مجرد مؤشرات للظاهرة التي ندرسها. وقد أوردنا البيانات بالصورة التي ينشرها البنك المركزي المصري، أي مقومة بالجنيه المصري حسب اسعار الصرف الرسمية للمصارف. رغم أن أسلوب التقييم هذا يقلل من أهمية التحويلات، التي تبدو أوضح في تقديرنا

شكل رقم (٧ - ١)

أنواع تحويلات المصريين بالخارج وطرق قياسها



باستعمال قيمة السوق الحر للنقد الأجنبي، وتزداد هذه المشكلة باتساع الفرق بين سعر الصرف الرسمي والسوق الحرة بمرور الزمن. ولكن البيانات بالصورة التي ينشرها البنك المركزي تمكننا من اجراء مقارنات مع بعض الكميات الاقتصادية المقومة بنفس الأسلوب.

وتبين النظرة الأولى لتقدير اجمالي التحويلات النقدية أنها قفزت قفزة هائلة منذ منتصف السبعينيات حتى بداية الثمانينيات، ثم تعرضت لانتكاسة في العام المالي ١٩٨١/١٩٨٢، عاودت بعدها الارتفاع، ولكن بمعدل أقل من معدل السبعينيات الأخيرة، حتى ظهرت بوادر انخفاض في السنة المالية ١٩٨٤/١٩٨٥ تدعّم في العام

جدول رقم (٧ ـ ١)

تطور تقدير بعض مكونات تحويلات المصريين وتقدير جملة التحويلات النقدية، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٦ (بالمليون جنيه)

السنة	مجمع النقد الأجنبي لدى البنوك المعتمدة			التغير في ودائع القطاع العائلي بالعملة الأجنبية لدى البنوك	تقدير جملة التحويلات النقدية
	تحويلات نقدية رسمية	استيراد بدون تحويل عملة	المجموع		
١٩٧٥	١٠٦	٥٢	١٥٨	٥٤	٢١٢
١٩٧٦	٢٣٨	١٥٦	٣٩٤	٩٠	٤٨٤
١٩٧٧	٣٥٨	٢٦٥	٦٢٣	١٤٨	٧٧١
١٩٧٩/١٩٧٨	٦٤٥	٥٨٧	١٢٣٢	٢٥٢(١)	١٤٨٤
١٩٨٠/١٩٧٩	٦٦٧	١٠٥٠	١٧١٧	٤١٩(١)	٢١٣٦
١٩٨١/١٩٨٠	٨٥٤	١٢٥١	٢١٠٥	٤٠١	٢٥٠٦
١٩٨٢/١٩٨١	٥٣٣	٨٧٣	١٤٠٦	٨٠٠	٢٢٠٦
١٩٨٣/١٩٨٢	٩٣١	١٣٩٧	٢٣٢٨	٥٧٥	٢٩٠٣
١٩٨٤/١٩٨٣	١٠٥٧	١٨٩٩	٢٩٥٦	٣٣٣	٣٢٨٩
١٩٨٥/١٩٨٤	٧٢٣	١٨٩٨	٢٦٢١	٣٣٨	٢٩٥٩
١٩٨٦/١٩٨٥	٣١٢	١٧٩٧	٢١٠٩	٣٩١	٢٥٠٠

(١) متوسط رقمي العامين الميلاديين المعنيين.

المصادر: ـ ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩/١٩٨٠: نقلاً عن: نجلاء أنور الأهواني، «هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠،» (اطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤)، جدول رقم (٩) من الملحق الاحصائي.

ـ ١٩٨٠/١٩٨١ ـ ١٩٨٣/١٩٨٤: نقلاً عن: **التقارير السنوية للبنك المركزي المصري**، للسنوات ١٩٨١/١٩٨٢، ١٩٨٣/١٩٨٤، و١٩٨٤/١٩٨٥.

ـ ١٩٨٤/١٩٨٥ و١٩٨٥/١٩٨٦: نقلاً عن: مجلس الشورى، **تقرير اللجنة الخاصة لدراسة موضوع هجرة العمالة المصرية إلى الخارج** (القاهرة: المجلس، ١٩٨٧)، ص ٥٥ ـ ٥٦، عن البنك المركزي المصري. فيما عدا التغير في ودائع القطاع العائلي فمن تقارير البنك المركزي مع اهمال اثر اعادة التقييم لبيان عام ١٩٨٥/١٩٨٦ وذلك حتى تكون مفردات السلسلة الزمنية قابلة للمقارنة.

وتتضمن البيانات الواردة في تقرير مجلس الشورى قيماً تقابل «واردات الاحلال والتجديد في نطاق مشروعات الاستثمار» عن السنوات المالية ١٩٨١/ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥/١٩٨٦، تتراوح بين ٢٨٥ و٣٦٤ مليون جنيه سنوياً. وعندنا أن هذه القيمة يجب أن تدخل في بند الاستيراد بدون تحويل عملة. ولكن لم تدخلها في الجدول نظراً لعدم توفر البيان عن كل السنوات الداخلة في السلسلة الزمنية.

التالي. وليس هذا النمط إلا محصلة تطور عدد المصريين المهاجرين بالخارج، والتغير في سياسة الحكومة المصرية في مجال النقد الأجنبي وسعر صرف الدولار، باستثناء انتكاسة ١٩٨٢/١٩٨١ التي تعود، اضافة، إلى فترة التوتر السياسي العام التي تلت اغتيال السادات.

ويمكن تلخيص أهم تطورات سياسة النقد الأجنبي، والتي استهدفت تعظيم تحويلات المصريين بالخارج في استحداث السوق الموازنة والسعر التشجيعي للدولار في ١٩٧٣، ثم بدء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وزيادة العلاوة التشجيعية للدولار في ١٩٧٤، والسماح بحيازة العملة الأجنبية في ١٩٧٦. وقد ساهمت هذه التطورات، بالاضافة إلى الزيادة الهائلة في عدد المصريين بالخارج، في انتاج نمط نمو انفجاري في التحويلات، حتى تحالفت ظروف اغتيال السادات والغاء الحسابات الخاصة التي تمول من مصادر السوق الحر (في محاولة الحد من ارتفاع سعر الدولار) على انخفاض تقدير جملة التحويلات النقدية بحوالى الخمس في العام المالي ١٩٨٢/١٩٨١. ولكن العدول عن الغاء الحسابات الخاصة الممولة من مصادر غير معروفة في ١٩٨٣، وتأكيد الحكومة على استمرار العمل بسياسة الانفتاح، أعطيا على ما يبدو، دفعة جديدة لنمو التحويلات ولكن بمعدل أبطأ إلى أن بدأت الانخفاض في ١٩٨٥/١٩٨٤. ولا ريب أن جزءاً من هذا الانخفاض يعود إلى اجراءات كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥، والتي حاولت اعادة قدر من الانضباط إلى سوق النقد الأجنبي في مصر، وتم الرجوع عنها فيما بعد كما هو معروف. وعليه يمكن القول ان التقدير الذي أنشأنا لجملة التحويلات النقدية قد تأثر بدرجة تحرير سوق النقد الأجنبي في البلاد.

وقد يبدو مستغرباً أنه لم تنخفض التحويلات النقدية بشكل واضح منذ منتصف الثمانينيات رغم توقع وجود عودة صافية كبيرة للمصريين العاملين بالخارج منذ عام ١٩٨٥. ولكن تذكّر أن التحويلات تشتمل على مكوني تدفق ورصيد يقدمان تفسيراً. فمن الطبيعي أن يتزامن تحويل الجزء الأكبر من المبالغ المدخرة مع انتهاء اقامة المهاجر بالخارج. ولهذا فإن الزيادة في جملة التحويلات النقدية تعود في قسم كبير منها، في تقديرنا، لأرتفاع مكون «التحويل الأخير» في تحويلات المصريين بالخارج نظراً لموجة العودة الصافية منذ عام ١٩٨٥. ولا يظهر مثل هذا التأثير بوضوح في سنوات رواج الهجرة. والنتيجة المنطقية لهذا الاستنتاج هو **أن انخفاض جملة التحويلات النقدية الذي بدأ بالعام المالي ١٩٨٥/١٩٨٤، سيتواصل ويتسارع في السنوات التالية.**

وإذا انتقلنا لدراسة تطور مكونات تقدير اجمالي التحويلات النقدية، يتضح لنا أن المسؤول الأول عن نموها كان مكون الاستيراد بدون تحويل عملة، الذي كان أسرع

المكونات نمواً، حتى قاربت قيمته في منتصف الثمانينيات الملياري جنيـه[٧]، أو ما يوازي أكثر من ستة وثلاثين مثلاً لقيمته في منتصف السبعينيات. ونتيجة لذلك، ازداد نصيب الاستيراد بدون تحويل عملة في تقدير اجمالي التحويلات النقدية من حوالى الربع في ١٩٧٥ إلى قرابة الثلثين في ١٩٨٥. وكان ذلك النمو المتسارع في قيمة الاستيراد بدون تحويل عملة على حساب التناقص النسبي للمكونين الآخرين، ولكن على حساب التحويلات النقدية الرسمية في المقام الأول. إذ بالمقابل انخفضت الأهمية النسبية لباقي مكونات التحويلات النقدية، وكان أبطأ المكونات نمواً هو التحويلات النقدية الرسمية. وهذا أمر طبيعي في ضوء فارق السعر الرسمي عن السعر الحر للدولار كما أشرنا قبلاً. وكانت مساهمة التغير في ودائع القطاع العائلي بالعملات الأجنبية حوالى ١١ بالمائة فقط من تقدير اجمالي التحويلات النقدية في منتصف الثمانينيات.

وتتبدى الأهمية الفائقة، والمتزايدة، التي اكتسبتها التحويلات النقدية للمصريين بالخارج في تشكيل الأداء الاقتصادي عند مقارنتها ببعض المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري في السنوات العشر الماضية (انظر الجدول رقم (٧ ـ ٢)). ويمكن تلخيص أهمية التحويلات النقدية في أنها قد نمت بمعدل أسرع من كل الكميات الكلية الهامة في الاقتصاد المصري تقريباً، عبر الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥. فقد زادت نسبتها إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٤ إلى ١٣ بالمائة، وإلى الصادرات السلعية من حوالى الثلث إلى ١١٤ بالمائة[٨] (رغم الزيادة الهائلة في صادرات النفط)؛ وتعدت قيمة التحويلات النقدية عوائد تصدير البترول وقناة السويس والسياحة مجتمعة في منتصف الثمانينيات. أما بالنسبة للواردات فقد زادت نسبة التحويلات النقدية إلى اجمالي الواردات السلعية من ١٢ إلى ٤٢ بالمائة، وزادت نسبة مكون التحويلات الذي يساهم مباشرة في الاستيراد، أي الاستيراد بدون تحويل عملة، إلى جملة الاستيراد من ٣ إلى ٢٥ بالمائة[٩].

ونتيجة لهذا فإن الانحسار الواقع في التحويلات النقدية للمصريين في الخارج، سيؤدي إلى اختلالات في الاقتصاد المصري إلا إذا اتخذت الاجراءات الكفيلة لتفادي هذه الاختلالات، عن طريق ضبط الاستهلاك والاستيراد، والعمل على زيادة الانتاج والتصدير، ونعود هنا إلى التذكرة بأن الانحسار المتوقع في التحويلات النقدية لا بد

(٧) وإذا اعتبرنا القيمة السوقية للدولار لارتفعت هذه القيمة إلى ما يربو على ٣ مليارات جنيه.

(٨) تعدّت قيمة التحويلات النقدية اجمالي الصادرات السلعية ابتداء من العام المالي ١٩٨٢/١٩٨٣.

(٩) يلاحظ أن انخفاض تقدير التحويلات النقدية في العام المالي ١٩٨٤/ ١٩٨٥ يعود إلى تدهور التغير في ودائع القطاع العائلي بالعملة الأجنبية والتحويلات الرسمية في العامين الأخيرين، بينما استمرت قيمة الاستيراد بدون تحويل عملة في الارتفاع. ويعبر ذلك عن تزايد تفضيل المحولين للسوق الحر.

سيصاحبه انخفاض في التحويلات العينية والتي كانت تستخدم في سد جزء من احتياجات المواطنين العاملين بالخارج وذويهم، مما سيساعد على تفاقم الضائقة الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على انخفاض التحويلات.

جدول رقم (٧ - ٢)

بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية مقارنة بتقدير جملة التحويلات النقدية، ١٩٧٥ - ١٩٨٥ (مليار جنيه)

السنة	تقدير جملة التحويلات النقدية	الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الانتاج	عناصر ميزان المدفوعات					
			الصادرات	الواردات	عجز المعاملات المنظورة	أهم الصادرات السلعية		رسوم المرور في قناة السويس
						النفط	القطن	
١٩٧٥	٠,٢	٥,١	٠,٦	١,٧	١,١	٠,١	٠,١	_(١)
١٩٧٦	٠,٥	٦,٢	٠,٦	١,٦	١,٠	٠,١	٠,١	٠,١
١٩٧٧	٠,٨	٧,٤	٠,٨	١,٨	١,٠	٠,٢	٠,١	٠,٢
١٩٧٩/١٩٧٨	١,٥	١٠,٥	١,٢	٣,٦	٢,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٤
١٩٨٠/١٩٧٩	٢,١	١٤,٥	٢,٤	٥,١	٢,٧	١,٥	٠,٣	٠,٥
١٩٨١/١٩٨٠	٢,٥	١٧,٠	٢,٨	٦,٧	٣,٩	١,٩	٠,٢	٠,٥
١٩٨٢/١٩٨١	٢,٢	١٩,٦	٢,٨	٦,٦	٣,٨	١,٩	٠,٢	٠,٦
١٩٨٣/١٩٨٢	٢,٩	٢١,١	٢,٧	٦,٤	٣,٧	١,٩	٠,٢	٠,٧
١٩٨٤/١٩٨٣	٣,٣	٢٢,٢	٢,٩	٧,٣	٤,٥	١,٨	٠,٣	٠,٧
١٩٨٥/١٩٨٤(٢)	٣,٠	٢٤,٦	٢,٨	٧,٧	٤,٩	١,٨	٠,٣	٠,٦

(١) اقل من ١٠٠ مليون جنيه.

(٢) أرقام أولية.

المصادر: الناتج: - ١٩٧٥ - ١٩٧٧، نقلاً عن: المجالس القومية المتخصصة، اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج، سلسلة مصر حتى عام ٢٠٠٠، رقم ٢٥ (القاهرة: المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٣)، ص ٥٩ (بالأسعار الجارية).

- ١٩٧٨/١٩٧٩ - ١٩٨٠/١٩٨١، نقلاً عن: K. Korayem, *The Formulation and Estimation of a Sectoral Employment Model for Egypt* (Cairo: IBM Cairo Scientific Centre, 1985), p. 145.

- ١٩٨١/١٩٨٢ - ١٩٨٤ / ١٩٨٥، نقلاً عن: التقارير السنوية للبنك المركزي المصري، أسعار (١٩٨١/١٩٨٢).

ميزان المدفوعات: - ١٩٧٥ - ١٩٧٩/١٩٨٠، نقلاً عن: الأهواني، المصدر نفسه، جدول رقم (٨)، من الملحق الاحصائي.

- ١٩٨١/١٩٨٢ - ١٩٨٤/١٩٨٥، نقلاً عن: التقارير السنوية للبنك المركزي المصري.

٢ ـ تقدير التحويلات

وتمكننا بيانات المسح الميداني من التوصل لتقدير لجملة التحويلات المترتبة على الهجرة للعمل خارج مصر خلال الفترة المرجعية للمسح نهاية[١٠]. ونعني بذلك التحويلات المتوقع دخولها لمصر نتيجة للدخل المتولد للمصريين العاملين بالخارج خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) دون أن يعني ذلك أن يكون قد تم تحويلها إلى مصر فعلاً قبل نهاية ١٩٨٥[١١]. ويترتب على ربط التقدير بالفترة المرجعية، وليس بتوقيت التحويل، أن تصعب مقارنة التقدير الذي سنقدمه بتقديرات التحويلات النقدية التي قدمنا أعلاه بناء على الأرقام الرسمية، والذي رأينا أنه لا يرتبط، هو الآخر، بالتوقيت الفعلي للتحويل.

وتقديرنا لتحويلات المهاجرين العائدين مشتق من بيانات المسح الميداني مباشرة. أما تقدير تحويلات المهاجرين وقت المسح، حتى أول ١٩٨٥، فيقوم على تطبيق متوسط الدخل السنوي، والنمط المتوسط للتصرف بالدخل خلال الهجرة للمهاجرين العائدين، على المهاجرين وقت المسح مصنفين حسب محل الاقامة (ريف ـ حضر)، والحالة التعليمية، وبلد الهجرة. ويشوب هذا التقدير افتراض تساوي متوسط الدخل، ونمط التصرف فيه، بين المهاجرين العائدين والمهاجرين وقت المسح. ولكننا لم نجمع بيانات عن الدخل للمهاجرين وقت المسح لأسباب جلية سبق التعرض لها قبلاً. ولا نتصور أن هذا الافتراض يرتب أخطاء جسيمة في التقدير خاصة وأن التفاوت في الدخل، وفي نمط التصرف فيه، حسب المستوى التعليمي، ومحل الاقامة، وبلد الهجرة مأخوذ في الاعتبار.

ويبين الجدول (ط ـ ٥١) تقديرات الدخل الاجمالي أثناء الهجرة، وخلال الفترة المرجعية للمسح، حسب أوجه التصرف في الدخل مع التفرقة بين العائدين والمهاجرين وقت المسح. وتتضمن الجداول (ط ـ ٥٢)ـ(ط ـ ٥٤) تقديرات اجمالي الدخل أثناء الهجرة تبعاً لأوجه التصرف في الدخل مصنفّة حسب الريف ـ الحضر، والمستوى التعليمي، وبلد

---

(١٠) بفرض تصفية الادخار والاستثمار في بلد الهجرة عند العودة، كما أسلفنا عند مناقشة التصرف في الدخل أثناء الهجرة في الفصل الرابع.

(١١) يتعلق هذا التحفظ، على وجه الخصوص، بتحويلات المصريين العاملين بالخارج وقت المسح الميداني، أي في أول عام ١٩٨٥.

الهجـرة، على الترتيب. ونقـدم في الجـداول الأربعـة التـاليـة نفس النتـائـج، معاد تصنيفها في فئـات أكثر مـلاءمة لمنـاقشة ظـاهرة التحـويلات. حيث نفـرق بين **التحويلات الجارية**، تلك التي تتم أثناء تواجد المهاجر خارج البلاد لأغراض الانفاق الجاري، **والنهائية**، أي تلك التي تصل إلى مصر نهاية بفرض تحويل كل ما لاينفق في بلد الهجـرة على الاستهلاك الجـاري إلى مصر في نهـاية الأمـر. كذلـك نفـرّق بين **التحويلات النقدية والعينية**، أي تلك التي تدخل مصر في صورة سلع[١٢].

ويظهر من محتويات الجدول رقم (٧ ـ ٣) أن جملة التحويلات النهائية المترتبة على الهجرة للعمل خارج مصر خلال الفترة المرجعية للمسح، تتعدى ثلاثة وثلاثين مليار

جدول رقم (٧ ـ ٣)

تقدير التحويلات خلال الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة

(مليون دولار)

البند	العائدون	المهاجرون وقت المسح	المجموع
الجارية			
نقدية	٤٤٧٣	٣٧٧٦	٨٢٤٩
عينية	١١٥١	٨٤٩	٢٠٠٠
المجموع	٥٦٢٤	٤٦٢٥	١٠٢٤٩
النهائية			
نقدية	١٢٨٩٧	١١٩٩٢	٢٤٨٨٩
عينية	٤٣٥٦	٣٧٩٧	٨١٥٣
المجموع	١٧٢٥٣	١٥٧٨٩	٣٣٠٤٢
نصيب المهاجر (× ١٠٠٠)	١١,٠٢	١٣,٠٥	١١,٩١

---

(١٢) افترضنا أن ثلث مصروفات الزيارات لمصر تكون في صورة سلع (طبقاً لتعليمات المسح ضمنت قيمة السلع التي يصحبها المهاجر أثناء زياراته لمصر في تكلفة الزيارات وليس في بند الهدايا). كذلك افترضنا أن ثلث انفاق المهاجر في بلد الهجرة يكون على سلع يصحبها معه عند عودته إلى مصر. والثلث هو تقدير تحكمي من قبلنا. وكان يمكن الوصول إلى تقديرات أفضل لو توسعت أدوات العمل الميداني لتشمل تقديراً منفصلاً لهذين البندين، وإن كان ذلك صعب خاصة في حالة البند الثاني. وعلى ذلك فإن تقدير التحويلات النقدية الجارية يضم التحويلات للأسرة للصرف، والتحويلات لسداد الديون، وثلثي تكلفة الزيـارات. وتضم التحويـلات النقديـة النهائية اضافة لذلك تقدير الادخار والاستثمار في بلد الهجرة وفي مصر. ويشمل تقدير التحويلات العينية الجارية تقدير قيمة الهدايا وثلث تكلفة الزيارات، بينما يضم تقدير التحويلات العينية النهائية، اضافة، ثلث الانفاق في بلد الهجرة.

دولار يعود أكثر من نصفها قليلاً إلى المهاجرين الذين عادوا إلى البلاد خلال الفترة المرجعية، والباقي لمن كانوا بعد مهاجرين وقت المسح، مما يعني زيادة تقارب الخمس في نصيب الفرد من المهاجرين من التحويلات النهائية من العائدين إلى من كانوا لا يزالون مهاجرين وقت المسح. ولم تتعد التحويلات الجارية ثلث قيمة التحويلات النهائية، وشكّلت التحويلات العينية، طبقاً لافتراضاتنا، حوالى ربع التحويلات النهائية، وأقل قليلاً من ذلك في حالة التحويلات الجارية.

وتبين التقديرات أن نصيب الحضر من تحويلات العاملين بالخارج كان أكثر مما تدفق إلى الريف، أو ينتظر أن يتدفق إليه نهاية، بحيث زاد نصيب الفرد المهاجر من التحويلات النهائية في الحضر عن نظيره القادم من الريف بحوالى النصف. (انظر الجدول رقم (٧ ـ ٤)). كما يظهر أن الفارق الريفي ـ الحضري أكبر في حالة التحويلات الجارية، التي مثلت نسبة أعلى من التحويلات النهائية في الحضر. كذلك تميز الحضر بارتفاع نسبة التحويلات العينية بالمقارنة بالريف، وبوجه خاص في التحويلات غير الجارية. ويعود ذلك للطول النسبي لمتوسط مدة الهجرة للقادمين من الحضر وارتفاع مستواهم المادي، وزيادة استعدادهم لتبني أنماط الاستهلاك المستحدثة في بلدان الهجرة كما بيّنا في السابق.

جدول رقم (٧ ـ ٤)

تقدير التحويلات خلال الفترة المرجعية حسب الريف ـ الحضر

(مليون دولار)

البند	الريف	الحضر
الجارية		
نقدية	٣٢٢٩	٥٠٢١
عينية	٦١٦	١٣٨٤
المجموع	٣٨٤٥	٦٤٠٥
النهائية		
نقدية	١٠٥٨٦	١٤٣٠٤
عينية	٢٧٨١	٥٣٧٢
المجموع	١٣٣٦٧	١٩٦٧٦
نصيب المهاجر (× ١٠٠٠)	٩,٤٨	١٤,٤١

وتشير التقديرات إلى أن الشرائح الاجتماعية الأعلى ينتظر أن تتلقى نهاية مبالغ أكبر من التحويلات كما يظهر من تساوي مجموع التحويلات النهائية للمستويين التعليميين الأول والثاني، أي غير المؤهلين، لقيمة التحويلات النهائية المقدرة لأي من المستويين التعليميين الأعلى (انظر الجدول رقم (٧ ـ ٥)). ويظهر الفارق في استفادة المستويات التعليمية المختلفة من التحويلات بشكل قاطع في نصيب المهاجر من التحويلات النهائية الذي يتعدى في المستوى التعليمي الأعلى ستة أمثال نصيب المهاجر الأمي. ويقفز نصيب المهاجر من التحويلات النهائية قفزتين ملحوظتين عند المستويين التعليميين الأخيرين، خاصة عند التعليم العالي[١٣].

وكما يتوقع، فإن نسبة التحويلات الجارية إلى التحويلات النهائية تتناقص بوجه عام مع ارتفاع المستوى التعليمي نتيجة لزيادة الدخل عامة، وزيادة اصطحاب العائلات في المستويات التعليمية الأعلى. كذلك ارتفعت نسبة التحويلات العينية إلى الجملة قليلاً مع تقدم المستوى التعليمي.

جدول رقم (٧ ـ ٥)

تقدير التحويلات خلال الفترة المرجعية حسب المستوى التعليمي

(مليون دولار)

البند	المستوى التعليمي					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
الجارية						
نقدية	١٨١٤	١٤٤٣	٣٦٨	٢٧٩	٢٤١٢	١٩٣٦
عينية	٣٠٩	١٨٣	٥٩	٧٠	٦٧٥	٧٠٣
المجموع	٢١٢٣	١٦٢٦	٤٢٧	٣٤٩	٣٠٨٧	٢٦٣٩
النهائية						
نقدية	٤٠٤٤	٣٨٦٤	٧٦٣	٧٩٣	٨٠٠٨	٧٤١٩
عينية	١١٨٨	٩٧٧	٢٠٩	٢٢٣	٢٣٩٤	٣١٦١
المجموع	٥٢٣٢	٤٨٤١	٩٧٢	١٠١٦	١٠٤٠٢	١٠٥٨٠
نصيب المهاجر (× ١٠٠٠)	٥,١٤	٩,٤٤	٥,٥٥	١٠,٠٦	١٦,٣٨	٣١,٧٧

(١٣) تعود القيمة الأعلى من النمط العام، في حالة من يعرفون القراءة والكتابة من غير المؤهلين (المستوى التعليمي الثاني) في تقديرنا إلى زيادة نسبة الحرفيين بينهم. على حين يتركز ذوو التعليم الابتدائي في وظائف كتابية قليلة الأجر.

ويتضح من الجدول رقم (٧ ـ ٦) أن السعودية كانت المصدر الأول لتحويلات المصريين العاملين بالخارج، ويليها في هذا الصدد ، بقيم متقاربة العراق والبلدان غير الخمسة الرئيسية، بالرغم من الفارق الكبير في عدد المهاجرين بين العراق والبلدان الداخلة في هذه المجموعة الأخيرة. وفي كلتا الحالتين يقل تقدير التحويلات النهائية عن نصف التحويلات النهائية للمهاجرين إلى السعودية. ولا يزيد تقدير التحويلات النهائية الناشئة في الأردن عن ٥ بالمائة من المبلغ المقدر للسعودية.

جدول رقم (٧ ـ ٦)
تقدير التحويلات خلال الفترة المرجعية حسب بلد الهجرة

(مليون دولار)

البند	بلد الهجرة					
	الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
الجارية						
نقدية	١٧١	٣٤٣٣	١١٢٢	١٠٨٥	٦٣٠	١٨٠٩
عينية	٢٦	٩٥٤	٣٢٨	٢٠٦	٨٠	٤٠٤
المجموع	١٩٧	٤٣٨٧	١٤٥٠	١٢٩١	٧١٠	٢٢١٣
النهائية						
نقدية	٥٣٩	١٠٩٠٧	٥١٣٤	٢٣٢٨	١٥٢٢	٤٤٦١
عينية	١٥٣	٢٩١٠	١٤٨٨	٨٦٢	٤٤٧	٢٢٩٢
المجموع	٦٩٢	١٣٨١٧	٦٦٢٢	٣١٩٠	١٩٦٩	٦٧٥٣
نصيب المهاجر (× ١٠٠٠)	٢,٩٢	١٨,٧٢	٦,٨٣	١٢,٢٢	١١,١٢	١٧,١٨

أما على المستوى الفردي، فتظل السعودية محتفظة بالمركز الأول في قيمة التحويلات، يليها عن قرب البلدان غير الخمسة الرئيسية. وبينما يحتل نصيب المهاجر إلى الكويت وليبيا موقعاً متقدماً، فإن نصيب المهاجر إلى العراق من التحويلات النهائية يقارب ثلث ما حققه المهاجر إلى السعودية، على حين يأتي الأردن في ذيل القائمة بمبلغ يقل عن نصف نصيب المهاجر إلى العراق.

وقد اتسمت تقديرات التحويلات من العراق والأردن بانخفاض نسبة التحويلات الجارية، ولا شك أن هذا يرجع جزئياً إلى قصر متوسط مدة الهجرة إلى هذين البلدين، على حين ارتفعت هذه النسبة عن المتوسط في حالتي الكويت وليبيا. وتميزت

التحويلات من بلدي الهجرة الرئيسيين، العراق والسعودية، بارتفاع نسبة التحويلات العينية إلى التحويلات الجارية. أما بالنسبة للتحويلات النهائية فقد بلغت التحويلات العينية أقصى نسب لها في بلدان الهجرة غير الرئيسية، حيث اتضح لنا قبلاً ارتفاع نسبة المنفق في بلد الهجرة من دخل المهاجرين فيها.

ثانياً: توزيع الدخل والثروة

١ ـ تمهيد

تتيح لنا بيانات المسح لمحات من معالم توزيع الدخل والثروة في مصر بالتفرقة بين المهاجرين وغيرهم. وقد أشرنا قبلاً إلى طبيعة بيانات الدخل التي جمعت عن طريق أدوات العمل الميداني، ويتضمن الملحق (ب) عرضاً موجزاً لمفرداتها. كذلك، تعرضنا لقياسات لمدى تفاوت الدخول والثروة، باستعمال معامل جيني، عند دراسة الملامح العامة لنسق الهجرة، ومراحل الهجرة، ووقع الهجرة على المستوى الوحدي. وقد أوردنا في بداية استخدامنا لبيانات الدخل التحفظات الواجبة على استغلالها(١٤)، رغم الاحتياطات المشددة التي اتخذت لتقليل الأخطاء الحتمية في مثل هذه البيانات. وندلف في هذا الجزء إلى أبعاد أعمق قليلاً لتوزيع الدخل والثروة، خاصة، حسب بعض معايير التفاوت في الهجرة التي اعتمدنا في الفصل السابق. ولكن قبل أن نقوم بهذه المهمة، يتعين علينا أن ندقق أكثر في مفهوم الدخل، ووحدة جمع البيانات.

ومفهوم الدخل الذي اتبع في المسح يقابل مفهوم الدخل الكلي المتاح تبعاً لارشادات الأمم المتحدة(١٥). إلا أن وحدة تلقي الدخل، وتكوين الثروة، كانت، باستثناء سنوضحه، هي الفرد في قوة العمل. أما الاستثناء فقد كان اتخاذ الأسرة المعيشية وحدة للقياس في تتبع التغير في ملكية الأصول، خلال الفترة المرجعية للمسح. ويترتب على هذا أن وحدة تلقي الدخل في المسح محل الدراسة تختلف عن

---

(١٤) ونضيف هنا القصور الأكبر في قياس الدخول العليا. ومن حسن الحظ أن المقياس الذي نستخدمه لقياس مدى التفاوت في الدخل، معامل جيني، هو أقل حساسية للتغيرات في الدخل قرب طرفي التوزيع عن تلك التي تقع حول المنوال.

(١٥) الذي يتضمن الأجور النقدية والعينية الصافية (باستبعاد مدفوعات الضمان الاجتماعي والتأمين الخاص)، والدخل الصافي من العمل لحساب الفرد أو الأسرة (بما في ذلك قيمة الاستهلاك من الناتج الذاتي)، والدخل من الملكية الخاصة والاستثمار الخاص (شاملاً الايجار المقدر للمسكن المملوك)، ومتحصلات المعاش والضمان الاجتماعي، مطروحاً منها الضرائب على الدخل والملكية. أنظر:
W.V. Ginneken and J. Park, eds., *Generating Internationally Comparable Income Distribution Estimates* (Geneva: ILO, 1984), p. 2.

الوحدة التي تستخدم عادة في المسوح الميدانية عن الدخل، وهي الأسرة المعيشية، مما يؤدي إلى عدم شمول بيانات مسح الهجرة للدخول التي يتلقاها أعضاء الأسر المعيشية ممن لا ينتمون إلى قوة العمل. كما أن بعض الأسر يضم أكثر من فرد في قوة العمل. ومحصلة هذين الاعتبارين، أن نتوقع أن يكون متوسط الدخل للفرد في مسحنا أقل من متوسط الدخل للأسرة المعيشية الناتج عن مسح ميداني للدخل، تكون وحدة جمع البيانات فيه الأسرة المعيشية.

ومن المستحب في تقييم بيانات الدخل من مسح ميداني، مقارنة هذه البيانات بالحسابات القومية، كاختبار لمدى جودة بيانات المسح الميداني. ولكي ندرك مغزى هذه المقارنة، والأهمية التي يجب أن نرفقها بها، نقدم في الجدول رقم (٧ ـ ٧) قياسات لدرجة التوافق بين بيانات مسح أسري، والحسابات القومية في تقدير الدخل الكلي المتاح للأسرة المعيشية في بلدان مختلفة.

جدول رقم (٧ ـ ٧)
مدى التوافق بين نتائج مسوح أسرية للدخل والحسابات القومية،
بلدان مختلفة

البلد	انكلترا	فرنسا	اسبانيا	المكسيك	تانزانيا
السنة	١٩٧٩	١٩٧٥	١٩٧٣	١٩٦٨	١٩٦٩
نسبة تقدير المسح إلى تقدير الحسابات القومية (نسبة مئوية)	٨٧	٨١	٦٦	٦٩	٧٢

المصدر: W.V. Ginneken and J. Park, eds., *Generating Internationally Comparable Income Distribution Estimates* (Geneva: ILO, 1984), various locations.

ويتبين لنا من الجدول أنه لا تقوم بين نتائج المسوح الميدانية وتقديرات الحسابات القومية درجة عالية من الاتفاق في تقدير الدخل الكلي، حتى في بلدان تتمتع بأجهزة إحصائية متطورة، ويسود وعي إحصائي راقٍ بين سكانها، وتقوم اقتصاداتها على التعامل النقدي بصورة تامة تقريباً، مثل فرنسا وانكلترا. مع العلم بأن التفاوتات بين المسوح الأسرية والحسابات القومية في مكونات الدخل الكلي تصل لحدود أعلى بكثير من تلك المبينة في الجدول. فما عساه يكون الفارق بين المصدرين في بلدان نامية لا يتوفر فيها أي من العوامل الثلاثة المذكورة قدر توفره في البلدان المصنّعة؟ تقدم بيانات المكسيك وتانزانيا المتضمنة في الجدول بداية للإجابة عن هذا السؤال.

والواقع أن عقد مقارنة بين بيانات الدخل وقت المسح والحسابات القومية ينطوي على فروق أكثر من تلك التي تقوم عادة بسبب اختلاف وحدة تلقي الدخل كما أوضحنا قبلاً، وبسبب صعوبة التوصل لتقدير لحجم قوة العمل الكلية غير المهاجرة وقت المسح(١٦). ويصبح عقد هذه المقارنة أمراً شائكاً عند بداية الفترة المرجعية للمسح بسبب اعتبار آخر. فبينما ننطلق من عدم وجود مهاجرين، خلال الفترة المرجعية، في بدايتها، وبالتالي لا تثور مشكلة إضافية في تقدير حجم قوة العمل الكلية، فإن طبيعة المعاينة في المسح الميداني تنشىء تعقيداً آخر. إذ يترتب على تصميم المعاينة في المسح ألا تكون لدينا عينة سليمة من قوة العمل في مصر في بداية الفترة المرجعية. فالعينة التي اختيرت من غير المهاجرين كانت في قوة العمل وقت المسح. وبالتالي فإن بيانات الدخل لغير المهاجرين وقت بداية الفترة المرجعية تعود لعينة من قوة العمل وقت المسح، ولا تعود لعينة سليمة من قوة العمل وقت حرب تشرين الأول/ أكتوبر. ويرجع الاختلاف إلى عاملين مترابطين. الأول أن قسماً ممن كانوا في قوة العمل في بداية الفترة المرجعية خرجوا من قوة العمل خلال الفترة المرجعية بسبب الوفاة أو التقاعد. كما أنه ينتظر أن يكون متوسط دخل هؤلاء الذين خرجوا من قوة العمل خلال الفترة المرجعية أقل من متوسط دخل الاضافات الجديدة لقوة العمل، بسبب ارتفاع المستوى التعليمي وزيادة الأجور عبر هذه الفترة. وبالإضافة إلى هذين العاملين، فإن إبلاغ المستجيبين وقت المسح عن دخولهم وقت حرب تشرين الأول/ أكتوبر لا يتصور أن يكون في دقة استجاباتهم عن دخلهم وقت المسح. ونظراً للتضخم الشديد الذي ساد الفترة المرجعية، فإن الخطأ في الابلاغ عن الدخل عند بداية الفترة قد يميل إلى الأعلى. ولهذا، فإننا نتوقع أن يكون متوسط الدخل لغير المهاجرين، وقت حرب تشرين الأول/ أكتوبر، الناتج من المسح الميداني أعلى من متوسط دخل الفرد في قوة العمل عندبداية الفترة المرجعية. ورغم كل هذه المصاعب، سنقدم على عقد المقارنة المتوخاة. ويحوي الجدول رقم (٧ ـ ٨) المكونات التقريبية لهذه المقارنة.

ولا نود أن نغالي في قيمة المقارنة المعقودة في الجدول. أولاً بسبب تهافتها بوجه عام كما أوضحنا في التعليق على الجدول رقم (٧ ـ ٧). وثانياً بسبب الكم الكبير من التقريب الذي دخل في تركيب المقارنة في حالتنا نتيجة لخصائص مجموعة البيانات

---

(١٦) تتوفر البيانات الأفضل عن حجم قوة العمل من تعداد السكان. ولكن تعدادي ١٩٧٦ و ١٩٨٦ اقتصرا على السكان داخل الحدود. وعليه فإن حجم قوة العمل الناتج منهما يستبعد المهاجرين للعمل وقت التعداد. وعلى حين يتوفر لنا من المسح تقدير لحجم الهجرة وقت المسح، فإنه لا يتوفر لنا تقدير جيد للمهاجرين وقت التعداد بحيث يمكننا التوصل لتقدير لحجم قوة العمل الكلية وقت التعداد يمكن استخدامه لحساب تقدير لحجم قوة العمل الكلية وقت المسح، ومن ثم تقدير قوة العمل غير المهاجرة وقت المسح.

التي نحن بصددها هنا، ولذلك فإن أقصى ما نطمح إليه هو درجة، غير عالية، من الاتساق بين نتائج المسح الميداني وتقديرات الحسابات القومية، وفقط فيما يتعلق بالمرجع الزمني الثاني، أي وقت المسح. وبرغم التحفظات التي أوردناها، فإننا نجد توافقاً قوياً بين المصدرين في تقديرات الدخل الخاصة بعام ١٩٨٤، يكاد يبز المستويات المشاهدة في البيانات الدولية المقدمة في الجدول رقم (٧ ـ ٧). مما يؤكد ثقتنا في بيانات الدخل في المسح الميداني، والتي أوردنا فيما سبق شواهد عديدة عليها.

جدول رقم (٧ ـ ٨)
مكونات المقارنة بين بيانات الدخل من مسح الهجرة والحسابات القومية

أ ـ تقدير الدخل الكلي للأسر طبقاً للحسابات القومية[1] (بالمليون جنيه، بالأسعار الجارية)	١٩٧٣	١٩٨٤
الاستهلاك العائلي	٢٤٢٩	١٧٢٨٤
الادخار	١٤	٢٧٢٧
المجموع	٢٤٤٣	٢٠٠١١
ب ـ تقدير حجم قوة العمل حسب حالة الهجرة (بالألف)	تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣[2]	أول ١٩٨٥[2]
غير مهاجرين (خلال الفترة المرجعية)	٩٨٠٠	١١١٢٥[3]
عائدون خلال الفترة المرجعية	—	١٥٦٥
مهاجرون وقت المسح	—	١٢١٠
المجموع	٩٨٠٠	١٣٩٠٠
ج ـ نصيب الفرد في قوة العمل من الدخل الكلي للأسر طبقاً للحسابات القومية (بالجنيه بالأسعار الجارية)	١٩٧٣ ٢٤٩	١٩٨٤ ١٤٤٠
د ـ متوسط دخل الفرد في قوة العمل حسب بيانات المسح (بالجنيه)	١٩٧٣[4] ٤٣١	١٩٨٤[4] ١٢٥٨[5]

(١) المصدر: World Bank, *Arab Republic of Egypt: Current Economic Situation and Medium Term Prospects* (Washington, D.C.: The Bank, 1985).

(٢) بداية ونهاية، الفترة المرجعية.

(٣) بافتراض أن عدد العاملين بالخارج كان حوالى ربع مليون وقت تعداد ١٩٧٦ وأكثر قليلاً من مليون وقت تعداد ١٩٨٦ (أخذاً في الاعتبار وقوع عودة صافية خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦) بحيث يصبح تقدير إجمالي قوة العمل (بالداخل والخارج) في تاريخي التعداد (بالمليون) ١٠,٥ و ١٤,٧٥٠ على الترتيب. ومن هذين التقديرين يمكن التوصل لتقدير حجم قوة العمل الكلية وقت المسح. وبطرح تقديرات المسح لعدد العائدين والمهاجرين وقت المسح، نصل إلى تقدير عدد غير المهاجرين (خلال الفترة المرجعية) وقت المسح.

(٤) ترجع بيانات الدخل في المسح الميداني إلى السنة السابقة للنقطة الزمنية التي ينسب إليها السؤال.

(٥) بتطبيق معدل النمو في متوسط دخل العائدين بين ما قبل الهجرة والعودة وافتراض استمراره حتى وقت

المسح للتوصل لتقدير دخل العائدين في عام ١٩٨٤ . وافتراض متوسط لدخل المهاجرين وقت المسح ، في مصر، يساوي الوسط الحسابي ، غير المرجح ، لمتوسط دخل العائدين وغير المهاجرين (على أساس أن قسماً من دخل المهاجرين وقت المسح يدخل في تقدير الدخل الأسري طبقاً للحسابات القومية عن طريق استهلاك وادخار أسرهم بمصر). وبحساب المتوسط الحسابي المرجح لمتوسطات الدخل السنوي للفئات الثلاث وقت المسح، نصل لتقدير لمتوسط دخل الفرد في قوة العمل في عام ١٩٨٤ طبقاً لبيانات المسح الميداني.

وحتى في حالة تقديرات الدخل عند بداية الفترة المرجعية، حيث الفارق بين المصدرين ضخم طبقاً للتقديرات المتضمنة في الجدول رقم (٧ ـ ٨)، فإن إعمال النظر في التحفظات الموردة عن المقارنة في هذا المرجع الزمني كفيل ببيان أن الفارق الحقيقي بين المصدرين سيكون أقل من ذلك المشاهد، إذا وحّدنا أساس المقارنة بشكل لا تمكننا منه طبيعة البيانات المتاحة. وفي النهاية، نود أن نؤكد أن نتائج المقارنة المعقودة لا تعني عندنا أن بيانات المسح الميداني عن الدخل والادخار هي دقيقة تماماً. فقط تدل نتيجة المقارنة على أن هذه البيانات مقبولة. وعلى وجه الخصوص، أنها تصلح لإلقاء نظرة على ملامح توزيع الدخل والثروة في مصر، مع التفرقة بين المهاجرين وغيرهم، وعليه، يصح لنا أن نتقدم لمباشرة المهمة الأساسية لهذا القسم.

٢ ـ التفاوت في الدخل

يحوي الجدول رقم (٧ ـ ٩) قياسات معامل جيني لدخول غير المهاجرين عبر الفترة المرجعية. وبداية نلحظ أن قيم معامل جيني لتوزيع دخول الأفراد في قوة العمل أعلى من القيم التي تقدر من بيانات المسوح التي تكون وحدة تلقي الدخل فيها هي الأسرة المعيشية (والتي تدور عادة حول ٤ , ٠ في السبعينيات)، تعبيراً عن درجة أعلى بكثير من تفاوت توزيع الدخول في مصر مما يترتب على نتائج مسوح ميزانية الأسرة، وهي المصدر التقليدي للحصول على مؤشرات لتوزيع الدخل. كذلك يدل تطور قيمة معامل جيني عبر الفترة المرجعية على انخفاض التفاوت في توزيع دخول غير المهاجرين، بحوالى ١٠ بالمائة، ويجب ألا نفسر هذا التغير بزيادة عدالة توزيع الدخل في مصر عموماً. ففي ضوء المناقشة المقدمة أعلاه، لا تعبر قيمة معامل جيني لتوزيع دخل غير المهاجرين في بداية الفترة المرجعية عن توزيع الدخل في المجتمع كله. كما أن توزيع الدخل في مصر كلها في نهاية الفترة المرجعية يتحدد بدخول المهاجرين وقت المسح، ودخول العائدين خلال الفترة المرجعية، بالإضافة إلى دخول غير المهاجرين.

وتدل النتائج على زيادة مدى التفاوت في الدخول في الحضر عن الريف كما هو متوقع، وإن كان الفارق بين الريف والحضر يبدو أنه قد تناقص عبر الفترة المرجعية، نتيجة لنقص أسرع في تفاوت الدخول في الحضر. وبينما كان هناك ميل طفيف لزيادة

جدول رقم (٧ ـ ٩)

قيم مقياس جيني لتوزيع دخول غير المهاجرين عبر الفترة المرجعية

البيان	البداية	النهاية
الاجمالي	٠,٧٧٦	٠,٦٩٤
الريف	٠,٦٧٥	٠,٦١٠
الحضر	٠,٧٦١	٠,٦٤٩
الحالة التعليمية		
غير مؤهل	٠,٦٨١	٠,٦٤٣
أساسي	٠,٧١١	٠,٥٣٩
متوسط وعالي	٠,٧٠٤	٠,٦٣٦

مدى التفاوت في الدخول بارتفاع المستوى التعليمي عند بداية الفترة المرجعية، فإن فئة ذوي التعليم الأساسي أضحت الأقل تفاوتاً في الدخول، وبفارق ملحوظ، وقت نهاية الفترة المرجعية.

ويظهر من الجدول رقم (٧ ـ ١٠) أن الهجرة للعمل خارج مصر قد رافقتها زيادة في تفاوت دخول المهاجرين، اطردت عبر فترة الهجرة. وترتب على ذلك أن فاقت درجة التفاوت في دخول المهاجرين بعد العودة نظيرتها بين غير المهاجرين في نهاية الفترة المرجعية، على الرغم من بدئها عند مستوى أقل من مدى التفاوت في توزيع دخول غير المهاجرين بوجه عام. ويعني ذلك **أن الهجرة للعمل قد ساهمت في زيادة التفاوت في توزيع الدخل في المجتمع المصري عامة.**

وقد كانت مساهمة الهجرة في زيادة التفاوت في توزيع دخول المهاجرين عبر فترة الهجرة أوضح، وأكثر اتساقاً، في المناطق الحضرية. أما في الريف فقد كانت درجة التفاوت في الدخل بعد العودة أقل منها أثناء الهجرة، وإن ظلت أعلى من مستوى ما قبل الهجرة. وبينما زادت درجة التفاوت في دخول المهاجرين غير المؤهلين أثناء الهجرة، بالمقارنة بقبل الهجرة، انخفضت بين أصحاب التعليم الأساسي، وبقيت عند نفس المستوى تقريباً في فئة التعليم الأعلى. إلا أن الفارق في التفاوت في توزيع الدخل بعد العودة كان هائلاً في فئة التعليم الأساسي بالمقارنة بمستواه المتدني أثناء الهجرة، على حين كانت الزيادة المقابلة محدودة بين غير المؤهلين وذوي التعليم المتوسط والعالي. ومحصلة هذه الفروق أن مساهمة الهجرة في زيادة التفاوت في توزيع الدخول عبر مدة الهجرة كانت الأعلى بين أصحاب التعليم الأساسي، ثم بين غير المؤهلين. وقد كان

جدول رقم (٧ - ١٠)
قيم مقياس جيني لتوزيع دخول المهاجرين العائدين عبر فترة الهجرة

البيان	قبل الهجرة	أثناء الهجرة الأخيرة	بعد العودة
الاجمالي	٠,٦٦١	٠,٧٠٣	٠,٧٣٣
الريف	٠,٥٧٨	٠,٦٤٧	٠,٦٢٤
الحضر	٠,٦٤٢	٠,٦٧٨	٠,٧١٤
الحالة التعليمية			
غير مؤهل	٠,٥٣٦	٠,٦١١	٠,٦٢٣
أساسي	٠,٥٢٩	٠,٤٨١	٠,٧٠٢
متوسط وعالي	٠,٦٥٥	٠,٦٥٤	٠,٦٧٦
بلد الهجرة			
الأردن	٠,٣٤٢	٠,٤٨٨	٠,٣٤٢
السعودية	٠,٥٣٣	٠,٧٦٠	٠,٦٩٤
العراق	٠,٦٠٣	٠,٦٢٢	٠,٦٦٩
الكويت	٠,٣٨٤	٠,٥٦٩	٠,٤٢٥
ليبيا	٠,٤٩٠	٠,٥٢٤	٠,٤٦٠
أخرى	٠,٦٤٤	٠,٧٢٦	٠,٦٥٠

المهاجرون إلى الأردن، ثم الكويت، هم الأقل تفاوتاً في الدخول قبل الهجرة، بينما احتـل المهاجرون إلى ليبيا، ثم السعودية، موقعاً متوسطاً في ذلك الصدد. وترتب على الهجرة إلى السعودية والكويت والأردن زيادة ضخمة في تفاوت الدخول بين المهاجرين.
أما عندمقارنة تفاوت الدخل أثناء الهجرة الأخيرة وبعد العودة، فيتضح لنا أن العائدين من العراق كانوا الفئة الوحيدة التي زاد التفاوت في الدخل بين أعضائها بعد العودة (تذكر كبر حجم الهجرة إلى العراق من ناحية، والزيادة النسبية لغير المؤهلين وأصحاب التعليم الأساسي فيها، من ناحية أخرى) وكان الانخفاض في مدى تفاوت توزيع الدخول بين الهجرة الأخيرة والعودة ضخماً في حالة العائدين من الأردن والكويت، ثم ليبيا. وعلى حين عنى هذا عودة مدى التفاوت في توزيع دخل العائدين إلى نفس مستواه قبل الهجرة في الأردن، فقد انخفض مستوى التفاوت في توزيع دخل العائدين من ليبيا عن مستواه قبل الهجرة. والمحصلة أن تياري الهجرة إلى السعـودية، ثم العـراق، كانـا الأعلى مساهمة في زيادة تفاوت توزيع الدخل في مصر.

٣ ـ التفاوت في الادخار

يندر ألا يحصل فرد في قوة العمل على دخل ما خلال فترة زمنية معينة. ولكن ألا يستطيع فرد في قوة العمل الإدخار عبر فترة معينة فأمر محتمل في مجتمع فقير. ولذلك، يتوقع أن يكون التفاوت في قيمة المدخرات خلال الفترة المرجعية، أو عبر فترة الهجرة، أعلى من التفاوت في الدخول بوجه عام. ويظهر هذا في الجدول رقم (٧ ـ ١١) حيث نجد قيمة شديدة الارتفاع لمقياس جيني لتوزيع ادخار غير المهاجرين عبر الفترة المرجعية. ولا نلحظ فارقاً ريفياً ـ حضرياً كبيراً، كذلك المشاهد في حالة الدخل. بل نجد درجة أعلى قليلاً من التفاوت في الادخار في الريف عن الحضر. كذلك نشاهد أن التفاوت في الادخار كان الأدنى بين أصحاب التعليم الأساسي، على حين تساوى مدى التفاوت في الادخار بين غير المؤهلين وذوي التأهيل المتوسط والعالي (اتساقاً مع نمط التفاوت في دخل غير المهاجرين وقت المسح).

جدول رقم (٧ ـ ١١)

قيم مقياس جيني لتوزيع ادخار غير المهاجرين عبر الفترة المرجعية

الاجمالي	٠,٨٤٩
الريف	٠,٨٢٧
الحضر	٠,٨١٥
الحالة التعليمية	
غير مؤهل	٠,٨١٤
أساسي	٠,٧٧٤
متوسط وعالي	٠,٨١٢

ويظهر من الجدول رقم (٧ ـ ١٢) انخفاض مستوى التفاوت في ادخار العائدين عبر فترة الهجرة، قليلاً عن نظيره في ادخار غير المهاجرين خلال الفترة المرجعية. ويتضح أن التفاوت في الادخار بين العائدين كان أعلى في الحضر عن الريف، وأقل بكثير بين ذوي التعليم الأساسي عن غير المؤهلين وأصحاب التأهيل المتوسط والعالي، وأقل بين العائدين من ليبيا والكويت وبلدان الهجرة غير الخمسة الرئيسية عن باقي بلدان الاستقبال. وعلى هذا، فإن الهجرة للعمل بالخارج قد ساهمت في زيادة التفاوت في الادخار في مصر، وفي الحضر بدرجة أعلى من الريف، وعلى طرفي المتصل التعليمي أكثر من وسطه. وكانت الهجرة إلى السعودية والأردن والعراق أعلى مساهمة في إذكاء التفاوت في الادخار في المجتمع.

جدول رقم (٧ - ١٢)
قيم مقياس جيني لتوزيع ادخار المهاجرين العائدين عبر فترة الهجرة

الاجمالي	٠,٨١٩
الريف	٠,٧٤٨
الحضر	٠,٨٠٢
الحالة التعليمية	
غير مؤهل	٠,٧٤٩
أساسي	٠,٦٤٦
متوسط وعالي	٠,٧٤٥
بلد الهجرة	
الأردن	٠,٧٥٤
السعودية	٠,٧٨١
العراق	٠,٧٤٠
الكويت	٠,٦٧٩
ليبيا	٠,٦٩٠
أخرى	٠,٦٣٩

٤ ـ التفاوت في الزيادة في ملكية الأصول

نأتي الآن إلى مقارنة حاسمة ودقيقة. فالزيادة في ملكية الأصول مقياس للتغير في امتلاك الثروة. وعلى خلاف الوضع في تتبع التفاوت في الادخار، فإنه يمكننا مقارنة الزيادة في ملكية الأصول لأسر المهاجرين، والأسر بدون مهاجرين، عبر نفس الفترة الزمنية، أي الفترة المرجعية للمسح. ويتضمن الجدول رقم (٧ - ١٣) معالم توزيع الزيادة في ملكية الأصول التي توثق مستوى بالغ الارتفاع للتفاوت عبر الفترة المرجعية يعود إلى كبر نسبة الأسر التي لم تحقق زيادة في أصولها، وإلى ضخامة نصيب الفئات الأغنى من إجمالي الزيادة في ملكية الأصول. ويظهر ذلك العامل الأخير في تراوح نصيب العشرة في المائة الأغنى في زيادة الأصول بين ٧٠ بالمائة و٩٠ بالمائة من إجمالي الزيادة في الأصول (الشريحة الثانية من الجدول).

وتبين قيم معالم توزيع الزيادة في ملكية الأصول أن التفاوت في الاضافة للثروة كان أعلى بين الأسر بدون مهاجرين، وفي الحضر عن الريف، وإن كان الفارق بين الريف والحضر أعلى بين أسر المهاجرين عن الأسر بدون مهاجرين. ويعني هذا أن

الهجرة لم تؤد إلى زيادة التفاوت في الاضافة إلى الثروة، وإن كانت قد عمقت قليلاً من الفارق الريفي ـ الحضري فيها.

جدول رقم (٧ ـ ١٣)

بعض معالم توزيع الزيادة في ملكية الأسر المعيشية للأصول عبر الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة

البيان	أسر المهاجرين	الأسر بدون مهاجرين
أ ـ مقياس جيني		
الاجمالي	٠,٨٥٢	٠,٩٣٥
الريف	٠,٨٢٣	٠,٩١٣
الحضر	٠,٨٦٢	٠,٩٣٢
ب ـ نصيب العشير الأعلى[1] من اجمالي الزيادة في ملكية الأصول (نسبة مئوية)		
الاجمالي	٧٦	٩١
الريف	٧٠	٨٦
الحضر	٧٩	٩١

(١) عشر العينة الأعلى في زيادة الأصول عبر الفترة المرجعية.

ثالثاً: تبلور الطبقة العاملة[١٧]

يحتل المنظور الطبقي مكانة متميزة في العلم الاجتماعي. ورغم اعتقادنا بالأهمية المحورية لمفاهيم التناقض والصراع في التغير الاجتماعي، إلا أننا نتحفظ على مواءمة وكفاية التحليل الطبقي التقليدي لوصف وتفسير التغير الاجتماعي في العالم الثالث عامة، وفي البلدان العربية خاصة. وقد عبرنا تكراراً عن هذا التحفظ، وعن المهمة الفكرية المطلوبة بإلحاح لتطوير إطار تحليلي ملائم للتغير الاجتماعي[١٨]. ولكن هذا التحفظ لا يمنع من اخضاع المفاهيم، والمقولات، الخاصة بالتحليل الطبقي للدراسة العلمية في الوطن العربي، على درب الاطار التحليلي المنشود.

(١٧) يقوم هذا الجزء على دراسة للكاتب أعدت للكتاب غير الدوري: قضايا فكرية: الطبقة العاملة المصرية (القاهرة، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧).

(١٨) أنظر مثلاً الملحق رقم (٤) في: نادر فرجاني، هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ونادر فرجاني، «عن غياب التنمية في الوطن العربي،» المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٦٠ (شباط/ فبراير ١٩٨٤).

ونسعى في هذا الجزء لاستكشاف العلاقة بين الهجرة المؤقتة للعمل بالخارج، وبين بعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة في مصر.

وهناك قدر واسع من الاتفاق حول محددات تبلور الطبقة العاملة في مجتمع ما، نتطرق إليها بإيجاز، في الجزء التالي. ولكن ليست كل هذه المحددات قابلة للقياس المباشر، إذ يصعب ترجمة هذه المحددات إلى مقاييس يمكن أن تتوفر من قواعد البيانات الاحصائية المعتادة. وتتضاعف مشاكل القياس هذه في بلد كمصر، يعاني من قصور قواعد البيانات الاجتماعية ـ الاقتصادية. ولذلك فإننا نلجأ لقياسات تقريبية على صورة مؤشرات لمحددات تبلور الطبقة العاملة في مصر.

وبناء على ما تقدم، فإننا نقارب أحد بعدي القضية الأساسية المرغوب دراستها، أي الطبقة العاملة، من بعد، وفي الواقع عبر مستويين من الابتعاد. أولاً نكتفي بالتعرض لمحددات الطبقة العاملة، دون اعمال لهذه المحددات في رسم حدود للطبقة العاملة في مصر. وثانياً، نقارب هذه المحددات تأشيرياً.

١ ـ محددات تبلور الطبقة العاملة[١٩] ومؤشراتها

المعيار الأكثر شيوعاً للانتماء إلى طبقة في الفكر الماركسي هو الموقع من ملكية **عناصر الانتاج** (قوة العمل ووسائل الانتاج). ولكن هذا المعيار يواجه مشاكل مفهومية. فتطبيقه حرفياً لا يمكن من التفرقة، طبقياً، بين عديد من الفئات الاجتماعية، مثلاً بين الرأسماليين الصغار والعمال بأجر الذين يمتلكون بعض وسائل الانتاج، كما يجعل الموقع الطبقي لمديري القطاع العام غامضاً. ويتطلب تطبيق هذا المعيار وضع فواصل اجرائية بين الطبقات المختلفة حسب الملكية. ولكن التزيد في التقسيم يؤدي إلى تمييع التكوين الاجتماعي إلى عدد ضخم من الفئات.

وهناك معيار آخر لتعريف الطبقة، وهو **الاستغلال**. وربما كان هذا المعيار أكثر إشكالاً من معيار الملكية في المفهوم والتطبيق. كما أن قيمته في بلورة الصراع الطبقي عن طريق حفز الفعل الجمعي، محدودة. فالخط الفاصل بين المستغِلين والمستغَلين غير معرف بوضوح. كما يتعرض هذا المعيار لمخاطرة التفتيت اللانهائي للمجتمع إذا عرفنا مستويات كثيرة من الاستغلال.

والمعيار الآخر، الذي يبدو لنا أكثر تحديداً، وأوفر قابلية للتطبيق، هو سلوك

---

(١٩) يقوم هذا الجزء على الفصل الخاص بالطبقات في:
John Elster, *Making Sense of Marx: Studies in Marxism and Social Theory* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985).

السوق في المجتمعات التي تسود فيها آلية السوق، بما ينطوي عليه ذلك من وجود سوق للعمل. في مثل هذه المجتمعات، توجد، طبقاً لمعيار السلوك في سوق العمل، ثلاث طبقات أساسية: من يشترون قوة العمل، ومن يبيعون قوة العمل، ومن لا ينتمون إلى هاتين الفئتين، أي صغار البرجوازيين. وبالطبع لا يكفي هذا المعيار لتوصيف التقسيم الطبقي في مجتمعات لا تسودها آلية السوق بصورة شاملة ونقية. كما أن المعيار يقوم على السلوك الفعلي للفرد وليس على السلوك المفروض عليه بواسطة هيكل ممتلكاته (ولا نقول ملكيته، فالممتلكات تشمل الملكية وكذلك المهارات والملكات المتاحة للفرد)، على حين يرى البعض أن الطبقة يجب أن تتحدد بالسلوك الذي يفرضه هيكل الممتلكات في محاولة الفرد تحقيق اقصى منفعة اجتماعية[20]. فعلى سبيل المثال، لا يعتبر المالك الكبير الذي يقبل أجراً نظير عمل، من الطبقة العاملة. ويزداد هذا الفارق وضوحاً من منظور الصراع الاجتماعي، فلا يتوقع من المالك الموصوف اعلاه أن ينحاز للطبقة العاملة في الصراع ضد الملاّك. ويمكن اعتبار معيار السلوك المفروض بهيكل الممتلكات، إدماجاً لمعياري الملكية وسلوك السوق.

ولكننا نجد معيار السلوك في سوق العمل مفيداً من منظور تحديد الطبقة العاملة على وجه الخصوص، وهذا هو محل اهتمامنا هنا. إذ يكون معيار الانتماء إلى الطبقة العاملة هو بيع قوة العمل، وليس مجرد امتلاكها. كما أن هذا المعيار قابل للتطبيق الفعلي باستخدام بيانات متاحة عادة في احصاءات العمل المعتادة، في صورة توزيع قوة العمل حسب الحالة العملية. فالتصنيف المعتاد للحالة العملية يضم الفئات التالية: صاحب عمل ويديره، يعمل لحسابه، يعمل لدى الأسرة، يعمل لدى الغير. والفئة الأخيرة تقابل من يبيعون قوة عملهم.

ولا يعني هذا التفضيل، أن معيار سلوك السوق يكون حاسماً في مجتمع كمصر تمتزج فيه آليات معقدة للتشغيل والملكية.

ويمكن القول ان المعايير التي سبقت الاشارة إليها هي، في الأساس، معايير لحجم الطبقة العاملة. ولا ريب أن حجم الطبقة العاملة هو أحد محددات تبلورها. ونحن نرى أنه كلما كبر عدد من يدخلون في عداد الطبقة العاملة كلما ساعد ذلك على زيادة تبلورها (وليس ذلك أمراً متفقاً عليه) ولكن هناك محددات أخرى لدرجة تبلور الطبقة العاملة في مجتمع ما.

إذ تحت ظروف معينة تتبلور الطبقة في صورة **فاعل جمعي** (Collective actor) وقد

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦.

يكون أحد الأطوار المؤدية إلى الفعل الجمعي هو قيام نوع من التضامن بين أعضاء الطبقة لتحقيق منافع لا تتأتى من الفعل الفردي. وهناك محددات لتطور الفعل الجمعي، ربما من أهمها الوازع أو الدافع للفعل الجمعي والذي يتوقف على عاملين:

١ ـ الوعي، والمقصود به الشعور بالانتماء للطبقة، ومعرفة كنه الطبقات المضادة، وفهم الأعضاء للسياق الاجتماعي الكلي الذي توجد فيه الطبقة، ووجود تصور اجتماعي بديل لديهم.

٢ ـ المكاسب المتوقعة من الفعل الجمعي في مقابل المكاسب، أو الخسائر، المتوقعة من الفعل الفردي.

أما من الناحية الهيكلية فإن تطور الفعل الجمعي يتأثر بتفاعل عدة عوامل: حجم المجموعة، درجة التباعد بين أعضائها، معدل دوران الأعضاء، مدى تجانس المجموعة، وآليات الفعل الجمعي.

وفي تقديرنا أن الحجم محدد لتبلور الطبقة، أي لتطور الفعل الجمعي، فقط في تفاعله مع العوامل الأخرى. أما العوامل الأخرى المشار إليها فهي عندنا المحددات الأصيلة لمدى تبلور الطبقة. فزيادة الحجم مع قصور الوعي، وارتفاع درجة التباعد بين الأعضاء وزيادة معدل دورانهم، وقلة تجانس المجموعة، وعدم وجود آليات فعالة للفعل الجمعي يضعف من درجة تبلور الطبقة العاملة.

فالعزلة عائق للفعل الجمعي. والعكس بالعكس، فالقرب مسهّل للفعل الجمعي. ولا تقتصر العزلة على التباعد المكاني، ولكن ربما الأهم هو القدرة على الاتصال. والمقابلة الواضحة في هذا الصدد هي تباعد الفلاحين وقرب عمال الصناعة الحديثة. حيث يساعد تنظيم العمل في الصناعة على قرب اعداد كبيرة من العمال في المصانع مما يسهل امكانيات الفعل الجمعي.

وبينما يؤدي ضعف أو انعدام الحراك، بين الطبقات، إلى جعل التقسيم الطبقي يبدو وكأنه غير قابل للتغيير، فإن الحراك المرتفع يمكن أن يؤدي إلى ميوعة الحواجز الطبقية مما يقلل من تبلور الطبقات وبالتالي يضعف احتمالات التناقض الطبقي. إذن، على هذا المحدد، يوجد حدّ متوسط بين الأقصيين المشار إليهما يؤدي لترسيخ الانتماء الطبقي دون أن يجعل الحواجز الطبقية تبدو وأنها سنة للكون.

ولا يساعد التنافر الثقافي، داخل الطبقة، على تماسكها. صحيح أن التضامن الطبقي يعمل ضد الفرقة الناجمة عن التنافر الثقافي، ولكن الوقت اللازم لتغلب التضامن الطبقي على التنافر الثقافي قد يطول، خاصة إذا أذكت التنافر عوامل هامة، كزيادة معدل

الدوران في عضوية الطبقة، أو ارتفاع حدة التنافس على العمل. وتسود البلدان العربية النفطية مثلاً أوضاع تشبه ذلك بين مكونات قوة العمل: المواطنون والعرب الوافدون والأجانب، وحتى بين فصائل العمالة العربية الوافدة ذاتها.

أما المحدد الأخير فهو آليات الفعل الجمعي. والمقصود هنا قيام التنظيم، ومدى انتشاره داخل اعضاء المجموعة، ودرجة فاعليته. فوجود التنظيم وانتشار الانتماء إليه بين أعضاء المجموعة، وارتفاع فاعليته في تحقيق الأهداف المتوخاة في اطار الوعي الطبقي، كما عرفناه أعلاه، كلها عوامل تقوي الفعل الجمعي وبالتالي تزيد من تبلور الطبقة.

وفي النهاية، تجدر الاشارة إلى أن الدافع للفعل الجمعي، ومحددات تبلوره، توجد في وضع اجتماعي معين بدرجات متفاوتة. وتحدد تركيبة هذه العوامل مدى تبلور الطبقة كفاعل جمعي.

ولكن، كما أشرنا في البداية، لن يمكننا في هذه الدراسة أن نتعرض لدراسة محددات تبلور الطبقة بشكل مباشر ودقيق. وإنما سنقارب هذه المحددات عن طريق بعض مؤشرات لها. فعوضاً عن بيع قوة العمل في السوق نستخدم تقريباً جيداً على صورة العمل لدى الغير، كما أشرنا أعلاه. وبدلاً من الوعي الطبقي نناقش الوعي الاجتماعي معرفاً بصورة نتطرق إليها فيما بعد. وفي مجال آليات الفعل الجمعي، نكتفي بالتعرض للانتماء إلى النقابات وممارسة النشاط والمسؤولية بها، مع العلم بأن هذه الظواهر لا تكفي لقيام وعي ثوري خاصة في حالة مصر، حيث يمكن أن يقال عن النقابات الكثير في مجال قصورها كتنظيم طبقي فاعل. وفي مجال دراسة التباعد بين أعضاء الطبقة العاملة، نستخدم قطاع النشاط الاقتصادي كمؤشر تقريبي.

٢ ـ العلاقة بين الهجرة للعمل ومؤشرات تبلور الطبقة العاملة

نناقش في هذا الجزء موضوعين. الأول هو مدى التقاطع بين الهجرة للعمل ومؤشرات حجم الطبقة العاملة، والحجم كما أسلفنا هو أحد محددات التبلور الطبقي، ولكن نبدأ به في محاولة تحديد تأثير الهجرة على تبلور الطبقة العاملة، من وجهة نظر كمية. أما الموضوع الثاني، فيتعلق بمنظور كيفي للعلاقة بين الهجرة للعمل وتبلور الطبقة العاملة، نناقش فيه علاقة الهجرة بباقي مؤشرات التبلور الطبقي التي عرضناها سابقاً.

قدمنا قبلاً تقديرنا لعدد المهاجرين للعمل بالخارج منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر وحتى أول ١٩٨٥، ويساوي ٢,٨ مليون مهاجر تقريباً، بين عائدين قبل أول ١٩٨٥، ومهاجرين في ذلك الوقت. وإذا أخذنا في الاعتبار أن عام ١٩٨٥ يحتمل أن

يكون أول أعوام العودة الصافية في هجرة المصريين للعمل بالخارج، فإن إجمالي عدد المهاجرين المصريين للعمل لن يتعدى الثلاثة ملايين في أول ١٩٨٦. وتـوازي هذه الأرقام حوالى خمس قوة العمل المصرية في منتصف الثمانينيات. وعليه فإن الآثـار المباشرة للهجرة تكون قاصرة على ما يقابل هذه النسبة من قوة العمل المصرية.

أما إذا حاولنا الاقتراب من التأثير الكمي للهجرة على **الطبقة العاملة**، لوجب أن نفرق بين المهاجرين حسب معايير الانتماء للطبقة. وقد اعتمدنا، في القسم الأول من الدراسة، معيار بيع قوة العمل، وكان المؤشر الذي اتخذناه على هذا المعيار هو «العمل لدى الغير» في تصنيف الحالة العملية (أنظر الجدول رقم (٧ ـ ١٤)).

جدول رقم (٧ ـ ١٤)
حجم من يعملون لدى الغير حسب حالة الهجرة (أول ١٩٨٥)

الفئة	نسبة من يعملون لدى الغير (نسبة مئوية)	تقدير العدد (بالألف)
العائدون، قبل الهجرة	٧١,٢	١١١٤
المهاجرون، قبل الهجرة	٧٦,٩	٩٣٠
غير المهاجرين	٧١,٢	٧٩٢١

ومن الجدول يتضح أن الهجرة للعمل خـارج مصر في بـداياتهـا، كانت ممثلة لتوزيع قوة العمل المصرية حسب معيار الانتماء للطبقة العاملة، كما يظهر من تساوي نسبة من يعملون لدى الغير بين المهاجرين العائـدين وغير المهـاجرين. أمـا الأفواج الأحدث في المهاجرين للعمل، الذين كانوا خارج مصر في أول ١٩٨٥، فإن درجـة انتقائيتها للمؤهلين للانتماء إلى الطبقة زادت قليلاً عن المهاجرين العائدين.

وبفرض أن قوة العمل المصرية تساوي تقريباً ١٣,٩ مليوناً في أول ١٩٨٥، فإن الأرقام المتضمنة في الجدول تعني أن عدد المؤهلين للانتماء للطبقة العاملة منهم يبلغ عشرة ملايين تقريباً. ومن بين هؤلاء شـارك أكثر قليـلاً من مليونين، أي حـوالى ٢١ بالمائة، في الهجرة للعمل خارج مصر حتى أول ١٩٨٥. أما إذا اقتصرنا على المهاجرين الموجودين خارج مصر في هذا التاريخ لوجدنا أنهم يقدرون بحوالى ٩٠٠ ألف عامل.

هذه القياسات تعطينا مجرد فكرة أولية عن الأثر الكمي للهجرة على محـددات

الطبقة العاملة. ولكن كما أشرنا عند مناقشة محددات التبلور الطبقي، فإن معيار الحجم لا يكون دالاً إلا عند تفاعله مع باقي المحددات. ونرى أن الأمر كذلك في مناقشة أثر الهجرة على محددات تبلور الطبقة العاملة. أي أننا نرجح أهمية الأثر الكيفي للهجرة على مؤشرات تبلور الطبقة العاملة. وسنولي مسألتي الوعي والتنظيم عناية خاصة.

نبدأ بفحص تقريبي لمسألة الوعي الاجتماعي لدى المهاجرين الذين عادوا، مقارنة بغير المهاجرين، وذلك عن طريق عرض ما اعتبره أفراد الفئتين أهم المشكلات التي تواجه مجتمعهم المحلي، أو مصر كلها، مع التفرقة بين قوة العمل ككل والعاملين لدى الغير.

وأول ما نلاحظ هو أن العائدين من الهجرة عموماً، يشعرون بوطأة مشكلات المجتمع المحلي بعد العودة أكثر من قبل الهجرة، كما يظهر من انخفاض نسبة الافادة بعدم وجود مشاكل على المستوى المحلي إلى مستوى يقارب غير المهاجرين. الأمر الذي يمكن اتخاذه مؤشراً على زيادة الوعي الاجتماعي عموماً (أنظر الجدول رقم (٧ - ١٥)). إلا أن الأهم هو فحص مكونات هذا الوعي. ويتضح من الجدول أن الأهمية النسبية للمشكلات المختلفة على مستوى المجتمع المحلي لم تختلف بصورة بينة بين العائدين وغير المهاجرين. فقد اختصت خدمات المجتمع المحلي بثلثي الاجابات، ولم يبد فرق بين المجموعتين إلا في زيادة طفيفة في الاهتمام بالمشكلات البيئية، وانخفاض الشعور بمشاكل في مجال العمل، بين العائدين. كذلك لم يختلف نمط المشكلات جوهرياً بسبب الهجرة، باستثناء زيادة في التعبير عن الاحساس بمشاكل الخدمات والتموين، في مقابل الانخفاض بالاحساس بمشاكل في مجال العمل وبالمشكلات الاقتصادية (الفقر وغلاء المعيشة). ولما كان المجالان الأخيران ذوَيْ أهمية خاصة في حفز التبلور الطبقي، فإنه يمكن القول ان الهجرة للعمل في الخارج، بما تضمنته من تراكم مالي، قد ساهمت في تقليل التبلور الطبقي في مصر. ونلاحظ نفس الاتجاهات السابقة تقريباً بين العاملين لدى الغير مما يعضد الاستنتاج السابق بالنسبة للمؤهلين للانتماء للطبقة العاملة.

ولكن تحليل المشكلات التي أفاد المهاجرون وغير المهاجرين بأنها تواجه مصر، يكتسب أهمية خاصة في مناقشة الوعي الاجتماعي لهم حيث ان هذه المشكلات تتصل، أكثر من مشكلات المجتمع المحلي، بالتشكيل الاجتماعي الكلي، وبالتالي بصورة المجتمع البديل، وهي عوامل أساسية في تشكيل الوعي الطبقي كما أشرنا قبلاً.

وإذا أخذنا نسبة من أفادوا بعدم وجود مشاكل تواجه مصر كمؤشر لوجود الوعي الاجتماعي، لوجدنا أن المهاجرين العائدين قد شعروا بازدياد وعيهم الاجتماعي عبر فترة

الهجرة إلى مستوى يطابق غير المهاجرين (أنظر الجدول رقم (٧ ـ ١٦)). ولكن تحليل مكونات الوعي يظهر أن المهاجرين كانوا أكثر تحديداً للمشاكل التي تواجهها مصر، وزاد هذا التحديد وضوحاً بالهجرة، كما تبين من انخفاض نسبة من لا يعرفون كنه المشاكل التي تواجهها مصر. ولكن البيانات تفيد أيضاً بأن أهم مجموعات المشاكل من وجهة نظر التبلور الطبقي، أي التقسيم الاجتماعي، قد احتلت مرتبة متدنية جداً في نمط المشكلات، بينما تصدرت مشكلات الوضع الاقتصادي (أساساً الغلاء ثم انخفاض الأجور) والمشكلات العامة (الاسكان، والسكان، والمواصلات . . .) قائمة المشكلات. وداخل قائمة المشكلات الاقتصادية، وهي أهم من المشكلات العامة من منظور التبلور الطبقي، كان للغلاء، وهو مشكلة عامة، أولوية واضحة على انخفاض الأجور، وهي مشكلة أكثر التصاقاً بالطبقة العاملة. ومؤدى هذا النمط أن مكونات الوعي الاجتماعي ليست متسقة مع قيام تبلور طبقي واضح.

جدول رقم (٧ ـ ١٥)

أهم مشكلات المجتمع المحلي حسب حالة الهجرة والحالة العملية

المشكلة	قوة العمل			العاملون لدى الغير		
	العائدون		غير المهاجرين	العائدون		غير المهاجرين
	قبل الهجرة	بعد العودة		قبل الهجرة	بعد العودة	
الخدمات[1]	٦١,٨	٦٦,١	٦٧,٤	٦١,٤	٦٦,٠	٦٦,٤
البيئة[2]	٩,٩	١١,١	٩,٥	١٠,٨	١١,٣	١٠,٩
التموين	١,٦	٤,٨	٥,٠	١,٥	٤,٣	٤,٦
العمل	٢,٦	٠,٥	٢,٦	٣,٤	٠,٤	٢,٨
اقتصادية[3]	٩,٥	٧,٦	٧,٧	١٠,٥	٨,٨	٧,٠
لا يعرف	٠,٧	٠,٦	١,١	٠,٤	٠,٢	١,٠
المجموع(*)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
لا توجد	٢٥,٨	١٢,٧	١٣,٥	٢٥,٧	١١,٦	١٢,٩

(١) تتعلق أهم المشكلات بخدمات الكهرباء، والمياه، والصحة، والمجاري، على الترتيب.
(٢) تضم مشكلات: النظافة، الحشرات، المرور، الازدحام، الضوضاء، وأخرى.
(٣) تضم مشكلات: الفقر، وغلاء المعيشة، وأخرى.
(*) تتضمن فئة «أخرى».

جدول رقم (٧ ـ ١٦)
أهم مشكلات مصر حسب حالة الهجرة والحالة العملية

المشكلة	قوة العمل			العاملون لدى الغير		
	العائدون		غير المهاجرين	العائدون		غير المهاجرين
	قبل الهجرة	بعد العودة		قبل الهجرة	بعد العودة	
القيم[1]	١,٠	٢,٠	٣,٣	٠,٨	٢,٣	٢,٧
التقسيم الاجتماعي[2]	١,٥	١,٢	١,٤	٢,٠	١,٥	١,١
الوضع الاقتصادي	٥٠,٦	٤٣,٢	٤٣,٣	٥١,٧	٣٨,٥	٣٩,١
الغلاء	٢٩,٦	٣٤,٥	٣٨,٠	٣١,٠	٢٧,٣	٣٣,٢
انخفاض الأجور	١٠,٦	٣,٤	٤,٢	١١,٨	٤,٣	٤,٠
عامة	٤١,٥	٥٢,٢	٥١,٤	٤٠,٧	٥٤,٣	٥٠,٤
الاسكان	٢١,٢	٣١,٥	٢٤,٨	٢٢,٢	٣١,٢	٢٣,٥
السكان	٩,٦	١٠,٢	١٣,٨	٩,٠	٩,٣	١٢,٩
المواصلات	٦,٢	٨,٧	١١,١	٦,٠	٩,٣	١٠,٢
لا يعرف	٣,٨	٢,٤	٦,٧	٣,٧	٢,٥	٥,٧
المجموع(*)	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
لا توجد	١٧,٤	١٠,٠	١٠,٠	١٥,٣	٧,٦	٧,٦

(١) اللامبالاة، الضمير، عدم الاخلاص في العمل، عدم التمسك بالدين.
(٢) التناقض الاجتماعي، سيطرة الأغنياء، سوء أحوال الأجراء والموظفين، ظلم الفلاحين.
(*) تتضمن فئة أخرى.

أما إذا حاولنا تبين أثر الهجرة على الوعي الاجتماعي من منظور مشكلات مصر، فنجد أن الهجرة لم ترتبط بتغير محسوس في الوعي بالتقسيم الاجتماعي، بينما ارتبطت بتغير واضح في موقعي المشكلات الاقتصادية والمشكلات العامة، بانخفاض أهمية الأولى وزيادة أهمية الثانية، وبوجه خاص مشكلة الاسكان. ويؤشر نمط التغير هذا على انخفاض نسبة مكونات الوعي الأقرب لحفز التبلور الطبقي. ويعضد هذا أيضاً تناقص نصيب انخفاض الأجور، لحساب ارتفاع نصيب الغلاء، داخل المشكلات الاقتصادية عبر فترة الهجرة. وعليه يمكن القول ان الهجرة للعمل خارج مصر قد ساهمت في تقليل التبلور الطبقي في مصر. ويمكن مشاهدة نفس الاتجاهات السابقة، ولدرجة أوضح في

بعض المواضع، بين العاملين لدى الغير، مما يدعم الاستخلاص بأن الهجرة للعمل خارج مصر قد أضعفت من تبلور الطبقة العاملة.

وقد أسلفنا أنه يمكن اتخاذ توزيع قوة العمل حسب قطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة كمؤشر على مدى تقارب أو تباعد العاملين. ولعل أقصى مدى لتقارب العاملين يتحقق في المنشآت الحديثة في قطاع الصناعة التحويلية، حيث تتجمع أعداد كبيرة نسبياً من العاملين في المصانع. ولذلك يمكن اتخاذ نصيب الصناعة التحويلية من قوة العمل كمؤشر تقريبي على مدى تقارب أفراد قوة العمل. وتشير نتائج المسح، كما ذكرنا قبلاً، إلى أن الهجرة للعمل بالخارج قد شملت نسبة من العاملين بالصناعة التحويلية تقابل تلك المتحققة في قوة العمل غير المهاجرة، وهي نسبة محدودة تبلغ حوالى العشر. وتشي هذه النسبة بضيق حيز الامكان لتبلور الطبقة العاملة المصرية عموماً، وبالدور المحدود للهجرة على أكثر فئات قوة العمل قرباً من الانتماء للطبقة العاملة خصوصاً.

لكنه قد صاحب الهجرة للعمل بالخارج حراك ملحوظ في قطاع النشاط الاقتصادي للمهاجرين العائدين. فقد كسبت بعض قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة صافية على حساب قطاعات أخرى. وتدل البيانات المتاحة، على أن الصناعة التحويلية كانت من القطاعات التي خسرت خسارة صافية، بما يوازي ١٣ بالمائة ممن كانوا يعملون بالقطاع قبل الهجرة، (بينما كسبت قطاعات التجارة والنقل). ويعني هذا الاتجاه مساهمة سالبة في تبلور الطبقة العاملة نتيجة لتسرب نسبة من العاملين في أكثر القطاعات تقريباً من أعضاء قوة العمل إلى قطاعات تتسم بالتباعد النسبي بين العاملين فيها.

إلا أن جانب الحراك الأهم من منظور تأثير الهجرة على تبلور الطبقة العاملة هو ذلك المتصل بالتغير في الحالة العملية، حيث ان «العمل لدى الغير» هو المعيار الذي اخترناه للانتماء إلى الطبقة العاملة. وتشير بيانات المسح إلى أن محصلة الحراك في الحالة العملية عبر الهجرة كانت لغير صالح فئة «يعمل لدى الغير» (خسارة صافية ٤ بالمائة) بينما كسبت فئتا «صاحب عمل ويديره» و «يعمل لحسابه» ويعني هذا أن الهجرة قد ساهمت في تقليل تبلور الطبقة العاملة المصرية من خلال تحول جزء ممن يبيعون قوة العمل إلى أصحاب أعمال أو عاملين لحسابهم.

ولا نخال إلا أن الهجرة للعمل خارج مصر قد عرّضت من شاركوا فيها لمؤثرات ثقافية تميزهم عمن لم يهاجروا مما يقلل من التجانس الثقافي لأعضاء الطبقة العاملة المصرية. وهذه مساهمة سالبة في تبلور الطبقة.

ونأتي الآن لآخِر، ولا نغالي إذا قلنا أهم، محددات تبلور الطبقة العاملة، أي

التنظيم، حيث نفحص العلاقة بين الهجرة والانخراط في النقابات. وبداية نجد أن الانتماء للنقابات محدود في قوة العمل المصرية، مهاجرة كانت أم غير مهاجرة، كما لم يتأثر مدى هذا الانتماء بالهجرة، فقد كان في حدود ٢٢ بالمائة في كل الحالات المتضمنة بالعبارة السابقة (أنظر الجدول رقم (٧ - ١٧)). إلا أن التركيز على الفئة المؤهلة للانتماء للطبقة العاملة يبين مستوى أعلى قليلاً من الانتماء للنقابات عن المتوسط العام، كما يبين ارتفاعاً طفيفاً في الانتماء بعد العودة من الهجرة. وهذه مساهمة ايجابية، طفيفة، للهجرة في تبلور الطبقة العاملة.

ولا ريب أن المشاركة في نشاط النقابة تمثل مستوى أرقى من مجرد الانتماء. ويبين الجدول رقم (٧ - ١٨) أن المهاجرين العائدين كانوا، بداية، أكثر مساهمة في نشاط النقابات التي ينتمون إليها من غير المهاجرين، وان بدرجة قليلة. وليس هذا بالأمر المستغرب، فمن المعروف أن الهجرة عادة ما تنتقي العناصر الأكثر حركية من أية مجموعة مهنية. وتصح هذه المشاهدة، بدرجة أقوى قليلاً، في حالة العاملين لدى الغير، أي المؤهلين للانتماء للطبقة العاملة. إلا أننا نلاحظ أنه قد صاحب الهجرة انخفاض بسيط في المشاركة في نشاط النقابات، يكاد ينعدم بين من يعملون لدى الغير، وإن كان معدل المشاركة بين العائدين عموماً، وخاصة من يعملون لدى الغير، ما زال أعلى من نظيره بين غير المهاجرين. وعليه فإن تأثير الهجرة للعمل بالخارج على هذا المستوى الوسيط من الانضواء تحت التنظيم النقابي غير واضح.

جدول رقم (٧ - ١٧)

العضوية في النقابات حسب حالة الهجرة والحالة العملية

البيان	نسبة العضوية في النقابات (نسبة مئوية)		
	العائدون		غير المهاجرين
	قبل الهجرة	بعد العودة	
الاجمالي	٢١,٦	٢١,٥	٢٢,٢
من يعملون لدى الغير	٢٦,٨	٣٠,١	٢٨,٨

جدول رقم (٧ ـ ١٨)
مدى المشاركة في نشاط النقابات بين الأعضاء حسب
حالة الهجرة والحالة العملية

البيان	نسبة المشاركة في النشاط (نسبة مئوية)		
	العائدون		غير المهاجرين
	قبل الهجرة	بعد العودة	
الاجمالي	٢٦,٥	٢٤,٤	٢٣,٦
من يعملون لدى الغير	٢٨,٣	٢٧,٨	٢٣,٥

إلا أن أرقى مستويات المشاركة في التنظيم النقابي هي تـولي مسؤولية مـا في النقابات. وعلى هذا المستوى نجد انتقائية واضحة للهجـرة. فقد كـان معدل تـولي مسؤولية في النقابات قبل الهجرة يتعدى خمسة أضعاف مثيله بين غير المهاجرين (أنظر الجدول رقم (٧ ـ ١٩)). وفي هذا مؤشر قوي على انتقاء الهجرة للعناصر الأكثر حركية في قوة العمل. ولكن ارتبط بالهجرة للعمل انخفاض نسبي ضخم في مدى تولي مسؤولية في النقابات، وإن كان ما زال أعلى من غير المهاجرين. وتظهر هذه الاتجاهات ذاتها، بين من يعملون لدى الغير، فقط بدرجة أقل قليلاً من المتوسط العام. ويمثل هذا التحول مساهمة سالبة قوية في تبلور الطبقة العاملة.

وعلى هذا نجد أن تأثير الهجرة للعمل خارج مصر على مدى الانضواء للتنظيم النقابي يتدرج، مع ارتقاء مستوى المشاركة في الحركة النقابية، من مساهمة إيجابيـة طفيفة، إلى مساهمة سالبة قوية. وإذا جاز لنا أن نضع وزناً أكبر على المستويات الأرقى من المشاركة في النشاط النقابي، لاستخلصنا أن أثر الهجرة على النشاط النقابي كان سالباً في المحصلة. وعلينا أن نتذكـر في هذا الصـدد، إضافـة إلى الاستخلاصـات السابقة، أن غالبية المهاجرين للعمل خارج مصر كانوا في بلدان لا تقوم فيها تنظيمات نقابية، كالسعودية، أو في بلاد تضع قيوداً شديدة على مشاركة الوافدين في نقاباتها، كالكويت. أما في العراق، بلد الهجرة الأساسي الآخر، فقد كانت مدة الهجرة قصيرة (أقل من سنة في المتوسط) كما ترتبط المشاركة الفاعلة في التنظيم النقابي هناك بالانتماء الحزبي.

وقبل أن ننهي هذه الدراسة الموجزة، نتوقف لنلاحظ أن هناك اتساقاً واضحاً بين أثـر الهجرة للعمـل خارج مصـر على تبلور الطبقـة العاملة، على أسـاس المؤشرات

المختلفة التي اعتمدناها، كما يتضح من مراجعة استخلاصات الصفحات السابقة. وعليه، فإن النتيجة الاجمالية لهذه الدراسة التقريبية، هي أن الهجرة للعمل بالخارج قد ساهمت في إضعاف تبلور الطبقة العاملة المصرية، وإن بدرجة قليلة.

جدول رقم (٧ ـ ١٩)
مدى تولي مسؤولية في النقابات بين المشاركين فيها
حسب حالة الهجرة والحالة العملية

البيان	نسبة تولي مسؤولية (نسبة مئوية)		
	العائدون		غير المهاجرين
	قبل الهجرة	بعد العودة	
الاجمالي	٣١,٧	١٠,٢	٦,١
من يعملون لدى الغير	٣٣,٣	١١,٥	٦,٩

رابعاً: الهجرة العائدة

فرقنا في الاطار النظري بين عودة المهاجرين والهجرة العائدة. وقد تعرضنا في الفصل الخامس لجوانب مختلفة من مصاحبات عودة المهاجرين. ونسعى الآن لمناقشة مسألة الهجرة العائدة في ضوء ما أسفرت عنه دراستنا للنمط الزمني للهجرة من توقع بدء ظاهرة الهجرة العائدة، أي تناقص رصيد المصريين العاملين بالخارج، خلال عام ١٩٨٥.

١ ـ طاقة العودة

في أي تيار هجرة للعمل يمكن تعريف «طاقة العودة» في نقطة زمنية معينة برصيد المهاجرين للعمل في الخارج عند هذه النقطة الزمنية، خاصة إذا كان تيار الهجرة قد وصل إلى قمة ازدهاره. ومن حسن الطالع أنه يمكن اعتبار تيار الهجرة للعمل خارج مصر قد بلغ قمة رواجه في ١٩٨٤، وعليه، فإن النقطة الزمنية المناسبة لتعريف طاقة العودة هي نهاية الفترة المرجعية للمسح الميداني، أي أول عام ١٩٨٥. وقد تعرضنا في الفصل الثالث لتقديرات طاقة العودة الاجمالية في أول ١٩٨٥، وتوزيعها حسب بلدان الهجرة، وكذلك خصائص من ينتمون إلى فئة العائدين المحتملين عند هذه النقطة الزمنية. ولا محل لاعادة ما قد تم التطرق إليه قبلاً.

واهتمامنا الأساسي الآن هو بتحليل بعض الخصائص التفصيلية لطاقة العودة، والمتصلة على التحديد بإمكانية اندماج العائدين في سوق العمل المصرية. وبالاضافة إلى الفائدة التي تترتب على التعرف على هذه الخصائص في حد ذاتها، فان لها أهمية واضحة في تقدير وقع الهجرة العائدة على المجتمع المصري.

والملاحظة الأساسية في هذا الصدد هي أن تيار الهجرة للعمل خارج مصر يتكون من تيارات فرعية متمايزة حسب الخصائص التفصيلية للمهاجرين في بلدان الهجرة المختلفة. وبالطبع يتحدد هذا التمايز بظروف الدخول والعمل والاقامة ببلدان الاستقبال. ونوثق بعض جوانب هذا التمايز في سلسلة الجداول (ط ـ ٥٥)، . . . ، (ط ـ ٥٩)[٢١].

فمن حيث الحالة التعليمية، سبق أن ذكرنا عند مقارنة العائدين بالمهاجرين في أول ١٩٨٥، ارتفاع مستوى التأهيل التعليمي وزيادة متوسطي التأهيل بين المجموعة الأخيرة. ولكن يتضح أن هناك تمايزاً واضحاً بين السعودية والكويت من جانب، والعراق والأردن من جانب آخر، في الحالة التعليمية للمهاجرين المصريين. (أنظر الجدول (ط ـ ٥٥)) كما تظل هناك فروق بين كل من البلدين الداخلين في هاتين المجموعتين. ففي المجموعة الأولى، تزيد نسبة المؤهلات العالية بينما في المجموعة الثانية تزيد نسبة متوسطي التأهيل، خاصة في الأردن. وهذا هو السبب في ارتفاع نصيب متوسطي التأهيل بين المهاجرين في أول ١٩٨٥ بالمقارنة بالعائدين، حيث ان تياري الهجرة للأردن والعراق حديثان بالمقارنة بالهجرة إلى البلدان النفطية الغنية. ومن المشاهدات الواضحة أيضاً ارتفاع نسبة غير المؤهلين في الكويت، وقد يعود ذلك إلى كثرة عمال التشييد غير المهرة، خاصة في بدايات فورة التشييد في الكويت، كذلك نلاحظ تمايزاً واضحاً في نوع التعليم بين المهاجرين المؤهلين. فبينما يزداد خريجو التعليم العام في السعودية والكويت، يرتفع نصيب خريجي التعليم الصناعي في العراق والأردن، خاصة الأخير.

وإذا انتقلنا إلى محل اقامة المهاجرين في أول ١٩٨٥، بالمقارنة بمحل اقامة العائدين، قبل الهجرة، لوجدنا نقصاً في قاطني المحافظات الحضرية وحضر الوجه القبلي، لصالح زيادة في قاطني ريف وجه بحري وريف وجه قبلي، خاصة الأول. وقد يكون في ارتفاع مساهمة الريف في الهجرة بمرور الزمن تفسيراً، جزئياً، لاشتداد أزمة اليد العاملة الزراعية في السنوات الأخيرة. كما نجد شبكات تربط بلدان الاستقبال بمناطق بعينها في مصر. فالهجرة للعمل في العراق والأردن، خاصة في الأخيرة، يغلب

---

(٢١) لا تضم هذه الجداول، ولا تحليلنا هنا، ليبيا، حيث عادت كل العمالة المصرية التي كانت موجودة بليبيا تقريباً في عام ١٩٨٥.

فيها قاطنو ريف الوجه البحري، والهجرة إلى الكويت يغلب فيها قاطنو ريف الوجه القبلي، وهؤلاء غالباً «صعايدة» في مواقع التشييد، بينما يندر فيها مهاجرو ريف الوجه البحري. وفي السعودية يظهر انتقاء موجب واضح للمهاجرين من المناطق الحضرية في مصر، مع انتقاء سالب لقاطني ريف الوجه البحري، وهكذا. (أنظر الجدول (ط ـ ٥٦)).

ويرتبط بالتباين في توزيع المهاجرين حسب محل الاقامة والحالة التعليمية، تمايز تيارات الهجرة إلى بلدان الاستقبال المختلفة حسب المهنة قبل الهجرة. فيزيد بين المهاجرين وقت المسح نصيب من كانوا يعملون في المهن الزراعية قبل الهجرة، بالمقارنة بالعائدين. وتبدو انتقائية موجبة قوية للمهن الفنية والعلمية في السعودية ثم الكويت. وتزداد نسب من كانوا يعملون في المهن الزراعية قبل الهجرة في العراق والكويت والأردن على الترتيب. (أنظر الجدول (ط ـ ٥٧)).

وتظهر نفس الصورة تقريباً عند فحص توزيع المهاجرين وقت المسح حسب النشاط الاقتصادي حيث تزيد بينهم نسبة العاملين بالزراعة قبل الهجرة مقارنة بالعائدين. وبينما يزداد النصيب النسبي لمن كانوا يعملون بالزراعة قبل الهجرة في العراق والأردن ثم الكويت على الترتيب، نجد انتقائية موجبة واضحة لمن كانوا يعملون قبل الهجرة بالصناعة التحويلية في العراق، وبالتشييد في السعودية. (أنظر الجدول (ط ـ ٥٨)).

وتزداد بين المهاجرين وقت المسح نسبة من كانوا يعملون لدى الغير قبل الهجرة، بالمقارنة بالعائدين. وتزداد انتقائية العاملين لدى الغير في الكويت، على حساب من كانوا يعملون لحسابهم قبل الهجرة، بينما تزداد انتقائية المجموعة الأخيرة في الأردن. (أنظر الجدول (ط ـ ٥٩)).

وهكذا، نرى أن الخصائص التفصيلية للمهاجرين الذين كان يحتمل عودتهم إلى مصر، منظوراً إليها من بداية عام ١٩٨٥، تتوقف على المساهمة النسبية لبلدان الاستقبال المختلفة في تكوين تيار الهجرة العائدة في أية فترة زمنية. وسنحاول الاستفادة من هذه المعلومات لاحقاً.

٢ ـ وقع الهجرة العائدة

يتواتر التخوف من أن تكون للهجرة العائدة آثار وخيمة على المجتمع المصري. تمكننا نتائج المسح الميداني من التوصل لبعض التقديرات لاحتمالات الهجرة العائدة إلى مصر والوقع المحتمل لها. ونقدم هنا تقديراً لحجم الهجرة العائدة المتوقع خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) بناء على بعض الافتراضات، وتقديراً لخصائص المهاجرين

العائدين بالاستفادة من استخلاصات الفصول السابقة للكتاب. وننهي هذا الفصل بمناقشة سريعة للوقع المحتمل لمثل هذه الهجرة العائدة، إذا تحققت الافتراضات التي تقوم عليها تقديراتنا.

ولتقدير حجم العودة (النهائية) المتوقع في الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩)، نفرق بين بلدان الاستقبال المختلفة، نظراً لاختلاف مدى استمرارية تيار الهجرة بينها من جانب، ولتباين خصائص تيار الهجرة إلى كل منها، من جانب آخر.

ووضع افتراضات عن مستقبل هجرة المصريين إلى **العراق** أمر مشكل نظراً لظروف العراق الخاصة والمتصلة بالحرب العراقية - الإيرانية. فبدائل مستقبل العمالة الوافدة إلى العراق رهن باستمرار الحرب أو انتهائها. فانتهاء الحرب قد تتبعه حركة اعمار تؤدي لزيادة الطلب على العمالة الوافدة، وترفع من عائد العمل، بما يؤدي إلى تضخم قوة العمل الوافدة إلى العراق، وللمصريين نصيب تقليدي كبير في هذه السوق. إلا أن هذا احتمال قليل في ضوء المعلومات المتاحة حالياً. والاحتمال الأقرب هو استمرار الحرب، مع اشتداد ضيق الظروف الاقتصادية في العراق، بما يقلل من عائد الهجرة للعمالة الوافدة إلى العراق وبالتالي يجعل منه بلد عودة صافية إلى مصر. ولكن، إلى أي حد؟ عندنا أنه، مع استمرار الحرب، لن يستطيع العراق الاستغناء عن كل العمالة المصرية الوافدة إليه نظراً للدور التعويضي الهام الذي يقوم به قسم من هذه العمالة في النشاط المدني في العراق نتيجة لغياب قسم كبير من قوة العمل العراقية في جبهة القتال. وسيجد العراق الوسائل الكفيلة بالابقاء على هذا الحد الأدنى المطلوب لسلامة الجبهة الداخلية. وتقديرنا أن هذا الحد الأدنى يساوي **نصف** قوة العمل المصرية الموجودة بالعراق في أول ١٩٨٥، وأنه يتوقع الوصول إلى هذا المستوى من تواجد العمالة المصرية بنهاية الثمانينيات. وبالنسبة **للسعودية والكويت**، فتقديرنا أنه يتوقع أن تستمر حاجة هذين البلدين للعمالة المصرية، ولكن مع انخفاض تدريجي حتى نهاية القرن الحالي، بحيث يبقى بهما في ذلك الحين حوالى ثلث العمالة المصرية التي كانت تعمل بهما في أول ١٩٨٥ (ويعني ذلك معدل تناقص سنوي حوالى ٨ بالمائة).

أما **الأردن**، فقد قدرنا أن اشتداد الضائقة الاقتصادية به سيدفع كل العمالة المصرية به تقريباً إلى العودة بحيث لا يبقى في نهاية الثمانينيات أكثر من عشر ما كان به من مهاجرين مصريين في أول ١٩٨٥[٢٢].

---

(٢٢) لا يعني هذا الافتراض إحلال العمالة الأردنية العائدة من البلدان النفطية محل العمالة المصرية الوافدة إلى الأردن. فالأولى أعلى مهارة بكثير من الثانية. ولكن قد تساعد صعوبة الاحلال هذه على إبطاء معدل العودة النهائية للمصريين من الأردن عن المفترض هنا.

ولقد حسمت ليبيا موقعها من السوق الخارجية للعمالة المصرية بالترحيل الجماعي للعاملين المصريين بها. وتقديرنا أنه لن يبقى بليبيا بنهاية الثمانينيات أكثر من ١ بالمائة من المهاجرين المصريين الذين كانوا يعملون بها في أول ١٩٨٥.

وقد افترضنا أن الهجرة المصرية لباقي البلدان، غير الخمسة السابقة، وهي لا تمثل إلا ١٣ بالمائة من اجمالي الهجرة وقت المسح، ستتعرض لنفس ظروف السعودية والكويت، وبالتالي لنفس افتراضات العودة.

ويتضمن الجدول رقم (٧ - ٢٠) تقديرات الهجرة العائدة المترتبة على الافتراضات السابقة. ومنه نرى أن تحقق هذه الافتراضات يؤدي إلى عودة حوالى نصف مليون مهاجر إلى مصر خلال السنوات الخمس (١٩٨٥ - ١٩٨٩)، أي ما يوازي ٤٣ بالمائة من طاقة العودة في أول ١٩٨٥. ويعني هذا الرقم متوسط عودة نهائية سنوية، حوالى مائة ألف مهاجر في النصف الثاني من الثمانينيات. ولتكوين انطباع أولي عن وقع هذا الحجم من الهجرة العائدة، يكفي أن نعلم أن حجم قوة العمل المقيمة في مصر يتوقع أن يتراوح بين ١٤ و١٦ مليوناً في الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩). وعليه يكون الوزن النسبي للمهاجرين العائدين سنوياً حوالى ٠,٧ بالمائة من قوة العمل الكلية. ويصعب أن نتوقع تقلبات جوهرية في سوق العمل المصرية بناء على هذه الاضافة النسبية المحدودة له، أياً كانت مشاكلها. فعلى سبيل المثال، نعلم من دراستنا السابقة أن معدل البطالة بين

جدول رقم (٧ - ٢٠)

تقدير عدد المهاجرين المتوقع عودتهم خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٨٩)
حسب بلدان الهجرة

البلد	العدد بالألف
الأردن	٤٤,٠
السعودية	١٠٨,٠
العراق	٢١٢,٠
الكويت	٨١,٠
ليبيا	٣٢,٨
أخرى	٤٧,٠
المجموع	٥٢٤,٨

المصدر: راجع الافتراضات في النص.

العائدين كان أعلى من غير المهاجرين، وأنه في السنة الأولى للعودة أعلى من السنوات التالية لها، حيث يتعدى ٣٠ بالمائة، وبافتراض أن هذه النسبة ستتحقق بين المهاجرين المتوقع عودتهم في النصف الثاني من الثمانينيات، فإن ذلك يعني اضافة قدرها ٢, ٠ إلى المعدل المئوي للبطالة في المجتمع ككل. وهذه بالقطع اضافة طفيفة.

إلا أن التعرف على بعض الجوانب التفصيلية لوقع الهجرة العائدة المتوقعة يقتضي النظر في خصائص هؤلاء العائدين المتصلة باندماجهم في سوق العمل المصرية، بعد العودة. وهنا لا بد من التفرقة بين خصائص لا تتعرض للتغير بمرور الزمن عامة، أو بخبرة الهجرة على وجه التحديد، كالحالة التعليمية، وبين خصائص تتغير بمرور الزمن، وبخبرة الهجرة على وجه الخصوص، كمحل الاقامة أو الحالة العملية مثلاً. خاصة وقد بيّنا فيما سبق أن الهجرة تنشط الحراك الجغرافي والحراك في خصائص العمل.

ونقدم في الجدول رقم (٧ ـ ٢١) تقديرات لتوزيع المهاجرين المتوقع عودتهم خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) حسب بعض الخصائص التفصيلية بعد العودة. وقد افترضنا للتوصل إلى هذه التقديرات أن العائدين عينة ممثلة للمهاجرين في بلدان الاستقبال المختلفة حسب الخصائص محل الدراسة قبل الهجرة (كما وردت في الجداول (ط ـ ٥٥) ـ (ط ـ ٥٩))، وطبقنا توزيعات السعودية على البلدان غير المتضمنة في هذه الجداول وبعد ذلك طبقنا على توزيعات الهجرة العائدة، حسب خصائص ما قبل الهجرة، معاملات الحراك، قبل الهجرة إلى بعد الهجرة، المشتقة من تحليل الاقتران الذي قدمنا بعض نتائجه في الفصل الخامس. دون تمييز بين بلدان الاستقبال المختلفة. وبالطبع يمكن التحسين على هذه الافتراضات. ولكن التقديرات الناجمة تمكننا من فحص وقع الهجرة العائدة إلى مصر تفصيلاً على أساس سليم ولو تقريبي. كذلك ضمّنا الجدول رقم (٧ ـ ٢١) مقياساً للوزن النسبي للعودة المتوقعة سنوياً في المتوسط إلى جملة قوة العمل المقيمة في فئات الخصائص المشمولة بالجدول.

وعندنا أن المؤشرات المتضمنة في الجدول رقم (٧ ـ ٢١) تدعم الاستنتاج الأولي الذي توصلنا إليه من اعتبار الحجم الكلي المتوقع للهجرة العائدة، من أنه يصعب انتظار تقلبات جوهرية في سوق العمل، ومن ثم في المجتمع المصري، نتيجة لهذه العودة. فنلاحظ أن مؤشرات الوزن النسبي للهجرة العائدة في فئات الخصائص المختلفة لا تتعدى ١ بالمائة (إلا في حالة العودة إلى ريف الوجه البحري وإلى قطاع التشييد). وحينما تزداد قيمة الوزن النسبي للهجرة العائدة فإن ذلك كثيراً ما يكون في الفئات الأقل وزناً في هيكل القوة القائم (كما يظهر بوضوح في محل الاقامة والتوزيع المهني). وفي

حالة العودة إلى قطاع التشييد على وجه الخصوص، فإن الاضافة إلى العمال، خاصة المهرة، في هذا القطاع، قد تكون أمراً مستحباً في ضوء ندرة العمالة فيه في سنوات ماضية.

ولذلك نؤكد استخلاصنا بأننا لا نتوقع انعكاسات جوهرية للهجرة العائدة على سوق العمل، والمجتمع المصري، خلال السنوات (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩)، إذا صحت الافتراضات التي قام عليها هذا الفصل. ولا يعني هذا، بطبيعة الحال، أن ليس للهجرة العائدة أي تأثير على المجتمع المصري، فقد بيّنا في الفصل الخامس جوانب مختلفة لوقع العودة على مستوى الفرد والأسرة. ولا نتوقع أن يكون وقع الهجرة العائدة مماثلاً. فوقع العودة الذي ناقشنا قبلاً كان إبان ازدهار الهجرة كمنفذ مجز لتشغيل قوة العمل المصرية، وفي سياق الرواج الاقتصادي الظاهري الذي ساد السبعينيات الأخيرة. أما الهجرة العائدة فستلتحم بالنسق الاجتماعي ـ الاقتصادي المصري في فترة ضيق اقتصادي متزايد يصعب فيه توفر فرص عمل للاضافات الجديدة إلى قوة العمل. في مثل هذا المناخ القاتم تصبح المقاربة المنتشرة لوقع الهجرة العائدة هي مقارنة العدد المتوقع للعائدين بالاضافات الجديدة إلى قوة العمل، وليس بحجم قوة العمل الكلية كما فعلنا، واحتساب معدلات البطالة التي قد تتحقق في إطار تراخي النشاط الاقتصادي عامة، ورغبة الحكومة، بحثٍّ من صندوق النقد والبنك الدولي، في تبني اجراءات للحد من التشغيل بالادارة الحكومية والقطاع العام وأخرى تؤدي لرفع الأسعار. وفي هذه المقاربة، تظهر آثار وخيمة للهجرة العائدة. ونحن لا ننكر هذا التصور. ولكن فقط أردنا، بالمقابل، ألا نقلل من قدرة المجتمع المصري على «امتصاص» الهجرة العائدة دون هزات ضخمة في سوق العمل والمجتمع ككل. فالمهاجرون للعمل، كما رأينا، يأتون من أرجاء البلاد كافة، وينتمون إلى كل الفئات الاجتماعية، ويمارسون جميع صنوف الأعمال والمهن. وتؤيد الخبرة العملية هذا التصور. فقد عاد إلى مصر خلال عدة أيام فقط من عام ١٩٨٥ قرابة الثلاثين ألف عامل في حملة إخراج جماعية من ليبيا. ولم يكن هناك من ظاهرة مجتمعية إلا الحملة الصحفية حول الموضوع. وحتى هذه لم تدم طويلاً. وتكررت الخبرة، على نطاق أوسع، في عودة ضخمة من العراق حول آخر نفس العام. ومرة أخرى، لم تكن هناك هزات يعتدّ بها. صحيح أن امتصاص الهجرة العائدة، في اطار السياق الاقتصادي العام، يتم على مستوى منخفض من الرفاه الاجتماعي. ولكن هكذا كانت مصر دائماً: «أم الغلابة».

جدول رقم (٧ ـ ٢١)

توزيع المهاجرين المتوقع عودتهم خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) حسب بعض الخصائص التفصيلية بعد العودة والأوزان النسبية السنوية لقوة العمل المقيمة

الخاصية	العدد المتوقع بالألف	الوزن النسبي السنوي[1] (نسبة مئوية)
الحالة التعليمية		
أمي	١٩٧,٥	٠,٦
يقرأ ويكتب	١٠٠,٤	١,٠
ابتدائي	٢٦,١	٠,٥
اعدادي	٢٠,٢	٠,٦
ثانوي	١١٦,٥	١,٠
دبلوم	١٠,٨	٠,٦
عالية	٥٠,٢	٠,٨
عليا	٣,٠	٠,٧
محل الاقامة		
المحافظات الحضرية	٧٣,٩	٠,٥
حضر بحري	٧١,٥	٠,٥
حضر قبلي	٥٠,٢	٠,٦
ريف بحري	١٩٨,٦	١,٢
ريف قبلي	١٣٠,٦	٠,٩
المهنة		
الفنية والعلمية	٥٥,٧	٠,٦
الادارية	٤,٢	٠,٤
الكتابية	٣٣,٦	٠,٤
البيع	٢٠,٢	٠,٤
الخدمات	٢٦,٦	٠,٤
الزراعة	٢١٣,٥	١,٠
الانتاج والنقل	١٧١,٠	١,٠

يتبع

(١) النسبة المئوية لمتوسط عدد العائدين المتوقع في السنة إلى تقدير قوة العمل المقيمة في فئات الخصائص المختلفة، بافتراض متوسط حجم قوة العمل المقيمة خلال (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) يساوي ١٤ مليوناً واستخدام التوزيعات النسبية لخصائص غير المهاجرين (الجزء الثالث من الفصل الثالث).

تابع جدول رقم (٧ - ٢١)

الخاصية	العدد المتوقع بالألف	الوزن النسبي السنوي (نسبة مئوية)
النشاط الاقتصادي		
الزراعة والصيد	٢٢٤,٧	١,٠
التعدين	٥,٤	٠,٧
الصناعة التحويلية	٣٨,٨	٠,٥
الكهرباء والغاز والمياه	١١,٤	٠,٧
التشييد	٥٤,٥	١,٩
التجارة والمطاعم والفنادق	٢٩,١	٠,٥
النقل والتخزين والمواصلات	٢٦,٩	٠,٧
التمويل والتأمين وخدمات الأعمال	٢,٦	٠,٢
الخدمات الشخصية	١٣١,٤	٠,٦
الحالة العملية		
صاحب عمل ويديره	١١,٥	٠,٣
يعمل لحسابه	١٢٢,٢	٠,٩
يعمل لدى الأسرة	١٦,٠	٠,٦
يعمل لدى الغير	٣٧٥,١	٠,٨

المصدر: راجع الافتراضات في النص.

الفصل الثامن

التوجّهات العربيّة للمصريّين وعلاقتها بالهجرة للعمل في الأقطار العربيّة (١)

لا ريب أن الهجرة للعمل بالبلدان النفطية كانت مجالاً ضخماً لتفاعل المواطنين العرب، في ظروف العمل والاقامة، لم يقم له مثيل من قبل. وكان من الطبيعي أن يثور التساؤل: هل ساهمت هذه الخبرة الإنسانية الضخمة في تشكيل التوجهات العربية للمشاركين فيها؟ وكيف؟

وقد قدمنا في عمل سابق انطباعا بأن «الهجرة العربية تجاه منابع النفط، بأوضاعها الحالية، قد ولدت علاقات تناقض ومشاعر ضد ـ وحدوية لدى الكثير من المواطنين العرب الذين شاركوا فيها. ولا يقتصر الأمر هنا على العلاقات بين المواطنين والوافدين. . . بل انه يمتد إلى ما بين الفئات العربية الوافدة في البلدان النفطية، إذ تتحول علاقات التنافس على فرص العمل وإطالة الإقامة بالبلدان النفطية التي تنشأ بين بعض وافدين عرب من أقطار مختلفة إلى تناحر يصل أحياناً إلى درجة العداء المبطن أو المعلن بين مواطني جنسية عربية وأخرى»(٢). وقد استندنا في ذلك الحين إلى دراسة «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة»(٣)، حيث أوردنا انه «على الرغم من تحفظات عدة على منهجية الدراسة(٤). إلا أنه يلاحظ أن مواطني الأقطار النفطية لم يرشحوا البلدان العربية الأكثر

---

(١) يقوم هذا الفصل على دراسة للمؤلف بعنوان: «حول التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمانينات وعلاقتها بالعمل في البلدان العربية،» نشرت في: المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ٩٩ (أيار/مايو ١٩٨٧).

(٢) نادر فرجاني، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.

(٣) سعد الدين إبراهيم، اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١).

(٤) للتعرف على تحفظاتنا على منهجية هذه الدراسة، وعدم قابلية نتائجها للمقارنة بنتائج الدراسة الميدانية الحالية، أنظر الدراسة المشار إليها في الهامش (١).

تمثيلاً بين الوافدين فيها للتوحد، كما لم يختر مواطنو هذه البلدان المصدرة لقوة العمل البلدان العربية النفطية التي يعملون فيها بكثرة، وإنما غلب على الاختيار اعتبارات القرب الجغرافي والروابط التقليدية»[٥]. واستخلصنا أنه «من الواضح . . . أن العلاقات التي ترتبت على الهجرة لم تساهم في تقوية التفضيل التوحدي بين مواطني البلدان العربية التي تفاعلت بقوة في عملية الهجرة لمنابع النفط، بل ان المشاهدة الفردية، وهي بالطبع لا تقوم دليلاً قاطعاً، ولكنها تكون ملجأنا الوحيد في غياب سبل جمع معلومات أكثر موضوعية، تصل إلى أبعد من هذا، إذ تشير الخبرة الذاتية إلى أن التفاعلات الفردية والمجتمعية بين المواطنين والوافدين وأنظمة بلدان المنشأ والاستقبال قد أفرزت مشاعر ضد ـ وحدوية خاصة بين الوافدين من البلاد المصدرة لقوة العمل. وليس هذا الأمر بمستغرب في إطار الظروف التي تحكم علاقات العمل والمعيشة في البلدان النفطية العربية»[٦]. إذاً، كان استنتاجنا الأساسي أن **أثر الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية على التوجهات الوحدوية كان سالباً، ولكن على أساس قاعدة بيانات قاصرة، سواء أكانت نتائج دراسة «اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة» أم الخبرات الذاتية.**

أولاً: الصورة العامة

وأولى المسائل التي نناقش التوجهات العربية للمصريين حولها هي **التوجه نحو العمل في البلدان العربية**، ويتضمن الجدول رقم (٨ ـ ١) بعض المؤشرات المستقاة من مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) حول هذا الموضوع.

وبداية نلاحظ أن درجة تبلور الآراء تتفاوت بين الفئات الثلاث محل الدراسة، إذ كانت نسبة المستجيبين الذين أفادوا بعدم وجود رأي في القضايا المثارة منعدمة تقريباً بين المهاجرين العائدين والأعلى بين من كانوا خارج قوة العمل. وهذا أمر منطقي حيث للمهاجرين العائدين خبرة خاصة تبلور آراءهم في هذا المجال، كما أن غير المهاجرين من قوة العمل أكثر تعرفاً على مسألة العمل بالخارج ممن هم خارج قوة العمل. كذلك يزداد التباين في نسبة من «لا يعرف» بتعقد الموقف المراد إبداء الرأي فيه. ويظهر ذلك بمقارنة الرأي في العمل في البلدان العربية بتحديد البلد المفضل السفر إليه. ولكن في جميع الأحوال لم تتعد نسبة الإجابة بعدم المعرفة خمسة بالمائة. وهذه، جميعها، مؤشرات على سلامة قاعدة البيانات من جانب، وعلى تبلور الآراء حول الموضوعات المثارة من جانب آخر. ولن نشير إلى هذا الأمر مرة أخرى إلّا إذا كان له دلالة استثنائية.

وتدل المؤشرات المقدمة في الجدول على وجود تفضيل قوي للعمل في البلدان العربية، يقل قليلاً بين من خبروا العمل خارج مصر، تعبيراً عن اختلاط مزايا العمل

---

(٥) فرجاني، المصدر نفسه، ص ١٩٣.
(٦) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

جدول رقم (٨ - ١)
التوجهات نحو العمل في البلدان العربية
(نسب مئوية)

البيان	غير المهاجرين	المهاجرون العائدون	خارج قوة العمل
الرأي في العمل في البلدان العربية			
جيد	٤٤,٦	٣٩,٦	٤٣,٦
مقبول	٢٩,٦	٣٦,٩	٣٠,٩
سيىء	٢٤,٦	٢٣,٤	٢٣,٤
لا يعرف	١,٢	٠,١	٢,١
الرأي في المعيشة في البلدان العربية			
جيدة	٢١,١	٢٥,٦	٢١,٠
مقبولة	٣٦,١	٣٨,٥	٢٥,٦
سيئة	٤١,٠	٣٥,٨	٤١,١
لا يعرف	١,٨	٠,٠	٢,٣
الرغبة في العمل ببلد عربي	٤٢,٣	٥٤,١	١٩,٨
البلد المفضل السفر إليه للعمل(١)			
السعودية	٦١,٠	٤٣,٠	٦٢,٤
الكويت	٢٢,١	٣٢,٣	١٨,٢
العراق	٥,٧	٦,٠	٦,١
الامارات العربية المتحدة	٣,٩	٥,٩	١,٩
الأردن	٣,٢	٤,٣	٣,٢
ليبيا	٠,٦	١,٨	١,٠
لا يعرف	١,٧	٠,١	٤,٣

(١) البلاد مرتبة حسب تفضيلات غير المهاجرين، وتضم القائمة بلدان الهجرة الخمسة الرئيسية إضافة إلى دولة الامارات العربية المتحدة التي احتلت في تفضيلات أفراد قوة العمل مركزاً متقدماً عن بلدين من البلدان الرئيسية.

بالخارج، المتصورة لدى من لم يجربوه، ببعض المثالب التي لا يعرفها إلا من خاض التجربة فعلاً. ولكن هذه المثالب لا تصل إلى اعتبار العمل بالخارج أمراً سيئاً لدرجة تفوق من لم يهاجروا للعمل. غير أن المساوىء تغلب الحسنات في حالة الموقف من المعيشة في البلدان العربية، وبالنسبة للفئات الثلاث، إذ تقل نسبة التقويم الموجب

وتزداد نسبة التقويم السالب بالمقارنة بالموقف من العمل في الخارج. وقد يعود ذلك التباين إلى ارتباط العمل بالخارج بالسبب الأساسي له، أي التراكم المالي، الذي عادة ما يتحقق المهاجر من ضعف إمكانيته بالمقارنة بتوقعات ما قبل الهجرة على حين يرتبط تصور، أو خبرة المعيشة، أكثر، بمساوىء ترك مصر ومواجهة مجتمع غريب، وهذه قد تكون عرضة للمبالغة قبل الهجرة. ويدعم هذا التفسير زيادة صغيرة في التقويم الموجب للمعيشة في البلدان العربية بين من تعرضوا لهذه الخبرة، على حساب التقويم السالب. ومن مجمل هذه المواقف، أبدى أكثر من نصف المهاجرين العائدين الرغبة في العمل ببلد عربي. ولا يمكن أن نستبعد من تفسير هذه النسبة أن من هاجروا فعلاً كانوا من أشد المصريين إعساراً. ولكن الرغبة في العمل بالبلدان العربية كانت قوية بين غير المهاجرين، إذ كانت نسبة الراغبين بين غير المهاجرين في قوة العمل قريبة من نسبة من اعتبروا العمل بالخارج «جيداً»، وحتى من كانوا خارج قوة العمل فقد أبدى حوالى خمسهم الرغبة في العمل بالبلدان العربية.

وعندما سئل المستجيبون في المسح عن البلد العربي الذي يفضلون العمل فيه، أتت تفضيلاتهم متسقة مع العائد المتصور، أو الفعلي، للهجرة إلى البلد المفضل. فقد كان البلدان المفضلان هما السعودية ثم الكويت، وبفارق كبير عن باقي بلدان الهجرة. ومن المشاهدات المهمة في هذا الصدد الانخفاض الكبير في تفضيل العراق بالرغم من استقباله لعدد ضخم من المهاجرين المصريين كما أسلفنا. كذلك نلاحظ أن خبرة الهجرة تعدل من التفضيلات القائمة على التصورات عنها في بعض الحالات بينما تؤكدها في حالات أخرى. فيلاحظ أن تفضيل السعودية كان أقل بين المهاجرين العائدين، بينما كان تفضيل الكويت أعلى بينهم، بالمقارنة بالفئتين الأخريين. وتدل بيانات المسح أن جانباً من تفضيل المصريين للعمل بالسعودية يعود إلى وجود الحرمين بها مما ييسر أداء الفرائض. لكن الواضح أن خبرة العمل والاقامة بالبلدين الأعلى تفضيلاً ترجح كفة الكويت نسبياً. وعلى العكس من ذلك، فإنه يظهر من البيانات أن خبرة العمل والإقامة بالعراق قد ولدت رأياً عاماً سالباً حول الهجرة اليه تبنته الفئات الثلاث محل الدراسة، وبالقوة نفسها تقريباً.

ويمكن القول بإيجاز، ان خبرة العمل بالخارج لم تؤدِ إلى تغييرات جوهرية في توجهات المصريين نحو العمل بالبلدان العربية، والتي كان لها تفضيل قوي بين المصريين في منتصف الثمانينيات، على الرغم من بعض التخوف من مشاق العمل والاقامة بهذه البلدان. كما أن العمل خارج مصر قد ساعد على عقلنة التوجهات حول الهجرة للعمل بالبلدان العربية لدى المهاجرين العائدين بما يتسق مع أهداف الهجرة.

ونتحول الآن لعرض **توجهات المصريين نحو الوحدة مع بلد عربي آخر**. وتدل

البيانات المتاحة من المسح أن الوحدة هي مستوى من العلاقات العربية يتمايز بشكل واضح عن أشكال أخرى لهذه العلاقات. إضافة إلى التوجهات نحو العمل في البلدان العربية التي تطرقنا لها بالتحليل أعلاه، سئل المستجيبون في المسح عن رأيهم في زيارة العرب لمصر وفي إقامتهم بها. وقد كان هناك قبول شبه عام لزيارة العرب لمصر، بنسب تتراوح حول ٩٠ بالمائة للفئات الثلاث محل الدراسة، مما يمكن أن يعد تعبيراً عن قيم الضيافة الأصيلة في الشعب العربي. إلّا أن الترحيب بالاقامة الدائمة للعرب في مصر كان أقل كثيراً، بنسب تدور حول الثلث، ودونما فروق جوهرية بين المجتمعات الجزئية الثلاثة. ولعله كان وراء ذلك اعتبار أن في الاقامة الدائمة للعرب في مصر ميزة لهم لا تقابلها ميزات مماثلة للمصريين في البلدان العربية عموماً، خاصة في ضوء التذمر من الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسلوك بعض العرب في زياراتهم وإقامتهم بمصر.

ولكن ماذا عن الوحدة مع بلد عربي آخر؟ تساعد المؤشرات المتضمنة في الجدول رقم (٨ ـ ٢) على تقديم إجابات عن هذا السؤال. وتدل هذه المؤشرات على وجود تفضيل قوي للوحدة لدى المصريين، إذ أفادت نسبة تقارب ٧٠ بالمائة، أو تتعداها، بالرغبة في التوحد مع بلد عربي آخر. كذلك نلاحظ زيادة محدودة في تفضيل الوحدة لدى المنتمين لقوة العمل عن الأفراد خارجها. وهذا أمر يمكن تفسيره بزيادة اهتمام الفئة الأولى بالأمور العامة من ناحية، ولارتفاع قدرتها على تقدير مزايا الوحدة وعلى الإقدام عليها من ناحية أخرى. كما أن تفضيل الوحدة بين المهاجرين كان أعلى قليلاً من غير المهاجرين داخل قوة العمل. ولا يمكن الاستناد إلى هذا الفارق، مباشرة، للقول بأن خبرة الهجرة للعمل قد قوّت التوجهات الوحدوية للمهاجرين المصريين، إذ من الممكن أن يكون هؤلاء ابتداءً أكثر وحدوية ممن لم يهاجروا، كما أن تفضيل الوحدة موقفٌ يمكن أن يتعرض للتغير بمرور الزمن استجابة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تشكل هذا الموقف لدى الأفراد.

ولمحاولة حسم هذه النقطة، نقدم قياسات لتغير الموقف من الوحدة إيجاباً، بمعنى التحول من عدم تفضيل الوحدة إلى تفضيلها، أو سلباً وذلك عبر الفترة المرجعية للمسح بالنسبة لغير المهاجرين، وعبر فترة الهجرة بالنسبة للمهاجرين، في قوة العمل. ونستخلص من هذه المؤشرات أن تفضيل الوحدة زاد من بين غير المهاجرين بين منتصف السبعينيات ومنتصف الثمانينيات، إذ كانت نسبة التغير في الموقف من الوحدة إيجاباً أعلى من نسبة التغير سلباً. وتقديرنا أن هذا التغير يعود أساساً إلى تحول مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية عبر الفترة المشار إليها، في المنطقة عموماً وفي مصر على وجه الخصوص. فهذه الزيادة في تفضيل الوحدة، وإن كانت ضئيلة، هي الاستجابة العقلانية الوحيدة للتردي المتعاظم شأنه بين ظهرانينا. ولا شك أن التباعد المصري ـ العربي

الذي ترتب على توقيع الحكومة المصرية على اتفاقية كامب ديفيد، كان أحد العوامل التي ساهمت في ضآلة الزيادة في التفضيل الوحدوي.

جدول رقم (٨ ـ ٢)
التوجهات نحو الوحدة مع بلد عربي آخر
(نسب مئوية)

البيان	غير المهاجرين	المهاجرون العائدون	خارج قوة العمل
تفضيل اتحاد مصر مع بلد عربي آخر			
نعم	٧٤,٢	٧٨,١	٦٨,٨
لا	٢٤,٣	٢٠,٧	٢٦,٥
لا يعرف	١,٥	١,٢	٤,٧
تغير الرأي في الوحدة إيجاباً[١]	٦,١	٨,٤	...
تغير الرأي في الوحدة سالباً[١]	٢,٣	٣,٠	...
البلد المفضل الاتحاد معه[٢]			
السعودية	٤٧,٩	٤٢,٨	٥٠,٩
السودان	٢٠,٦	٢١,٣	١٥,٨
الكويت	٩,٤	١٥,٣	٩,٩
العراق	٥,٨	٥,٩	٤,٨
الأردن	٥,٥	٧,٨	٥,٥
ليبيا	٤,٩	٠,٨	٢,٤
سوريا	٢	٠,١	٠,٥
لا يعرف	١,٨	٠,٢	٧,٢
أهم أسباب اختيار البلد المفضل الاتحاد معه			
غنى البلد	٢٠,٨	٣٠,٢	٢٥,٧
غنى البلد + أخرى	١٣,٥	١٢,٢	١١,٨
تقارب طبيعة الناس	١٩,٦	٢٦,٥	٢٠,٦
تقارب طبيعة الناس + أخرى	٧	٤,٤	٤,٦
طيب العلاقة بين الحكومتين	٦,٣	٦,٥	٥,١
لا يعرف	١,٨	٠,٢	٥,٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (. . .) إلى أن المعلومات غير متوفرة.

(١) عبر فترة الهجرة للمهاجرين العائدين، وعبر الفترة المرجعية للمسح (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)، لغير المهاجرين.

(٢) البلاد مرتبة حسب تفضيلات غير المهاجرين، وتضم القائمة بلدان الهجرة الخمسة الرئيسية، إضافة إلى السودان التي احتلت المركز الثاني في تفضيلات الوحدة، وسوريا التي كانت الوحدة معها أعمق تجارب التوحد المصرية.

أكثر من ذلك، يمكن أن نستخلص من المؤشرات نفسها أن تجربة الهجرة للعمل بالبلدان العربية قد دعمت التفضيل التوحدي للمهاجرين المصريين، بدرجة لا تقل عن حالة غير المهاجرين. وإذا أخذنا في الاعتبار قصر متوسط مدة الهجرة بالمقارنة بالفترة المرجعية للمسح، لزاد تقديرنا لدور الهجرة للعمل بالبلدان العربية في تدعيم التفضيل الوحدوي للمهاجرين المصريين. ونتوقف هنا لنؤكد أن هذه الاستخلاصات تتعارض بشكل قاطع مع انطباعاتنا التي سبقت الاشارة إليها بأن الهجرة للعمل في البلدان العربية قد أنتجت مشاعر ضد ـ وحدوية خاصة عند المهاجرين من بلدان الارسال العربية. فتدل الدراسة الميدانية، في حالة مصر، على أن التفضيل الوحدوي بين المهاجرين ليس أقل منه بين غير المهاجرين، بل توجد قرائن على أن تجربة الهجرة في حد ذاتها قد دعمت التفضيل الوحدوي للمهاجرين.

وتتصدر السعودية قائمة البلدان المفضل أن تتحد مصر معها، وبفارق ضخم، وإن كان تفضيلها يقل قليلاً بين قوة العمل، ثم بين المهاجرين. ولا شك أن تبوؤ السعودية للمرتبة الأولى في هذا المضمار يعود إلى سوء الأحوال الاقتصادية في مصر، والتصور أن غنى السعودية الهائل يمكن أن يساعد على تجاوز هذا الوضع. ويؤيد هذا التفسير أن غنى البلد المختار للتوحد كان من أهم أسباب ترشيح البلد للوحدة، خاصة بين المهاجرين، الذين أتيح لهم التعرف على أبعاد ذلك الغنى سواء بشكل مباشر عن طريق تواجدهم بأراضيها، أم بشكل غير مباشر عن طريق إقامتهم ببلدان عربية أخرى، ومقارنة الأوضاع بها بما يصل إليهم عن السعودية. ولا نرى في هذا التفضيل، أو أسبابه، أية غضاضة، فهو تعبير مرسل عن أساس موضوعي هام للتوحد العربي وهو تكامل نسق الموارد في الوطن الكبير، واستكمالاً للصورة، نكرر أن أحد الأسباب الأخرى التي تواترت لتفضيل السعودية هو احتواؤها على الأراضي المقدسة.

ويلي السعودية في تفضيلات بلد الوحدة، وإن بفارق كبير، توأم مصر التاريخي: السودان. ويرتفع تفضيل السودان قليلاً بين أفراد قوة العمل، دونما فارق يذكر بين المهاجرين وغيرهم، وفي هذا مؤشر على أنه لم يكن للهجرة دور خاص في تعديل هذا التآخي التقليدي. ثم تأتي الكويت في المرتبة الثالثة، ويزداد تفضيلها بين المهاجرين. وتقديرنا أن صعود الكويت على سلم تفضيلات الوحدة لدى المصريين أمرٌ حديثٌ نسبياً، ويعد من فضائل الهبة النفطية، ويرتبط باستحسان خبرة العمل في الكويت الذي أشرنا إليه قبلاً. أما بلد الجوار، وعرض الوحدة الدائم، ليبيا، فقد كان تفضيله أقل من الأردن، وخاصة بين الأفراد خارج قوة العمل، وبوجه حاسم بين المهاجرين.

وقد نتخذ التباين بين مواقف المجموعات الثلاث المدروسة هنا دليلاً على عدم استقرار التفضيل لبلد معين ما في وجدان قطاعات مختلفة من الشعب المصري. فعلى

خلاف ليبيا كان الموقف من الأردن والسعودية مثلاً متسقاً بين غير المهاجرين، سواء داخل أم خارج قوة العمل. ونجد هذا التقلب في المواقف أيضاً في حالة سوريا، بلد تجربة الوحدة الفعلية الوحيدة، وحتى بدرجة أشد من ليبيا. ولا ريب، عندنا، في أن التفضيل المتدني لكل من سوريا وليبيا يعود في جانب مهم منه إلى حملات العداء المستعرة بين الأنظمة، في هذين القطرين من جانب وفي مصر من جانب آخر. والمؤكد أن شريحة من هم خارج قوة العمل تكون أكثر عرضة للتأثر بهذه الحملات من غيرهم، وأن المهاجرين يكون لديهم مصدر معلومات إضافي قد يؤدي لدعم تأثير هذه الحملات أو التهوين منه، وتشير البيانات إلى مساهمة سالبة لخبرة الهجرة على تفضيل الوحدة مع هذين البلدين.

وقد أسلفنا أن غنى البلد المفضل للوحدة كان السبب الأول في تفضيله لدى الفئات الثلاث محل الدراسة، خاصة بين المهاجرين. ويلي ذلك في قائمة أسباب اختيار البلد تقارب طبيعة الناس في ذلك البلد ومصر. ومرة أخرى، كان المهاجرون أكثر إعمالاً لهذا السبب في تفضيل البلد عن غير المهاجرين. ونستشف من ذلك أن الهجرة للعمل خارج مصر قد عمَّقت من دور التقارب الاجتماعي كمقوم للتوحد بين البلدان العربية. وقد اتفقت المجموعات الثلاث على إعطاء طيب العلاقة بين الحكومتين أهمية منخفضة جداً في أسباب تفضيل بلد التوحد. ولا ندري إذا ما كان وراء ذلك اقتناع بقلة مصداقية مواقف الحكومات.

ويمكن لنا أن نستخلص أن الهجرة للعمل خارج مصر قد ساهمت في ترشيد التوجهات الوحدوية لقطاعات الشعب المصري المختلفة، وخاصة بين المهاجرين. ويتفق هذا مع استخلاص منطقي سابق لنا أوردنا فيه أنه «يمكن القول إن تفاعل أعداد كبيرة من المواطنين العرب في تيار الهجرة للعمل في البلدان العربية النفطية قد أدى إلى إنضاج خبرة اتصال عميقة بين فئات مختلفة من الشعب العربي على أساس واقعي، وأن هذه الخبرة الواعية يمكن، في الأجل الطويل، أن تدعم قيام الوحدة العربية، حين تقوم على أساس واقعي، فكثيراً ما عانت تجارب الوحدة المختلفة، ضمن أشياء أخرى، من الاندفاع العاطفي غير المعزز بتقويم رصين للمعوقات والعقبات التي يمكن أن تنتابها»(٧).

ولما كان أحد أهم العوامل المحددة لدور الهجرة للعمل خارج مصر في تشكيل التوجهات العربية للمصريين هو خبرة المهاجرين، ولما كانت بؤرة تجربة العمل بالبلدان العربية هي بلد الاستقبال، فإن تسليط الضوء على موقف المهاجرين من بلد الاستقبال يضيف أبعاداً مهمة للدراسة. ويتضح لنا من بيانات الجدول رقم (٨ ـ ٣) أن رأي

---

(٧) فرجاني، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي، ص ١٩٤.

العائدين في المعيشة في بلد الهجرة الأخيرة أفضل من رأيهم في المعيشة في البلدان العربية عامة، ويدل على ذلك وجود قدر من الارتباط ببلد الهجرة، والمعرفة بأحواله، يقلل من المشاكل المتصورة عن الاقامة ببلدان غريبة. إلّا أن الرأي في العمل ببلد الهجرة الأخيرة كان أسوأ قليلاً بالمقارنة ببلدان الاستقبال عامة بسبب زيادة طفيفة في الخبرات السيئة في مجال العمل. كما نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في الرغبة في العودة إلى بلد الهجرة الأخيرة عن الرغبة في السفر إلى بلد عربي ما للعمل. فقد كانت في الحالة الأولى حوالى الثلث بينما زادت عن النصف في الثانية. ولا يمكن تبرير هذا الفارق بين التدني الطفيف في تقويم خبرة العمل والتدني الملحوظ في الرغبة في العودة إلّا بالاستخلاص أن تقويم خبرة العمل في البلدان العربية عموماً كان يتم أساساً بالرجوع إلى مشقة متوقعة، وأن التقويم الأدق للمشتة التي واجهها المهاجر فعلاً يقع بالنسبة للخبرة الفعلية في بلد الهجرة ويتم التعبير عنه بصورة مباشرة لا تحتمل المجاملة فيما يتعلق بالرغبة في العودة إلى البلد نفسه. أما العودة إلى بلد عربي ما فتقبل إمكانية أن

جدول رقم (٨ ـ ٣)
توجهات المهاجرين العائدين نحو بلد الهجرة الأخيرة

البيان	النسبة المئوية
الرأي في العمل فيه	
جيد	٣٩,١
مقبول	٣٣
سيىء	٢٧,٧
لا يعرف	صفر
الرأي في المعيشة فيه	
جيدة	٣٦,٥
مقبولة	٣٧,٢
سيئة	٢٦,٣
لا يعرف	صفر
الرغبة في العودة إليه	٣٣,١
الموافقة على الاتحاد معه	
نعم	٦٨
لا	٣١,٩
لا يعرف	٠,١

تكون الظروف فيها أفضل من بلد الهجرة الفعلية. ونجد تأكيداً لهذا الاستخلاص في انخفاض الرغبة في الوحدة مع بلد الهجرة الأخيرة عن الوحدة مع بلد عربي ما (٦٨ بالمائة، ٧٨ بالمائة على الترتيب). وتضيف هذه الاستخلاصات بعداً جديداً لاستنتاجاتنا السابقة، إذ بينما ساهمت الهجرة للعمل في البلدان العربية في دعم التوجهات العربية للمهاجرين المصريين عموماً، فإن التوجهات نحو بلد الهجرة الفعلية كانت أقل حماساً من المتوسط العام. وقد يعود ذلك إلى التصاق الخبرات السلبية ببلد الهجرة أكثر من البلدان العربية عامة، وهذا أمر إيجابي، كما قد يكون تفسير هذه الظاهرة في كون تجربة الهجرة إلى بلدان عربية بعينها أسوأ من المتوسط العام بشكل واضح. وسنتعرض لمسألة التمايز بين بلدان الهجرة فيما بعد. إلّا أنه من المفيد أن نحاول التعرف على بعض مسببات الفتور النسبي في التوجه نحو بلد الهجرة الأخيرة، دون تخصيص للبلد.

نقدم في الجدول رقم (٨ ـ ٤) قياسات لرأي المهاجرين العائدين في معاملة فئات مختلفة من مواطني بلدان الاستقبال لهم، ومنه يتبين أن خبرة التعامل في مجال العمل كانت جيدة في غالبية الحالات، وأفضل بين الزملاء، ومن اليسير أن نتصور أسباباً متعددة لتوتر العلاقات بين الوافدين وكل من فريقي الرؤساء والمرؤوسين من المواطنين. ولكن يظهر أن معاملة المواطنين للوافدين تسوء بشكل واضح خارج نطاق العمل، خاصة المواطنين العاديين. وقد يكون في هذا تفسير، جزئي بالقطع، للتفاوتات المشار إليها أعلاه.

جدول رقم (٨ ـ ٤)

رأي المهاجرين العائدين في معاملة مواطني بلد الهجرة الأخيرة لهم
(نسب مئوية)

البيان	جيد	مقبول	سيء
الرؤساء في العمل	٥٦,٤	٣١,٣	١٢,٣
الزملاء في العمل	٦٤,٤	٢٨,٦	٧
المرؤوسون في العمل	٥٦,٧	٣٢,٥	١٠,٨
موظفو الحكومة	٤٣,٧	٤٢,١	١٤,٢
المواطنون العاديون	٣٧,١	٤٣,٩	١٩

لكن خبرة العمل والاقامة ببلدان الاستقبال العربية لم تقتصر على التفاعل مع مواطني بلدان المهجر، ولكنها وفرت فرصة لتعايش جاليات عربية متعددة وافدة، ولا

ريب أن هذا التعايش قد أثر على توجهات المصريين نحو بلدان هؤلاء الوافدين العرب الآخرين في البلدان النفطية. وقد لاحظنا فيما سبق تدني التفضيل التوحدي لسوريا مثلاً. والتقدم النسبي للسودان في أولوية التوحد. ونجد تفسيراً ما لهذه التفضيلات في رأي المهاجرين المصريين في الجاليات العربية الأخرى في بلدان المهجر. انظر الجدول رقم (٨ ـ ٥)، إذ احتل السودانيون، بلا منازع، المركز الأول في قرب العرب، غير مواطني بلدان الهجرة، إلى المصريين، ويليهم الأردنيون بفارق ضخم. وقد ظهر هذا التقارب أساساً في علاقات اجتماعية جيدة ثم في علاقات عمل طيبة. وعزاه المصريون، في المقام الأول، إلى تقارب الطبائع، وتشابه الظروف في بلدان الاستقبال. وبينما لم يرَ المهاجرون المصريون أن تماثل الحكومات سبب مهم لتقارب الشعوب في بلدان الهجرة، فقد اعتبروه سبباً، لا يقل في أهميته كثيراً عن اختلاف الطبائع والتنافس على العمل، في تفسير تحديدهم للفلسطينيين، ثم للسوريين، كأبعد الجاليات العربية عنهم في البلدان النفطية. وقد كان المجال الأساسي لظهور هذا التباعد هو العلاقات الاجتماعية، وإن ظل لعلاقات العمل السيئة دور مهم في مظاهر التباعد، ولدرجة تزيد عن دور علاقات العمل الجيدة في التقارب. وهذا أمر يتسق مع بروز التنافس على العمل، وهو سبب وجود جميع الوافدين في بلدان الاستقبال، كمحدد للتباعد. وهكذا نرى أن خبرة الهجرة للعمل بالخارج قد دعمت لدى المصريين بعض علاقات التآخي التقليدية، وانتجت مشاعر سالبة تجاه بعض العرب، خاصة الفلسطينيين، ساهم في تبلورها تضاد المواقف السياسية الرسمية والتنافس على فرص العمل ببلدان الهجرة. وفي الواقع تمثل النتائج التفصيلية لمواقف المهاجرين المصريين من الجاليات العربية الأخرى في بلدان الاستقبال نموذجاً مصغراً لشبكة العلاقات العربية المعقدة. فقد تأثرت هذه المواقف بالاتجاهات السياسية لبلدان الاستقبال نحو بلدان عربية أخرى، إضافة إلى التوجهات الأساسية للمهاجرين أنفسهم ومواقف مصر الرسمية. ومن قبيل ذلك ارتفاع تفضيل الأردنيين، وزيادة النفور من السوريين، بين المهاجرين العائدين من العراق، بالمقارنة بباقي بلدان الاستقبال الأخرى. وزيادة النفور من السوريين بين المهاجرين العائدين من السعودية والأردن. كما يساعد كبر حجم بعض الجاليات العربية الوافدة في بلدان الاستقبال على بلورة موقف واضح منها، ومثال ذلك ارتفاع النفور من الفلسطينيين لدى العائدين من الكويت والأردن، ومن اليمنيين بين المهاجرين العائدين من السعودية، وإن كان مثل هذا التواجد الكبير لم يخلُ من مزايا، إذ ارتفع في هذين البلدين أيضاً التفضيل النسبي للفلسطينيين (وإن كان ما زال أقل بكثير من مستوى التباعد عنهم). ولا يمكننا تفسير ارتفاع النفور من السوريين بين المهاجرين العائدين من ليبيا، إلّا أن هؤلاء المهاجرين قد سحبوا نفورهم من الليبيين على حلفائهم، ويدعم هذا الاستخلاص المدعم بنتائج المسح الميداني، جزئياً، انطباعنا الذي سبقت

الاشارة إليه بقيام علاقات تضاد بين بعض الجاليات العربية الوافدة. ولكن الاستخلاص أيضاً يظهر قصور هذا الانطباع، إذ أهمل الجانب الايجابي لخبرة التفاعل بين الجاليات العربية. وبذلك نجد، مرة أخرى، عقلانية واضحة، على المستوى الفردي، في استجابة المهاجرين المصريين لمجمل الظروف المحيطة بهم، في مجال التوجهات العربية.

جدول رقم (٨ ـ ٥)

رأي المهاجرين العائدين في العلاقات مع الوافدين العرب، في بلدان الهجرة

البيان	النسبة المئوية
أقرب العرب(١)	
السودانيون	٥٠,٩
الأردنيون	١١
لا يعرف	١,٧
أهم مظاهر التقارب	
علاقات اجتماعية جيدة	٦٧,١
علاقات عمل جيدة	٢٢
أهم أسباب التقارب	
تقارب الطبائع	٥٠,٩
ظروف متشابهة في بلد الهجرة	١٨,٥
تماثل الحكومات	٧,٦
أبعد العرب(١)	
الفلسطينيون	٤٣
السوريون	٢٢
لا يعرف	٢,٩
أهم مظاهر التباعد	
علاقات اجتماعية سيئة	٥٣
علاقات عمل سيئة	٣٢,٦
أهم أسباب التباعد	
اختلاف الطبائع	٣٢,٣
اختلاف الحكومات	٢٩,٨
التنافس على العمل	٢٥,٩

(١) يضم الجدول الجنسيات التي يزيد تكرارها عن ١٠ بالمائة.

ثانياً: المستوى التعليمي والتوجهات العربية

نسعى في هـذا الجزء لنبين علاقـة التحصيل التعليمي للمصريين بتوجهـاتهم العربية. وللتفرقة بين مستويات مختلفة من التحصيل التعليمي في مثل هذه الـدراسة أهمية في أكثر من منظور، فالمستوى التعليمي أحد أفضل مؤشرات الوضع الاجتماعي عامة كما ذكرنا سابقاً. فهو يتميز بثبات نسبي، بعد عمر معين، لا تتسم بـه مؤشرات أخرى للوضع الاجتماعي مثل الدخل أو حتى المهنة. كما أن التعليم من الخصائص الفردية التي يمكن جمع بيانات عنها بلا حساسية وبدرجة كبيرة من الدقة في التعريف والتصنيف. وهي كلها ميزات لا تتوفر لمؤشرات الوضع الاجتماعي الأخرى.

ولكن فيما يتعلق بموضوع دراستنا هنا. أي التوجهات العربية، يكتسب المستوى التعليمي أهمية خاصة، إذ تعطي دراسات الرأي العام الوزن الأكبـر لآراء المتعلمين تعليمـاً عاليـاً، ولكن من وجهة نـظر أخرى. فـإنه في أيـة تطورات ثـوريـة. أو حتى ديمقراطية، ينبغي أن يكون لتوجهات الجماهير العريضة دور مركزي، والجماهير العريضة في مصر متواضعة التحصيل التعليمي. وعلى الرغم من أن الهجرة للعمل خارج مصر كانت منتقية للمتعلمين بدرجة ما. فإن سواد المهاجرين المصريين كانوا أيضاً من غير المؤهلين تعليمياً، كما أسلفنا.

ونكتفي هنا بمقارنة فئتي المهاجرين العائدين ومن لم يهاجروا من قوة العمل، حيث ان المستوى التعليمي لمن هم خارج قوة العمل في مصر شديد التدني بما لا يسمح بتفاوت على متغير التحصيل التعليمي، يمكن معه دراسـة علاقـة التوجهـات العربيـة بالمستوى التعليمي في هذه الفئة.

ونبادر بالإشارة إلى أن ادخال متغير التحصيل التعليمي يؤدي إلى تقسيم أدق لعينة مسح الهجرة من مصـر، مما يتـرتب عليه بـالضـرورة تـدني حجم العينـة في بعض المجتمعـات الجزئيـة الداخلة في التحليـل. ومؤدى هذا الـوضع أن تجـد التغيرات العشوائية مدخلاً أوسـع للنتائـج المقدمـة هنا بـالمقارنـة بتلك المتضمنة فيمـا سبق. ولذا فإن الواجب يقضي بمضاعفة الحذر في استخلاص النتائج من البيانات التفصيلية المقدمة في هذا الجزء من الدراسة والجزء التالي أيضاً، حيث نفصل التحليل حسب بلد الهجرة. كما سنمارس قدراً أكبر من التحفظ في تقديم البيانات في صورة الاقتصار على الجـوانب الدالـة، حسب المستوى التعليمي، من المتغيـرات التي تعرضنـا لها سابقاً، واعتمـاد مستوى أعلى من التقـريب في الحسابـات. وفي كثير من الحـالات سنجد أن التفرقة بين المستويات التعليمية تنشأ بين ثلاث فئات مركبة، غير المؤهلين أو المستويات الأدنى، المستويات الأوسط، (الابتدائية والاعدادية) والمستويات الأعلى (الثانوية وما فوقها).

ونجد بين غير المهاجرين تفاوتاً واضحاً في مدى الرغبة في العمل في البلدان العربية، يبلغ أقصاه في حالة المؤهلات المتوسطة (حملة الثانوية العامة وما دون الجامعة عداهم) وتظل رغبة حملة المؤهلات الأعلى أقوى من غير المؤهلين وأصحاب المؤهلات الأدنى (الابتدائية والاعدادية) - (أنظر الجدول رقم (٨ - ٦)) - ولا ريب أن ذلك النمط من التفضيل يعكس المزايا الصافية المتوقعة من الهجرة للعمل بالبلدان العربية لدى هذه المستويات التعليمية المختلفة. أما بين المهاجرين العائدين فنجد رغبة أقوى من غير المهاجرين في السفر للعمل ببلد عربي في كل المستويات التعليمية تقريباً، وخاصة بين المؤهلين.

جدول رقم (٨ - ٦)

التوجهات نحو العمل في البلدان العربية حسب المستوى التعليمي(*)

(نسب مئوية)

البيان	غير المهاجرين						المهاجرون العائدون					
	١	٢	٣	٤	٥	٦	١	٢	٣	٤	٥	٦
الرغبة في العمل ببلد عربي	٣٦	٣٩	٣٥	٣٤	٦١	٤٨	٥٣	٥١	٦٠	٥٧	٥٦	٥٧
البلد المفضل السفر إليه للعمل												
السعودية	٦٤	٥٥	٦٠	٧٣	٥٨	٦١	٤٤	٤٢	٣٧	٢٣	٤٤	٤٨
الكويت	١٧	٢٦	٢٥	١٥	٣١	٢٦	٣٤	٣٣	٤٠	٥٠	٢٧	٢٩
العراق	١٠	١	٧	٠	٢	١	١٠	٥	٣	٣	٣	٢
الامارات العربية المتحدة	١	٩	٥	٨	٤	٧	٤	٦	٨	١٣	٧	٨
الأردن	٤	٥	٢	٢	٢	٢	٤	٤	٦	٣	٦	٢
ليبيا	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٢	٠
لا يعرف	٣	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠

(*) رموز المستوى التعليمي ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ للمستويات، أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائية، اعدادية، ثانوية، عالية، على الترتيب.

ولا يؤدي اعتبار المستوى التعليمي إلى إدخال أية تعديلات جوهرية على تفضيل غير المهاجرين للبلد التي يرغبون في العمل بها، فتحتل السعودية المركز الأول، وتليها الكويت، بفارق كبير، في المستويات التعليمية كافة، وإن كان تفضيل السعودية يزداد قليلاً في الفئات التعليمية الأوسط، ويرتفع تفضيل الكويت في المستويات الأعلى من السلم التعليمي. كما نلاحظ زيادة التفضيل النسبي للعمل في العراق، عند موقعها المتدني عامة، بين المستويات التعليمية الأدنى. ولكن بين المهاجرين يتدنى تفضيل السعودية بشكل أوضح لحساب ارتفاع تفضيل الكويت حتى يفوق الثاني الأول في

المستويات التعليمية الأوسط. ويعني ذلك التحول أن خبرة الهجرة الفعلية تؤدي إلى تبخر بعض من المزايا المتصورة عن الهجرة إلى السعودية، وإلى ارتفاع تقدير المزايا المجنية من الهجرة إلى الكويت، سواء عن طريق الخبرة الذاتية للمهاجر أم حصيلة معلوماته.

وتشير البيانات إلى أن حملة المؤهلات العالية هم أقل الفئات حماساً لتوحد مصر مع بلد عربي آخر. (أنظر الجدول رقم (٨ ـ ٧)). ويبلغ تفضيل الوحدة أقصى مدى له في المستويات التعليمية الأوسط بين غير المهاجرين، وبين المستويات التعليمية الأدنى في حالة المهاجرين العائدين. وتعني هذه الشواهد أن خبرة الهجرة كانت حافزة للتوحد بين المستويات التعليمية الأدنى بدرجة أكبر عن ذوي التحصيل التعليمي الأعلى.

وتبقى السعودية والسودان محتفظتين بالمركزين الأول والثاني في تفضيلات الوحدة في جميع المستويات التعليمية تقريباً. وإن كان يلاحظ أن تفضيل السعودية كبلد التوحد لدى غير المهاجرين يبلغ أقصاه بين المستويات التعليمية الأوسط، ويصل أدنى حد له بين حملة المؤهلات الأعلى، ويتعرض هذا التفضيل لانخفاض طفيف بين

جدول رقم (٨ ـ ٧)

التوجهات نحو الوحدة مع بلد عربي آخر حسب المستوى التعليمي(*)
(نسب مئوية)

البيان	غير المهاجرين						المهاجرون العائدون					
	١	٢	٣	٤	٥	٦	١	٢	٣	٤	٥	٦
تفضيل اتحاد مصر مع بلد عربي آخر												
نعم	٧١	٧٧	٨٥	٨٢	٧٨	٦٢	٨٢	٨٢	٨١	٦٦	٧٥	٦٧
لا	٢٥	٢٣	١٥	١٨	٢٢	٣٨	١٦	١٨	١٩	٣١	٢٤	٣٢
لا يعرف	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٣	١	١
البلد المفضل الاتحاد معه												
السعودية	٥٢	٤٢	٤٨	٥٨	٤٨	٣٢	٤١	٣٨	٥٤	٥٧	٣٩	٥٢
السودان	١٧	٢٦	١٩	٢٤	٢٥	٢٠	٢١	٢٢	١٦	١٠	٢٣	٢٤
الكويت	٧	١٥	١١	٠	١٠	١٤	١٦	١٣	١٢	١٩	١٨	١٤
العراق	٧	٣	١٢	٢	٣	٥	٨	٧	٣	٥	٦	١
الأردن	٧	٩	٥	٥	١	٥	٩	٩	١٢	٠	٦	٤
ليبيا	٥	٣	٣	٠	٧	١١	٢	٣	٢	٠	٢	١
سوريا	١	٢	١	٩	٢	٥	٠	٢	٠	١٠	٢	١
لا يعرف	٤	٠	٠	٢	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠

(*) رموز المستوى التعليمي ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ للمستويات: أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائية، اعدادية، ثانوية، عالية، على الترتيب.

المهاجرين العائدين في المستويات التعليمية الأدنى والأعلى. والمشاهدة الواضحة هي زيادة تفضيل الكويت كبلد الوحدة بين المهاجرين، بالمقارنة بغير المهاجرين، في كل المستويات التعليمية تقريباً. بينما تقوم ظاهرة مماثلة في حالة الأردن بالنسبة للمستويات التعليمية الأدنى. أما بالنسبة لليبيا، فالتفضيل العقلاني المحدود لها كبلد للوحدة بين المستويات التعليمية الأعلى من غير المهاجرين، يختفي بين المهاجرين العائدين.

ونجد أن تقويم خبرة العمل والمعيشة ببلد الهجرة الأخيرة كان أسوأ نسبياً في حالة المستويات التعليمية الأدنى. وهذا أمر متوقع لأن المعاملة المادية والمعنوية في بلدان الهجرة كافة تتوقف إلى حد بعيد على المستوى الاجتماعي للعامل الوافد، (أنظر الجدول رقم (٨ ـ ٨)). ولا نجد تبايناً واضحاً حسب المستوى التعليمي في الرغبة للعودة إلى بلد الهجرة، لكن ظهر أثر لاختلاف المستوى التعليمي بشكل قاطع في الانخفاض الكبير للموافقة على الاتحاد مع بلد الهجرة بين حملة المؤهلات العالية. وهذا، بالطبع، هو الأساس الموضوعي للانطباعات الخاطئة السابقة عن التأثير السالب للهجرة على المشاعر الوحدوية للمهاجرين. فالانطباعات تأتي من المحيط الاجتماعي للباحث، وهو، عادة، الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة.

جدول رقم (٨ ـ ٨)

توجهات المهاجرين العائدين نحو بلد الهجرة الأخيرة حسب المستوى التعليمي(١)

(نسب مئوية)

البيان	١	٢	٣	٤	٥	٦
الرأي في العمل فيه(٢)						
جيد	٣٥	٣٠	٤٠	٥٦	٤٧	٤٨
مقبول	٣٦	٣٤	٢٥	٣٦	٢٩	٣٤
سيىء	٢٩	٣٦	٣٦	٨	٢٥	١٨
الرأي في المعيشة فيه(٢)						
جيدة	٣٣	٢٧	٣٣	٤٣	٤٨	٤٣
مقبولة	٤٣	٤٥	٢٦	٢٧	٢٩	٣٣
سيئة	٢٥	٢٨	٤٢	٣٠	٢٤	٢٥
الرغبة في العودة إليه(٢)	٣٦	٢٣	٣٥	٣٩	٣٧	٣١
الموافقة على الاتحاد معه(٢)	٧٠	٦٩	٧١	٧٦	٧٢	٥٠

(١) رموز المستوى التعليمي ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ للمستويات: أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائية، اعدادية، ثانوية، عالية، على الترتيب.

(٢) تكرار استجابة «لا يعرف» يساوي صفراً في جميع الحالات.

ولنلخص بالقول إن إدخال عامل المستوى التعليمي في الاعتبار أظهر لنا تدني التفضيل الوحدوي بين «قادة الرأي العام»، أو حملة المؤهلات الأعلى، وأن النتائج الجوهرية التي توصلنا إليها سابقاً، تصح على كل المستويات التعليمية تقريباً، وأن الهجرة للعمل كانت حافزا للتوحد بشكل أقوى بين المستويات التعليمية الأدنى، كما قد ساهمت في إضعاف بعض الميول لتفضيل بلدان عربية معينة للوحدة، خاصة بين المتعلمين.

ثالثاً: بلد الهجرة والتوجهات العربية

يستهدف هذا الجزء تبين ما إذا كانت التوجهات العربية للمهاجرين المصريين تتباين حسب بلد الهجرة الذي عمل به وأقام على أرضه. والتساؤل مشروع، إذ ان ظروف العمل والمعيشة تتفاوت من بلد استقبال عربي لآخر، ويمكن أن يكون لهذه الظروف، بالتالي، أثر على التوجهات العربية عامة، أو نحو بلد الهجرة خاصة، يختلف من بلد لآخر. ولكن، من جانب آخر، فإن الحديث عن الاختلاف في التوجهات العربية حسب بلد الهجرة على أنه أثر لبلد الهجرة ينطوي على قدر من التجاوز، إذ ان طبيعة تيار الهجرة من مصر تتباين حسب بلد الاستقبال من حيث الخصائص الاجتماعية ـ الاقتصادية للمهاجرين، فتزيد نسبة محدودي التعليم والعاملين بالزراعة في المهاجرين إلى العراق والأردن مثلاً. ويؤدي هذا إلى أن يتوقف التباين في التوجهات العربية للمهاجرين على عاملين، ظروف بلدان الاستقبال، وطبيعة تيار الهجرة إليها. ولذلك فإنه يجب توخي الحيطة في استخلاص النتائج وخاصة فيما يتعلق بتحديد أسباب ظاهرة ما(٨).

وتتفاوت آراء المهاجرين العائدين في خبرة العمل والاقامة من بلد استقبال لآخر (أنظر الجدول رقم (٨ ـ ٩)). وقد كان العائدون من الكويت أكثر المهاجرين استحساناً لخبرة العمل والاقامة بالبلدان العربية، بينما كان العائدون من الأردن الأقل تفضيلاً للعمل بالبلدان العربية، ولم يتميز عنهم العائدون من العراق كثيراً. وجاء العائدون من العراق في نهاية القائمة، بالنسبة لخبرة المعيشة في البلدان العربية، وكان تقويم العائدين من كل من ليبيا والأردن قريباً من ذلك. وفي هذه الآراء تفسير غير مباشر لبعض المشاهدات السابقة مثل التفضيل النسبي للكويت. والنفور النسبي من العراق، سواء للهجرة أم للوحدة.

---

(٨) يمكن، من حيث المبدأ، التغلب على هذه الصعوبة التحليلية بتحييد أثر طبيعة تيار الهجرة عن طريق ضبط المقارنة بين بلدان الهجرة عند مستويات متغير ما يعبر عن طبيعة تيار الهجرة، كالتحصيل العلمي مثلاً، ولكن الصغر النسبي لحجم العينات، وطبيعة بيانات الرأي، تمنعنا من القيام بذلك.

وقد كان المهاجرون العائدون من ليبيا هم الأقل رغبة في العمل ببلد عربي وإن لم يكن بفارق نسبي كبير بينها وبين باقي بلدان الاستقبال، أو بين البلدان الأخرى ذاتها. ولكن اتفق العائدون من كل بلدان الاستقبال، ما عدا الكويت، على إعطاء السعودية الأولوية في تفضيل العمل فيها، وكان أكثر المهاجرين رغبة في العمل بالسعودية هم العائدون من ليبيا. أما العائدون من الكويت فقد ظل تفضيلهم الأول هو العودة إليها حتى تفوقت الكويت على السعودية فقط بين العائدين منها، والواقع أن «الانسحاب» من بلد استقبال معين في مشروع الهجرة المستقبلي كان يحدث لحساب السعودية ثم الكويت. ونلاحظ أن التفضيل النسبي للعمل في أحد بلدان الاستقبال يزداد قليلاً بين العائدين منها، في حدود الاتجاهات التي سبقت الاشارة إليها، إلاّ في حالة السعودية حيث

جدول رقم (٨ ـ ٩)

توجهات المهاجرين العائدين نحو العمل بالبلدان العربية حسب بلد الهجرة الأخيرة[١]

(نسب مئوية)

البيان	العراق	السعودية	الأردن	ليبيا	الكويت	أخرى
الرأي في العمل في البلدان العربية[٢]						
جيد	٣٤	٤٤	٣٥	٤١	٤٧	٤٨
مقبول	٤١	٣١	٣٤	٣٦	٤٢	٣٣
سيىء	٢٥	٢٥	٣١	٢٣	١١	١٩
الرأي في المعيشة في البلدان العربية[٢]						
جيدة	١٨	٣٠	٢٥	٢٥	٣٢	٣٨
مقبولة	٤٣	٣٧	٣٧	٣٨	٤٣	٣٠
سيئة	٣٩	٣٣	٣٨	٣٧	٢٥	٣٣
الرغبة في العمل ببلد عربي[٢]	٥٥	٥٥	٥٦	٤٤	٥١	٥٦
البلد المفضل السفر إليه للعمل[٢]						
السعودية	٤٣	٤١	٤٣	٥٢	٤٢	٤٣
الكويت	٣٢	٣٩	٢٢	٢٦	٤٦	٢٢
العراق	١٢	٢	٦	١	٣	٢
الامارات العربية المتحدة	٥	٧	٥	١٤	١	٧
الأردن	٥	٢	١٨	١	١	٢
ليبيا	٠	١	١	٤	١	٠

(١) بلدان الهجرة الأخيرة مرتبة تنازلياً حسب عدد المهاجرين العائدين منها.

(٢) تكرار استجابة «لا يعرف» يساوي صفراً في جميع الحالات.

اختارها من كانوا فيها للهجرة مستقبلاً بدرجة أقل من العائدين من كل بلدان الاستقبال الأخرى، وكان ذلك لحساب الكويت في المقام الأول حتى تقارب نصيب الكويت، كبلد هجرة مستقبلي، من العائدين من السعودية مع نصيب هذه الأخيرة. ويعبر هذا عن أن المزايا الصافية المتصورة من العمل بـالسعوديـة أعلى من تلك التي تتحقق فعلاً. ويجعل من الكويت بلد العمل المفضل لدى المصريين بامتياز. وفي الآراء المتضمنة في الفقرة السابقة ما يفسر هذا التوجه.

أما في حالة ليبيا، فقد كان تفضيل العودة إليها بين من عملوا بها، واهياً لدرجة أنه يمكن القول ان خبرة الهجرة إلى ليبيا لعبت دوراً واضحاً في تزيين الهجرة إلى البلدان العربية النفطية في المشرق، أي السعودية والكويت والامارات، على الترتيب.

أما عن الوحدة مع بلد عربي ما، فنلاحظ انخفاضاً بسيطاً في الميل التوحدي لدى العائدين من السعودية وليبيا، وارتفاعاً محدوداً في تفضيل الوحـدة لدى العـائدين من الأردن. (أنظر الجدول (٨ ـ ١٠)). ولا توجد صعوبة في تفسير الانحراف عن المتوسط

جدول رقم (٨ ـ ١٠)

توجهات المهاجرين العـائدين نحـو الوحـدة مع بلد عـربي آخر حسب بلد الهجـرة الأخيرة[1] (نسب مئوية)

البيان	العراق	السعودية	الأردن	ليبيا	الكويت	أخرى
تفضيل الاتحاد مع بلد عربي آخر						
نعم	٧٩	٧٥	٨٧	٧٤	٨٠	٧٦
لا	٢١	٢٤	١٣	٢٥	١٥	٢٠
لا يعرف	١	٠	٠	٥	١	٤
البلد المفضل الاتحاد معه						
السعودية	٣٨	٤٦	٤٢	٥٦	٣٣	٥٢
السودان	٢٢	٢٦	٧	١٧	٢٥	٢٥
الكويت	١٧	١٦	١١	١٠	٣٢	٣
العراق	١١	٣	٨	٢	٢	١
الأردن	٨	٣	٢٤	٣	٣	٩
ليبيا	١	٢	٢	٧	٢	٠
سوريا	١	٠	٤	٢	٠	٣
لا يعرف	٠	٠	٠	٢	٠	١

(١) بلدان الهجرة الأخيرة مرتبة تنازلياً حسب عدد المهاجرين العائدين منها.

العام في حالتي السعودية وليبيا في ضوء ما سبق، وسترد إضافات تدعمه فيما يلي. أما ارتفاع الميل التوحدي لدى العائدين من الأردن فنرجعه لارتفاع نسبة محدودي التعليم بينهم، وهؤلاء يتسمون بقوة التوجه الوحدوي كما بينا سابقاً في الكتاب. ولكن هذا التفسير يثير صعوبة تطبيقه على حالة العراق حيث يتشابه تيارا الهجرة إلى الأردن والعراق من حيث طبيعة المهاجرين. وعندنا أن القسوة النسبية لظروف المعيشة في العراق والمبينة فيما سبق، تلعب دوراً هاماً في تخفيف الميول الوحدوية لدى المهاجرين المصريين إليها.

وقد احتفظت السعودية بموقعها كالمرشح الأول للوحدة بين العائدين من جميع بلدان الاستقبال. كذلك نلاحظ أن خبرة الهجرة إلى بلد استقبال معين قد ساهمت في رفع نصيبه النسبي كالبلد المفضل الاتحاد معه بالمقارنة بالعائدين من بلدان الاستقبال الأخرى، خاصة بالنسبة للأردن والكويت، ما عدا في حالة السعودية. ويعود هذا الاستثناء إلى الأثر الطارد لليبيا، والبلدان غير الخمسة الرئيسية، على العائدين منها. وقد بلغ تفضيل العائدين من الكويت لاتحاد مصر معها أن قاربت الكويت مستوى تفضيل السعودية. وقد ترتب على حماس العائدين من الكويت والأردن للتوحد مع بلد الهجرة أن فقدت السودان المرتبة الثانية في تفضيلات بلد الوحدة لدى المهاجرين العائدين من هذين البلدين لمصلحة بلد الهجرة الفعلية. وفيما عدا ذلك فقد جاء السودان في المرتبة الثانية والكويت في المرتبة الثالثة، وتقهقر كل من العراق وليبيا إلى المرتبة الرابعة بين العائدين منهما.

وتتحدد المواقف أكثر بنقل بؤرة الرأي إلى بلد الهجرة ذاته، فكل ما عرضنا له من آراء حتى الآن في هذا الفصل يمكن اعتباره تقويمات غير مباشرة لخبرة العمل والاقامة ببلدان الاستقبال المختلفة. ونأتي الآن إلى التقويم المباشر لهذه الخبرة، فنجد الكويت على رأس قائمة البلدان في تفضيلات العمل، بلا منافس، والأردن في نهايتها (أنظر الجدول رقم (٨ ـ ١١)). وتتسم ليبيا بالكثرة النسبية للتقويمات السيئة، والعراق بقلة التقويمات الجيدة، للعمل فيه.

أما بالنسبة للمعيشة فالموقف ليس بذات الوضوح، إذ تحصل السعودية على أفضل التقويمات، وتليها عن كثب الكويت. ويتنازع العراق وليبيا المرتبة الدنيا، الأولى بقلة الحسنات والثانية بكثرة السيئات، ويفضل الأردن كلتيهما. ومرة أخرى نلاحظ تدني تفضيل العودة إلى بلد الهجرة الأخيرة عن تفضيل العمل ببلد عربي ما، بالنسبة للعائدين من كل بلدان الاستقبال. وكان هذا الفارق أكبر ما يكون بالنسبة للعائدين من السعودية وأقل ما يكون للعائدين من ليبيا. ولا نرى تفسيراً لهذا إلاّ في نوعية المهاجرين وطبيعة

الخبـرة التي يحصلون عليها من الهجـرة للعمل في كـلا البلدين. فالمهـاجرون إلى السعودية تزداد فيهم الكفاءات، وتؤهلهم خبرتهم فيها للعمل ببلدان نفطية أخرى في المشرق، أكثر من حالة ليبيا.

جدول رقم (٨ ـ ١١)

توجهات المهاجرين العائدين نحو بلد الهجرة الأخيرة، حسب بلد الهجرة الأخيرة(١)

(نسب مئوية)

البيان	العراق	السعودية	الأردن	ليبيا	الكويت	أخرى
الرأي في العمل فيه(٢)						
جيد	٣٢	٤٤	٢٢	٤٠	٦٠	٥٥
مقبول	٤٠	٢	٣٤	٢٢	٢٩	٢٥
سيىء	٢٨	٢	٤٤	٣٩	١١	٢٠
الرأي في المعيشة فيه(٢)						
جيدة	٢٥	٤٨	٣٥	٣٧	٤٣	٥١
مقبولة	٤٦	٣٠	٣٦	٢٥	٣٤	٣٢
سيئة	٢٩	٢٢	٢٩	٣٨	٢٣	١٧
الرغبة في العودة إليه(٢)	٣٦	٢٣	٣٥	٣٧	٣٩	٣١
الموافقة على زيارة مواطنيه لمصر(٢)	٨١	٧٢	٨٦	٦٩	٨٩	٨٣
الموافقة على إقامة مواطنيه بمصر(٢)	٣٣	٢٦	٣٥	١٥	٤٥	٤٠
الموافقة على الاتحاد معه(٢)	٦٥	٦٩	٨١	٥١	٨٢	٧١

(١) بلدان الهجرة الأخيرة مرتبة تنازلياً حسب عدد المهاجرين العائدين منها.
(٢) تكرار استجابة «لا يعرف» يساوي صفراً في جميع الحالات.

وقد حازت الكـويت، نتيجة لكـل الاعتبارات السـابقة، أعلى التقـويمات في الموافقة على زيارة مواطنيها لمصر، أو السماح لهم بالإقامة بمصر، أو توحد مصر معها. واحتل الأردن موقعاً قريباً من الكويت، بفارق كبير نسبياً في مسألة الإقامة. وجاء على الطرف الآخر من القائمة، ليبيا، خاصة فيما يتصل بإقامة مواطنيها في مصر أو التوحد معها. وإن احتلت السعودية مركزاً قريباً من ليبيا بالنسبة لزيارة مواطنيها أو إقامتهم بمصر، إلا أنها تقدمت نسبياً على محور التفضيل للوحدة للاعتبارات العملية المتصلة بتفسير ارتفاع مكانة السعودية على سلم التفضيل لبلد الوحدة. ويمكن شرح هذه التفاوتات بأن توجهات المهاجرين المصريين قد قـامت على الوعي بـالفرق بين أمـرين: الأول هو

السماح لمواطني بلدان الاستقبال بميزات تتأتى من الزيارة أو الاقامة في مصر، وهو أمر غير مرغوب فيه خاصة في ضوء سلوكيات بعض هؤلاء المواطنين في السنوات الأخيرة، سواء في مصر أم في بلدان الاستقبال ذاتها، دونما ميزات مقابلة تترتب للمصريين. أما الأمر الثاني فقيام وحدة تقوم على المصلحة المشتركة وتبادل المنافع. ومنطقي أن يكون الأمر الأول مكروهاً والثاني مرغوباً.

ومنطقي كذلك أن يتلون هذا الرأي العام، بين المهاجرين العائدين، تجاه بلد استقبال معين حسب خبرة المعيشة والاقامة فيه.

رابعاً: خلاصة

عرضنا في هذا الفصل لبعض جوانب التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمانينيات. وعلاقتها بالعمل في البلدان العربية النفطية. ونود أن نحذر، بداية من تعميم نتائج هذه الدراسة على مواطنين من بلدان منشأ عربية غير مصر. فمصر حالة غاية في الخصوصية في ساحة الهجرة للعمل في الوطن العربي، وخاصة فيما يتعلق بالتوجهات العربية. فمن ناحية لا يوجد بلد عربي عاصر انقلاباً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً عميقاً في صورة «الانفتاح» في فترة صعود الهجرة نفسها للعمل بالخارج، مثل مصر. ومن ناحية أخرى، كان للشرخ المصري ـ العربي بعد كامب ديفيد آثار مهمة ومعقدة على التوجهات العربية للمصريين.

وقد استخلصنا أن التوجهات العربية للمصريين لم تضعف منذ منتصف السبعينيات، وأن خبرة الهجرة للعمل خارج مصر، خلافاً للانطباعات السابقة، قد قوّت قليلاً من هذه التوجهات. كذلك ظهر لنا أن التوجهات العربية للمصريين كانت استجابات عقلانية لمجمل الظروف المحيطة بالوطن عامة، وبتجربة العمل بالبلدان النفطية خاصة. فقد تلونت التوجهات العربية للمصريين بطبيعة ظروف العمل والاقامة ببلدان الاستقبال العربية وباشتداد الأزمة الاقتصادية في مصر. وكان محصلة هذا أن ظهرت السعودية على رأس قائمة البلدان التي فضّل المصريون الاتحاد معها، بينما تقهقر العراق على سلم أولوية التفضيل، رغم أن كلاً من البلدين قد استقبل أعداداً ضخمة من المهاجرين المصريين. ويمكن اعتبار الكويت الفائز الأول في تقويم المصريين لخبرة العمل والإقامة فيه. مما انعكس في تبوئه المركز الأول في تفضيلات الوحدة بين العائدين منه. والاستنتاج الجوهري في هذا الصدد هو أن أي دعم لحركة تنقل القوى العاملة بين البلدان العربية يمكن أن يقوي التوجهات العربية للمشاركين فيه، وأن مدى هذه التقوية يتوقف إلى حد بعيد على طيب علاقات العمل والإقامة التي يخبرها المهاجرون في بلدان الاستقبال. كما اتضح لنا أن التوجهات العربية للمصريين كانت

أقوى من غير المؤهلين ومحدودي التعليم، مما يعني أن أية تطورات ديمقراطية حقيقية في الوطن العربي يمكن أن تدعم فرص الوحدة العربية. و. . . ألم تكن الجماهير العربية دوماً، بحسها العفوي، زاد حركة الوحدة؟

المـلاحق

الملحق (أ)
أولو الفضل[1]

أولاً : اللجنة الاستشارية

د. سلوى محمد عبد الباقي
د. عبد اللطيف الهنيدي
د. نادر فرجاني
أ. نوال صقر
د. وداد سليمان مرقص

ثانياً : المكتب المركزي

تصميم استبيانات المسح

د. سلوى محمد عبد الباقي
عادل شعبان عبد اللطيف
عبد الغفار عوض هلال
عزة كامل محمد
محمد محمود محي الدين
د. محمود ابراهيم خليل

الاختبار القبلي

سلوى منتصر
صفية عبد الحميد
د. علي محمد علي عبد العال
ماجدة بخيت
منير محمد ابراهيم
يسرية محمد علي عبد العال

تكوين اطار العينة وسحب العينة

جلال محمد عبد الحكيم
جمال محمد علي خلف
عادل شعبان عبد اللطيف

اعداد التخصيصات للعمل الميداني

الهام محمد عز العرب
أماني علي مصطفى صالح
ايمان عبد الحي عيد
حسام الدين علي أحمد

---

(١) الأسماء داخل كل مجموعة مرتبة هجائياً.

سامية شحاتة فرج	سهير محمود يوسف
عزة أحمد عبد السلام	مرفت اسماعيل الحوشي
منى محمد أحمد عبد الحق	هدى محمد الصفتي

المراجعة والترميز

الهام محمد عز العرب	أماني علي مصطفى صالح
إيمان عبد الحي عيد	حسام الدين علي أحمد
سامية شحاتة فرج	عزة أحمد عبد السلام
كريمة وهبة رضوان	ماجد زكريا سمعان
منال محمد علي الغمري	منى محمود أحمد عبد الحق
ميرفت اسماعيل الحوشي	هدى محمد الصفتي

تصحيح البيانات المرمزة

أبو الفتوح محمد أحمد صقر	جمال محمد علي خلف
كريمة وهبة رضوان	ماجد زكريا سمعان
منى محمود أحمد عبد الحق	

التحليل والحساب الالكتروني

رانية سعيد	سمية السعدني
عزة كامل محمد	فاطمة الحميدي
محمد أكرم مظهر	مها محمد وجيه
هالة عز الدين	هنادي حامد

أعمال سكرتارية

دعاء سعد محمود	سناء فايق نخلة

ثالثاً : العمل الميداني

د. علي محمد علي عبد العال	مدير العمل الميداني

المشرفون

أبو الفتوح أحمد محمد صقر	أحمد عبد الحليم محمد عبد القوي
ثروت فايق نخلة	حسني سليمان محمد عشي
سمير محمد أحمد	عبد الله حامد الشرقاوي
عدنان محمد أمين الزرقاني	مجدي بديع جرجس
محمد الأمير محمد الصادق	مصطفى كامل أحمد فتحي
مصطفى محمد أحمد	

الباحثات

أرواح عبد الحكيم علي نصر	الفت السيد محمد يوسف

الهام القطب الديماوي
أمال سعد عثمان
أمينة عبد الحميد حسن
ايمان محمد عبد العزيز
ايمان مساك شحاتة
بثينة السيد العراقي
بثينة كامل محمد
تهاني أحمد حمد الكيلاني
تهاني خليل حسن صادق
ثناء رزق جاد الله
ثناء عبد المجيد أبو طالب
جورجيت نجيب عبد الشهيد
حنان عبد العظيم عبد الله
حنان محمد عبد القادر
حورية عبد العظيم محمد بدوي
رجاء أحمد مرسي الخولي
روحية محمد فرج
زيزف كمال شخلول
زينب رفعت يوسف قنديل
زينب السباعي السيد
زينب محمد مدحت أباظة
سامية بشاي بسخرون
سناء فوزي محمد كرم
سهام محمد عبد الغفار
سهير محمد زكريا الجابري
سهير محمد عبد الرحمن أبو أحمد
سوسن أحمد حشيش
عايدة محمد عوض المر
عفاف ابراهيم محمد
عفاف شاكر طه مصطفى
فهيمة أحمد جمعة
كريمة وهبة رضوان
ليلى عبد العزيز محمد مصطفى
ماجدة محمد السيد
مارغريت شوقي فهمي
مرفت دانيال جرجس
مرفت مصطفى محمود طاهر
مرفت وهبة محمد البيلي
منى كمال حسن الحملي
مها حسن محمود
مها عبد الحميد حسن
مها محيي الدين رضوان
نشوى محمد أحمد عبد الجواد
هالة صبحي انطوان
هالة مصيلحي سالم صقر
هانم محمد أحمد نمشة
هدى كمال محمد حسن
يسرية فتحي محمد العزب

رابعاً : الحساب الالكتروني

د. سامي محمد العقباوي
عزة خيري
عزة كامل محمد
د. مرفت محمود غيث
مرفت نجم
منير اسماعيل

خامساً : الاعداد للعينة الأساسية واجراء استمارة الأسرة المعيشية

فريق مسح ممارسة تنظيم الأسرة برئاسة د. حسين عبد العزيز السيد

الملحق (ب)

محتوى استبيانات المسح

أولاً : المجتمع المحلي : في الريف (على مستوى الوحدة المحلية، القرية الأم، القرية محل البحث).

استبيان مشترك مع مسح ممارسة تنظيم الأسرة

- بيانات بيئية : المساحة والبعد عن العواصم.
- بيانات ادارية : العاملون بالحكومة، الموارد المالية.
- الخدمات التعليمية : عدد المدارس، تاريخ قيامها، قربها، عدد الفصول، عدد الطلبة، عدد المدرسين.
- الخدمات والمرافق الصحية : عدد المؤسسات، تاريخ قيامها، قربها، العاملون، المياه والصرف الصحي.
- الزراعة : توزيع الحيازة، نوع المحاصيل، الآلات الزراعية، عدد المشروعات الزراعية والمهنيون في الزراعة، أساليب الري.
- الصناعة : عدد المؤسسات الصناعية القائمة حسب النوع، حجم العمالة بها، وتاريخ قيامها.
- التعاونيات : عدد المؤسسات ونوعياتها، حجم نشاطها.
- الكهرباء : توفرها وانتشارها.
- النقل والمواصلات : المركبات، والطرق، والتليفون والبريد، والتلفزيون والجرائد والسينما.
- المؤسسات الدينية.
- المؤسسات الاجتماعية : عددها وحجم الاستفادة.
- تنظيم الأسرة : حجم وخصائص النشاط.
- احصاءات المواليد : حسب النوع.
- احصاءات الوفيات : حسب النوع والعمر.
- احصاءات الزواج الأول والطلاق.

ثانياً : الأسرة المعيشية

استبيان (١) : **استمارة الأسرة المعيشية مشترك مع مسح ممارسة تنظيم الأسرة**

- قائمة بأفراد الأسرة وخصائصهم (الاسم، الصلة برئيس الأسرة، النوع، العمر، حالة الهجرة، الحالة التعليمية، المهنة، الحالة العملية، الحالة الزواجية).

ـ بيانات عن المسكن (الملكية، عدد الغرف، مادة البناء، توفر الكهرباء، والماء والمرافق الصحية والاثاث).

ـ بيانات عن ملكية السلع المعمرة والأصول.

استبيان (٢): **التغير في الخصائص الاجتماعية ـ الاقتصادية للأسرة**

ـ **القسم الأول**: بيانات عن المستجيب

الاسم، الصلة برئيس الأسرة، العمر، الحالة التعليمية، سبق السفر لبلد عربي.

ـ **القسم الثاني**: تكوين الأسرة

تاريخ تكوين الأسرة

ـ **القسم الثالث**: الواقعات الحيوية

عدد الواقعات (خطوبة، عقد قران، زواج، طلاق، مولود حي، وفاة رضيع، وفاة غير رضيع).

ـ **القسم الرابع**: تحسين المسكن (الطلاء، تحسين مصدر المياه أو المرافق الصحية أو مواد البناء، زيادة توفر الكهرباء أو عدد الغرف، الانتقال لحي أفضل، بناء مسكن جديد).

ـ **القسم الخامس**: زيادة ملكية السلع المعمرة (راديو، مسجل، تلفزيون، تلفزيون ملون، فيديو، بوتاغاز، ثلاجة كهربائية، غسالة كهربائية، سخان مياه، مروحة كهربائية، جهاز تكييف، تليفون، دراجة بخارية، سيارة مستعملة).

ـ **القسم السادس**: التغير في نمط الاستهلاك.

ـ التغير في نسبة المنفق على الغذاء، الملبس، التعليم، الصحة، الانتقال، الترفيه.

ـ التعود على سلع جديدة، غلبة المستورد منها، وأنواعها.

ـ **القسم السابع**: آثار الهجرة.

ـ تقييم المستجيب لاستفادة الأسرة أو تضررها من سفر أحد أعضاء الأسرة أو الأقارب أو الاصدقاء، للعمل في الخارج.

ـ **القسم الثامن**: الزيادة في ملكية الأصول.

(ادخار نقدي، ذهب، اسهم وسندات، أرض بناء، أرض زراعية، مبانٍ سكنية، محلات تجارية، الآت ومعدات زراعية، الآت ومعدات صناعية، وسائل نقل عام، أخرى).

استبيان (٣) **أسرة غائبة عن المسكن بأكملها بسبب الهجرة**

ـ **القسم الأول**: المستجيب

الاسم، الصلة برئيس الأسرة

ـ **القسم الثاني**: رئيس الأسرة.

العمر، الحالة الزواجية، عدد الأولاد المعولين، عدد المعولين الآخرين، الحالة التعليمية، بلد الهجرة، مدة الهجرة، مهنته قبل الهجرة، حالته التعليمية ومهنته في بلد الهجرة.

ـ **القسم الثالث**: هجرة الأسرة.

تاريخ سفر باقي الأسرة وتكرار ومدة الزيارات، أو مكان اقامة باقي الأسرة في مصر.

ـ **القسم الرابع**: آثار الهجرة

تقييم المستجيب لتحسين مسكن الأسرة، شراء أدوات كهربائية، أو سيارة، شراء أراضٍ أو مبانٍ بعد الهجرة.

ثالثاً: الفرد

استبيان (٤): **فرد سبق له الهجرة للعمل وموجود وقت المسح.**

القسم الأول: بيانات أولية

الاسم، النوع، محل الميلاد، العمر، الحالة الزواجية، عدد الأولاد الاحياء، عدد الأولاد المعولين، عدد المعولين الآخرين، الحالة التعليمية، الديانة، تاريخ السفر للعمل أول مرة، العمر عند أول هجرة.

القسم الثاني: تاريخ الهجرة (خلال الفترة المرجعية للمسح)

عدد مرات السفر للعمل، بلد الهجرة ووقت بدئها وطولها وسبب انهائها (لعشر مرات)، تحديد أي المرات أكثر تأثيراً والسبب.

القسم الثالث: الهجرة الأولى (لا تستوفى إلا إذا كان الفرد قد هاجر أكثر من مرة تفاصيل الأجزاء مبينة في القسم الرابع).

- ما قبل الهجرة الأولى.
- ترتيبات الهجرة.
- محصلة الهجرة.

القسم الرابع: الهجرة الأخيرة

أ) ما قبل الهجرة الأخيرة: محل الاقامة، مدة الاقامة، المهنة، وخصائص العمل (الحالة العملية، نوع الأجر، عدد العاملين بالمؤسسة، قطاع النشاط)، المهنة في العمل الاضافي، الاشتراك في النقابات، أسباب الهجرة، مشاكل المجتمع المحلي ومصر، هدف الادخار، مدة الهجرة المتوقعة.

ب) ترتيبات الهجرة: مدة الترتيب، مشاركة الآخرين في قرار الهجرة وكيفية تدبيرها.

ج) خبرة العمل في بلد الهجرة.

ج - ١) العمل الرئيسي: كيفية الحصول على العمل، المهنة في أول عمل رئيسي وخصائص العمل، سبب ترك أول عمل، المهنة في آخر عمل رئيسي وخصائص العمل، عدد الأعمال خلال مدة الهجرة، خبرة العمل في المعتاد: وجود عقد مكتوب، مكان التعاقد، مزايا التعاقد، التزام صاحب العمل بالتعاقد، المزايا الفعلية، طول يوم العمل، مناسبة مكان العمل، معاملة الرؤساء حسب الجنسية، معاملة الزملاء حسب الجنسية، سلوك المرؤوسين من مواطني بلد الهجرة.

ج - ٢) العمل الاضافي: سبب تعدد العمل، المهنة، معاملة الرؤساء.

د) الاقامة والمسكن: مكان الاقامة، حالة الاقامة، حالة المسكن، تكلفته وبعده عن مكان العمل.

هـ) التحاق الأسرة بالمهاجر في بلد الهجرة: وقت الالتحاق، تكلفة الالتحاق، زيارات أفراد الأسرة، تكرارها ومدتها وتكلفتها.

و) الاستفادة من الخدمات العامة في بلد الهجرة: التحاق الأولاد بالمدارس، مستوى التعليم وتكلفته، علاج أفراد الأسرة في المستشفيات الحكومية، ومستواه وتكلفته.

ز) العلاقات بالبعثات الرسمية المصرية والمصريين في بلد الهجرة: نوع العلاقات مع البعثات الرسمية وطبيعة العلاقة مع المصريين.

ح) العلاقة مع السلطة والمواطنين في بلد الهجرة: شرعية الهجرة، الانضمام للنقابات، معاملة موظفي الحكومة، معاملة المواطنين.

ط) العلاقات مع الوطن والأسرة اثناء الهجرة: ترك العمل في مصر، توقيته، كيفية متابعة أحداث مصر، الشعور بالغربة عن الأسرة والمجتمع المحلي ومصر، تكرار زيارة مصر، كيفية الاتصال بالأسرة والمشاكل المترتبة على غياب المهاجر.

ي) الانطباع عن بلد الهجرة: تقييم خبرة العمل والاقامة، الرغبة في العودة والسبب، الرأي في زيارة أو اقامة مواطني بلد الهجرة في مصر أو قيام وحدة بينهما.

ك) محصلة الهجرة: اختلاف مدة الهجرة عن المدة المتوقعة، والسبب، تحقق الهدف الادخاري، تعلم مهنة أو مهارة.

القسم الخامس: خبرة الهجرة ككل

تقييم العمل والاقامة بالخارج، مشاكل المجتمع المحلي ومصر، التعود على سلع جديدة بعد الهجرة، غلبة المستورد فيها، نوعيتها، تكلفتها، الرأي في قيام وحدة

بين مصر وبلد عربي آخر، والأسباب، تقييم التقارب بين المصريين والعرب الآخرين في بلدان الهجرة، وأسبابه، الدول المفضل السفر إليها وأسباب التفضيل.

القسم السادس: العودة لمصر بعد الهجرة الأخيرة (لا يستوفى من المهاجر الزائر)، الشعور بالغربة عن الأسرة والمجتمع المحلي ومصر، مشاكل العودة، العمل بعد العودة، كيفية الحصول على عمل ووقته، المهنة وخصائص العمل، العمل الاضافي، الاشتراك في النقابات، الرغبة في الهجرة، والسبب.

القسم السابع: تطور الدخل وكيفية التصرف فيه واستغلال المدخرات

أ) الدخل قبل الهجرة: الدخل الصافي في السنة (اجور، ايجار عقار، ايجار أرض، ايجار الآت ومعدات، نشاط زراعي، نشاط صناعي، نشاط تجاري، نشاط خدمات، أرباح أوراق مالية وودائع، معاش، أخرى). مدى كفاية الدخل.

ب) الدخل اثناء الهجرة الأولى (كالدخل اثناء الهجرة الأخيرة).

ج) الدخل اثناء الهجرة الأخيرة: الدخل من العمل الأساسي في السنة، الدخل من العمل الاضافي في السنة، مصادر الدخل الأخرى، كيفية التصرف في الدخل (مصروفات في بلد الهجرة، تحويلات للأسرة للصرف، تحويلات لسداد ديون، هدايا للأسرة، هدايا للاصدقاء، ادخار في بلد الهجرة، ادخار في مصر، استثمار في بلد الهجرة، استثمار في مصر، مصروفات زيارات لمصر، أخرى) توقيت بدء التحويلات لمصر وتكرارها وطريقة عملها.

د) الدخل بعد العودة لمصر (كالدخل قبل الهجرة).

هـ) استغلال المدخرات من الهجرة ككل: زواج المهاجر، زواج الابناء، الحج والعمرة، ادخار نقدي، ذهب، اجهزة كهربائية، وسائل انتقال خاصة، تحسين سكن، اثاث، بناء مسكن، اسهم وسندات، أرض بناء، عقار سكني، أرض زراعية، مواشٍ، آلات ومعدات زراعية، الآت ومعدات صناعية، وسائل نقل عام، محلات تجارية، سداد ديون، أخرى.

استبيان (٥): **مهاجر للعمل غير موجود وقت المسح**

القسم الأول: بيانات عن المستجيب

الاسم، الصلة بالمهاجر، العمر، الحالة التعليمية، سبق السفر لبلد عربي والسبب.

القسم الثاني: بيانات أولية عن المهاجر

الاسم، النوع، محل الميلاد، العمر، الحالة الزواجية، عدد الأولاد الاحياء، عدد الأولاد المعولين، عدد المعولين الآخرين، الحالة التعليمية، الديانة، تاريخ الهجرة أول مرة، العمر وقتها، عدد مرات السفر للعمل بالخارج.

القسم الثالث: ما قبل الهجرة الأولى (لا يستوفى إذا كان الفرد قد هاجر مرة واحدة، التفاصيل في القسم الرابع).

القسم الرابع: الهجرة الأخيرة

أ) ما قبل الهجرة الأخيرة: محل الاقامة، مدة الاقامة، المهنة وخصائص العمل (الحالة العملية، نوع الأجر، عدد العاملين بالمؤسسة، قطاع النشاط)، المهنة في العمل الاضافي، أسباب الهجرة، بلد الهجرة، مدة الهجرة، هدف الادخار، مدة الهجرة المتوقعة.

ب) ترتيبات الهجرة: مدة الترتيب، مشاركة الآخرين في قرار الهجرة، تكلفة السفر، وكيفية تدبيرها.

ج) خبرة العمل في بلد الهجرة.

ج ـ ١) العمل الرئيسي: المهنة وخصائص العمل.

ج ـ ٢) العمل الاضافي: سبب العمل الاضافي، المهنة.

د) التحاق الأسرة بالمهاجر في بلد الهجرة: وقت الالتحاق، وقت الزيارة، مدة الزيارة.

هـ) العلاقات مع الوطن والأسرة اثناء الهجرة: ترك العمل في مصر وتوقيته، تكرار زيارة مصر، كيفية الاتصال بالأسرة والمشاكل المترتبة على غياب المهاجر.

و) محصلة الهجرة: اختلاف مدة الهجرة عن المتوقع، تحقيق الهدف الادخاري، تعلم مهنة جديدة.

القسم الخامس: الدخل قبل الهجرة الأخيرة واستغلال المدخرات.

مدى كفاية الدخل قبل الهجرة الأخيرة، توقيت بدء التحويلات لمصر وتكرارها وطريقة عملها، أوجه تخصيص الادخار (زواج المهاجر، زواج الابناء، الحج والعمرة، نقد، ذهب، اجهزة كهربائية، وسائل انتقال خاصة، تحسين مسكن، اثاث، بناء مسكن، اسهم وسندات، أرض بناء، عقار سكني (خلاف المسكن)، أرض زراعية، مواشٍ، آلات ومعدات زراعية، آلات ومعدات صناعية، وسائل نقل عام، محلات تجارية، سداد ديون في مصر، أخرى).

استبيان (٦): **فرد في قوة العمل، لم يسبق له الهجرة للعمل وموجود وقت المسح**

القسم الأول: بيانات عن المستجيب وقت المسح

الاسم، النوع، محل الميلاد، العمر، الحالة الزواجية، عدد الابناء الاحياء، عدد الأولاد المعولين، عدد المعولين الآخرين، الحالة التعليمية، الديانة، مدة الاقامة في محل الاقامة، المهنة وخصائص العمل (الحالة العملية، نوع الأجر، عدد العاملين بالمؤسسة، قطاع النشاط)، العمل الاضافي وسببه، المهنة في العمل الاضافي،

المشاركة في النقابات، أهم مشاكل المجتمع المحلي ومصر.

القسم الثاني: بيانات عن المستجيب وقت حرب تشرين الأول/ أكتوبر

محل الاقامة، مدة الاقامة، المهنة وخصائص العمل، العمل الاضافي وسببه، المهنة في العمل الاضافي، المشاركة في النقابات، أهم مشاكل المجتمع المحلي ومصر.

القسم الثالث: التغيرات منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر.

تعلم مهنة أو مهارة جديدة، التعود على سلع جديدة، وغلبة المستورد فيها ونوعياتها، وتكلفتها، نشوء مشاكل جديدة ونوعياتها.

القسم الرابع: الاتجاهات نحو الهجرة والعلاقات العربية

الرأي في العمل والاقامة في البلدان العربية، الرغبة في الهجرة للعمل والسبب، السبب في عدم الهجرة للعمل، البلد المرغوب العمل فيه، والسبب، امكانية السفر للبلد المعني، الرأي في زيارة العرب لمصر والاقامة فيها، الرأي في قيام وحدة بين مصر وبلد عربي آخر والأسباب.

القسم الخامس: الدخل واستغلال المدخرات

أ) الدخل وقت حرب تشرين الأول/أكتوبر: الدخل الصافي في السنة (أجور، ايجار عقار، ايجار أرض، ايجار الآت ومعدات، نشاط زراعي، نشاط صناعي، نشاط خدمات، أرباح أوراق مالية وودائع، معاش، أخرى)، مدى كفاية الدخل.

ب) الدخل الحالي: (كالدخل وقت حرب تشرين الأول/ أكتوبر)

ج) استغلال المدخرات منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر: زواج المستجيب، زواج الابناء، الحج والعمرة، نقد، ذهب، اجهزة كهربائية، وسائل نقل خاصة، تحسين مسكن، اثاث، بناء مسكن، أوراق مالية، أرض للبناء، بناء مسكن (خلاف المسكن)، أرض زراعية، مواش، الآت ومعدات زراعية، الآت ومعدات صناعية، وسائل نقل عام، محلات تجارية، سداد ديون، أخرى).

استبيان (٧): **فرد خارج قوة العمل يتراوح عمره بين خمسة عشر وخمسة وأربعين عاماً**

القسم الأول: بيانات أولية

الاسم، النوع، العمر، الحالة الزواجية، الحالة التعليمية، المهنة وخبرة العمل وخصائصه، وأهم مشاكل المجتمع المحلي ومصر.

القسم الثاني: الاتجاهات نحو الهجرة والعلاقات العربية

الرأي في العمل والاقامة خارج مصر، الرغبة في الهجرة للعمل ببلد عربي

والسبب، البلد المرغوب العمل به وسبب اختيارها والقدرة على السفر اليها، الرأي في زيارة العرب لمصر والاقامة فيها، الرأي في قيام وحدة بين مصر وبلد عـربي، والبلد العربي المختار والسبب.

القسم الثالث: الانطباعات عن الاقامة أو الزيارة في بلد الهجرة الأخيرة والعودة، إذا كان بالأسرة مهاجر للعمل وسبق للمستجيب مرافقته أو زيارته: بلد الاقامة أو الزيارة، القرابة مع المهاجر، مدة الاقامة أو الزيارة، الرأي في العمل والاقامة في بلد الهجرة، كيفية معاملة موظفي الحكومة ومواطني بلد الهجرة للمستجيب، الرغبة في العودة لبلد الهجرة والسبب، الرأي في زيارة مواطني بلد الهجرة لمصر والاقامة فيها، الرأي في قيام وحدة بين مصر وبلد الهجرة، مشاكل بعد العودة لمصر.

الملحق (ج)

محتوى برامج تدريب، وكتيبات تعليمات فرق العمل الميداني

أولاً: المشرفون

١ ـ برنامج تدريب المشرفين

السبت ١١/٣	افتتاح.
	فكرة عن مسح الهجرة من مصر.
	برنامج تدريب المشرفين.
الأحد ١١/٤	الواجبات التنظيمية والادارية.
	واجبات الاشراف.
الاثنين ١١/٥	عرض استبيان (٢)، (٣).
الثلاثاء ١١/٦	عرض استبيان (٤).
الأربعاء ١١/٧	عرض استبيان (٥)، (٦)، (٧).
الخميس ١١/٨	عدم الاستجابة والمشكلات المتعلقة بها.
	فحص ومراجعة الاستبيانات.
	صحائف ضبط العمل الميداني.
	مقابلات فردية مع مدير المسح ومدير العمل الميداني.

٢ ـ كتيب تعليمات المشرفين

المحتويات **الصفحة**

ثانياً: الباحثات

السبت ١١/١٠	افتتاح .
	تعريف بالبحث .
	برنامج التدريب .
الأحد ١١/١١	فن المقابلة .
	شرح استبيان (٢) .
الاثنين ١١/١٢	استكمال شرح استبيان (٢) .
	شرح استبيان (٣) .
الثلاثاء ١١/١٣	مقابلات ايضاحية على استبياني (٢)، (٣).
	اختبار تحريري .
الأربعاء ١١/١٤	شرح استبيان (٤) ـ الأقسام (١)، (٢)، (٣) .
	مقابلات ايضاحية .
الخميس ١١/١٥	شرح استبيان (٤) ـ الأقسام (٤)، (٥)، (٦) .
	مقابلات ايضاحية .
	مقابلات مع مدير المسح .
السبت ١١/١٧	شرح استبيان (٤) ـ القسم السابع .
	مقابلات ايضاحية .
الاحد ١١/١٨	مقابلات ايضاحية على استبيان (٤) .
	الحالة الأولى ، مهاجر لمرة واحدة في زيارة .
الاثنين ١١/١٩	مقابلات ايضاحية على استبيان (٤) .
	الحالة الثانية . فرد سبق له الهجرة ثلاث مرات وعاد .
الثلاثاء ١١/٢٠	مراجعة عامة لاستبيان (٤) .
	اختبار تحريري .
الأربعاء ١١/٢١	شرح استبيان (٥).
الخميس ١١/٢٢	مقابلات ايضاحية على استبيان (٥).
	مقابلات مع مدير المسح .
السبت ١١/٢٤	شرح استبيان (٦) .
الأحد ١١/٢٥	مقابلات ايضاحية على استبيان (٦) .
الاثنين ١١/٢٦	شرح استبيان (٧) .
الثلاثاء ١١/٢٧	مقابلات ايضاحية على استبيان (٧) .
الأربعاء ١١/٢٨	مراجعة عامة لاستبيانات (٥)، (٦)، (٧).
	اختبار تحريري .

	الاعداد للتدريب الميداني .
الخميس ١١/٢٩	تدريب ميداني ـ حضر .
السبت ١٢/١	مراجعة خبرة التدريب الميداني ـ حضر .
الأحد ١٢/٢	تدريب ميداني ـ ريف .
الاثنين ١٢/٣	مراجعة خبرة التدريب الميداني .
	اختبار تحريري .
الثلاثاء ١٢/٤	مقابلات مع مدير المسح .
الأربعاء ١٢/٥	مقابلات مع مدير المسح .
الخميس ١٢/٦	اعلان تشكيل الفرق وترتيبات العمل الميداني .

كتاب تعليمات الباحثات

المحتويات **الصفحة**

ملحق رقم (١): قائمة بالتعريفات وموقع ورودها بالكتيب.

ملحق رقم (٢): خرائط تدفق الاستبيان

ملحق رقم (٣): صحيفة تقدم العمل لفريق باحثين.

الملحق (د)

محتوى صحائف ضبط العمل الميداني والمكتبي

أولاً : العمل الميداني

١ ـ صحيفة تخصيص المقابلات ونتائج العمل الميداني

(تملأ بمعرفة المشرف)

محافظة. . . .   مركز/قسم. . . .   وحدة محلية/مدينة. . . .   قرية/شياخة. . . . اسم المشرف. . . .

التخصيص								نتيجة العمل الميداني					المراجعة الميدانية		ملاحظات
مسلسل	رقم المبنى	رقم الوحدة السكنية	رقم الأسرة المعيشية	العنوان	اسم رئيس الأسرة	الأشخاص المراد جمع بيانات منهم	رقم الاستبيان	تاريخ التخصيص	اسماء الباحثتين	نتيجة المقابلة	اسم الباحثة	تاريخ الاستلام	تاريخ المراجعة	نتيجة المقابلة	

٢ ـ صحيفة تقدم العمل لفريق باحثتين

(تملأ يومياً بمعرفة الباحثتين وتعاد للمشرف عند إتمام العمل بالقرية أو الشياخة)

محافظة. . . .   مركز/قسم. . . .   وحدة محلية/مدينة. . . .   قرية/شياخة. . . . اسم المشرف. . . .

التخصيص									نتيجة المقابلة			ملاحظات
تاريخ التخصيص	مسلسل المشرف	رقم المبنى	رقم الوحدة السكنية	رقم الأسرة المعيشية	العنوان	اسم رئيس الأسرة	الأشخاص المراد جمع بيانات منهم أو عنهم	رقم الاستبيان	الباحثة	النتيجة	تاريخ اعادة الاستبيان	

٣ ـ صحيفة انجاز باحثة بقرية أو شياخة

(تملأ لكل باحثة عن كل قرية أو شياخة وتسلم في نهاية العمل للمكتب المركزي)

محافظة. . . . مركز/قسم. . . . وحدة محلية/مدينة. . . . قرية/شياخة. . . .

اسم الباحثة. . . . اسم المشرف. . . .

الاستبيان	نتيجة المقابلة						ملاحظات
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	

٤ ـ ملخص نتائج العمل الميداني في قرية أو شياخة

محافظة . . . مركز/قسم . . . وحدة محلية/مدينة . . . قرية/ شياخة . . . اسم المشرف . . .

تاريخ بدء العمل . . . تاريخ انتهاء العمل . . .

مسلسل	النتيجة	الاستبيان					
		٢	٣	٤	٥	٦	٧
١	عدد الحالات المختارة لاجراء المقابلة						
٢	عدد الحالات التي تم انجازها بنجاح (رمز ١)						
٣	عدد الحالات التي استوفت جزئياً (رمز ٢)						
٤	عدد الحالات التي لم تتم لعدم وجود الشخص المؤهل أو الشخص المطلوب (رمز ٣)						
٥	عدد حالات الرفض (رمز ٤)						
٦	عدد الحالات التي لم تتم لأسباب أخرى (رمز ٥)						
٧	مجموع ٢، ٣، ٤، ٥، ٦						

ثانياً: المراجعة المكتبية

تقرير عن المراجعة المكتبية

المحافظة. . . . القسم/المركز. . . . الشياخة/القرية. . . . مسلسل. . . .
المشرف. . . . المراجعة الميدانية. . . . مرحلة المراجعة: أولية/تحقيق. . . .
المراجعة المكتبية. . . . تاريخ المراجعة المكتبية. . . . توقيع المراجعة المكتبية. . . .

أولاً: ملخص نتيجة المراجعة

البيان	الاستبيان					
	٢	٣	٤	٥	٦	٧
عدد الاستبيانات غير الملغاة						
عدد الاستبيانات المقبولة						
عدد الاستبيانات غير المقبولة						
ملاحظات عامة						

ثانياً: تفاصيل المراجعة

أ ـ انجاز الباحثات (الاستبيانات غير الملغاة)

الاستبيانات والنتيجة	اسماء الباحثات					
جملة[٢]						
مقبولة						
غير مقبولة						

ب ـ ملاحظات تفصيلية

١ ـ التخصيص

رقم الأسرة	الاستبيان	مقارنة التخصيص بالواقع			أُلغِيَ في المكتب	الأسباب
		تعديل الاسم	تعديل العنوان	أُلغي في الميدان		

عدد الحالات الملغاة	الاستبيان					
	٢	٣	٤	٥	٦	٧
في الميدان في المكتب الجملة						

٢ ـ مضمون الاستبيانات غير الملغاة (بحاجة للاعادة للميدان)

رقم الأسرة	الاستبيان	السؤال	الملاحظات

ج ـ اضافات لاجابات الاسئلة المفتوحة (لا يذكر أي بند موجود في القائمة المعدة والموزعة)

السلع المستجدة	المشاكل	
	المجتمع المحلي	مصر

الملحق (هـ)

عدد القرى والشياخات الداخلة في العينة

المحافظة	العينة الأساسية			عينة الدراسة التفصيلية للهجرة		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
المحافظات الحضرية						
القاهرة	٢٨	–	٢٨	٢٣	–	٢٣
الاسكندرية	١٣	–	١٣	٩	–	٩
بور سعيد	١	–	١	١	–	١
السويس	١	–	١	–	–	–
الجملة	٤٣	–	٤٣	٣٣	–	٣٣
الوجه البحري						
دمياط	١	٢	٣	١	٢	٣
الدقهلية	٤	١٣	١٧	٤	١٢	١٦
الشرقية	٣	٩	١٢	٢	٧	٩
القليوبية	٥	٣	٨	٣	٢	٥
كفر الشيخ	٢	٣	٥	١	٣	٤
الغربية	٤	٦	١٠	٤	٤	٨
المنوفية	٣	١٠	١٣	١	٣	٤
البحيرة	٤	١٠	١٤	٣	٥	٨
الاسماعيلية	١	١	٢	١	–	١
الجملة	٢٧	٥٧	٨٤	٢٠	٣٨	٥٨
الوجه القبلي						
الجيزة	١٠	٥	١٥	٨	٣	١١
بني سويف	٢	٣	٥	١	٢	٣
الفيوم	١	٦	٧	١	٣	٤
المنيا	٣	١٠	١٣	٣	٦	٩
أسيوط	٢	٧	٩	١	٤	٥
سوهاج	٣	١٠	١٣	٢	٨	١٠
قنا	٢	٨	١٠	١	٣	٤
أسوان	٢	١	٣	–	١	١
الجملة	٢٥	٥٠	٧٥	١٧	٣٠	٤٧

يتبع

تابع

المحافظة	العينة الأساسية			عينة الدراسة التفصيلية للهجرة		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
الحدود						
الوادي الجديد	–	١	١	–	–	–
مطروح	١	–	١	–	–	–
الجملة	١	١	٢	–	–	–
جملة الجمهورية	٩٦	١٠٨	٢٠٤	٧٠	٦٨	١٣٨

الملحق (و)

عدد المهاجرين الدائمين من مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥)

السنة	العدد
١٩٧٠	٣٧٢٦
١٩٧١	٢٨٦٥
١٩٧٢	١٧٠٨
١٩٧٣	١٢٧٤
١٩٧٤	٧٥٨
١٩٧٥	٣٥٥
١٩٧٦	٢٥٣
١٩٧٧	٢٩٥
١٩٧٨	٣٠٥
١٩٧٩	٩٦
١٩٨٠(١)	٥٤٦
١٩٨١	٤٧
١٩٨٢	٢٠
١٩٨٣	٣٠
١٩٨٤	١٤
١٩٨٥	١٠

(١) لم نستطع التوصل لتفسير لعدد المهاجرين في ١٩٨٠، والذي يبدو شاذاً.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، «الهجرة الدائمة للمصريين خارج مصر خلال عام ١٩٨٥»، (آذار / مارس ١٩٨٦).

الملحق (ز)
استخدام بيانات الوصول والمغادرة في الموانىء المصرية في تقدير عدد المصريين بالخارج في أول ١٩٨٥، من بين من غادروا خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤)

تنشأ بيانات الوصول والمغادرة في الموانىء البحرية والجوية المصرية وتتجمع لدى مصلحة وثائق السفر والجنسية بوزارة الـداخلية، ويبين الجـدول التالي ملخص بيانات الوصول والمغادرة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٦)، والتي أمكن الحصول عليها من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء[1]. وقد اقتصرنـا على الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤) في تقدير عدد المصريين بالخارج لأنها تتطابق مع الفترة المرجعية لمسح الهجرة من مصر، باستثناء الشهور الثلاثة الأخيرة من ١٩٧٣ والتي لا نتصور أنه قد هاجر خلالها أحد نتيجة لظروف حرب تشرين الأول/ أكتوبر.

السنة	العدد بالألف		
	المغادرون	القادمون	الفرق
١٩٧٠	٢٣١	١٩٨	٣٣
١٩٧١	٣٢٤	٢٦١	٦٣
١٩٧٢	٤٤٨	٣٦٢	٨٦
١٩٧٣	٦٥٠	٥٠٥	١٤٥
١٩٧٤	٧٨٦	٧٣٨	٤٨
١٩٧٥	٧٢٣	٦٨٦	٣٧
١٩٧٦	٦٤٣	٥٩٦	٤٧
١٩٧٧	٨٣٨	٨٤٦	-٨
١٩٧٨	٩٦١	٨٦٤	٩٧
١٩٧٩	١١٨٠	٩٩٨	١٨٢
١٩٨٠	١١٢٥	١١٨١	-٥٦
١٩٨١	١٤٢٥	١١٥٠	٢٧٥
١٩٨٢	١٨٢٩	١٦٧٧	١٥٢
١٩٨٣	١٧٦٧	١٩٣٦	-١٦٩
١٩٨٤	١٨٨٩	١٨٦٨	٢١
١٩٨٥	١٦٨٩	١٧٥٥	-٦٦
١٩٨٦	١٣٨١	١٧٠٨	-٣٢٧

(١) فيما عدا عام ١٩٨٦، فمن تصريح وزير الداخلية أمام مجلس الشورى، **الأهرام الاقتصادي** (شباط/ فبراير ١٩٨٧)، ص ٢٦.

ويعبر الفرق بين عدد المغادرين وعدد القادمين خلال فترة زمنية معينة عن حجم الاضافة إلى رصيد المصريين بالخارج خلال هذه الفترة. وبذلك يمكن التوصل إلى تقدير لعدد المصريين بالخارج في نهاية فترة زمنية معينة بجمع الفروق بين أعداد المغادرين وأعداد القادمين خلالها. وليس هذا التقدير دقيقاً تماماً من الناحية النظرية. فهومتحيز لأدنى لأنه لا يشمل مهاجري ما قبل بداية الفترة الذين عادوا إلى مصر ثم تركوها مرة أخرى، بدون عودة، خلال الفترة. كذلك لا يشمل التقدير المهاجرين الزائرين الذين وصلوا قبل نهاية الفترة، ولم يغادروا إلا بعدها. ولكننا لا نتوقع أن يقابل وجهي التفاوت هذين أعداداً كبيرة نظراً لقلة الهجرة قبل ١٩٧٤ من جانب، ولأن نهاية العام الميلادي لا تقع في فترة كثافة زيارات المهاجرين لمصر، التي تمتد عبر شهور الصيف، من جانب آخر.

وبتطبيق هذا الأسلوب على البيانات المتضمنة في الجدول، نجد أن تقدير عدد المصريين بالخارج في أول ١٩٨٥، ممن غادروا خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤)، يبلغ ٦٢٦ ألفاً. وحتى إذا تحسبنا لوجهي التفاوت المشار إليهما أعلاه، فلا نتوقع أن يتعدى تقدير عدد المصريين بالخارج في أول ١٩٨٥، اعتماداً على بيانات الوصول والمغادرة، الثلاثة أرباع مليون.

الملحق (ح)

تقدير حجم الهجرة من مصر في أول ١٩٨٥ من نتائج المسح[(١)]

نقطة البداية في حساب تقدير حجم الهجرة من نتائج المسح هي نتيجة سؤال «حالة الهجرة» للأفراد أعضاء الأسر المعيشية التي دخلت في المسح، وأجريت لها استمارة الأسرة المعيشية. ولكن الدراسة التفصيلية للهجرة في مسح الهجرة من مصر (١٩٨٥) توفر لنا فرصة التوصل لتقدير أدق لحجم الهجرة، إذ تسمح ظروف الدراسة التفصيلية للهجرة بدرجة تقصي عن حالات الهجرة تفوق تلك الممكنة في العملية الميدانية الأكبر لاستيفاء استمارة الأسرة المعيشية من العينة الأساسية الضخمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القيام بالعمل الميداني للدراسة التفصيلية للهجرة بعد العمل الميداني على العينة الأساسية، قد مكن من الاستفادة من تناقص التخوف من التصريح بحالات الهجرة في الدراسة التفصيلية للهجرة، نظراً لمرور فترة تقارب الأربعة أسابيع على اعلان الاجراءات الحكومية المتعلقة بالتشديد على استخراج تصاريح العمل

---

(١) لفهم بعض أجزاء هذا الملحق قد يحتاج القارىء للعودة إلى الجزء الخاص بالعمل الميداني في صلب التقرير.

بالخارج وتحصيل رسومها. ولذلك فإنه يمكن استخدام الفروق بين نتائج العمل الميداني الخاص بالدراسة التفصيلية للهجرة ونتائج الأسرة المعيشية، في المناطق التي تمت فيها الدراسة التفصيلية للهجرة، للتوصل إلى تقدير أفضل لعدد المهاجرين للعمل خارج مصر.

فعن طريق مقارنة نتائج استمارة الأسرة المعيشية عن حالة الهجرة بنتائج العمل الميداني على الاستبيانات الفردية، تمكننا الدراسة التفصيلية للهجرة من التوصل لتقديرات أفضل بالنسبة للمهاجرين للعمل وقت المسح، والمهاجرين العائدين خلال الفترة المرجعية.

كذلك تمكننا نتائج استبيان (٣) من تصحيح آخر لتقدير حجم الهجرة الناتج عن بيانات استمارة الأسرة المعيشية عن طريق المعلومات التي توفرت عن الأسر التي تركت وراءها مسكناً مغلقاً بسبب هجرة بعض أو كل أعضائها (وإن كان بعض أعضائها يقيمون في مسكن آخر بمصر) وبذلك تفيدنا نتائج استبيان (٣) في تصحيح تقدير العاملين خارج مصر، ومرافقيهم وقت المسح.

١ ـ تصحيح تقديرات المهاجرين للعمل وقت المسح، والمهاجرين العائدين خلال الفترة المرجعية، بمقارنة نتائج استمارة الأسرة المعيشية بتفاصيل العمل الميداني لاستيفاء استبيان (٤) و (٥) في مناطق العملية الميدانية لمسح الهجرة.

حسبت معاملات تصحيح لعدد المهاجرين في العينة الأساسية على الأساس التالي:

ـ المهاجرون وقت المسح

$$م_1 = \frac{أ_1}{ب_1}$$

حيث $ب_1$ = عدد حالات استبيان (٥) المخصصة بناء على نتائج استمارة الأسرة المعيشية ـ عدد حالات استبيان (٥) المخصصة التي حولت إلى استبيان (٤) ـ عدد حالات استبيان (٥) المخصصة التي ألغيت لعدم انطباق الشروط (على استبيان (٥) أو استبيان (٤)).

$أ_1$ = { عدد حالات استبيان (٥ أ) المستوفاة + عدد حالات استبيان (٤) المستوفاة لمهاجرين زائرين } + { عدد حالات استبيان (٥)

المخصصة والتي لم تستكمل بسبب الرفض + عدد حالات استبيان (٥) المخصصة التي لم تستكمل بسبب عدم وجود شخص مؤهل للادلاء بالبيانات + $\frac{1}{2}$ (عدد حالات استبيان (٥) المخصصة التي لم تستكمل بسبب عدم الاستدلال على الحالة)}(٢).

$$\text{ومنها } م_1 = \frac{(٩٣١ + ٥٠) + (١٤ + ٤ + ٦,٥)}{٨٢٧ - ٦٩ - ١٦} = ١,٣٥٥١٢١$$

- **المهاجرون العائدون خلال الفترة المرجعية**

$$م_2 = \frac{أ_2}{ب_2}$$

حيث $ب_2$ = عدد استبيانات (٤) المخصصة بناء على نتائج استمارة الأسرة المعيشية - عدد حالات استبيان (٤) المخصصة التي حولت إلى استبيان (٥) - عدد حالات استبيان (٤) التي ألغيت لعدم انطباق الشروط (على استبيان (٥) أو استبيان (٤)).

$أ_2$ = { عدد حالات استبيان (٤) المستوفاة +
عدد حالات استبيان (٥ ب) المستوفاة -
عدد حالات استبيان (٤) المستوفاة لمهاجرين زائرين } +
{ عدد حالات استبيان (٤) المخصصة والتي لم تستكمل بسبب الرفض + عدد حالات استبيان (٤) المخصصة والتي لم تستكمل بسبب عدم وجود شخص مؤهل للادلاء بالبيانات + $\frac{1}{2}$ (عدد حالات استبيان (٤) المخصصة التي لم تستكمل بسبب عدم الاستدلال على الحالة)}.

$$\text{ومنها } م_2 = \frac{(١٠٢٠ + ١٣١ - ٥٠) + (١٧ + ٢٢ + ١٥)}{١١٢٠ - ٢١٠ - ٧٧} = ١,٣٨٦٥٥٥$$

٢ - مساهمة استبيان (٣) في تقدير حجم الهجرة وقت المسح.

---

(٢) أخذنا نصف هذه الحالة تحسباً لكون بعضها غير صحيح على أساس افتراض عدم وجود معلومات (Equal-ignorance assumption).

أسفرت الدراسة التفصيلية للهجرة عن وجود ٧٠ أسرة معيشية تركت وراءها مسكناً مغلقاً بسبب هجرة بعض أو كل أعضاء الأسرة خارج مصر، ويرفع ترجيح المعاينة هذا الرقم إلى ١١٥[٣].

ويبين تحليل استبيان (٣) أن متوسط عدد أفراد الأسرة خارج مصر يساوي ٣,٢٧٠[٤] وبفرض أن أحد الأفراد يعمل، يكون عدد المعولين المرافقين خارج مصر ٢,٢٧٠ . وبالتالي تكون مساهمة نتائج استبيان (٣) في حجم الهجرة وقت المسح داخل العينة إضافة ١١٥ فرداً للعاملين و ٢٦١ فرداً للمعولين[٥].

٣ ـ مجمل عناصر تقدير حجم الهجرة وقت المسح .

حالة الهجرة	نتائج العينة الأساسية	تصحيح نتائج العينة الأساسية على أساس الدراسة التفصيلية للهجرة	مساهمة استبيان (٣)	المحصلة
لم يسبق له السفر[١]	٥٨٨٩٢	٩٦٥ -	٣٧٦ -	٥٧٥٧٣
مسافر حالياً للعمل	١٠٦٤	٣٧٩ +	١١٥ +	١٥٥٨
سبق له السفر للعمل وعاد	١٤٥٨	٥٦٤ +		٢٠٢٢
مسافر حالياً كمرافق	٧٦		٢٦١ +	٣٣٧
سبق له السفر كمرافق وعاد	٤٢٧			٤٢٧
مسافر حالياً كزائر	٦			٦
سبق له السفر كزائر	٧١			٧١
الجملة	٦١٩٩٤			٦١٩٩٤

(١) لأسباب تتعلق بالهجرة للعمل خلال الفترة المرجعية للمسح .

(٣) يقتضي أسلوب المعاينة الفرعية للدراسة التفصيلية للهجرة ضرورة الترجيح في التحليل الاحصائي، أنظر القسم الخاص بالمعاينة .

(٤) كل المؤشرات الاحصائية مرجحة بمقلوب كسر المعاينة في العينة الفرعية . كان متوسط عدد أفراد الأسرة (٤,٤) والفارق بين المتوسطين هو متوسط عدد أفراد الأسرة الموجودين بمصر .

(٥) ٢٦١ ≑ ١١٥ × ٢,٢٧ وقد فضلنا الحساب بهذه الطريقة عوضاً عن جمع عدد أفراد الأسرة الموجودين خارج مصر، نظراً لأن بعض الأسر التي استوفى عنها استبيان (٣) لم يتوفر عنها هذه البيانات .

الملحق (ط)

جداول تفصيلية

جدول رقم (ط ـ ١)

النمط الزمني لبدء الهجرة الأخيرة خلال الفترة المرجعية للمسح ، وفي بلدي الهجرة الرئيسيين بخاصة[1]

سنة بدء الهجرة الأخيرة	العدد بالألف								
	العائدون			المهاجرون			الاجمالي		
	الاجمالي	السعودية	العراق	الاجمالي	السعودية	العراق	الاجمالي	السعودية	العراق
قبل ١٩٧٤[2]	٦٢,٩	١١,٩	٢,٣	١٣,٠	١,٢	٠,٠	٧٥,٩	١٣,١	٢,٣
١٩٧٤	٥٣,٧	٢,٧	٣,٤	١٧,٤	١٣,١	٠,٩	٧١,١	١٥,٨	٤,٣
١٩٧٥	٥١,١	١٥,٩	٢,٢	٧,٦	٢,٤	٠,٠	٥٨,٧	١٨,٣	٢,٢
١٩٧٦	٧٣,٤	٢١,١	٧,٨	٦,٥	٢,٤	٠,٩	٧٩,٩	٢٣,٥	٨,٧
١٩٧٧	٥٨,٩	٣٠,٤	٢,٣	١٥,٢	٣,٦	٠,٩	٧٤,١	٣٤,٠	٣,٢
١٩٧٨	٦٩,٤	٢٦,٤	١٢,٣	١٣,٠	٨,٣	٠,٩	٨٢,٤	٣٤,٧	١٣,٢
١٩٧٩	١٥٥,٨	٥٤,٣	٣٦,٩	٣٢,٦	١١,٩	٢,٧	١٨٨,٤	٦٦,٢	٣٩,٦
١٩٨٠	١٣٦,٢	٣٦,٥	٤٨,٢	٤٧,٨	١٥,٥	١٢,٤	١٨٤,٠	٥٢,٠	٦٠,٦
١٩٨١	١٥٩,٨	٣٣,١	٧٠,٥	٧٧,١	١٧,٩	١١,٥	٢٣٦,٩	٥١,٠	٨٢,٠
١٩٨٢	٣١١,٦	٥٤,٣	١٦٣,٤	١٠٩,٧	٤٢,٩	٢٤,٨	٤٢١,٣	٩٧,٢	١٨٨,٢
١٩٨٣	٢٤٨,٨	٤٥,٢	١١٦,٤	٢٠٩,٦	٧٩,٨	٥٥,٠	٤٥٨,٤	١٢٥,٠	١٧١,٤
١٩٨٤	١٨٣,٤	٤٥,٢	٧٩,٤	٦٦٠,٤	١٦٢,٠	٣١٤,٠	٨٤٣,٨	٢٠٧,٢	٣٩٣,٤
الاجمالي	١٥٦٥,٠	٣٧٧,٠	٥٤٥,٠	١٢١٠,٠	٣٦١,٠	٤٢٤,٠	٢٧٧٥,٠	٧٣٨,٠	٩٦٩,٠

(١) بتطبيق النمط الزمني للعائدين، من استبيان (٤)، وللمهاجرين، من استبيان (٥ أ)، على تقدير عدد العائدين والمهاجرين.

(٢) طبقاً لتعليمات المسح ، اعتبر الفرد مهاجراً إذا بدأت هجرته قبل أول الفترة المرجعية، ولم تنته قبله.

جدول رقم (ط ـ ٢)

تقدير العدد السنوي للمهاجرين العائدين نهائياً خلال الفترة المرجعية للمسح، وفي بلدي الهجرة الرئيسيين بخاصة(١)

السنة	العدد بالألف		
	الاجمالي	السعودية	العراق
١٩٧٤	٤٦	٤,٥	٢,٤
١٩٧٥	٤٣	١٠,٧	١,٢
١٩٧٦	٤٠	٩,٢	٤,٧
١٩٧٧	٦٢	٢٥,٩	٢,٤
١٩٧٨	٦٣	١٥,٣	١٠,٧
١٩٧٩	٨٥	٤٢,٧	٩,٥
١٩٨٠	١٢٨	٤٥,٨	٤٦,٢
١٩٨١	١٥٠	٣٥,١	٥٥,٧
١٩٨٢	٣٢٠	٦٤,١	١٤٢,١
١٩٨٣	٣٢٦	٥٥,٠	١٦٥,٩
١٩٨٤	٣٠١	٦٨,٧	١٠٤,٣

(١) حسب بتطبيق النمط الزمني للمهاجرين العائدين، من استبيان (٤)، على تقدير عدد العائدين.

ملحوظة على الجداول (ط ـ ٣) إلى (ط ـ ١٥)

ترتبط هذه المجموعة من الجداول بتحليل تفاوت الهجرة حسب بلد الاستقبال، القسم «أولاً» من الفصل السادس. وتستخدم في هذه الجداول الرموز م ع، م و، للدلالة على المهاجرين العائدين، والمهاجرين وقت المسح، على الترتيب.

جدول رقم (ط ـ ٣)

الخصائص الأساسية للمهاجرين حسب حالة الهجرة وبلد الاستقبال

الخاصية	حالة الهجرة	بلد الاستقبال					
		الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
الذكور (نسبة مئوية)	م ع	٩٨,٣	٩٤,٦	٩٩,٨	٩٥,٣	٩٤,١	٨٩,٧
	م و	١٠٠,٠	٩٦,٤	٩٩,٨	٩٣,٩	١٠٠,٠	٩١,٤
متوسط العمر (سنة)	م ع	٣٢,٣	٣٨,٥	٣١,٢	٤١,٥	٤٠,٣	٣٧,٢
	م و	٢٨,٦	٣٥,٤	٢٨,١	٣٤,٦	٣٧,١	٣٦,٥
متوسط العمر وقت بدء الهجرة (سنة)	م ع	٢٩,٤	٣٣,٨	٢٨,٢	٣٤,٦	٣٢,٢	٣١,٣
	م و	٢٦,٨	٣٢,٤	٢٦,٨	٣١,٢	٣٢,٥	٣١,٥
الاقامة في الريف (نسبة مئوية)	م ع	٥٩,١	٣٦,٨	٦٣,٩	٦٥,٨	٤٩,٤	٣٢,١
	م و	٦٦,٧	٥٠,٧	٧١,٧	٦٣,٧	٦١,١	٣٠,٥
نسبة المتزوجين (نسبة مئوية)	م ع	٧٧,٤	٩٢,٣	٧١,٤	٩٨,٨	٨٤,٧	٧٧,٤
	م و	٤٦,٩	٧٧,٥	٤٧,٥	٧٦,٥	٨٨,٩	٦٩,٥
الحالة التعليمية (نسبة مئوية)							
غير مؤهل	م ع	٦٢,٦	٥٦,٥	٥٨,٧	٧١,٤	٦٠,٠	٢٧,٧
	م و	٥٣,٢	٥٧,٦	٥٥,٦	٦٢,٩	٧٢,٢	٢٣,١
ابتدائي واعدادي	م ع	١٣,٠	١١,٠	٧,٧	٦,٠	١٥,٣	٥,٨
	م و	٣,٩	٨,٣	١١,٨	٥,٣	٥,٦	١٧,٣
متوسط	م ع	٢١,٧	١٨,٤	٢٥,٩	١١,٩	٨,٢	٣٣,٦
	م و	٣٧,٧	١٧,٥	٢٨,٠	١٤,٤	١١,١	٣٤,٦
عالي	م ع	٢,٦	١٤,٠	٧,٧	١٠,٧	١٦,٥	٣٢,٨
	م و	٥,٢	١٦,٦	٤,٦	١٧,٤	١١,١	٢٥,٠

جدول رقم (ط - ٤)

خصائص العمل قبل الهجرة الأخيرة حسب حالة الهجرة وبلد الاستقبال

(نسب مئوية)

الخاصية	حالة الهجرة	بلد الاستقبال					
		الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
قطاعات مختارة للنشاط الاقتصادي							
الزراعة	م ع	٤٣,٨	٢٨,٧	٤٢,٩	٥٥,٣	٤١,٠	١٢,٦
	م و	٥٠,٠	٣٤,٠	٥١,٥	٤٨,٦	٤٠,٠	١٨,٣
الصناعة التحويلية	م ع	٩,٠	٩,٢	٨,٧	١,٣	٣,٨	١٨,٠
	م و	٠,٠	٤,٦	١٤,٩	٤,٦	٦,٧	٩,٨
التشييد	م ع	٤,٥	١٧,٦	٨,٧	٩,٢	١٥,٤	٦,٣
	م و	٦,٣	١٧,٨	٧,٨	٥,٥	٦,٧	٧,٣
التجارة	م ع	١٦,٩	٢,٣	٤,٤	٧,٩	٧,٧	١,٨
	م و	٢,١	٣,١	٢,٩	١,٨	١٣,٣	٧,٣
الخدمات	م ع	٢٠,٢	٣٠,٧	٢٣,٤	١٧,١	١٥,٤	٥٥,٠
	م و	٣٣,٣	٢٩,٠	١٩,٧	٣٠,٣	٢٠,٠	٥٣,٧
مجموعات مهنية مختارة							
الفنية والعلمية	م ع	٢,٠	٢٠,١	١١,١	٩,٢	١٣,٩	٤٦,٠
	م و	٠,٠	٢٢,٣	٢,٤	١٤,٤	٢٠,٠	٣٤,٥
الزراعية	م ع	٣٩,٨	٢٧,٩	٤٠,٧	٥٦,٦	٤٠,٥	٩,٧
	م و	٤٥,١	٣١,٩	٥١,٥	٤٨,٣	٤٠,٠	١٤,٣
الانتاج والنقل	م ع	٣٠,٦	٣٨,٩	٣٧,٨	١٧,١	٣١,٦	٢٥,٧
	م و	٣٥,٣	٣٠,٤	٣٤,٦	٢٤,٦	٢٦,٧	٢١,٤
حالات عملية مختارة							
يعمل لحسابه	م ع	٣٢,٦	١٨,٤	١٨,٨	٢٦,٣	٢٣,١	١٠,٨
	م و	٢٦,٥	١٨,٤	٢٢,٥	٧,١	٢٨,٦	١٠,٨
يعمل لدى الغير	م ع	٥٣,٩	٧٧,٠	٦٩,٤	٦٣,٢	٦٧,٩	٨٩,٢
	م و	٧١,٤	٧٨,٥	٧٠,٥	٨٧,٦	٧١,٤	٨٥,٥
نسبة البطالة	م ع	٩,٢	٧,٨	٥,٤	٠,٠	١,٣	١,٨
	م و	٣,٩	٥,١	٥,٠	٦,٦	٦,٧	٣,٥

جدول رقم (ط ـ ٥)

بعض سمات نسق الهجرة حسب حالة الهجرة وبلد الاستقبال

السمة	حالة الهجرة	بلد الاستقبال					
		الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
متوسط سنة بدء الهجرة[1]	م ع	٨١,٣	٧٩,١	٨١,١	٧٧,٢	٧٥,٩	٧٧,٩
	م و	٨٢,٥	٨٠,٩	٨٢,٧	٨٠,٧	٧٩,٢	٧٩,٣
متوسط سنة بدء الهجرة الأخيرة	م ع	٨١,٩	٧٩,٩	٨١,٧	٧٧,٥	٧٦,٩	٧٨,٦
	م و	٨٤,٠	٨٣,٣	٨٤,٤	٨٢,٤	٨٢,٤	٨١,٨
متوسط عدد مرات الهجرة خلال الفترة المرجعية	م ع	١,٣	١,٣	١,٤	١,١	١,١	١,٣
	م و	١,٢	١,٥	١,٣	١,٢	١,٤	١,٣
متوسط طول الهجرة الأخيرة (سنة)	م ع	٠,٨	١,٥	٠,٩	٢,٦	١,٨	٢,١
	م ع(*)	٠,٧	١,٥	٠,٧	٢,١	١,٣	٢,٤
	م و	١,٣	٢,٠	٠,٩	٢,٨	٢,٨	٣,٤

(١) يعني الرقم ٨١,٠ بداية عام ١٩٨١ بينما يعني ٨١,٥ منتصف عام ١٩٨١.
(*) للمهاجرين الذين حددوا هدفاً لمدة الهجرة قبل المغادرة.

جدول رقم (ط ـ ٦)

التوزيع النسبي لبلد الهجرة الأخيرة تبعاً لبلد الهجرة الأولى، متعددو الهجرات

أ ـ المهاجرون العائدون

بلد الهجرة الأولى	بلد الهجرة الأخيرة							التوزيع الهامشي النسبي (نسبة مئوية)
	العراق	السعودية	الأردن	الكويت	ليبيا	أخرى	المجموع	
العراق	٦٤,١	١٣,٦	٩,٧	٢,٩	١,٠	٨,٧	١٠٠,٠	٣٨,٦
السعودية	٤٨,٣	٣١,٠	١٠,٣	٠,٠	٣,٤	٦,٩	١٠٠,٠	١٠,٩
الأردن	٦٨,٠	١٠,٠	١٤,٠	٢,٠	٠,٠	٦,٠	١٠٠,٠	١٨,٧
الكويت(*)	١٦,٧	٥٠,٠	٠,٠	١٦,٧	٠,٠	١٦,٧	١٠٠,٠	٢,٢
ليبيا	٣٢,٤	٣٢,٤	٥,٩	٨,٨	١١,٨	٨,٨	١٠٠,٠	١٢,٧
أخرى	١٥,٦	٢٨,٩	٤,٤	٦,٧	٢٠,٠	٢٤,٤	١٠٠,٠	١٦,٩
التوزيع الهامشي النسبي (نسبة مئوية)	٤٧,٩	٢٢,٥	٩,٠	٤,١	٥,٦	١٠,٩		

(*) العدد في العينة صغير.

يتبع

تابع جدول رقم (ط ـ ٦)

ب ـ المهاجرون وقت المسح

بلد الهجرة الأولى	بلد الهجرة الأخيرة							التوزيع الهامشي النسبي (نسبة مئوية)
	العراق	السعودية	الأردن	الكويت	ليبيا	أخرى	المجموع	
العراق	٦٤,٩	٢٠,٦	٣,١	٦,٢	—	٥,٢	١٠٠,٠	٤٣,٧
السعودية	٢٠,٥	٦٣,٦	٤,٥	٩,١	—	٢,٣	١٠٠,٠	١٩,٨
الأردن	٥٠,٠	٨,٣	٣٧,٥	—	—	٤,٢	١٠٠,٠	١٠,٨
الكويت	—	—	—	٨٧,٥	—	١٢,٥	١٠٠,٠	٧,٢
ليبيا	٢٤,٠	٥٦,٠	—	—	١٢,٠	٨,٠	١٠٠,٠	١١,٣
أخرى	٣١,٣	٢٥,٠	—	—	٦,٣	٣٧,٥	١٠٠,٠	٧,٢
التوزيع الهامشي النسبي (نسبة مئوية)	٤٢,٨	٣٠,٦	٦,٣	١٠,٨	١,٨	٧,٧		

جدول رقم (ط ـ ٧)

أهداف الهجرة الأخيرة، المهاجرون العائدون، حسب بلد الاستقبال

مواصفات الهدف	بلد الاستقبال					
	الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
المدة (نسبة مئوية)						
الاقامة الدائمة أو أطول ما يمكن	١٨,٦	١٦,٨	١٠,٧	٢٠,٥	٢٧,١	١٤,٢
فترة غير محددة	٤١,٦	٣٤,٧	٤٩,٥	٤٧,٤	٤١,٢	٣٢,٨
فترة محددة	٣٩,٨	٤٨,٥	٣٩,٨	٣٢,١	٣١,٨	٥٣,٠
متوسط الفترة المحددة (سنة)	١,٤	٢,٤	١,٣	٣,٢	٢,٣	٢,٧
الادخار						
مبلغ محدد (نسبة مئوية)	٢٠,٠	١٨,٧	١٦,٩	١٨,٨	١٦,٥	١٠,٩
متوسط المبلغ المحدد (مائة جنيه)	٣٦	٦٤	٤٢	٩٢	٣٥	٢٠٠

جدول رقم (ط ـ ٨)

معالم تكلفة الهجرة الأخيرة، المهاجرون العائدون، حسب بلد الاستقبال

المعلمة	بلد الاستقبال					
	الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
تحمل تكلفة للحصول على عمل (نسبة مئوية)	٢,٦	٣٨,٥	٧,١	٣٢,٩	١٨,٨	١٢,٤
متوسط تكلفة العمل (جنيه)						
للجميع	٦	١٥٣	١١	١٣١	٤٧	٢٦
لمن تحمل تكلفة فقط	٢٢٧	٤٠٧	٢٤٥	٤١٩	٢٤٨	٢٤٦
تحمل تكلفة السفر (نسبة مئوية)	٩٧,٤	٨٠	٩٧,٥	٩٠,٦	٧٦,٥	٨٤,٧
متوسطة تكلفة السفر (جنيه)						
للجميع	٢٠٥	١٧٠	٢٠٣	٢١٠	١٩٤	٢٢٥
لمن تحمل تكلفة فقط	٢١٠	٢١٥	٢٠٨	٢٣٢	٢٥٤	٢٦٥

جدول رقم (ط ـ ٩)

معالم خبرة العمل في بلد الهجرة الأخيرة، المهاجرون العائدون حسب بلد الاستقبال (نسب مئوية)

المعلمة	بلد الاستقبال					
	الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
وجود عقد عمل	٢٢,٢	٨٤,٣	١٢,١	٤١,٢	٦٠,٥	٦٠,٣
تنفيذ شروط العقد	٦٩,٦	٨٠,٨	٩٤,٢	٧٤,٣	٧٩,٦	٦٤,١
المعاملة الحسنة من الرؤساء مواطنو بلد الهجرة	٥٤,٥	٥٢,٧	٥٥,٢	٥٥,٠	٤٥,٣	٧٦,٠
ظروف العمل أسوأ من المتوقع	٥٩,٣	٥٦,٤	٥٢,٢	٥٣,١	٥٥,٦	٤٢,١

جدول رقم (ط ـ ١٠)

معالم خبرة المعيشة في بلد الهجرة الأخيرة، المهاجرون العائدون، حسب بلد الاستقبال (نسب مئوية)

المعلمة	بلد الاستقبال					
	الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
مسكن جيد	٢٦,١	٤٢,٦	٣٣,٠	٣٥,٣	٤١,٧	٥٣,٠
معاملة باحترام من قبل موظفي الحكومة	٢٩,٢	٥١,٦	٣٧,٧	٥١,٩	٣٣,٣	٦٣,٤
معاملة أخوية من قبل المواطنين العاديين	٣٨,١	٣٣,١	٣١,٩	٣٨,٦	٤٣,٢	٥٩,٣

جدول (ط ـ ١١)

معالم الدخل والتصرف فيه في بلد الهجرة الأخيرة، المهاجرون العائدون، حسب بلد الاستقبال

المعلمة	بلد الاستقبال					
	الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
متوسط الدخل السنوي[1] (دولار)	٣٢٨٠	٩٢٧٠	٦٧١٦	٥٦٥٨	٥٨٢٤	١١٦٥٧
نسبة المنفق في بلد الهجرة (نسبة مئوية)	٤١,٣	٣٤,٠	٣٦,٧	٣٩,١	٣٥,٢	٥٠,٤
قنوات التحويل (نسبة مئوية)						
المصارف	١٦,٧	٨١,٣	٣٢,١	٦٤,٢	٦٣,٣	٧٩,٠
الأصدقاء	٦١,٩	٨,٨	٤٤,٨	٣,٠	٢٤,٥	١٤,٥
أخرى	٢١,٤	٩,٧	٢٢,٩	٣٢,٩	١٢,٢	٦,٤

(١) متوسط الدخل السنوي قبل الهجرة بالجنيه: العراق ٧٨٦، السعودية ٧٥٩، الأردن ٦٦٨، الكويت ٦١١، ليبيا ٥٦٣، وأخرى ٩٣٩.

جدول رقم (ط ـ ١٢)

اكتساب المهنة والمهـارة أثناء الهجـرة الأخيرة، المهـاجرون العـائدون، حسب بلد الاستقبال (نسب مئوية)

البيان	بلد الاستقبال					
	الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
اكتساب مهنة جديدة	٢٧,٦	١١,٠	١٨,٨	١٥,٢	٩,١	١٦,٣
اكتساب مهارة في نفس المهنة	٦,٧	١٠,٢	٨,٩	١٧,٧	٢,٦	٢٢,٠

جدول رقم (ط ـ ١٣)

الدخل بعد العودة، المهاجرون العائدون، حسب بلد الاستقبال

البيان	بلد الاستقبال					
	الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
متوسط الدخل السنوي (جنيه)	٨٠٢	١٦٩٤	٩٧٥	١١٧٤	١٣٣٠	١٦٧٥

جدول رقم (ط ـ ١٤)

متوسط مدخرات الهجرة، المهاجرون العائدون، حسب بلدان الاستقبال

البيان	بلد الاستقبال					
	الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
متوسط قيمة المدخرات (جنيه)						
للجميع	١٤٧٦	٧٠١٩	٢٢٦٤	٦١٩٦	٤٨١٥	٦٥٩٥
لمن حددوا هدفاً ادخاريا	١٠٦٦	٨١٦٢	٢٣٣٠	٢٧٢٢	٣٧٦٦	٤٩٥٥

جدول رقم (ط ـ ١٥)

بعض أوجه استغلال مدخرات الهجرة، المهاجرون العائدون، حسب بلد الاستقبال

(نسب مئوية)

وجه الاستغلال	بلد الاستقبال					
	الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
سداد ديون	٨,٧	٣,٠	٥,٧	١,٨	٢,٣	١,٨
الحج والعمرة	٠,٦	٥,٢	٠,٦	٣,٥	١,٧	٣,٧
الزواج						
المهاجر	١٣,٢	٥,٣	١٤,٥	٥,٩	٥,٦	٦,٩
الأبناء	٠,٣	٤,٤	٠,٨	٢,٧	٢,٤	١,٣
وسائل الانتقال الخاصة	١,٧	٧,٠	٣,٦	٧,٧	٦,٣	٦,٣
المباني السكنية						
منزل خاص	٢٤,١	١٧,١	٢٣,١	١٥,٥	١,٥	١٢,٩
أخرى	١,٢	٢,٥	١,٠	٥,٢	٠,٥	٥,١
وسائل الانتقال العامة	٣,٠	٠,٥	٢,٧	٠,٠	٢,٦	٤,٣

ملحوظة على الجداول (ط ـ ١٦) إلى (ط ـ ٣٠)

ترتبط هذه المجموعة من الجداول بتحليل تفاوت الهجرة حسب المستوى التعليمي، القسم ثانياً من الفصل السادس. وتستخدم في هذه الجداول الرموز الرقمية١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ للدلالة على المستويات التعليمية التالية: أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائي، اعدادي، ثانوي ودبلوم، عالية وعليا، على الترتيب. كذلك تستخدم الرموز م ع، م و، غ م، للدلالة على المهاجرين العائدين، المهاجرين وقت المسح، وغير المهاجرين، على الترتيب.

جدول رقم (ط ـ ١٦)
الخصائص الأساسية للمهاجرين وغير المهاجرين حسب المستوى التعليمي

الخاصية	حالة الهجرة	المستوى التعليمي					
		١	٢	٣	٤	٥	٦
الذكور (نسبة مئوية)	م ع	٩٨,٤	٩٩,٥	١٠٠,٠	٩٧,٣	٩٢,١	٩٢,٧
	م و	٩٩,٠	٩٨,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٦,٤	٩١,٣
	غ م	٩٣,١	٩٨,٧	٨٧,٥	٩١,٩	٦٣,٣	٧٣,٢
متوسط العمر وقت المسح(*) (سنة)	م ع	٣٧,٤	٣٥,٢	٣٦,٥	٣١,٥	٣٠,٥	٣٦,٧
	م و	٣٣,٢	٣٣,٣	٣٢,٠	٢٨,٥	٢٨,٣	٣٤,٠
	غ م	٣٩,٥	٤١,٥	٣٨,٣	٣٦,٢	٣٠,١	٣٣,٥
الاقامة في الريف (نسبة مئوية)	م ع	٧١,١	٦١,٥	٢٥,٧	٢٩,٧	٤٢,٣	١٧,٣
	م و	٨١,٧	٦٢,٤	٥١,٦	٦١,٧	٥٥,٠	٣٠,٧
	غ م	٦٨,٥	٤٩,٤	٣٤,١	٤٤,٦	٣١,٠	٢٠,٨
نسبة المتزوجين (نسبة مئوية)	م ع	٩٢,٩	٩١,٠	٨٨,٥	٥٩,٥	٦٠,٧	٦٦,٠
	م و	٨٢,٩	٧١,٧	٥٣,١	٤٠,٤	٣٢,١	٥٥,٩
	غ م	٧٧,٣	٨٤,٨	٧٣,٣	٨٢,٤	٥٧,٧	٦٢,٤
متوسط عدد المعولين	م ع	٤,٥	٤,٢	٣,٦	٣,٥	٢,٨	٣,١
	م و	٣,٦	٣,٥	٤,٢	٣,١	٢,٦	٢,٦
	غ م	٤,٤	٤,٣	٤,٨	٤,١	٣,٢	٢,٤

(*) متوسط العمر عند بداية الهجرة (سنة)

م ع:	٣٣,٧	٣٠,٥	٣١,٣	٢٧,٠	٢٦,٤	٣٠,٧
م و:	٣١,٥	٣٠,٣	٢٩,٩	٢٦,٠	٢٥,٨	٣٠,١

جدول رقم (ط ـ ١٧)
خصائص العمل للمهاجرين قبل الهجرة الأخيرة ولغير المهاجرين وقت المسح ، حسب المستوى التعليمي (نسب مئوية)

الخاصية	حالة الهجرة	المستوى التعليمي ١	٢	٣	٤	٥	٦
بعض قطاعات النشاط الاقتصادي							
الزراعة	م ع	٦٣,٨	٣١,٠	١٦,٧		١٣,٢	٧,٦
	م و	٦٦,٩	٣٩,٣	٢٧,٢		١٥,٣	٧,٠
	غ م	٥٥,٥	٢١,٢	١١,٢		٧,٥	٣,٦
الخدمات	م ع	٦,٨	٢٣,٦	٢٧,٢		٥٧,٥	٥٨,٥
	م و	١١,٩	١٦,٩	٤٥,٣		٥١,١	٦٤,٠
	غ م	١٩,١	٤٠,٣	٢٧,٠		٥٢,٥	٦٩,١
بعض المجموعات المهنية							
الفنية والعلمية	م ع	٠,٥	١,٤	٣,٤		٤٢,٦	٧٣,٦
	م و	١,٤	١,٦	٨,٨		٢٢,٨	٧٨,٤
	غ م	٠,٠	٠,٠	١,١		٣١,٩	٨٤,٧
الزراعية	م ع	٦١,٩	٣٠,٧	١٦,٦		١٠,٩	١,٧
	م و	٦٦,٩	٣٧,٢	٢٨,٥		١٣,٤	٠,٠
	غ م	٥٦,٤	٢٢,١	١٢,٧		٥,٩	٠,٧
الانتاج والنقل	م ع	٣١,٤	٥٠,٩	٦٥,٠		٢١,٩	٩,٩
	م و	٢٣,٠	٤٩,٥	٤٦,٨		٢٦,٨	١٠,٢
	غ م	٢٣,٢	٤٣,٠	٤٧,٥		٧,٤	٠,٠
بعض فئات الحالة العملية							
يعمل لحسابه	م ع	٢٦,٩	٢٧,١	٢٨,٩		٤,٦	١,٧
	م و	٢٢,٣	٢٥,١	٢٤,٩		٨,٦	٢,٣
	غ م	٣٢,٦	١٥,١	١٦,٩		١,٥	٤,٣
يعمل لدى الغير	م ع	٦١,٩	٦٢,٦	٦٤,٦		٩٠,٢	٩٧,٥
	م و	٧٢,٣	٦٩,٨	٧٣,٣		٨٥,٦	٩٦,٦
	غ م	٥٨,٤	٦٩,٠	٧٧,٠		٩٠,٩	٩٢,١
نسبة التعطل	م ع	٦,٢	٤,٢	٣,٩	٠,٠	٧,٩	٢,٥
	م و	٣,٥	٤,٨	٣,٨	٩,٧	٩,٧	٣,٣
	غ م	٤,٨	١,٣	١١,٨	٠,٠	٦,٧	٤,١

جدول رقم (ط ـ ١٨)
بعض سمات نسق الهجرة حسب المستوى التعليمي

السمة	حالة الهجرة	المستوى التعليمي					
		١	٢	٣	٤	٥	٦
متوسط سنة بدء الهجرة[١]	م ع	٧٩,٩	٧٩,٤	٧٩,٠	٧٩,٤	٧٩,٧	٧٧,٧
	م و	٨٢,٢	٨١,٠	٨٠,٩	٨١,٩	٨١,٨	٨٠,٤
متوسط عدد الهجرات	م ع	١,٢	١,٤	١,٤	١,٤	١,٣	١,٣
	م و	١,٣	١,٤	١,٤	١,٥	١,٤	١,٢
متوسط طول مدة الهجرة (سنة)	م ع	١,٢	١,٤	١,٤	١,٨	٢,١	٢,٥
متوسط طول مدة الهجرة الأخيرة (سنة)	م ع	١,٠	١,١	١,٢	١,٧	١,٨	٢,٠
	م ع(*)	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٩	١,٨	٢,٢
	م و	١,٢	١,٩	١,٥	١,٥	١,٨	٢,٩

(١) يعني الرقم ٧٩,٠ بداية عام ١٩٧٩، والرقم ٧٩,٥ منتصف عام ١٩٧٩.
(*) المهاجرون العائدون الذين حددوا هدفا لطول مدة الهجرة قبل السفر.

جدول رقم (ط ـ ١٩)
التكرار النسبي لدوافع الهجرة الأخيرة[1]، المهاجرون العائدون، حسب المستوى التعليمي
(نسب مئوية)

الدافع	المستوى التعليمي		
	١ و٢	٣ و٤	٥ و٦
عدم وجود عمل في مصر	٤,٨	٥,٢	٦,٥
سداد ديون	٤,٨	٥,٢	١,٧
عدم كفاية الدخل في مصر	٧٢,٦	٦٩,٦	٤٧,٢
الضيق من ظروف العمل بمصر	٧,٩	١٦,٥	٥,٨
الضيق من ظروف المعيشة بمصر	٣٧,١	٣٦,٥	١٩,٢
توفير للزواج	١٦,٤	٢٨,٧	٣٦,٧
توفير للحصول على سكن	١٦,٤	٢٠,٠	١٨,٧
توفير لزواج الأولاد	٥,٧	٧,٨	٤,١
توفير لتعليم الأولاد	٩,٨	١٢,٢	٩,٦
توفير لشراء أرض أو عقار	٤,٥	٢,٦	١,٤
توفير لشراء سلع معمرة	٢,١	١,٧	٢,٤
توفير للقيام بمشروع	٥,٥	١١,٣	٥,٥
توفير لتأمين الشيخوخة	١,٦	٠,٠	٠,٧
لمرافقة الأسرة	٠,١	٠,٠	١,٧
أخرى	٩,٢	٧,٨	٢٢,٥

(١) كان متاحاً للمستجيب ذكر أكثر من دافع.

جدول رقم (ط ـ ٢٠)

أهداف الهجرة الأخيرة، المهاجرون العائدون، حسب المستوى التعليمي

مواصفات الهدف	المستوى التعليمي					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
مدة الهجرة						
الاستقرار الدائم أو أطول						
مدة ممكنة (نسبة مئوية)	١٥,٠	١٠,٦	٢١,٤	١٤,٣	١٨,٧	١٣,٩
مدة غير محددة (نسبة مئوية)	٥٤,٥	٤٥,٢	٣٤,٣	٣٧,١	٣٠,٧	٢٨,٥
مدة محددة (نسبة مئوية)	٣٠,٥	٤٤,٢	٤٤,٣	٤٨,٦	٥٠,٦	٥٧,٦
متوسط المدة المحددة (سنة)	٢,٠	١,٦	١,٥	٢,٣	٢,٠	٢,٥
الادخار						
مبلغ محدد (نسبة مئوية)	١٤,٢	١٣,٦	٢٩,٥	٢٤,٣	١٧,٦	٢١,٥
متوسط المبلغ المحدد (مائة جنية)	٥٦	٤٦	٣٦	٤١	٦١	١١٦

جدول رقم (ط ـ ٢١)

معالم الاعداد للهجرة الأخيرة، المهاجرون العائدون، حسب المستوى التعليمي

المعلمة	المستوى التعليمي					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
مشاركة آخرين في اتخاذ قرار الهجرة (نسبة مئوية)	١٥,٧	١١,٣	١٢,٨	١٣,٥	٢٤,٧	٢٨,٧
متوسط تكلفة فرصة العمل (جنيه)						
للجميع	٧٥	٨٢	٥٣	٥١	٢٥	٤٣
لمن تحمل تكلفة فقط	٣٥٥	٣٧٩	٣٤٢	٢٦٨	٢٩٧	٥٢٧
متوسط تكلفة السفر (جنيه)						
للجميع	٢١١	١٩٥	١٦٩	١٦٧	١٨٣	٢٠٨
لمن تحمل تكلفة فقط	٢٢٢	٢١٤	١٩١	٢٠٥	٢١٠	٢٦٧
وسائل تدبير تكلفة الهجرة (نسبة مئوية)						
بيع أصول	١١,١	١١,٨	٦,٥	٥,٦	٣,٨	٠,٠
اقتراض	٣٤,٦	٣١,٨	٢٦,٠	٣٣,٣	٢٣,٨	١٦,٧
مدخرات	٢٩,٧	٢٩,١	٣١,٢	٣٦,١	٤٤,٩	٥٤,٧
بدون تكلفة	٤,٠	٨,٢	١٣,٠	٨,٣	١٢,٥	٢٢,٠

جدول رقم (ط ـ ٢٢)
لم شمل الأسر، وزيارات أفرادها، في بلد الاستقبال، المهاجرون العائدون، الهجرة الأخيرة، حسب المستوى التعليمي
(نسب مئوية)

البيان	المستوى التعليمي					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
التحاق الأسرة بالمهاجر	٢,٩	٩,٦	١١,١	٩,٦	٢٠,٠	٤١,٤
زيارة أفراد بالأسرة للمهاجر	١,١	٢,٩	٣,٧	٤,٨	٥,٤	١٠,٦

جدول رقم (ط ـ ٢٣)
بعض معالم خبرة العمل والمعيشة في بلد الاستقبال، المهاجرون العائدون، الهجرة الأخيرة، حسب المستوى التعليمي
(نسب مئوية)

<table>
<tr><th rowspan="2">المعلمة</th><th colspan="6">المستوى التعليمي</th></tr>
<tr><th>١</th><th>٢</th><th>٣</th><th>٤</th><th>٥</th><th>٦</th></tr>
<tr><td>العمل</td><td></td><td></td><td colspan="2"></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>وجود عقد عمل</td><td>٣٢,٥</td><td>٤٠,٧</td><td colspan="2">٥٦,٧</td><td>٤٣,٨</td><td>٦٢,٣</td></tr>
<tr><td>المعاملة الحسنة من الرؤساء</td><td></td><td></td><td colspan="2"></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>مواطني بلد الهجرة</td><td>٥٢,٦</td><td>٥٠,٧</td><td colspan="2">٥٨,٨</td><td>٥٨,٣</td><td>٦٨,٠</td></tr>
<tr><td>ظروف العمل أسوأ من المتوقع</td><td>٥٤,٠</td><td>٦٢,٤</td><td colspan="2">٤٦,٧</td><td>٥٠,٠</td><td>٤٦,٣</td></tr>
<tr><td>المعيشة</td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td><td></td></tr>
<tr><td>المعاملة الحسنة من موظفي حكومة بلد الهجرة</td><td>٤٥,٠</td><td>٣٩,١</td><td>٤١,٧</td><td>٤٢,٩</td><td>٤٠,٨</td><td>٥٣,٦</td></tr>
<tr><td>المعاملة الأخوية من مواطني بلد الهجرة</td><td>٤١,٣</td><td>٢٩,٨</td><td>٢٨,٢</td><td>٣٥,١</td><td>٣٦,٢</td><td>٤١,٦</td></tr>
<tr><td>العلاقات التعاونية مع المصريين</td><td>٦٨,١</td><td>٦٩,٢</td><td>٥٩,٠</td><td>٥٦,٨</td><td>٦١,٨</td><td>٥٤,٠</td></tr>
</table>

جدول رقم (ط ـ ٢٤)

الصلة بمصر، المهاجرون العائدون، الهجرة الأخيرة، حسب المستوى التعليمي (نسب مئوية)

البيان	المستوى التعليمي					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
المتابعة المنتظمة	٢٩,١	٤٠,٣	٥٩,٠	٧٠,٣	٦٣,٧	٦٥,٣
الزيارات	٤٤,٤	٤٤,٠	٥٥,٦	٤٧,٨	٤٨,٦	٦٠,٠

جدول رقم (ط ـ ٢٥)

معالم الدخل في بلد الهجرة وسبل التحويل، المهاجرون العائدون، الهجرة الأخيرة، حسب المستوى التعليمي

المعلمة	المستوى التعليمي					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
متوسط الدخل السنوي(*) (دولار)	٥٠٠١	٦١٢٤	٥٧٩٠		٨٣٨٤	١٦٧١٨
نسبة المنفق في بلد الهجرة (نسبة مئوية)	٣٥,٣	٣٩,٣	٣٧,٥		٣٧,٥	٤٤,٦
السبل الرئيسية لتحويل الأموال لمصر (نسبة مئوية)						
المصارف[1]	٤٥,٠	٦٢,٨	٦٦,٢		٦٣,٧	٨٨,٥
الأصدقاء	٢٨,٦	٢٦,٥	٢١,٦		٢٢,٥	٩,٦
أخرى	٢٦,٤	٩,٧	١٢,٢		١٣,٧	١,٩

(*) للمقارنة، متوسط الدخل السنوي قبل الهجرة الأخيرة (جنيه):

٦٤٦ ٧١٩ ٩١٧ ٦٤١ ١١٩٥

وعندنا أن الانخفاض النسبي في متوسط الدخل للمستوى التعليمي الخامس يعود إلى سببين مترابطين. الأول هو ارتفاع نسبة الاناث في قوة العمل، والثاني قلة الدخل من أوجه النشاط الاقتصادي غير العمل.

(١) تشمل الوسطاء العاملين في بلدان الاستقبال، والذين كانوا يدفعون للعملاء قيمة حوالاتهم بصكوك على مصارف في مصر.

جدول رقم (ط ـ ٢٦)
اكتساب المهنـة والمهارة أثناء الهجرة الأخيرة، المهاجرون العائدون، حسب المستوى التعليمي

(نسب مئوية)

البيان	المستوى التعليمي					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
مهنة جديدة	٩,٩	١٧,٤	١٦,٠	٣٦,٤	٢٦,١	١٣,٣
مهارة جديدة في المهنة الأصلية	٥,١	١٠,١	١٢,٠	٦,٣	١٦,٢	١٧,٤

جدول رقم (ط ـ ٢٧)
متوسط الدخل السنوي بعد العودة، المهاجرون العائدون، حسب المستوى التعليمي

البيان	المستوى التعليمي					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
متوسط الدخل السنوي (جنيه)	٩٣٣	١٠٨٦[(١)]	١٧٩٤		١٠٠٢	٢٣٩٩

(١) انظر الملحوظة أسفل جدول (ط ـ ٢٥).

جدول رقم (ط ـ ٢٨)
معالم التغير في نمط الاستهلاك عبرالهجرة الأخيرة، المهاجرون العائدون، حسب المستوى التعليمي

(نسب مئوية)

المعلمة	المستوى التعليمي		
	١ و٢	٣ و٤	٥ و٦
التعود على سلع مستجدة	١٧,٠	٢٠,٦	٢٠,٣
غلبة المستورد في السلع المستجدة	٢٤,٠	٣١,٨	٤٤,٢
صنف السلع المستجدة			
الأجهزة الكهربائية	٦١,٩	٤٥,٥	٧٧,٦
الأغذية	٢٨,٦	٣١,٨	١٣,٢
الملابس	٣,٨	١٣,٦	٥,٣
أخرى	٥,٧	٩,١	٣,٩

جدول رقم (ط ـ ٢٩)

متوسط قيمة المدخرات أثناء الهجرة الأخيرة للمهاجرين العائدين، ولغير المهاجرين خلال الفترة المرجعية، حسب المستوى التعليمي (بالجنيه)

حالة الهجرة	المستوى التعليمي					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
العائدون	٢٠٢٨	٢٨٢٧	٣٦٠٦		٦٣٧٢	١٠٥٦٠
العائدون(*)	٢٣٧٨	٢٥١٧	١٢٣٩		٥٤٥٤	١١٤١٦
غير المهاجرين	١٣١٥	٢٣٤٩	٣٢٨٦		٣٤٤٩	٥٣٦٢

(*) الذين حددوا هدفاً إدخارياً قبل الهجرة الأخيرة.

جدول رقم (ط ـ ٣٠)

التوزيع النسبي لأوجه استغلال المدخرات، المهاجرون العائدون وغير المهاجرين، حسب المستوى التعليمي

وجه الاستغلال	حالة الهجرة	المستوى التعليمي					
		١	٢	٣	٤	٥	٦
١ ـ سداد ديون	م ع	٨,١	٥,٥	٤,٨		٢,١	٠,٧
	غ م	٢,٢	١,٢	١,٠		٣,٤	١,٦
٢ ـ الحج والعمرة	م ع	٢,٢	٣,٣	٣,٩		٣,٦	٣,٩
	غ م	٢,١	١,٢	٢,٣		١,٦	٢,٠
٣ ـ الزواج (الفرد والأبناء)	م ع	١٠,٠	١٩,٢	١١,٦		١٤,٠	٣,٣
	غ م	٢٦,٧	١٨,٨	١٩,٤		٢٣,٨	٢٢,٠
٤ ـ أجهزة كهربائية	م ع	٨,٦	١١,٥	٧,٦		٩,٧	١٠,٠
	غ م	١١,٠	١٢,٩	٩,٩		١١,٣	٩,٣
٥ ـ أثاث	م ع	١,٨	٢,٢	١,٦		٥,١	٤,٠
	غ م	١,٥	٠,٧	١,٨		٢,٨	٣,٧
٦ ـ تحسين مسكن	م ع	٧,٠	٨,٧	٢,٢		٦,٧	٦,٣
	غ م	٥,١	٣,٨	٥,٥		٣,٣	٣,٩

يتبع

تابع جدول رقم (ط ـ ٣٠)

وجه الاستغلال	حالة الهجرة	المستوى التعليمي ١	٢	٣ - ٤	٥	٦
٧ ـ وسائل انتقال خاصة	م ع	٠,٧	٣,٧	٤,٦	٣,٢	١٤,٢
	غ م	٠,٥	١,٦	٤,٧	٧,٠	١٠,٠
٨ ـ نقد سائل وودائع	م ع	١١,٢	١٠,٥	٤٤,١	١٥,٢	٢٤,٤
	غ م	٢,٣	٢,٤	٣,١	٤,٦	٤,٧
٩ ـ ذهب	م ع	٥,٦	٣,٥	٢,٢	٤,٥	٤,٦
	غ م	٥,٠	٥,٠	٤,٥	٤,٧	٥,٤
١٠ ـ أوراق مالية	م ع	٠,٠	٠,١	٠,٠	٢,٧	٢,٥
	غ م	٠,١	٢,٢	٠,٠	٠,٨	٣,٠
١١ ـ أرض بناء	م ع	٤,٠	١,١	٢,٠	٣,٩	٣,٨
	غ م	١,٦	١,٥	١,٥	١٦,٠	١,٤
١٢ ـ بناء سكني	م ع	٢٦,٩	١٩,١	٩,٣	٢٠,٦	١٥,٦
	غ م	٢٠,٩	٢٣,٢	٢١,٣	١٣,١	٦,٦
١٣ ـ أرض زراعية	م ع	٣,٣	٠,٨	١,١	٢,٠	٠,٦
	غ م	٥,١	٦,٧	٢,٨	٢,٥	٥,٠
١٤ ـ مواشٍ	م ع	٤,٨	١,١	١,٣	٠,٦	٠,٠
	غ م	١١,٩	٣,١	١,١	٠,٧	٠,٣
١٥ ـ محال تجارية	م ع	٠,٩	٥,٠	٠,٣	٠,٦	٣,٩
	غ م	١,٨	١٣,٢	٧,٥	١,٨	١٢,٥
١٦ ـ وسائل نقل عام	م ع	٢,٢	٢,٣	١,٣	٣,١	٠,٠
	غ م	٠,٨	١,١	٠,٩	١,٢	٢,٢
١٧ ـ آلات ومعدات زراعية	م ع	٠,٧	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٣
	غ م	٠,٦	٠,٦	٠,٠	٠,٢	٠,٣
١٨ ـ آلات ومعدات صناعية	م ع	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٣	٠,١
	غ م	٠,٣	٠,٢	٧,٩	٠,١	٠,٠
١٩ ـ أخرى	م ع	٢,٢	٢,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٨
	غ م	٠,٦	٠,٧	٤,٧	١,٢	٦,٣

ملحوظة على الجداول (ط ـ ٣١) إلى (ط ـ ٥٠)

ترتبط هذه المجموعة من الجداول بتحليل تفاوت الهجرة حسب الريف ـ الحضر، القسم (ثالثاً) من (الفصل السادس).

جدول رقم (ط ـ ٣١)
التوزيع النسبي للمهاجرين حسب بلد الاستقبال وحالة الهجرة في الريف والحضر

بلد الاستقبال	المهاجرون العائدون		المهاجرون وقت المسح	
	ريف	حضر	ريف	حضر
الأردن	٨,٩	٥,١	٧,٦	٦,٥
السعودية	١٧,٥	٣٣,١	٢١,٩	٣٦,٤
العراق	٤٨,٨	٣٠,١	٥٢,٣	٢٦,٧
الكويت	١١,٠	٨,١	١٢,٠	١١,٣
ليبيا	٦,٧	٧,٥	١,٦	١,٧
أخرى	٧,٢	١٦,١	٤,٧	١٧,٣

جدول رقم (ط ـ ٣٢)
الخصائص الأساسية حسب حالة الهجرة
والريف ـ الحضر

الخاصية	المهاجرون العائدون		المهاجرون وقت المسح		غير المهاجرين	
	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
الذكور (نسبة مئوية)	٩٩,٧	٩٣,١	٩٨,٢	٩٤,٥	٩٢,٠	٧٩,٨
الميلاد في الريف (نسبة مئوية)	٩٤,٣	١٣,٩	٩٥,١	١٨,٨	٩٤,٢	٢٥,٨
متوسط العمر (سنة)	٣٤,٤	٣٦,٠	٣٠,٧	٣٣,٧	٣٧,٨	٣٦,٦
الحالة الزواجية (نسبة مئوية)						
أعزب	١٢,٥	١٤,٩	٢٦,٤	٢٧,٠	٢١,٢	١٩,٢
خاطب[1]	٣,٧	٥,٨	١٠,١	١٢,٣	٢,٦	٦,٣
متزوج	٨٣,٧	٧٧,٦	٦٣,٢	٥٩,٣	٧٤,١	٧٢,٤
متوسط عدد المعولين	٤,٧٢	٤,١٦	٣,٨٠	٣,٦٥	٤,٤٣	٣,٦٠
الحالة التعليمية (نسبة مئوية)						
أمي	٥١,١	٢٢,٦	٤٦,٠	١٧,١	٦٠,٤	٢٨,٧
يقرأ ويكتب	٢١,٦	١٤,٨	١٨,٠	١٨,٦	١٤,٤	١٥,٣
ابتدائي واعدادي	٥,٢	١٤,٢	٨,٧	١٢,٠	٩,١	١٥,٣
ثانوي ودبلوم	١٧,٩	٢٦,٩	٢١,٨	٣٠,٧	١٢,٠	٢٦,٠
عالية وعليا	٤,١	٢١,٥	٥,٥	٢١,٦	٤,١	١٤,٨

(١) تشمل من تزوجوا قانوناً دون المعاشرة.

جدول رقم (ط ـ ٣٣)
خصائص العمل للمهاجرين قبل الهجرة حسب حالة الهجرة
مقارنة بخصائص غير المهاجرين وقت المسح ، والريف ـ الحضر
(نسب مئوية)

الخاصية	المهاجرون العائدون		المهاجرون وقت المسح		غير المهاجرين	
	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	حضر
قطاع النشاط الاقتصادي						
الزراعة	٦١,٧	٧,٣	٦١,٨	٩,٤	٥٠,٧	١١,٣
التعدين	٠,٢	٢,٤	—	٣,٥	—	٢,٢
الصناعة التحويلية	٥,٠	١٣,٥	٦,٤	١٢,٦	٧,٥	١٤,٠
الكهرباء والغاز والمياه	٢,٤	٤,١	١,٠	١,٩	٠,٩	٣,٩
التشييد	٧,٦	١٥,٩	٩,٢	١٢,٦	٤,٢	٣,٩
التجارة والفنادق	٥,٥	٤,٧	١,٤	٦,٨	٨,٠	١٠,٣
النقل والمواصلات	٢,٩	٧,٩	٢,٧	٥,٢	٣,٤	٧,٩
خدمات الأعمال	—	١,٣	٠,٢	١,٠	٠,٩	٢,٥
الخدمات الشخصية والعامة	١٣,٨	٤٢,٩	١٧,٠	٤٦,٨	٢٤,٤	٤٣,٩
المجموعات المهنية						
الفنية والعلمية	٦,٧	٢٧,٠	٦,٧	٢٤,٥	٨,٦	١٩,٠
الإدارية	—	١,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٢,٥
الكتابية	٣,٦	٨,٣	٤,٤	١٢,٧	٥,٢	١٨,٤
البيع	٢,٧	٤,٧	١,٣	٣,٩	٦,٨	٦,٩
الخدمات	٣,١	٥,١	٣,١	٧,٦	١٠,٢	١٠,٥
الزراعة	٦١,٧	٥,٧	٦٠,٩	٧,٦	٥١,٦	١١,٢
الانتاج والنقل	٢٢,٢	٤٧,٧	٢٣,١	٤٣,٠	١٧,٣	٣١,٤
الحالة العملية						
صاحب عمل ويديره	٤,٢	١,٥	١,٥	٠,٣	٥,٦	٤,٣
يعمل لحسابه	٢٤,٥	١٥,٢	٢٢,٨	١٠,٩	٢٥,٢	١٤,٢
يعمل لدى الأسرة	٨,٣	٢,١	٥,٢	١,٠	٥,٨	٢,٢
يعمل لدى الغير	٦٣,٠	٨١,١	٧٠,٢	٨٧,٨	٦٣,٤	٧٩,٤
نسبة البطالة	٢,٧	٨,٣	٣,٣	٨,٠	٤,٤	٥,٣

جدول رقم (ط ـ ٣٤)
النمط الزمني لبدء الهجرة الأخيرة حسب حالة الهجرة والريف ـ الحضر

البيان	المهاجرون العائدون		المهاجرون وقت المسح	
	ريف	حضر	ريف	حضر
التوزيع النسبي لسنة بدء الهجرة (نسبة مئوية)				
قبل ١٩٧٥	٤,٦	٩,٥	١,١	٤,٩
١٩٧٥ -	٢١,٨	٣١,٥	٤,٧	٨,٧
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٧٣,٦	٥٩,٠	٩٤,٢	٨٦,٤
متوسط سنة بدء الهجرة الأخيرة(١)	٨٠,٩	٧٩,٨	٨٢,٧	٨١,٧

(١) يعني الرقم ٨١,٠ بداية عام ١٩٨١، ٨١,٥ منتصف عام ١٩٨١.

جدول رقم (ط ـ ٣٥)
التكرار النسبي لدوافع الهجرة الأخيرة(١)، المهاجرون العائدون، حسب الريف ـ الحضر
(نسب مئوية)

الدافع	الريف	الحضر
عدم وجود عمل في مصر	٥,١	٥,٩
سداد ديون	٤,١	٣,٣
عدم كفاية الدخل في مصر	٦٩,٨	٥٦,٨
الضيق من ظروف العمل بمصر	٧,٥	٨,٥
الضيق من ظروف المعيشة بمصر	٣٥,٧	٢٥,٥
توفير للزواج	٢٢,٧	٢٦,٧
توفير للحصول على سكن	١٥,٢	٢٠,٠
توفير لزواج الأولاد	٥,٧	٤,٩
توفير لتعليم الأولاد	٩,٠	١١,١
توفير لشراء أرض أو عقار	٤,٤	١,٩
توفير لشراء سلع معمرة	٢,٢	٢,١
توفير للقيام بمشروع	١,٩	١٠,٦
توفير لتأمين الشيخوخة	١,٧	٠,٥
لمرافقة الأسرة	٠,٠	١,٤
أخرى	٩,٨	١٧,٩

(١) كان متاحاً للمستجيب ذكر أكثر من دافع.

جدول رقم (ط ـ ٣٦)
أهداف الهجرة الأخيرة حسب حالة الهجرة
والريف ـ الحضر

مواصفات الهدف	المهاجرون العائدون		المهاجرون وقت المسح	
	ريف	حضر	ريف	حضر
المدة (نسبة مئوية)				
الاقامة الدائمة	٠,٩	٢,٧	٠,١	١,٧
أطول ما يمكن	١٢,٠	١٥,٠	٨,٣	١٢,٥
فترة غير محددة	٥٠,٤	٣٤,١	٧٠,٢	٥٦,٩
فترة محددة	٣٦,٨	٤٨,٢	٢٠,٤	٢٨,٧
متوسط الفترة المحددة (سنة)	١,٩٧	١,٩٧	١,٨	٢,٢
الادخار				
مبلغ محدد (نسبة مئوية)	١٢,١	٢٢,٦	...	...
متوسط المبلغ المحدد (مائة جنيه)	٥٤	٦٧	...	...

ملاحظة عامة: تشير العلامة (. . .) إلى أن البيانات غير متوفرة.

جدول رقم (ط ـ ٣٧)
مشاركة آخرين في قرار الهجرة حسب حالة الهجرة
والريف ـ الحضر
(نسب مئوية)

البيان	المهاجرون العائدون		المهاجرون وقت المسح	
	ريف	حضر	ريف	حضر
اتخاذ القرار بدون مشاركة	٨٥,٩	٧٧,٣	٧٨,٨	٦٦,٢
التوزيع النسبي للمشاركين الأهم في القرار				
الوالدان	١٩,١	١٠,٧	٢٢,٥	١٨,٦
الأخوة	٩,٠	٤,٦	١٠,٦	٧,١
الوالدان والأخوة	١٥,٧	٧,٦	١٢,٦	٦,٤
الأزواج	١٣,٥	٣٨,٢	٧,٩	٢٧,٩
الوالدان والأزواج	٣,٤	٢,٣	١٢,٦	١,٤
الأصدقاء	٢٠,٢	٩,٢	١٢,٦	٢٢,١

جدول رقم (ط ـ ٣٨)
معالم الاعداد للهجرة حسب حالة الهجرة
والريف ـ الحضر

المعلمة	المهاجرون العائدون		المهاجرون وقت المسح	
	ريف	حضر	ريف	حضر
متوسط الفترة بين اتخاذ القرار والمغادرة (سنة)	٠,٤٤	٠,٦٧	٠,٤٥	٠,٦٧
قناة التشغيل (نسبة مئوية)				
اعارة	٣,٠	١٢,٥	٢,٤	٧,٢
صديق أو قريب في بلد الهجرة	١١,٠	٢٢,٠	١٠,٥	٢٦,٣
وكالة تشغيل	٩,٢	١٠,٨	١٧,٨	١٥,٢
إعلان	٠,٦	٦,١	١,١	٦,٣
السفر إلى بلد لا يحتاج تأشيرة	٥٩,١	٣٥,٢	٥٥,٦	٣٢,١
وسائل تمويل التكلفة الابتدائية (نسبة مئوية)				
الاقتراض	٣٣,٣	٢٤,٠	٤٠,٥	٣٨,٨
بيع أصول	١٠,٤	٤,٩	١١,٧	٧,٠
مدخرات	٣١,٤	٤١,٨	٢٣,٨	٣٠,١
لا تكلفة	٢,٤	١٧,٤	٢,١	٨,٩

جدول رقم (ط ـ ٣٩)
التحاق الأسرة بالمهاجر العائد في بلد الهجرة الأخيرة
حسب الريف ـ الحضر
(نسب مئوية)

البيان	الريف	الحضر
اصطحاب المهاجر للأسرة	٧,٦	٢٣,٧
زيارة أفراد الأسرة للمهاجر	١,٠	٧,٨

جدول رقم (ط ـ ٤٠)

خصائص العمل في بلد الهجرة الأخيرة، المهاجرون العائدون، حسب الريف ـ الحضر

(نسب مئوية)

الخاصية	الريف	الحضر
مجموعات مهنية مختارة		
الخدمات	١٧,٣	١٠,٣
الزراعية	٢,٧	—
الانتاج والنقل	٥٧,٣	٥٨,٦
قطاعات اقتصادية مختارة		
الزراعة	١,٤	—
التشييد	٣١,١	٣٤,٥
الخدمات	١٤,٩	١٥,٥

(—) أقل من ١,٠ (بالمائة).

جدول رقم (ط ـ ٤١)

معالم الدخل والتصرف فيه، بلد الهجرة الأخيرة، المهاجرون العائدون، حسب الريف ـ الحضر

المعلمة	الريف	الحضر
متوسط الدخل السنوي(١) (دولار)	٥٦٧٨	٩٤٦٨
نسبة المنفق في بلد الهجرة (نسبة مئوية)	٣٦,٦	٤٠,٣
نسبة من حولوا أموالاً (نسبة مئوية)	١٤,٢	١٣,٢
قنوات التحويل		
المصارف(٢)	٤٦,٩	٧٣,٣
الأصدقاء	٢٩,٦	١٨,٠
الاقارب	٦,٩	٠,٨
الأصدقاء والأقارب	٦,٩	١,٦

(١) للمقارنة، متوسط الدخل السنوي قبل الهجرة (جنية): الريف ٦٠١، والحضر ٩٠٥.

(٢) يشمل الوسطاء في بلد الهجرة الذين كانوا يستخدمون حسابات مصرفية في مصر.

جدول رقم (ط - ٤٢)
معالم الحراك في العمل عبر فترة الهجرة، المهاجرون العائدون ، حسب الريف - الحضر

(نسب مئوية)

المعلمة	معدل الحراك الصافي	
	ريف	حضر
قطاعات اقتصادية مختارة		
الزراعة	٢,٧-	٠,٠
الصناعة التحويلية	٠,٠	٩,٦-
التشييد	١٢,٥	١٥,٥-
التجارة والمطاعم	٢٦,٩	٥٧,١
النقل والتخزين	٤٥,٥	٦,١
الخدمات	١,٨-	١,٨
مجموعات مهنية مختارة		
الفنية والعلمية	١٢,١-	٢,٥-
البيع	٧٥,٠	٥,٦
الخدمات	٥٣,٣	٠,٠
الزراعة	٦,٠-	٤,٨-
الحالة العملية		
صاحب عمل ويديره	٢٣,٨	٣٣,٣
يعمل لحسابه	١٣,٦	٦,٦
يعمل لدى الأسرة	١٨,٩-	٠,٠
يعمل لدى الغير	٥,٢-	١,٩-

جدول رقم (ط - ٤٣)
الدخل السنوي بعد العودة، المهاجرون العائدون، حسب الريف - الحضر

البيان	الريف	الحضر
متوسط الدخل السنوي (جنيه)	٨٠٢	١٦٩٥

جدول رقم (ط ـ ٤٤)

التكرار النسبي للزيادة في انفاق الأسرة على بنود الاستهلاك الجاري المختلفة خلال الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة والريف ـ الحضر

(نسب مئوية)

البند	أسر المهاجرين		الأسر بدون مهاجرين	
	ريف	حضر	ريف	حضر
الغذاء	٨٣	٨٥	٧٦	٨٢
الملبس	٧٣	٧٦	٦١	٧٢
الصحة	٥٧	٥٥	٥٧	٥٦
التعليم	٤١	٤٩	٤٤	٤٧
الانتقال	٢٥	٢٨	٢٦	٣٤
الترفية	٢	٧	٢	٦

جدول رقم (ط ـ ٤٥)

التكرار النسبي للتعود على سلع جديدة خلال الفترة المرجعية، وأصنافها، حسب حالة الهجرة والريف ـ الحضر

(نسب مئوية)

البيان	أسر المهاجرين		الأسر بدون مهاجرين	
	ريف	حضر	ريف	حضر
استعمال سلع جديدة	٣٧	٥٠	٤٠	٤٢
غلبة المستورد في السلع الجديدة	١١	٣٥	٦	٣١
صنف أهم السلع الجديدة				
الأجهزة الكهربائية	٦٠	٤٨	٥٩	٤٠
المواد الغذائية	٢٩	٤٣	٢٩	٤٧
الملابس المستوردة	٤	٤	٢	٨

جدول رقم (ط ـ ٤٦)

متوسط عدد السلع المعمرة الذي اقتنته الأسر (× ١٠٠) خلال الفترة المـرجعية، حسب حـالة الهجرة، والريف ـ الحضر

السلعة	أسر المهاجرين		الأسر بدون مهاجرين	
	ريف	حضر	ريف	حضر
راديو	٩٢,٠	٩٣,٠	٦٥,٠	٧٩,٠
مسجل	٦٣,٠	٧٧,٠	٣٦,٠	٥٨,٠
تلفزيون عادي	٦٠,٠	٥٩,٠	٥٢,٠	٦٠,٠
تلفزيون ملون	٧,٧	٣٩,٠	٤,١	٢٧,٠
جهاز فيديو	٠,٥	٠,٨	٠,٩	٠,٣
بوتاغاز	١٧,٠	٥٤,٠	١٢,٠	٥٠,٠
ثلاجة كهربائية	١٥,٠	٥٥,٠	١٤,٠	٤٣,٠
غسالة كهربائية	٣٩,٠	٧٢,٠	٣٦,٠	٦٢,٠
سخان مياه	٤,٠	٢٧,٠	٣,٥	١٨,٠
مروحة كهربائية	٢٤,٠	٥٩,٠	١٩,٠	٤٤,٠
جهاز تكييف	١,٢	٣,٥	٠,٨	١,٤
تليفون	١,٢	٥,٠	١,٦	٤,٦
موتوسيكل	١,٢	١,٩	٢,٦	١,٨
سيارة مستعملة	١,١	٦,٩	١,١	٣,٨
سيارة جديدة	٢,٢	٨,٩	١,١	٣,٨

جدول رقم (ط ـ ٤٧)

التكرار النسبي لأوجه تحسين المسكن[1] خلال الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة، والريف ـ الحضر (نسب مئوية)

وجه التحسين	أسر المهاجرين		الأسر بدون مهاجرين	
	ريف	حضر	ريف	حضر
الطلاء	٤٩	٧٢	٤١	٦٥
مصدر مياه أفضل	٤٣	٢٣	٢٥	١٩
منافع صحية أفضل	٢٦	٣٦	١٨	٣٣
زيادة توفر الكهرباء	٧١	٢٦	٦٩	٢٦
مواد بناء أفضل	٣١	٢٤	٢١	٢٢
زيادة عدد الغرف	١٧	٩	١٠	٧
الانتقال لموقع أفضل	١٥	١٧	١٣	١٦
بناء منزل جديد	٢٨	١٤	١٥	٩

(١) كان متاحاً للمستجيب ذكر أكثر من وجه للتحسين.

جدول رقم (ط ـ ٤٨)

معالم الزيادة في ملكية الأسرة للأصول خلال
الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة، والريف ـ الحضر

البيان	أسر المهاجرين		الأسر بدون مهاجرين	
	ريف	حضر	ريف	حضر
متوسط قيمة الزيادة (جنيه)	٣٩٢٨	٤٣١٠	١٧٧٦	٢٨٩٧

جدول رقم (ط ـ ٤٩)

التوزيع النسبي للزيادة في ملكية الأسرة للأصول خلال الفترة المرجعية
حسب حالة الهجرة، والريف ـ الحضر

(نسب مئوية)

الأصل	أسر المهاجرين		الأسر بدون مهاجرين	
	ريف	حضر	ريف	حضر
نقود	٥,٩	١٦,٦	٦,٨	٧,١
ذهب	٤,٢	٩,٤	٤,٨	٨,٢
أوراق مالية	٠,٦	٤,٠	٠,٣	١,٥
أرض بناء	٩,٤	١٣,٣	٧,٣	٨,١
مبانٍ سكنية	٥٢,٣	٤٢,٢	٥٢,٥	٤٨,٤
أرض زراعية	١٧,١	٦,٢	١١,٩	١٢,٠
مواشٍ	٥,٠	١,٣	٩,٦	١,٩
محال تجارية	٢,٥	٣,٨	٣,١	٧,٦
وسائل نقل عام	٢,٣	٢,٥	١,٨	٣,٥
آلات ومعدات زراعية	٠,٥	٠,٢	١,٨	٠,٢
آلات ومعدات صناعية	٠,٢	٠,٦	٠,٢	١,٧

جدول رقم (ط ـ ٥٠)

التقييم الذاتي لخبرة الهجرة للعمل في الخارج، أسر المهاجرين حسب الريف ـ الحضر

(نسب مئوية)

البيان	الريف	الحضر
الاستفادة من عمل أحد الأفراد الأسرة بالخارج	٦٤	٥٧
أهم صنوف الاستفادة		
تحسن مستوى المعيشة	٤٧	٥٢
زيادة الأصول	١٦	١١
الصنفان معاً	٢٦	٢٦
التضرر من عمل أحد أفراد الأسرة بالخارج	١٠	٢٣
أهم صنوف الضرر		
مشقة للمهاجر	٢٩	٢٤
مشاكل للأسرة	٣٧	٣٧
الصنفان معاً	٤	٨
في حال وقوع الفائدة والضرر، أيهما يغلب؟		
الفائدة	٥٩	٢٤
الضرر	٣٠	٤٩
متوازنان	١٠	٢٧

ملحوظة على الجداول (ط ـ ٥١) إلى (ط ـ ٥٤)

ترتبط هذه المجموعة من الجداول بمناقشة التحويلات، القسم «أولاً» من (الفصل السابع).

جدول رقم (ط ـ ٥١)
اجمالي الدخل أثناء الهجرة حسب وجه التصرف في الدخل وحالة الهجرة (مليون دولار)

البند	حالة الهجرة		المجموع
	العائدون	المهاجرون وقت المسح	
مصروفات في بلد الهجرة	٩٦١٦	٨٨٤٤	١٨٤٦٠
تحويلات لسداد ديون	٣٢٨	٣٨٥	٧١٣
تحويلات للصرف	٢٧٨٧	٢٤٩٦	٥٢٨٣
مصروفات زيارات	٢٠٣٧	١٣٤٣	٣٣٨٠
هدايا	٤٧٢	٤٠١	٨٧٣
ادخار واستثمار في بلد الهجرة	٦٤٦١	٦٧٦٩	١٣٢٣٠
ادخار واستثمار في مصر	١٩٦٣	١٤٤٧	٣٤١٠
المجموع	٢٣٦٦٤	٢١٦٨٥	٤٥٣٤٩

جدول رقم (ط ـ ٥٢)
اجمالي الدخل اثناء الهجرة حسب وجه التصرف في الدخل ومحل الاقامة (مليون دولار)

البند	الريف	الحضر
مصروفات في بلد الهجرة	٦٤٩٤	١١٩٦٥
تحويلات لسداد ديون	٢٤٠	٤٧٤
تحويلات للصرف	٢١٦٥	٣١١٨
مصروفات زيارات	١٢٣٦	٢١٤٤
هدايا	٢٠٤	٦٦٩
ادخار واستثمار في بلد الهجرة	٦٠٨٨	٧١٤٢
ادخار واستثمار في مصر	١٢٦٩	٢١٤١
المجموع	١٧٦٩٦	٢٧٦٥٣

جدول رقم (ط ـ ٥٣)

اجمالي الدخل اثناء الهجرة حسب وجه التصرف في الدخل والحالة التعليمية (مليون دولار)

البند	المستوى التعليمي					
	١	٢	٣	٤	٥	٦
مصروفات في بلد الهجرة	٢٦٣٦	٢٣٨٣	٤٥٠	٤٥٩	٥١٥٧	٧٣٧٤
تحويلات لسداد ديون	١٦٥	١٦٢	٥١	١٠	٢٠٧	١٢٠
تحويلات للصرف	١٣١٩	١٠٧٦	٢٦٦	٢٢٦	١٤٤١	٩٥٦
مصروفات زيارات	٤٩٥	٣٠٨	٧٦	٦٤	١١٤٦	١٢٩٠
هدايا	١٤٤	٨٠	٣٤	٤٩	٢٩٣	٢٧٣
ادخار واستثمار في بلد الهجرة	٢٠٢٩	٢١٠٥	٣٥١	٣٨١	٤٥٢١	٣٨٤٢
ادخار واستثمار في مصر	٢٠١	٣١٦	٤٤	١٣٣	١٠٧٥	١٦٤١
المجموع	٦٩٨٩	٦٤٣٠	١٢٧٢	١٣٢٢	١٣٨٤٠	١٥٤٩٦

جدول رقم (ط ـ ٥٤)

اجمالي الدخل اثناء الهجرة حسب وجه التصرف في الدخل وبلد الاستقبال (مليون دولار)

البند	بلد الاستقبال					
	الأردن	السعودية	العراق	الكويت	ليبيا	أخرى
مصروفات في بلد الهجرة	٣٨١	٥٨٦٨	٣٤٧٩	١٩٦٧	١١٠١	٥٦٦٤
تحويلات لسداد ديون	١٩	٢٧٦	١٤٥	١٣٦	١٠	١٢٧
تحويلات للصرف	١١٩	٢٠٢٨	٧٠٠	٦٨٩	٥٣٥	١٢١٣
مصروفات زيارات	٤٩	١٦٩٣	٤١٥	٣٩٠	١٢٨	٧٠٤
هدايا	١٠	٣٩٠	١٩٠	٧٦	٣٧	١٦٩
ادخار واستثمار في بلد الهجرة	٣٣٥	٦٠٦٩	٣٣٩٢	٩٩٨	٣٧٥	٢٠٦١
ادخار واستثمار في مصر	٣٣	١٤٠٥	٦٢٠	٢٤٥	٥١٧	٥٩١
المجموع	٩٤٦	١٧٧٢٩	٨٩٤١	٤٥٠١	٢٧٠٣	١٠٥٢٩

ملحوظة على الجداول (ط ـ ٥٥) إلى (ط ـ ٥٩)

ترتبط هذه المجموعة من الجداول بمناقشة الهجرة العائدة، القسم «رابعاً» من (الفصل السابع).

جدول رقم (ط ـ ٥٥)
توزيع المهاجرين وقت المسح حسب الحالة التعليمية وبلدان الهجرة الرئيسية (نسب مئوية)

الخاصية	الاجمالي	الأردن	السعودية	العراق	الكويت
الحالة التعليمية					
أمي	٣٥,٥	٣٧,٦	٣٦,٠	٣٧,٥	٤١,٧
يقرأ ويكتب	١٨,٣	١٥,٦	٢٠,٩	١٨,١	٢١,٢
ابتدائي	٥,٧	١,١	٥,٤	٦,٢	٣,٨
اعدادي	٤,٢	٢,٣	٣,٠	٥,٦	١,٥
ثانوي	٢٢,٤	٣٦,٣	١٥,٢	٢٦,٦	١٢,٩
دبلوم	٢,٥	٢,٣	٢,٧	١,٥	١,٤
عالية	١٠,٦	٤,٧	١٥,٨	٤,٤	١٥,٩
عليا	٠,٨	٠,٠	١,٠	٠,٢	١,٥
نوع التعليم (للمؤهلين)					
عام	٤٩,٦	٢١,٠	٥٩,٤	٤٠,٠	٥٧,٤
ديني	٢,٥	٠,٠	١,٦	١,٠	٢,١
صناعي	١٨,٠	٤٢,١	١١,٧	٢٥,٥	٢,١
زراعي	١٠,٧	١٣,٢	٧,٨	١٢,٥	١٩,١
تجاري	١٩,٣	٢٣,٧	١٩,٥	٢١,٠	١٩,١

جدول رقم (ط ـ ٥٦)

توزيع المهاجرين وقت المسح حسب محل الاقامة قبل الهجرة وبلدان الهجرة الرئيسية

محل الاقامة	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)				
	الاجمالي	الأردن	السعودية	العراق	الكويت
المحافظات الحضرية	١٩,٥	٢٢,٢	٢٧,١	٨,٩	٢١,٢
حضر بحري	١١,٠	٨,٦	١٢,٤	١٠,٤	٤,٥
حضر قبلي	٧,٦	٢,٥	١٠,٥	٥,٤	٦,٨
ريف بحري	٣٥,٠	٥٩,٣	٢٣,٩	٤٩,٧	٨,٣
ريف قبلي	٢٦,٨	٧,٤	٢٦,١	٢٥,٦	٥٨,٣
اخرى	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٨
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول رقم (ط ـ ٥٧)

توزيع المهاجرين وقت المسح حسب المهنة قبل الهجرة وبلدان الهجرة الرئيسية

مجموعات المهن	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)				
	الاجمالي	الأردن	السعودية	العراق	الكويت
الفنية والعلمية	١٣,٣	٢,٠	٢١,٦	٢,٠	١٥,٥
الادارية	٠,٢	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠
الكتابية	٧,٥	١٦,٠	٦,٨	٥,٢	٦,٠
البيع	٢,٢	٠,٠	٣,٢	٢,٣	٠,٩
الخدمات	٤,٧	٢,٠	٥,٠	٤,٠	٤,٣
الزراعة	٤١,١	٤٨,٠	٣٢,٠	٥١,٠	٤٩,٠
الانتاج والنقل	٣١,٠	٣٢,٠	٢١,٣	٣٥,٢	٢٤,١
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول رقم (ط ـ ٥٨)

توزيع المهاجرين وقت المسح حسب النشاط الاقتصادي قبل الهجرة وبلدان الهجرة الرئيسية

قطاع النشاط	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)				
	الاجمالي	الأردن	السعودية	العراق	الكويت
الزراعة والصيد	٤١,٨	٥١,١	٣٤,٠	٥١,٣	٤٨,٦
التعدين	١,٣	٠,٠	٢,٢	٠,٠	٣,٧
الصناعة التحويلية	٩,٤	٠,٠	٤,٩	١٦,٥	٣,٧
الكهرباء والغاز والمياه	١,٣	٢,١	٣,٠	٠,٦	٠,٠
التشييد	١٠,٩	٦,٤	١٨,٧	٧,٩	٦,٤
التجارة والمطاعم والفنادق	٣,٢	٢,١	٣,٠	٢,٨	١,٨
النقل والتخزين والمواصلات	٤,٣	٦,٤	٥,٢	٢,٥	٣,٧
التمويل والتأمين وخدمات الأعمال	٠,٦	٠,٠	١,١	٠,٠	٠,٩
الخدمات العامة والشخصية	٢٧,١	٣٢,٩	٢٨,٠	١٨,٤	٣١,٢
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

جدول رقم (ط ـ ٥٩)

توزيع المهاجرين وقت المسح حسب الحالة العملية قبل الهجرة وبلدان الهجرة الرئيسية

الحالة العملية	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)				
	الاجمالي	الأردن	السعودية	العراق	الكويت
صاحب عمل ويديره	١,٠	٠,٠	١,١	١,٢	٠,٩
يعمل لحسابه	١٨,٣	٢٧,١	١٩,٢	٢١,٨	٨,٠
يعمل لدى الأسرة	٣,٧	٢,١	١,٨	٦,٠	٣,٥
يعمل لدى الغير	٧٦,٩	٧٠,٨	٧٧,٩	٧١,٠	٨٧,٦
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المـراجع

١ ـ العربية

كتب

الأهواني، نجلاء أنور. «هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠.» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٤).

فرجاني، نادر. **رحّل في أرض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (سلسلة الثقافة القومية، ١٣)

ـــــ. **الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي**. ط ٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

ـــــ. **هدر الامكانية: بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

المجالس القومية المتخصصة. **اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج**. القاهرة: المجالس القومية المتخصصة، ١٩٨٣. (سلسلة مصر حتى عام ٢٠٠٠، رقم ٢٥)

مجلس الشورى. **تقرير اللجنة الخاصة لدراسة موضوع هجرة العمالة المصرية إلى الخارج**. القاهرة: مجلس الشورى، ١٩٨٧.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت. **اجتماع خبراء حول تحويلات المغتربين في البلدان العربية المصدرة للعمالة**. الكويت: المعهد، ١٩٨٦.

ـــــ. واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. **اجتماع خبراء حول سياسات الاستخدام وانتقال العمالة العربية**. الكويت: المعهد، ١٩٨٥.

دوريات

فرجاني، نادر. «حول التوجهات العربية للمصريين في منتصف الثمانينات وعلاقتها بالعمل في البلدان العربية النفطية.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ٩٩، أيار/ مايو ١٩٨٧.

ـــ. «حول علاقة الهجرة للعمل ببعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة في مصر.» **قضايا فكرية** (الطبقة العاملة المصرية، القاهرة): أيار/ مايو ١٩٨٧.

ـــ. «عن غياب التنمية في الوطن العربي.» **المستقبل العربي**: السنة ٦، العدد ٦٠، شباط/ فبراير ١٩٨٤.

٢ ـ الأجنبية

Books

Elster, John. *Making Sense of Marx: Studies in Marxism and Social Theory*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985.

Ginneken, W.V. and J. Park (eds.). *Generating Internationally Comparable Income Distribution Estimates*. Geneva: ILO, 1984.

King, R. (ed.). *Return Migration and Regional Economic Problems*. London: Croom Helm, 1986.

Korayem, K. *The Formulation and Estimation of a Sectoral Employment Model for Egypt*. Cairo: IBM Cairo Scientific Centre, 1985.

Kritz, M., C. Keely and S. Tomasi. *Global Trends in Migration: Theory and Research on International Population Movements*. New York: Centre for Migration Studies, 1981.

Portes, A. and R. Bach. *Latin Journey: Cuban and Mexican Immigrants in the United States*. Berkeley, Calif.: University of California Press, 1985.

—— and J. Walton. *Labour, Class and the International System*. New York: Academic Press, 1981.

Sayed, H. [et al.]. *Fertility and Family Planning in Egypt, 1984*. Cairo: National Population Council, 1985.

Seminars

IUSSP Seminar on Emerging Issues in International Migration, Bellagio, Italy, April 1985.

IUSSP Workshop on International Migration Processes, CMS, New York, February 1987.

فهرس

- الوطن العربي: الجغرافية الطبيعية والبشرية (٣) (١٨٤ ص - ٢ $) .... ناجي علوش
- جامعة الدول العربية ١٩٤٥ - ١٩٨٥: دراسة تاريخية (٤) (١٢٨ ص - ١,٥٠ $) .... احمد فارس عبد المنعم
- الجماعة الاوروبية: تجربة التكامل والوحدة (٥) (٢٨٨ ص - ٣ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- التعريب والقومية العربية في المغرب العربي (٦) (٢٠٠ ص - ٢ $) .... د. نازلي معوض احمد
- الوحدة النقدية العربية (٧) (١٦٨ ص - ١,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- اوروبا والوطن العربي (سلسلة الثقافة القومية (٨)) (٣٦٨ ص - ٣,٥٠ $) .... د. نادية محمود محمد مصطفى
- المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في اقطار الخليج العربية في التنمية (٩)
(٢٤٤ ص - ٢,٥٠ $) .... د. اسامة عبد الرحمن
- نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية (١٠) (١٠٨ ص - دولار واحد) .... د. غسان سلامة
- السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٧٣ - ١٩٧٥
(١١) (١٤٤ ص - ١,٥٠ $) .... د. محمد الاطرش
- معوقات العمل العربي المشترك (١٢) (١٥٦ ص - ٢ $) .... د. وليد عبد الحي
- رحّل في ارض العرب: عن الهجرة للعمل في الوطن العربي (١٣) (١١٦ ص - ١,٥٠ $) .... د. نادر فرجاني
- التجزئة العربية كيف تحققت تاريخياً؟ (سلسلة الثقافة القومية (١٤)) (٣٢٤ ص - ٤ $)) .... د. احمد طربين

- موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية ١٩١٩ - ١٩٤٥ (١) (٥٤٠ ص - ١١ $) .... د. علي محافظة
- تطور الوعي القومي في المغرب العربي (سلسلة كتب المستقبل العربي (٨)) (٣٦٠ ص - ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها (جزءان)،
(١٢٩٦ ص - تجليد عادي ٢٦ $/ تجليد فني ٣٠ $) .... د. محمد لبيب شقير
- تطور الفكر القومي العربي (٤٠٨ ص - ٨ $) .... ندوة فكرية
- نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٧) (٤٠٨ ص - ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- تهيئة الانسان العربي للعطاء العلمي (٥٤٨ ص - ١١ $) .... ندوة فكرية
- التصحر في الوطن العربي (١٧٦ ص - ٣,٥٠ $) .... د. محمد رضوان الخولي
- كيف يصنع القرار في الوطن العربي (٢٦٠ ص - ٥ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- صناعة الانشاءات العربية (٣٩٢ ص - ٨ $) .... د. انطوان زحلان
- التراث وتحديات العصر في الوطن العربي: الاصالة والمعاصرة (٨٧٢ ص - ١٧,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- السياسات التكنولوجية في الاقطار العربية (٥٢٨ ص - ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الفلسفة في الوطن العربي المعاصر (٣٣٦ ص - ٦,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة... طبعة ثانية (١٩٦ ص - ٤ $) .... د. علي خليفة الكواري
- الاعلام العربي المشترك: دراسة في الاعلام الدولي العربي... طبعة ثانية (١٦٤ ص - ٣,٥٠ $) .... د. راسم محمد الجمال
- صورة العرب في صحافة المانيا الاتحادية... طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٨))
(٢٢٠ ص - ٤,٥٠ $) .... د. سامي مسلّم
- ازمة الديمقراطية في الوطن العربي (٩٢٨ ص - ١٨,٥٠ $) ... طبعة ثانية .... ندوة فكرية
- التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل.. طبعة ثانية،
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٦)) (٣٦٠ ص - ٧ $) .... مجموعة من الباحثين
- التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي... طبعة ثالثة (٣٣٦ ص - ٦,٥٠ $) .... د. عبد العزيز الدوري
- دراسات في القومية العربية والوحدة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٥)) (٣٨٤ ص - ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الثروة المعدنية العربية: امكانات التنمية في اطار وحدوي... طبعة ثانية (١٥٢ ص - ٣ $) .... د. محمد رضا محرم
- البحر الاحمر والصراع العربي - الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين،
طبعة ثانية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٧)) (٣٦٠ ص - ٧ $) .... د. عبد الله عبد المحسن السلطان
- التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي:
المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية (سلسلة اطروحات الدكتوراه (٦)) (٤٩٢ ص - ١٠ $) ...... د. فؤاد حمدي بسيسو
- المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي... طبعة ثانية (٥١٦ ص - ١٠,٥٠ $) .... د. حليم بركات
- مصر والصراع العربي - الاسرائيلي: من الصراع المحتوم... الى التسوية المستحيلة
... طبعة ثانية (٢٥٦ ص - ٥ $) .... د. حسن نافعة
- اللغة العربية والوعي القومي... طبعة ثانية (٤٨٤ ص - ٩,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...طبعة ثالثة
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص - ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٦٧ - ١٩٧٣
(سلسلة اطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٢٤٤ ص - ٧ $) .... د. هالة ابو بكر سعودي



من منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

- الصراعات العربية ـ العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٨١: دراسة استطلاعية. (٢٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. أحمد يوسف أحمد
- تكوين العقل العربي (نقد العقل العربي (١))... طبعة ثالثة (٣٨٨ ص ـ ٨ $) .... د. محمد عابد الجابري
- ما بعد الرأسمالية (سلسلة كتب المستقبل العربي (٩)) (٢٦٠ ص ـ ٥ $) .... د. سمير أمين
- مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي (٢٤٤ ـ ص ٥ $) .... د. أسامة الغزالي حرب
- القوى الخمس الكبرى والوطن العربي ـ دراسة مستقبلية ـ (٢٢٤ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. ناصيف يوسف حتي
- المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) (٢١٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. خلدون حسن النقيب
- المجتمع والدولة في المشرق العربي (٣٢٠ ص ـ ٦,٥٠ $) .... د. غسان سلامة
- المجتمع والدولة في المغرب العربي (١٥٦ ص ـ ٣ $) .... د. محمد عبد الباقي الهرماسي
- الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي (٤٢٤ ص ـ ٨,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- العرب ومستقبل النظام العالمي (٢٩٢ ص ـ ٦ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- العرب ودول الجوار الجغرافي (٦٣٦ ص ـ ٤,٥٠ $) .... د. عبد المنعم سعيد
- الأقباط والقومية العربية ـ دراسة استطلاعية ـ (٢٣٦ ص ـ ٥ $) .... د. أبو سيف يوسف
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٦ (٨٦٤ ص ـ ١٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- دراسات في الحركة التقدمية العربية (٣٨٠ ص ـ ٧,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- العسكريون العرب وقضية الوحدة (٤٨٦ ص ـ ٩,٥٠ $) .... د. مجدي حماد
- البعد القومي للقضية الفلسطينية: فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية (سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٠) (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. ابراهيم ابراش
- صورة العرب في عقول الامريكيين (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. ميخائيل سليمان
- السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧ (سلسلة أطروحات الدكتوراه (٩) (٢٦٨ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. بو قنطار الحسان
- الأدب العربي: تعبيره عن الوحدة والتنوع ـ بحوث تمهيدية (٤٤٠ ص ـ ٩ $) .... مجموعة من الباحثين
- حيازة التكنولوجيا المستوردة من اجل التنمية الصناعية: مشكلات الاستراتيجية والادارة في الوطن العربي (٢٥٢ ص ـ ٥ $) .... ندوة فكرية
- وحدة المغرب العربي (٢٥٤ ص ـ ٥ $) .... ندوة فكرية
- التنمية المستقلة في الوطن العربي (١٠٠٢ ص ـ ٢٢ $) .... ندوة فكرية
- الهوية القومية في السينما العربية (٢٧٦ ص ـ ٥,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة (٤٦٨ ص ـ ٩,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- تجديد الحديث عن القومية العربية والوحدة (٢٧٢ ص ـ ٥,٥٠ $) .... د. سعدون حمادي
- الأبعاد التربوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي (٥٢٤ ص ـ ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية. (نقد العقل العربي (٢)) (٦٠٠ ص ـ ١٢ $) ... طبعة ثانية .... د. محمد عابد الجابري

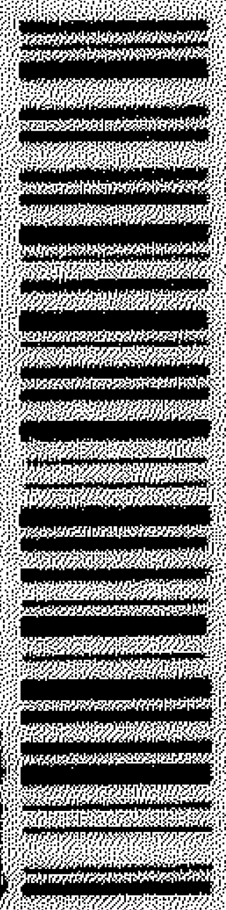
سلسلة الثقافة القومية

- حقوق الانسان في الوطن العربي (١) (١٨٠ ص ـ ٢ $)............ حسين جميل
- عن العروبة والاسلام (٢) (٤٧٦ ص ـ ٥ $)............ د. عصمت سيف الدولة

د . نادر فرجاني

- ولد بمصر عام ١٩٤٤
- درّس «الإحصاء التطبيقي» بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ثم حصل على الدكتوراه فيه من جامعة «نورث كارولينا» بالولايات المتحدة
- اشتغل بالبحث والتدريس من خلال عمله بجامعة القاهرة، جامعة «نورث كارولينا»؛ الجامعة الأمريكية بالقاهرة، المعهد العربي للإحصاء (بغداد)، والمعهد العربي للتخطيط (الكويت)
- مهتم بقضايا التنمية وبخاصة تنمية القوى البشرية والدراسات الكمية للتنمية
- نشر مركز دراسات الوحدة العربية له الكتب التالية:

- **هدر الإمكانية، بحث في مدى تقدم الشعب العربي نحو غاياته**، ١٩٨٠ (وصدرت منه أربع طبعات)
- **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي** (محرر)، ١٩٨٣
- **الهجرة إلى النفط**، ١٩٨٣ (وصدرت منه ثلاث طبعات)
- **رحّل في أرض العرب عن الهجرة للعمل في الوطن العربي**، ١٩٨٧.



الثمن

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون
ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً : « مرعربي »
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي : ٨٠٢٢٣٣